الأحزاب السياسية

في العالم العربي

الواقع الراهن وآفاق المستقبل

الأحـزاب السياسية في العالـم العـربي

الواقـع الراهـن وآفـاق المستقبـل

الأحـزاب السيـاسية في العالـم العـربي

الواقـع الراهـن وآفـاق المستقبـل

توثيق فعاليات المؤتمر الذي عقد في عمّـان ١٢- ١٣ حـزيـران ٢٠٠٤

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٤٥٦ / ٩ / ٢٠٠٤)

٣٢٤,٢٥٦
مركز القدس للدراسات السياسية
الأحزاب السياسية في العالم العربي: الواقع الراهن وآفاق المستقبل
مركز القدس للدراسات السياسية – عمان المركز، ٢٠٠٤
(٢٥٦) ص.   ر.إ. : ٢٤٥٦ / ٩ / ٢٠٠٤
الواصفات : الأحزاب السياسية // البلدان العربية /
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر
٢٤٤٣ / ٩ / ٢٠٠٤
ISBN (   )
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

إشراف وتقديم : عريب الرنتاوي
تحرير ومراجعة جمال شاكر الخطيب

٧ – شارع حيفا – جبل الحسين – عمان – هاتف : ٥٦٩٠٥٦٧ – ٥٦٥١٩٣٢
فاكس : ٥٦٧٤٨٦٨ – ص.ب : ٢١٣٥٦٦ عمان ١١١٢١ الأردن
E-Mail: rantawi@go.com.jo / www.alqudscenter.com

المحتويـــات

المحتويــات

مقـــدمة

يتشرف مركز القدس للدراسات السياسية بان يتقدم للمكتبة السياسية والفكرية الاردنية والعربية بــهذا الكتاب الذي يمثل اعمال مؤتمر "الاحــزاب السياســية في العالم العربــي... الواقــع الراهن وافاق المستقبــل" والذي نظمه المركز تحت رعاية دولة رئيس الوزراء السيد فيصل الفايز، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور في الاردن خلال يومي ١٢-١٣ حــزيران/ يونيو ٢٠٠٤، في فندق رويال عمان، وشـــارك في اعماله حزبـــيين وبرلمانيين بارزين من الاردن وايران وتركيا والمغرب.

ويتضمن القســم الاول من الكتاب كلمة لدولة رئيس الوزراء والحوار الذي جرى معه حول الرؤيا الحكومية للشأن الحزبي، اضافة الى ورقــة قــدمها معالي الســيد محمد داوودية وزير التنمية السياسية، ومداخلة اخرى لمعالي السيدة اسمى خضر وزيرة الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة والحوار الذي جرى معهما.

اما القســم الثــاني من هذا الكتــاب فيتضمن عــدد من المحــاور، الاول: ازمة الديمقراطية في بنية وتفكير الاحــزاب السياســية العربــية والحاجة الى تطوير اتجاهات سياسية وفكرية رئيسة في البلاد، والثاني حول الاصلاح والتنمية السياســية، اما المحور الثالث فهو حول اثر البيئة الاجتماعية والثقافية في تطور الاحزاب السياسية العربية، فيما تضمن المحور الرابع اثر اللتشريعات في تطوير الاحزاب السياسية العربية، بــينما تضمن المحور الخامس الاسلاميون والتنمية السياسية في الاردن، وكذلك الاســلام السياســي وتحديات الاصلاح وتداول السلطة من خلال عرض نماذج "دراســات حــالة" في كل من المغرب وتركيا وايران، فيما تضمن المحور السادس الاحزاب السياسية العربية وحقــوق الانسان.

اما القســم الثالث من الكتاب فيتضمن عدد من الاوراق المســاندة والتكميلية التي قدمت في المؤتمر وهي: بانوراما "المشهد العام" للاحزاب السياسية العربية، وبحث حــول اهلية الحزب السياسي في المجتمعات غير المدنية، اضافة الى ورقة بــعنوان رؤية شبابــية للاحزاب السياسية العربية، وقد شارك في المؤتمر ما يقارب مائتي شــخصية سياســية وفكرية واكاديمية واعلامية وباحثين وقادة احزاب ومنظمات مجتمع مدني.

وتاتي اهمية هذا المؤتمر كحصيلة جهود حثيثة يوليها برنامج التنمية السياسـية والبرلمانية في مركز القـدس للدراسـات السياسـية لدمج مختلف مكونات مجتمعاتنا واتجاهاتها الفكرية والسياسية في عملية التحـول والاصلاح والتنمية السياسـية حـيث دفعت المنطقة استحقاقا باهظا لسياسات الاقصاء والالغاء، مما يقتضي لغة وخطاب بديل من شانه ان ينمي الحوار مع الاخر ، ويحترم قضايا حقوق الانسان والتعددية وسـيادة القانون وتكافؤ الفرص والعدالة وتمكين المرأة ومشاركة الشباب، خطاب يحترم مبـادئ الديمقراطية الاساسية وحرية الرأي والتعبير.

اني وباسم زملائي في مركز القدس للدراسـات السياسـية وشـركائنا المنظمين مؤسسة كونراد اديناور نعبر عن خالص الشكر للمشاركين والمشاركات في اعمال المؤتمر ونخص بالشكر المشاركين من قادة الاحزاب السياسـية في كل من المغرب، وتركيا وايران الذين اغنوا الحوار وعرضوا تجارب احزابهم التي حققت نجاحات باهرة في بـلدانهم، كما نخص بالشـكر دولة رئيس الوزراء والسـادة الوزراء والنواب والاعيان والباحـثين والضيوف الذين شاركوا في اغناء الحوار لانجاح المؤتمر.

عريب الرنتاوي

كلمات افتتاح المؤتمر الذي عقد حول

"الأحزاب السياسية في العــالم العربي: الواقع الراهن وآفاق المستقبل"

كلمة مدير مركز القدس للدراسات السياسية

الأستاذ عريب الرنتاوي

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي، أن أقف بينكم اليوم، مرحبا بكم جميعا، في مفتتح فعاليات مؤتمرنا هذا: "مؤتمر الأحزاب السياسية في الوطن العربي .... الواقع الراهن وآفاق المستقبل" ، وكلي ثقة وأمل، في أن تتكلل جهودنا جميعا بالنجاح، وأن نحقق ما نصبو إليه، من تفعيل لدور أحزابنا السياسية ومنظماتنا الأهلية والمدنية في مواجهة تحديات الإصلاح والتحول الديمقراطي والتنمية السياسية التي تجابه دولنا ومجتمعاتنا.

لقد آثرنا، شركاءنا في مؤسسة كونراد أديناور، ونحن في مركز القدس للدراسات السياسية، أن نجعل من هذا الحدث، فرصة لتبادل الأفكار والخبرات، بين تجارب تشترك في بعض القواسم والجوامع، وتتمايز في ظروفها ومعطياتها، مؤمنين بأن تلاقح الأفكار، والانفتاح على عدد أوسع من التجارب، يغني خبراتنا جميعا، ويختصر المسافات التي يتعين على كل مجتمع من مجتمعاتنا ان يقطعها في الطريق الى الديمقراطية والتعددية والمشاركة.

وأحسب، كما قد يحسب بعضكم، أن إنعقاد هذا المؤتمر، في هذا الوقت بالذات، وما يحيط به من شروط محلية وإقليمية ودولية، إنما يكتسب أهمية خاصة، فالأردن، يعيش منذ سنوات حراكا سياسيا وطنيا دافعا باتجاه التحديث والعصرنة، والحكومة التي نتشرف اليوم، بالترحيب برئيسها دولة الأخ / الأستاذ فيصل الفايز ووزرائه الكرام، تحمل على أكتافها أمانة الترجمة الأمينة لكتاب التكليف الملكي السامي، المرتكز أساسا حول تحقيق التنمية السياسية المستدامة...الأمر الذي سيكسب مداولاتكم وإسهاماتكم على امتداد اليومين القادمين، أهمية استثنائية.

والمؤتمر ينعقد كما تعلمون، فيما الخطاب العربي، بشقيه الرسمي والأهلي، يفيض بأسئلة الإصلاح والتحديث، تارة تحت ضغط الحاجة والضرورة والمصلحة، وأخرى تحت وقع الضغوط الداخلية التي تصدر عن مجتمعاتنا وقواه الحية والمستقبلية، وثالثة، تحت ضغط الخارج، الذي تزداد اهتماماته بقضايا المنطقة وإشكالياتها يوما بعد آخر، لاسيما بعد أن أصبح العالم قولا وفعلا، قرية كونية صغيرة واحدة، تتبادل التأثر والتأثير، على مختلف الصعد وجميع المستويات.

ولقد أولينا في هذا المؤتمر بالذات، جهدا خاصا لدراسة سبل دمج مختلف مكونات مجتمعاتنا واتجاهاتها الفكرية والسياسـيـة، في عملية التحـــول والإصلاح والتنمية السياسية، فقد دفعت هذه المنطقة أثمانا باهظة، لسياسات الإقصاء والإلغاء والاستئصال، وآن الأوان للغة جديدة وخطاب بـديل، لغة تنهض على الحوار والتفاعل مع الآخر بـــدل إلغائه أو تغييبه، وخطاب يحترم مفردات حقوق الإنســان والتعددية وسـيادة القـانون وتكافؤ الفرص والعدالة وتمكين المرأة ومشاركة الشباب، لغة لا تعترف بمفردات التخوين والتكفير والاتهامية الجاهزة....وخطاب يقيم وزنا جديا لمبادئ الديمقراطية الأساسـية ، بصرف النظر عن أشكال تجسيدها، وفي القلب منها، حرية الرأي والتعبـير والمشـاركة، والمواطنة كمصدر وحيد للحقوق والواجبات، وتداول السلطة بين حكومات منتخبـة تعبر عن تطلعات الأغلبية في هذه المرحلة أو تلك.

إذ نتمنى لمؤتمرنا هذا النجاح في تحقيق الأغراض التي انعقد من أجلها وفي المقدمة منها رفع سوية ومســتوى الاهتمام بالتحـديات الجدية التي تجابـه مسـيرة الإصلاح والتنمية السياسية في بلادنا ، فإنني أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر والتحـية لضيوفنا الكرام الذي تجشموا عناء السفر وجاءوا لأول مرة إلى بلدهم الثاني: الأردن...أرحب بــهم بين أهلهم وأصدقائهم، وأشكرهم جزيل الشكر على اهتمامهم المقدر بالإسهام في فعاليات هذه المؤتمر ... والشكر موصول لجميع أصحاب وصاحبات الشـرف الذين لبـوا دعوتنا للمشاركة، إن في إعداد أوراق العمل القـيمة التي سـنعكف على قـراءتها وتحليلها، أو في الإسهام المرموق في إثراء الحوار وإغنائه.

وفي ختام كلمتي، اسمحوا لي باسمكم جميعا، أن أتوجه بجزيل الشكر والتقـدير لدولة رئيس الوزراء الأكرم، الأخ / الأستاذ فيصل الفايز، على رعايته أعمال هذا المؤتمر، وحرصه على أن يكون بيننا اليوم، محاورا ومحاضرا، لا راعيا فقـط، فلك يادولة الرئيس مني شخصيا ومن زملائي وزميلاتي والحضور جميعا، كل التقدير والاحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الممثلة المقيمة لمؤسسة كونراد أديناور

د.جانان أتلغان

انه لشرف كبير وسعادة عظيمة لي أن أرحب بكم باسم مؤسسة كونراد أديناور في مؤتمرنا المعقود تحت عنوان "الأحزاب السياسية في الوطن العربي"! وأود بـداية أن أعرب عن عميق شكري وامتناني لدولة صاحب السعادة رئيس الوزراء فيصل الفايز لتشـرفه بحضور هذا المؤتمر .

وكما أعرب عن تهانيّ لأعضاء الحكومــة والبرلمـان وممثلـي المجتمـع المدنـي والإعلاميين بنجاح عقـد هذا المؤتمر. وأود أن اعبر عن تمنياتي القلبـية الحارة لضيوفنا الكرام القادمين من تركيا وإيران والمغرب، لمشاركتهم القيمة في هذا المؤتمر. واسمحـوا لي أن انقل عميق شكري إلى مركز القدس وإلى جميع زملائي المشاركين في تنظيم هذا المؤتمر.

إن مؤسسة كونراد أديناور ساهمت وتساهم في مشاريع وبرامج في أكثر من مائة دولة، هدفها الأساس هو تعزيز البنى الديمقراطية والمسـاعدة في عملية بـناء المجتمعات الديمقراطية. لقد مضى على تأسيس "مؤسسة كونراد أديناور" في الأردن أكثر من عقدين من الزمن، ومنذ ذلك الحين وهي تسـاهم في عملية تطوير الحياة الاجتماعية والسياسـية الأردنية..

وكمؤسسة ألمانية، نحن نتعامل مع الديمقراطية في المجتمعات ليس فقط من بـاب امتلاكنا لنظرة فلسفية، وإنما بسبب خبراتنا المبنية على أسـاس المبـدأ القـائل" بـدون المشاركة الفعالة المباشرة من المواطنين في عملية الحكم، والمشـاركة في صنع القـرار، فإن ذلك سيكون سبباً في التراجع والتخلف، على المدى الطويل، في الدول".

إن الدور الأسمى للأحزاب السياسية، هو في أخذها لزمام المبادرة على عاتقـها في تنفيذ العملية الديمقـراطية. فكما هو معروف فإن الأحـزاب السياسـية هي جوهر الديمقراطية والتطور، وهي بمثابة المفصل وحلقة الوصل بـين الحكومة والمجتمع، وكلما كان التعاون أكبر بين الحكومة والأحزاب السياسـية، فإن التفاعل سـيكون اكبر ونتائجه الإيجابية أعمق.

إنها لحظات جديدة وواعدة في الأردن، خاصة بـعد مبـادرة جلالة الملك عبـد الله الثاني، التي ركزت على عملية التطوير السياسي بهدف بناء نظام سياسي ناجح. وأشـير إلى أن هذا ليس التحـدي الوحـيد الذي يواجه الحكومة الأردنية، ولكن، هذا هو جوهر التحدي الذي يواجه الأحزاب السياسية.

ففي النظم الديمقـراطية تلعب الأحـزاب السياسـية دوراً ريادياً فعالاً في اختيار القـادة، وفي صياغة وتحديد البرامج وفي تعبـئة الجماهير حـولها، وكذلك في تعزيز الديمقـراطية والنظام السياسـي. وهذا الدور بحاجة إلى أحـزاب عازمة على التعايش والتفاهم والمشاركة في السلطة.

إن الأساس الاستراتيجي يقـدم أفضل البرامج، لتمكين البـلاد من المضي قـدماً وبنجاح على الصعد الاقتصادية والسياسية، مما سيعزز قوة الأحزاب ويجعلها فاعلة في عملية الاستقرار.

ويمكن للأحزاب التنويرية وقادتها لعب دور محفز للتطوير السياسـي والمؤازرة الاجتماعية، وللنجاح في ذلك يتوجب على الأحزاب أن تعي وتقدر ضرورات النجاح لبلدها، وأن تناقش الأفكار بشكل واعٍ ومدروس من أجل فتح آفاق أوسع للاختيارات الصحيحة للمواطنين.

على مدار اليومين القادمين، سنناقش دور الأحزاب السياسية في المنطقـة والمهام الملقاة على عاتقها، والبيئة القانونية التي تعيش فيها هذه الأحزاب.

إنه لمن دواعي سروري وسعادتي أن أشارك في هذا التجمع المميز، وكلي ثقة بـأن هذا المنتدى سيساهم في تعزيز التعاون البناء وفي خلق حالة من التفاهم والتناغم والتنسيق بـين القـوى السياسـية من أجل تعزيز ومسـاندة التطوير الاجتماعي والاقـتصادي والسياسي.

كما أود أن أعرب لكل المشاركين عن تمنياتي لهم بـالنجاح في مؤتمرهم هذا. ولكم مني جزيل الشكر.

كلمة دولة رئيس الوزراء
السيد فيصل الفايز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي ان اعبر لكم عن سعادتي الغامرة بوجودي بين هذه النخبة المميزة من مثقفي الوطن وفعالياته السياسية والفكرية والاجتماعية، في مؤتمر "الاحزاب السياسية...الواقع الراهن وافاق المستقبل" حيث ستبحثون موضوعا مهما من مواضيع التنمية السياسية، واعني به الاحزاب السياسية وسبل النهوض بدورها والارتقاء بادائها.

وارحب ايضا بضيوف الاردن الذين قدموا من المغرب الشقيق وتركيا وايران الصديقتين، للاسهام في اعمال هذا المؤتمر. وانني على ثقة بان اسهاماتكم سيكون لها اثر كبير في اغناء الحوار واثراء الفكر واشتقاق المقترحات الكفيلة بتحقيق الهدف من مثل هذا المؤتمر حيث ستوفرون لنا ولكم الفرصة لفهم متبادل، اعمق وادق، للتحديات التي تجابه مسيرة الاصلاح والتحديث في دولنا ومجتمعاتنا العربية والاسلامية.

لقد نشأ الاردن في العشرينات من القرن المنصرم كدولة عربية جامعة، وتأسست امارة شرق الاردن على قيم الحق والخير والعدالة والمساواة، وكان الاردن وما زال موئلا لاحرار وحرائر الامة العربية. ولدينا في الاردن من ذلك الوقت تراث ديمقراطي غني تمثل اولا بتشكيل المجالس التشريعية في العشرينيات والثلاثينيات ثم المجالس النيابية المنتخبة بعد ذلك وحتى تاريخنا الحالي. ورغم الصراعات التي شهدتها منطقتنا وما زالت تشهدها الا ان المسيرة استمرت رغم بعض الانقطاعات التي كانت لاسباب طارئة املتها ظروف معينة حفاظا على الكيان الاردني والدولة.

وكان لحركة النهضة العربية ومبادئ الثورة العربية الكبرى النبيلة وقيمها السامية اثر كبير على الحياة السياسية الاردنية، فتآلف الاردنيون مع اخوانهم الذين قدموا الى الاردن من فلسطينيين وشاميين وعراقيين وغيرهم في اروع امثلة التلاحم والوحدة والتآلف العربي، ونهضت مؤسسات الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحزبية، وتم وضع دستور اردني في بداية الخمسينيات يعد من الدساتير العصرية والمتقدمة، كفل الحريات ومساواة جميع الاردنيين امام القانون وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين، وكفل الدستور تكافؤ الفرص والحرية الشخصية وحرية الرأي بالقول والكتابة والتصوير وحرية الصحافة والطباعة وحق الاجتماع وتأليف الجمعيات

والاحزاب السياسية وحق مخاطبة السلطات العامة فيما يعنيهم من امور شخصية او فيما له صلة بالشؤون العامة، وكفل الدستور ايضا حماية الدولة لحرية القيام بشعائر الاديان والمعتقدات وحقوق المراة الاردنية وحق التقاضي وغيرها من الحقوق الدستورية.

ورغم العواصف التي هبت وما زالت تهب على اقليمنا المضطرب فان ذلك لم يمنع المسيرة من التقدم والبناء من الاستمرار والنماء من الازدهار.

ونحن ندين بذلك الى وعي القيادة الهاشمية وحرصها على توفير الحياة الكريمة للاردنيين، والقيادة الهاشمية سليلة آل البيت الاطهار رضي الله عنهم وارضاهم تحظى بشرعية دينية وتاريخية وسياسية ودستورية وشرعية الانجاز وهي مثال في التسامح والاعتدال وصون حريات الناس والدفاع عن كراماتهم وحقوقهم الاساسية.

والاردن الذي يجد نفسه واقعا بين ازمتين كبيرتين: العراقية شرقا والصراع العربي الاسرائيلي غربا استطاع التاقلم مع ذلك، ولم تتعطل حياتنا السياسية والديمقراطية، بل لعل هذه الاحداث كانت مدعاة لتمتين الوحدة الداخلية.

ومن هنا جاء مفهوم "الاردن اولا"، فالاردن اولا ليس مجرد شعار بل هو خطة عمل منهجية تبدأ بالمدرسة والجامعة والجامع والعمل وتتخلل كل مناحي الحياة الاردنية. وهي ايضا تهدف الى تقوية البنيان الداخلي وصون كرامة وعزة الوطن والمواطن و"الاردن اولا" ليس دعوة للانغلاق على الذات او ابتعاد عن عمقنا العربي ومحيطنا الاسلامي بل نحن نؤمن بان الاردن القوي الآمن المستقر الذي يوفر سبل العيش لمواطنيه ويحقق لهم حرياتهم هو القادر على الوقوف ومد يد العون الى الاشقاء والاصدقاء ومساندة قضاياهم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي نؤمن بانه لن يكون هناك استقرار وسلام في منطقة الشرق الاوسط ما لم تحل حلا عادلا وشاملا ومرضيا للفلسطينيين. بما في ذلك اقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة اللاجئين الذين شردوا عن وطنهم وحق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس.

كما نؤكد ايضا في كل المحافل اهمية الاسراع بحل القضية العراقية بما يكفل بناء المؤسسات العراقية السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية تمهيدا لرحيل الاحتلال.ويسعى جلالة الملك عبد الله حفظه الله بجد متواصل الى دعم هاتين القضيتين في كل زياراته ولقاءاته مع المسؤولين الغربيين ايمانا من جلالته – وهو الهاشمي الذي لا ينام

ليله مرتاحا وهو يرى حالة امتنا وما تعانيه من ازمات وتمزق وضياع للحقوق العربية، باننا في الاردن منذورون للدفاع عن امتنا العربية وعن قضاياها الحيوية وصولا الى اقليم لا تحكمه النزاعات بل يسوده الامن والاستقرار الكفيلات بان تنمو الاجيال القادمة في جو من السلام وتنصرف الى الابداع في شتى مناحي الحياة الانسانية.

ومنذ استئناف الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية في العام ١٩٨٩ وضعت قوانين حديثة للاحزاب السياسية والانتخابات النيابية والغيت الاحكام العرفية التي جاءت ظرفية بسبب تداعيات القضية الفلسطينية وتاثيراتها الداخلية علينا، وبدات عملية التنمية السياسية التي تاتي هذه الحكومة ، ووفق كتاب التكليف السامي، لتعزيزها وتقوية بنيانها بناء على ما تم انجازه. ونحن الان بصدد المراجعة النقدية الذاتية لمسيرتنا بحيث تتعزز وفق قيم المواطنة والعدالة والمساواة وحقوق المرأة والاصلاح السياسي بما في ذلك التوافق على قانوني احزاب وانتخابات عصريين ومتطورين وتطوير القضاء المستقل العادل النزيه، وهذا جزء مما تتضمنه مسودة الخطة الحكومية للتنمية السياسية المعروضة للنقاش والحوار على اوسع نطاق في مجلس الامة بشقيه والاحزاب السياسية والنقابات والهيئات الاجتماعية والطلابية والنسائية ومؤسسات المجتمع المدني الاردني بكافة اطيافها، ونتطلع الى ردود الفعل العلمية الواقعية حول مضامينها من قبل هذه الهيئات تمهيدا الى المضي في عملية اقرارها.

عندما شرفني جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله بتشكيل حكومة جديدة، في تشرين الاول من العام الماضي ركز كتاب التكليف السامي على اهمية التنمية السياسية، ومنذ ذلك الوقت انصاعت الحكومة للامر الملكي وفتحت الباب على مصراعيه لحوار وطني شامل حول القضايا التي تضمنتها خطتنا للتنمية السياسية.

ومنذ تسلمت مسؤولية الحكومة وانا اخوض وزملائي حوارات مع مؤسسات المجتمع الاردني في لقاءات ناهزت المائة والخمسين ودامت مئات الساعات للوصول الى توافق مجتمعي حول هذه الاهداف والرؤى النبيلة.

مشيرا في هذا الصدد الى اننا نبني على ما تم انجازه وطنيا سواء في الميثاق الوطني او توصيات لجان الاردن اولا، بهدف وصل الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل متذكرين المقولة الشهيرة التي تقول "ان من يطلق رصاص مسدسه على ماضيه سيطلق مستقبله نيران مدافعه عليه". ونحن متيقنون اننا بهدف العملية نطور مجتمعنا ونحميه

ونعزز حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية مدركين، ايضا، انه لا تنمية اقتصادية دون تنمية سياسية تواكبها وتعزز ايضا من الواقع الاجتماعي وتنعكس عليه ايجابيا مردودات هذه التنمية وعوائدها.

وندرك ايضا ان التنمية السياسية ليست قرارات فوقية ولا هي رؤى تهبط بالباراشوت، بل هي حصيلة حوار وطني ومشاركة شعبية تهدف الى التجديد تشارك فيه كل القوى الحية في مجتمعنا الاردني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشبابية والنسائية والنقابية المهنية والعمالية دون اقصاء او ابعاد او تهميش وبالمقابل دون تخوين او تكفير او تشكيك، مؤمنين باهمية اشاعة ثقافة الحوار وقبول الاخر والاعتراف بحقه في الاختلاف.

ومحصلة هذه العملية ستكون لخير الوطن والمواطن. ونحن نؤكد اننا جادون وملتزمون بتحقيق مشروعنا للاصلاح السياسي الذي ينبع من ذاتنا ومن حاجة مجتمعنا للاصلاح السياسي والاقتصادي وتطوير القضاء وتعزيز حقوق المراة وتعزيز قيم العدالة والمساواة والمواطنة، وليس استجابة لاملاءات خارجية كما يحلو للبعض ان يفكر. وكما اسلفت فقد بدانا عملية الاصلاح مبكرا وقبل ان يفكر فيها الاخرون. واؤكد ان كل ذلك يتحقق ضمن الاتفاق على ثوابت الدولة الاردنية وهي الانتماء لثرى الاردن العزيز والولاء لقيادته الهاشمية والوحدة الوطنية التي نعتبر ان كل من يمسها عدو للشعب الاردني. كما نؤكد تلازم الاصلاح السياسي والاقتصادي مع الامن والاستقرار، وبدون الامن لن تتحقق تنمية سياسية وحريات او استثمارات اقتصادية . ونحمد الله الذي انعم علينا بنعمة الامن والاستقرار رغم وقوعنا في عين العاصفة التي تعصف باقليمنا، ومكننا من احباط المخططات الارهابية التي استهدفت المواطن الاردني ومؤسسات الدولة دون ان تتأثر اوضاعنا الاقتصادية او السياحة بذلك. وخير مثال على ذلك انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت أيار الماضي الذي حضره اكثر من ١٢٠٠ شخصية سياسية واقتصادية ومالية من انحاء مختلفة من العالم.

نحن امام تجربة تكاد تكون فريدة في الوطن العربي ونتطلع الى تحقيق هذه الرؤى والطموحات التي تحتاج الى جهد وعطاء كبيرين لكننا واثقون بقدرة ابناء شعبنا على تحقيق ذلك بكل اطيافهم ومشاربهم الفكرية والسياسية والتراثية، ولا ندعي اننا اوصياء على الحقيقة او اننا نحتكرها ونمتلكها لوحدنا، بل هي ضالتنا انى وجدناها التقطناها.

أزمة الديمقراطية في بنية وتفكير الاحزاب السياسية العربية

المهندس موسى المعايطة

الامين العام لحزب اليسار الديمقراطي

مقـدمة :

في البـداية أود أن أشـير إلى أن تقـديم أي دراسـة أو بحث حـول موضوع أزمة الديمقراطية في بنية الأحزاب العربية لا يمكن أن يتم بمعزل عن علاقة هذه الأزمة مع أزمة الديمقراطية في المجتمعات العربية، ودراسة العوامل السياسية والاجتماعية التي رافقـت نشأة هذه الأحزاب ومقارنتها بظروف نشأة الأحـزاب في العالم، كذلك فإن من المهم أيضا إعادة التأكيد على المفاهيم الأساسـية للديمقـراطية وعلاقـتها بـالتعددية السياسـية (الأحزاب) لأنه لايمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية بدون أحزاب سياسية، فإذا كان معنى ومفهوم كلمة الديمقراطية هو (حكم الشعب) فإن تطبيق هذا المفهوم بشـكل عملي لا يمكن أن يتم بدون أحزاب سياسية تمثل فئات الشـعب والمجتمع المختلفة وتنوب عنه في الحكم، لهذا أعتقد أن التعريف الملائم للديمقراطية بشكل عملي هو ((حكم الشعب من قبل نخبة منبثقة عنه))(١)، لأن أي نظام سياسي بدون أحزاب سوف يؤمن الاستمرارية فقط للنخب الحاكمة عن طريق الولادة أو المال أو الوظيفة ولا يعطي مجالاً للفئات الأخـرى في المشاركة السياسية، بينما الديمقراطية الحقة تعني حرية كل الشعب أي أنها ليست حرية المحظوظين بالولادة أو بالثروة أو بالوظيفة أو بالتربية، وتطبيق هذا المفهوم يتطلب وجود مستوى حياتي متطور قـائم على أسـاس من العدالة الاجتماعية يضمن حـداً أدنى من التعليم والثقافة العامة لجميع فئات الشعب، ولهذا نلاحظ أن الأحـزاب نشـأت مع تطور الطبقة الوسطى، وعندما بدأت جماهير الشعب العادية تشعر بحقها في أن يكون لها دور في الحياة السياسية.

ولهذا فإن مدى قناعة وممارسة الحزب للديمقراطية في داخله يأخذ أهمية قصوى حيث ان هذه الممارسة سوف تنعكس على علاقة هذا الحزب بالمجتمع، خاصة عندما يكون في السلطة.

---

(١) موريس ديفريجيه، الأحزاب السياسية– دار النهار للنشر.

المفاهيم الأساسية للديمقراطية

من المهم قبل دراسة ظروف نشأة الأحزاب، تحديد المفاهيم الأساسية لجوهر الديمقراطية سواء في المجتمع أو في داخل الحزب.. في المجتمع :

١ – **الانتخابات النيابية :** والتي تعني اختيار المواطنين بشكل حر لممثلين ينوبون عنهم في الإدارة والتشريع والحكم عن طريق صناديق الاقتراع.

٢ – **التعددية السياسية :** لا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية حقيقية بدون أحزاب سياسية تمثل جميع فئات وشرائح (المصالح المختلفة) في المجتمع وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والصيغة الحزبية هي الصيغة الحديثة والمجربة لتنظيم أفراد المجتمع وتمثيلهم بشكل ديمقراطي.

٣ – **احترام حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية :** إن الديمقراطية تعني احترام حقوق الإنسان، ليس السياسية فقط بل الاجتماعية أيضا، والمتمثلة في حق المواطن بالتعبير عن رأيه بحرية كاملة بدون أن يتعرض للاضطهاد أو التصفية بسبب هذه الأراء أو المعتقدات، وهذا يعني :

– حقه في اختيار من يحكمه بشكل حر.

– احترام التنوع داخل المجتمع سواء كان هذا التنوع عرقياً أو دينياً.

– المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وإلغاء أي شكل من أشكال التمييز ضدها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

– توفر الحد الأدنى للمواطن في العيش الكريم والذي يعني تساوي الفرص في الحصول على العمل والتعليم والعلاج الصحي والثقافة.

٤ – **تداول السلطة التنفيذية بشكل سلمي :** إن الميزة الأساسية للعملية الديمقراطية القائمة على أساس التعددية السياسية تتمثل في توفير الآليات القانونية والمؤسسية لتداول السلطة بشكل سلمي وبدون عنف وذلك عن طريق الاقتراع الشعبي والذي يتيح للتيار (الحزب) السياسي الذي يحظى بتأييد أغلبية المواطنين تشكيل حكومته وتطبيق برنامجه.

– مبدأ فصل السلطات الثلاث: التنفيذية – التشريعية – القضائية..

إن توفر هذا المبدأ هو الضمانة الحقيقية لوجود دولة القانون والمؤسسات، ويجب التأكيد في هذا المجال على أهمية وجود قضاء مستقل بشكل كامل عن السلطة التنفيذية ويتمتع بالنزاهة.

٥ – **وجود إعلام حر ومستقل** : إن توفر هذا الشرط أصبح ركناً مهماً من أركان الديمقراطية وخاصة بعد التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والانترنت ووجود محطات تلفزيونية فضائية، والذي زاد من تأثير هذه الوسائل على الرأي العام وفي العملية الديمقراطية (الانتخابات النيابية) وأيضا مراقبة السلطة التنفيذية.

في الحياة الداخلية للحزب

لا يمكن للحزب أن يكون حزبا ديمقراطيا في تعامله مع المجتمع ومع الأحزاب الأخرى إذا لم يكن يمارس هذه الديمقراطية في حياته الداخلية خاصة وأن المواطن لا يستطيع أن يثق بأي حزب يدعو للديمقراطية ولا يمارسها في داخله..

التعددية السياسية : إن السماح بتعدد الآراء والأفكار داخل الحزب يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الديمقراطية الداخلية التي بدورها تساعد في تطور ونمو الحزب وتغني رؤيته وبرامجه المختلفة.، كما أنها تساعد على تمتين وحدة الحزب التنظيمية وتحد من الانقسامات داخل الأحزاب، وتقلل من عمليات الفصل بسبب الخلاف في وجهات النظر أو استعمال أساليب الإرهاب الفكري والتخوين والتي عادة ما تستعمل لقمع الآراء المخالفة أو لإقصاء أصحاب هذه الآراء من مواقع المسؤولية وتلغي أن تتحول هذه الخلافات إلى صراعات دموية أو تصفيات جسدية خاصة إذا كان الحزب في السلطة. إن المنطلق الأساسي للتعددية السياسية هو الإقرار بأن أحدا لا يملك الحقيقة كلها، ولهذافإن الاحتكام للديمقراطية عند أخذ القرارات لا يلغي حق الأقلية بالاستمرار في طرح وجهات نظرها ونشرها وإقناع أعضاء الحزب بها. .

الانتخابات الديمقراطية الداخلية : إن اختيار القيادات في كل المستويات عن طريق الانتخاب السري هو الضمانة الحقيقية لوصول قيادات مؤهلة تمتلك قدرات سياسية وفكرية تؤهلها لقيادة الحزب وأيضا قيادة الجماهير، كما أنها تساعد على

التخلص من النزعات الجهوية والفردية وتقلص من الانتهازية والتي غالبا ما تتطور وتزداد في غياب الأشكال الديمقراطية لانتخاب القادة حيث يستبدل الولاء للحزب بالولاء الشخصي لفريق أو فرد (الزعيم) والذي في النهاية يصبح هو الحزب.

تداول القيادة : إن هذا يتطلب عقد مؤتمرات دورية للحزب يتم فيها تقييم سياسة الحزب للفترات السابقة ومعالجة أسباب الفشل (في حالة حصوله) وتطوير هذه السياسات وبرامج الحزب المختلفة على أساس الحوار الحقيقي بين أعضاء الحزب جميعا مستفيدين من كل الآراء التي تطرح.

كذلك فإن من المهم اختيار القيادة بشكل ديمقراطي عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الأعضاء والذي يسمح بتجديد هذه القيادات ورفدها دائما بعناصر شابة تملك الحماس والأفكار الجديدة مما يؤدي إلى تطوير برامج ومبادرات الحزب.

الشفافية الداخلية : إن غياب الشفافية داخل الحزب يؤدي إلى أن تصبح مجموعة صغيرة من القيادات – أو في كثير من الأحيان شخص واحد (الرئيس أو الأمين العام) – مسيطرة على مقدرات الحزب وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المالية أو في العلاقات التكتيكية والاستراتيجية مع القوى الأخرى أو مع الحكومة، ولهذا يجب إطلاع الحزب بشكل دوري على مالية الحزب وعلى نشاطات القيادة وعلاقاتها مع القوى الأخرى والحكومة إذا كانت خارجها. إن وجود لجنة رقابة مالية منتخبة من قبل أعضاء الحزب تملك صلاحيات الإطلاع على مصادر وإرادات الحزب المالية وأوجه صرفها وتقديم تقارير دورية لمجالس ومؤتمرات الحزب.. يمنع سيطرة شخص واحد أو بضعة أشخاص على موارد الحزب والتحكم بها بشكل مزاجي أو مصلحي.

نشأة الأحزاب السياسية في العالم

من المهم جدا معرفة الظروف و المناخات التي تشكلت خلالها الأحزاب في العالم وذلك لتأثير هذه الظروف على تركيبة هذه الأحزاب وبنيتها الداخلية ومسار تطورها التاريخي وعلاقة نشأة هذه الأحزاب بالمجتمع ومستوى الديمقراطية السائدة.

إن ظاهرة الحزب السياسي لم تكن الظاهرة الأولى للعمل السياسي أو الإجتماعي المنظم حيث كان هناك دائما وعلى مر العصور كتل سياسية أو تجمعات للمصالح

السياسية مرتبطة بالحاكم، مثال ذلك التكتل الارستقراطي في برلمان اسبارطة في اليونان القديم كما ظهرت مثل هذه الأشـكال في مصر الفرعونية وفي بابـل القـديمة وغيرها من الامبراطوريات القديمة.

إن الشكل الحديث لهذه التجمعات (الأحزاب) بدأ في الظهور والنمو في القرن السابع عشر وذلك مع نمو الديمقراطية واتساع الاقتراع الشعبي وظهور البرلمانات.

ثم توطدت نتيجة للثورات البرجوازية التي اجتاحت أوروبا وأدت إلى ولادة ظاهرة الدول المركزية وما رافقها من انبـعاث أفكار التحـرر والديمقـراطية وتكون المجتمعات المدنية ومفاهيم المساواة والمواطنة وظهور المؤسسـات النيابـية البرلمانية والتي أدت إلى فصل السلطات الثلاث، وهكذا فإن نشأة الأحزاب متعلقة بنشـأة الكتل البرلمانية وإن كان هناك خروج على هذه القاعدة حيث كانت هناك أحزاب نشـأت خارج الدورة الانتخابـية البرلمانية(٢). حيث تسجل الوقائع التاريخية توجهات ونشـاطات لحزبـين سياسـيين في البرلمان الهولندي ومنها حزب للأطراف يعبر عن مصالح التجار الهولنديين الكبـار ويدعو إلى حكم ذاتي لأطراف الإمبراطورية وهو يضم عناصر برجوازية ديمقراطية من الجماهير الشعبية، كذلك تأكد الدور الحيوي للأحـزاب خلال الثورة البرجوازية في انكلترا (١٦٤٠ - ١٦٨٠) في الحياة الاجتماعية و السياسية هناك، ومن ثم انتقلت الأحزاب السياسـية عبر المحيط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود تاريخ الأحـزاب الحقيقـية إلى القـرن التاسـع عشـر، ففي عام ١٨٥٠ لم يكن أي بـلد في العالم باسـتثناء الولايات المتحـدة الأمريكية يعرف الأحزاب بالمعنى العصري للكلمة(٣).

من المؤكد أنه كان هناك ترابط واضح بين ظهور البرلمان ونشوء الأحـزاب حـيث تشكلت كثير من الأحزاب نتيجة تشكل الكتل البرلمانية والتي تكونت على أسـاس وحـدة المصالح أوالعقائد السياسية وأيضا في بعض الأحيان على أسـاس جغرافي، كما سـاهمت اللجان الانتخابية – وبشكل مباشر – بتشكيل الأحزاب، إلا أن هناك أيضا أحزاباً نشـأت خارج هذا السياق (البرلمان والانتخابات)، فحتى سنة ١٩٠٠ كانت أغلبية الأحـزاب ذات نشأة برلمانية، وعلى العكس من ذلك ومنذ بداية القـرن أصبحـت النشـأة الخارجية هي القاعدة بينما ارتدت النشـأة البرلمانية طابع الاستثناء(٤).

---

(٢) موريس ديفريجيه، نفس المرجع السابق.

(٣) ديمتر اتانيف، الحزب السياسي، النظرية والتاريخ – صوفيا /بلغاريا.

(٤) موريس ديفريجيه،الأحزاب السياسية – دار النهار للنشر.

ويعود أساس الأحـزاب ذات المنشـأ الخارجي إلى وجود تكتلات ومنظمات ذات مصالح محددة مثل الجمعيات الثقافية والتكتلات المهنية الفلاحـية، والنقابـات وغيرها.. ولعل أوضح مثال على ذلك الأحزاب العمالية (الإشتراكية) في بريطانيا حـيث ولد الحزب الإشتراكي البريطاني على أثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات سنة ١٨٩٩ والقـاضي بإنشاء تنظيم انتخابي، وهناك أيضا أحـزاب إشـتراكية أسسـها مفكرون ماركسـيون واشتراكيون في بداية القرن السابق. إن هذه الفكرة يؤيدها أكثر علماء الاجتماع الماركسي حيث يؤكدون أن تطور القوى المنتجة أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية في التركيبة الطبقية الاجتماعية وبالتالي إلى نشوء طبقات متناقضة في المصالح والحاجات مما يؤدي إلى وجود صراع طبقي بينها، وبـهذا الصدد يؤكد أنجلز أن التناقـضات الطبقـية تعتبر الأسـاس لتشكيل الأحزاب السياسية وبالتالي للنضال الحزبي، بل ولكل التاريخ السياسي(٥).

وينتقد علماء الاجتماع الماركسيون نظرية النشأة البرلمانية للأحزاب وينكرون رد العلم (الليبرالي) ظاهرة الحزب السياسـي إلى البرلمان وحقـوق الانسـان، إذ يرون أنها ليست السبب الأساسي رغم أهميتها، فالوقائع التاريخية تثبـت أن أحزابـاً عديدة قـد ظهرت دون – وقبل – وجود البرلمان وأن ربـط الظاهرة الحزبـية بـالظاهرة البرلمانية – حصرا – من شأنه إخفاء الجوهر الطبقي للعملية(٦).

ويتم الاستشهـــاد على ذلك بمثال (حزب العمال الاشتراكي الروسي) والذي تشكل قبل نشوء الأحزاب البرجوازية الروسـية وقبـل وجود البرلـمان الروسي عـام ١٩٠٥–، ومن الممكن ملاحظة أن أغلبية الأحزاب العربية نشـأت قبـل ظهور البرلمان وفي غياب تقاليد وممارسات ديمقراطية في الدول العربية.

المهم أن نشـأة الأحـزاب تكونت وتطورت في ظل وجود المؤسســات التمثيلية (البرلمانات) ونتيجة لنمو الديمقراطية وتطور مشاركة المجتمع في العملية السياسـية عن طريق الاقتراع الشعبي، ولقد لعبت هذه الأحزاب دوراً مهماً في بناء و توطيد دعائم الشكل الحديث للدولة، دولة المؤسسات والقانون ومجتمع المواطنة.

ظروف نشأة الأحزاب السياسية في البلدان العربية

لم تشهد معظم البلدان العربية مثل الكثير من دول العالم الثالث مجالس تشريعية أو تقاليد نيابية تسمح بالحديث عن أصول برلمانية لهذه الأحـزاب (ماعدا بـعض الحالات القليلة).

---

(٥) أنجلز، المؤلفات الكاملة– دار التقدم.

(٦) ديمتر أنانيف،الحزب الاسياسي، النظرية والتاريخ – صوفيا / بلغاريا.

ففي فترة التحولات الديمقراطية في أوروبــا وبــروز مفاهيم الحرية والمســاواة والديمقراطية كانت البلدان العربية في أغلبيتها ترزح تحت وطأة ونير الســيطرة العثمانية والتي تعززت فيها السلطة المطلقة للسلاطين العثمانيين، هذه السلطة التي جاءت استمرارا للخلافة الإسلامية والأنساق المعرفية السياســية والثقــافية و الاجتماعية والســلطوية (نظام الحكم) والتي أنتجتها دول الخلافة الإسلامية التي ساهمت بشكل كبير في بــلورة وتحديد شكل ومضمون الدولة والسلطة في الوطن العربي.

هذا بالإضافة إلى أن التراث الثقافي الإسلامي والذي ساد في المنطقة كما يشير كثير من الباحثين لم يقدم في جانبه السياسي ما يربط فكرة الشــورى بــنظرية محددة للتمثيل النيابي أو حكم الشعب عن طريق الأغلبية، وذلك أن جوهر النظرية السياسية الإســلامية قد نص خلال العصور الوســطى على الصفات الواجب توفرها في الحاكم والقــواعد التي تحكم سلوكه استنادا إلى الشريعة الإسلامية(٧).

ومن ثم جاءت مرحــلة تقســيم التركة العثمانية وتقســيم الوطن العربــي والاستعمار الأوروبــي الذي أعاق أي إمكانية للتطور الديمقــراطي لهذه البــلدان ، ومنع جميع أشكال المشاركة الشعبية وظهور المجالس التمثيلية المنتخبة من قبل الجماهير، ولهذا فإن نشوء الأحزاب في الوطن العربي جاء بمعزل عن وجود ممارسات وتقاليد ديمقراطية في هذه المجتمعات حيث ان نشأتها في بداية القرن السابق جاءت مرتبطة بمعارك التحــرر والاستقلال وأفكار الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية، و رافق نشأتها ظروف صعبــة للغاية سواء في عهد المستعمر الأجنبي أو حتى ما بــعد الاستقــلال، ومن الممكن تقســيم الأحزاب والتي لعبــت دورا مهما في الحياة السياســية في الوطن العربــي إلى عدة أطياف رئيسية :

* الأحزاب العمالية الشيوعية.
* الحركات والأحزاب القوميــة (البعــث العــربي، القــومي العــربي، القومــيين السوريين، الناصرية).
* الحركات والأحزاب التي قادت معارك الاستقلال.
* الحركات والأحزاب الإسلامية.

---

(٧) د. أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث – سلسلة عالم المعرفة.

– إن الدراسة الموضوعية لمنطلقات وأفكار هذه الأحزاب والإطلاع على بنيتها الداخلية تظهر لنا أن الديمقراطية لم تكن تشكل أولوية لهذه الأحزاب، وذلك بالرغم من رفعها لشعارات الديمقراطية خاصة عندما تكون في موقع المعارضة أو خارج السلطة، وبنفس المقدار كانت الديمقراطية الداخلية معدومة رغم الإشارة لها في بعض الأحيان في أنظمة وقوانين هذه الأحزاب. إن مقولة (فاقد الشيء لا يعطيه) تنطبق بصورة كاملة وفي بعض الأحيان (بصورة كاريكاتورية) على معظم هذه الأحزاب والتي كانت تلغي أي شكل من أشكال الديمقراطية في حياتها الداخلية وفي نفس الوقت تريد من الشعب أن يثق بها وبشعاراتها الديمقراطية التي كانت تنادي بها . إن هذه الأزمة أو الإشكالية والتي مازالت موجودة (وللأسف) في كثير من أحزابنا لا يمكن تجاوزها بدون تجاوز أسبابها سواء كانت ذاتية متعلقة بالحزب نفسه أم موضوعية متعلقة بالمناخ السياسي والاجتماعي الذي تعيش فيه.

العوامل الذاتية

– إن غياب المفاهيم الأساسية للديمقراطية هو قاسم مشترك لجميع الأحزاب العقائدية سواء كانت شيوعية أو قومية أو إسلامية، ولهذا يجب الإطلاع على الأسس التنظيمية والفكرية التي اعتمدتها هذه الأحزاب في حياتها الداخلية.

– تعود بدايات تأسيس الأحزاب الشيوعية إلى بدايات القرن العشرين حيث تأسس أول حزب شيوعي في المنطقة عام ١٩١٩ في فلسطين، ولقد طبقت الأحزاب الشيوعية العربية المبادىء اللينينية في الحزب والتنظيم والتي أهم مبادئها المركزية الديمقراطية في الحياة الداخلية ودكتاتورية البيروليتارية في المجتمع، و لقد كانت المركزية الديمقراطية وخاصة (بطبعتها الستالينية) عائقاً أساسياً أمام أي تطور ديمقراطي داخل هذه الأحزاب بل ساعدت على تنامي البيروقراطية في قيادة هذه الأحزاب، وكانت توجهات الحزب وبرامجه تقر بدون مشاركة أغلب أعضاء الحزب.

ولم تمارس هذه الأحزاب أي شكل من أشكال الديمقراطية الداخلية سواء كانت بالمعارضة أو بالسلطة وكانت الخلافات في الآراء أو التناقضات تحل بأساليب غير ديمقراطية مثل الفصل أو الانقسام والخروج من الحزب وما يتبعه ذلك من اتهامات بالخيانة والعمالة لأعداء الحزب، أما في الأحزاب التي كانت في السلطة فإن الفصل

والتخوين هو أقل أشكال هذه العقوبات ضررا، ففي كثير من الأحيان كان الاعتقال والسجن والتصفية الجسدية هي الطريقة التي تحل بها الخلافات من المنافسين والمعارضين.

إن مبدأ (المركزية الديمقراطية) أدى إلى استبدال الحزب بالقيادة، والقيادة بشخص الأمين العام صاحب الحقيقة المطلقة، ومنع أي إمكانية لتقييم هذه القيادات أو انتخابها من قبل أعضاء الحزب.

أما على المستوى الخارجي فإن مبدأ دكتاتورية البروليتاري كان له نفس التأثير على المجتمع، حيث ألغيت الديمقراطية عن طريق قمع الرأي الآخر ورفض التعددية السياسية بحجة حماية الثورة (ونظرية صراع الطبقات)، فالخلاف مع الحزب يعني خيانة الشعب والانتقال إلى معسكر الأعداء.

– ولقد نسخت الأحزاب القومية (حزب البعث العربي الإشتراكي، القوميين العربي.. وغيرها) شكل التنظيم اللينيني تقريبا وطبقته في الحياة الداخلية للحزب وعلى المجتمع عند وصولها إلى السلطة ، ولم تطرح هذه الأحزاب قضية الديمقراطية بشكل فعلي بل وتجاهلتها في كثير من الأحيان، حيث كانت الأولوية في طرحها هي الثورة لتحقيق الوحدة والتحرر من الاستعمار وتوحيد القوى من أجل تحرير فلسطين ، واستعملت نفس الأساليب غير الديمقراطية داخل الحزب وخارجه وتطورت هذه الأساليب عند وصولها إلى السلطة فكانت الانقلابات العسكرية والتصفيات الدموية للمعارضين والمخالفين وفرض سيطرة الحزب الواحد على المجتمع والأمثلة كثيرة على ذلك، فحزب البعث الحاكم في سوريا جرب ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة بسبب الصراعات الداخلية حول السلطة والتي كان يتم على أثرها سجن القيادات السابقة للحزب أو نفيها، ولعلنا نتذكر كيف تم زج رفاق الأمس في السجون أكثر من عشرين عاما بعد الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠.

أما حزب البعث الحاكم في العراق فقد تآمرت أيضا قيادته الواحدة تلو الأخرى وكانت نتيجتها تصفيات دموية لا مثيل لها، ففي المجزرة التي تمت عام ١٩٧٩ صفت قيادة صدام حسين بضربة واحدة ثلث أعضاء القيادة القطرية وأعدم في حلقة واحدة ٢٢ شخصية قيادية، وحكم على أكثر من ثلاثين أحكاما ثقيلة لم يخرج منها حيا بعد أربع سنوات سوى ١٧ شخصا(٨).

---

(٨) د. عبدالحسين شعبان، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

أما في اليمن عام ١٩٨٦ فتحولت الخلافات في قيادة الحزب الإشتراكي اليمني إلى إقتتال داخلي بالسلاح ذهب ضحيته آلاف الحزبيين وصفي عدد كبير من القيادات التاريخية للحزب.

نفس الأساليب غير الديمقراطية استعملتها أيضا الأحزاب السرية المعارضة حيث كانت تجري أعمال الفصل بشكل جماعي، ففي عام ١٩٩١ جرى فصل و"تطفيش" أكثر من ٦٠ ٪ من أعضاء الحزب الشيوعي الأردني من قبل قيادة هذا الحزب في ذلك الوقت.

– أما الاحزاب التي قادت بعض حركات الاستقلال في الوطن العربي واستطاعت الوصول إلى السلطة بعد الحصول على الاستقلال فلم تختلف في ممارستها عن الأحزاب الشيوعية والقومية، فلقد استأثرت بالسلطة مباشرة بعد الاستقلال وألغت الرأي الآخر داخل وخارج الحزب، ولهذا كانت التغييرات داخلها تتم عن طريق الانقلابات. ومن الأمثلة على ذلك جبهة التحرير الوطني الجزائري و الحزب الدستوري التونسي حيث بقي الرئيس السابق الحبيب بورقيبة أكثر من حوالي أربعين عاما في قيادة الحزب والدولة وتم إجباره عن التخلي عن السلطة عن طريق انقلاب أبيض قام به الرئيس الحالي زين العابدين بن علي.

– تتجلى أزمة الديمقراطية في الحركات والأحزاب الإسلامية بشكل مشابه للأحزاب العقائدية سواء الشيوعية منها أو القومية، ومن المهم ملاحظة أن هناك أيضا فروقاً بين هذه الحركات الإسلامية، فهناك أحزاب لا تعترف بالديمقراطية حتى ولو قولا وبالعكس فهي تكفر كل الحركات و الأحزاب السياسية وخاصة التي لا تدعو إلى تطبيق الشرع كما أنها تكفر جميع الأنظمة الحاكمة وترفض فكرة الديمقراطية والانتخابات البرلمانية بشكل مبدئي وعلى أساس أنها ليست مستمدة من الشريعة الإسلامية، ولعل حركة طالبان الأفغانية و (القاعدة) أكبر مثال على ذلك.

أما القسم الثاني فيتمثل في الحركات والأحزاب الإسلامية التي تقبل التعامل مع الواقع السياسي الموجود وترضى ولو شكلا بمفاهيم الديمقراطية و التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية وتداول السلطة، و حركة الإخوان المسلمين في الوطن العربي مثال واضح على ذلك.

إن قضية الديمقراطية ليست واردة عند القسم الأول من هذه الحركات فهي لا تؤمن بها وترفضها وتحصر نشاطاتها في الدعوة إلى عودة الخلافة الإسلامية.

أما القسم الثاني فهناك أيضا تناقض وتباين في مواقفه، خاصة عند الوصول إلى السلطة، وأهم إشكالية تواجه هذا التيار هي التناقض بين مبدأ حكم الشعب والذي هو أساس الديمقراطية (كما ذكرنا سابقا) و مبدأ الحاكمية لله والتي في النهاية تلغي حق الشعب في اختيار من يحكمه، فهل يرضى التيار الإسلامي في الوطن العربي مبدأ تداول السلطة والقبول بنتائج انتخابات ديمقراطية تضع حزبا يساريا أو علمانيا في مواقع السلطة.

وكما تطرقنا سابقا إلى تجربة الأحزاب العقائدية سواء كانت شيوعية أو قومية فإن الأحزاب الإسلامية تدخل أيضا ضمن الأحزاب العقائدية التي يأتي تناقضها الأساسي مع الديمقراطية نابعا من اعتقادها بأنها تملك الحقيقة المطلقة، وبهذا تنتفي الحاجة إلى وجود الرأي الآخر سواء داخل الحزب أو المجتمع وتصبح الديمقراطية وسيلة ينتهي استخدامها عند الوصول إلى السلطة، وهذا ما حدث في تجارب حديثة كثيرة ومنها جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر والتي أعلنت بعد نجاحها في الانتخابات عام ١٩٩٢ عن انتهاء الديمقراطية لأن الشعب اختار حكم الشريعة الإسلامية ولا يجوز التراجع عن ذلك بعد الآن، وكذلك تجربة حركة الإخوان المسلمين في السودان (الترابي) حيث منعت الأحزاب من العمل بعد وصول هذا الحزب إلى السلطة بمساعدة الجيش. والتجربة الإيرانية أيضا مثال على ذلك حيث أنها حصرت الديمقراطية في اتجاه واحد وفكر واحد، وترفض حتى في بعض الأحيان الرأي الآخر من داخلها، ولعل رفض قبول ترشيح أعداد كبيرة من الإصلاحيين في الانتخابات الأخيرة أكبر مثال على ذلك. [أعتقد أن من المهم ملاحظة بعض التناقضات الأساسية في فكر التيار الإسلامي مع مضمون الديمقراطية بالمفهوم العصري والسياسي لهذه الكلمة :

- المفهوم الأساسي للحزب الديمقراطي هو كون هذاالحزب يسمح بعضوية مفتوحة لجميع مكونات المجتمع بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو الإثنية وهذا لا يمكن تطبيقه على الأحزاب الإسلامية العربية.

- إن الإقرار (قولا وممارسة) بالديمقراطية داخل الحزب وفي المجتمع هو العامل الأساسي الذي يحدد ديمقراطية أي حزب فعلا وليس شكلا، ولهذا فإن مفهوم الشورى عند الأحزاب الإسلامية العربية لايعني فعلا الإقرار بقبول الديمقراطية بمفهومها الحديث حيث ان هناك تناقضاً واختلافاً بين الشورى والديمقراطية يتمثل فيما يلي :

١ – الأساس النظري للشورى وممارستها يعتمد على الدين والشـرع معا، فهي تعني هنا نوعا من العبادة، وهي علاقة أخلاقية بين الراعي والرعية، بـينما الديمقـراطية علاقة قانونية مبنية على مصالح الحكام والمحكومين.

٢ – ممارسة الشورى مقيدة بحدود الله، أي أن السيادة والحاكمية لله، بينما تكون ممارسة الديمقراطية تكون في ظل قيم يتفق عليها داخل المجتمع أي أن السيادة للشعب.

٣ – مصدر السلطة في الشورى هو الشريعة بينما هو في الديمقراطية النظام الذي يحرص على فصل السلطات، وضمان حرية الأفراد أي أن الشـعب هومصدر السـلطات جميعها(٩).

العوامل والظروف الموضوعية

العوامل السياسية :

– إن غياب الديمقراطية وانتقاء المشاركة الشعبية في العمل السياسي في كل أرجاء الوطن العربي كان له دور كبير في التأثير على نشأة وتركيبة هذه الأحزاب بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية والأيدولوجية، ففي أوروبا كانت بداية ظهور وتشكيل الأحزاب نتيجة لنمو الديمقراطية ووجود برلمانات منتخبة على أساس الاقتراع الشعبي، ولقد غابـت هذه الظروف عن جميع أرجاء الوطن العربي وما زالت غائبة في كثير من الدول العربـية حـتى الآن، حيث ان حوالي نصف عدد دول الجامعة العربية لا يوجد فيها قوانين تسمح بوجود أحزاب سياسية، ومثلا فإن ليبيا تعتبر أي عمل حزبـي خيانة عقوبـتها الإعدام(١٠)، أما دول النصف الثاني فإما أنها تمارس حـكم الحزب الواحـد سـواء الأيدولوجي أو كأداة لإدارة الدولة أو أنها تسمح بتعددية شكلية.

– نشوء معظم هذه الأحزاب في ظروف العمل السري وتعرضها للقـمع والتنكيل من قبـل الأنظمة الحاكمة كان يؤدي إلى تفضيلها معادلة الحفاظ على النفس والتي كانت تعني وجود تنظيم حديدي يعتمد على الخلايا الحزبية والمرتبطة بشكل عمودي مع قيادة الحزب عن طريق حلقات اتصال يقودها المسؤولون الحزبـيون والذين يتم اختيارهم من قبـل قـيادة الحزب من الأعضاء الموثوق بـهم على أسـاس مدة عضويتهم الحزبـية

(٩) د. نظام بركات،الإنتخابات والأحزاب الديمقراطية – دراسة مركز الاردن الجديد.

(١٠) د. عبدالحسين شعبان،مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في اللقاء السنوي الثالث عشر.

وصمودهم في السجون، وكان هذا يعني غياب أي إمكانية حقيقية لأي شكل من أشكال الديمقراطية التي يستطيع بها أعضاء الحزب أن يشاركوا بشكل فعال في رسم سياسة الحزب وبرامجه أو اختيار قادته، مما أثر على نوعية القادة الحزبيين الذين كانوا في كثير من الأحيان لا يتميزون بأي إمكانات فكرية أو سياسية أو حتى جماهيرية.

– عدم وجود بنية حقيقية للدول العربية بالمفهوم المعاصر، فرغم مرور حوالي قرن على انهيار الإمبراطورية العثمانية وأكثر من نصف قرن على الاستقلال من الاستعمار والانتداب الأجنبي إلا أن الأنظمة العربية لم تنجح في بناء دولة المؤسسات والقانون ومجتمعات المواطنة، وبقيت عبارة عن أنظمة حكم تمتلك السلطة السياسية بدون أي شرعية ديمقراطية حقيقية، وفي غياب هذه الشرعية كان الهم الأساسي لهذه الأنظمة المحافظة على سلطتها ونفوذها السياسي وضمان استمرار حكمها، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف استعملت القوة وأساليب القمع لمحاربة معارضيها والتنكيل بهم أحيانا، أخرى وأساليب آخرى عن طريق شراء الذمم وتوزيع الأعطيات و المناصب.

وفي ظل هذه الظروف لجأت الأحزاب الموجودة في المعارضة إلى استعمال القوة في محاولتها للوصول للسلطة، فكانت الانقلابات العسكرية هي الوسيلة الوحيدة لتغيير الأنظمة ووصول هذه الأحزاب إلى السلطة في (سوريا، العراق وليبيا)، و لقد استعملت هذه القوى سواء كانت أحزابا أو أشخاصاً نفس أساليب خصومها السابقين (والتي كانت تتهمهم بالرجعية والعمالة لأعداء شعوبهم) فقامت بإلغاء الرأي الآخر واستفردت بالسلطة لوحدها بدون منازع بعد تصفية الخصوم عن طريق حكم الحزب الواحد، ولأجل تبرير وجودها في السلطة في غياب أي شرعية ديمقراطية.. استخدمت الشرعية الوطنية والقومية باعتبارها الجهة الوحيدة والقادرة والوصية على تحقيق أحلام وطموحات الامة العربية في الوحدة والعدالة الاجتماعية، ومقاومة الاستعمار وتحرير الأراضي العربية المحتلة. علما بأن الهدف الوحيد المهم كان المحافظة على السلطة السياسية. ورغم الهزيمة القاسية في حزيران عام ١٩٦٧ إلا أن هذه الأحزاب لم تقم بتغيير فكرها أو أساليبها بل اعتبرت أن الهزيمة العسكرية وخسارة الأرض ليست مهمة لأن هدف العدو كان إسقاط هذه الأنظمة وهكذا تحولت الهزيمة إلى انتصار، لأن هذه الأنظمة بقيت على كراسيها.

- إن غياب الشرعية الديمقراطية لهذه الأنظمة في المجتمع أدى أيضاً وبشكل مباشر إلى غياب الشرعية الديمقراطية للقادة داخل الحزب نفسه، ولهذا استبدلت هذه الشرعية بشرعية القائد الملهم والأمين على مصالح الجماهير وحامي حمى القومية العربية وقائد معركة التحرير، وكانت أي معارضة لهذا القائد تتهم بالرجعية والعمالة لأعداء الوطن والشعب، فالقائد هو الحزب وهو الشعب ولذلك فهو المستهدف من قبل الأعداء.

- مشاركة النخب السياسة والمثقفين في الوطن العربي في تثبيت هذه المفاهيم والدعوة لها وتبرير غياب الديمقراطية داخل وخارج الحزب بضرورة المحافظة على القيادة الملهمة والتركيز على ضرورة حشد كل القوى في مواجهة العدو الخارجي (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) ما أدى إلى تغليب المطلب الوطني على المطلب الديمقراطي، وكأن ممارسة الشعوب لحريتها وحقوقها في اختيار حكامها ومشاركتها في العملية السياسية سوف تؤدي إلى خيانة هذه الأهداف الوطنية، مع أن الضمانة الحقيقية لتحقيق هذه الأهداف النبيلة هي مشاركة الشعوب في صنع القرار وليس في تغييبها وقمعها.

العوامل الاجتماعية :

لا يمكن فصل الإنسان عن بيئته الاجتماعية ومجموعة العادات والقيم المترسخة في الوجدان الشعبي، وينطبق هذا المفهوم أيضا على الأحزاب فهي في النهاية تتكون من مجموعة من الأشخاص (الناس) والذين هم نتاج بيئتهم ومجتمعهم، لهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الخصائص والتقاليد الاجتماعية التي ساهمت في عدم ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمع.

- الجهوية

لقد حافظت الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية على البنية الاجتماعية القائمة في المجتمع والتي كانت سائدة لقرون كثيرة (العشائرية، القبلية، الطائفية) ووظفتها لصالح تعزيز سلطتها السياسية بل وطورتها في كثير من الأحيان وعملت على مأسستها كبديل للبنى الحديثة للدولة المعاصرة، وللأسف فإن الأحزاب ذات التوجهات القومية والتقدمية وبدل من أن تقوم بتحديث واستبدال هذه البنى ساهمت في ترسيخها والاعتماد عليها لتبرر وجودها.

ولقد تكوّن عدد كبير من الأحزاب السياسية في الوطن العربي على أسس طائفية وعشائرية، ولعل لبنان مثال صارخ على ذلك، سواء على مستوى الأحزاب أم على مستوى الدولة نفسها.. فبالرغم من وجود حريات ديمقراطية وتعددية سياسية إلا أن هذا لم يمنع قيام حرب أهلية طائفية استمرت لسنوات عديدة، والسبب الرئيسي هو وجود هذه الانقسامات العمودية في المجتمع والتي قامت على أساسها أحزاب طائفية ونظام للمحاصصة السياسية على مستوى الدولة مما أدى إلى إعادة إنتاج هذه البنى القديمة تحت أشكال حديثة، إن البديل الوحيد هو الديمقراطية الحقة التي تبني مجتمع المواطنة والذي يتساوى فيه جميع المواطنين في الحقوق بغض النظر عن الطائفة أو الدين أو الإثنية أو العشيرة.

إن الإصرار على مبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون وتكافؤ الفرص الحقيقي هو الطريقة الوحيدة لإلغاء هذه الانقسامات، ورفض أن يكون أي من هذه الانتماءات وسيلة غير القادر على خدمة البلاد وعقبة أمام القادر(١١).

- الفردية والنجومية

لقد أثرت الفعلية العشائرية أيضا على قيادة هذه الأحزاب والحركات، فإذا كانت العشيرة تأتمر بشيخها فإن الأحزاب أيضا تأتمر بزعيمها، ولهذا أصبح الزعيم هو الحزب والحزب هو الزعيم، ولعل أخطر نتائج هذه المعادلة هو انتهاء الحزب عند موت الزعيم وهذا ما حدث في كثير من الأحزاب والبلدان العربية (مثال مصر - عبد الناصر).

إن هذا التوجه الزعيمي الفردي ولد ظاهرة النجومية في المجتمع، والتي تشكل النقيض لمفهوم العمل الجماعي المنظم.

الأحزاب السياسية الأردنية

تعود نشأة الأحزاب في الأردن إلى بداية القرن وقبل تشكيل حتى الدولة الأردنية نفسها وحتى لو كان لفترات قصيرة، إلا أن الإنطلاقة الحقيقية للأحزاب في الأردن تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث ساعد اتساع نطاق التعليم وبداية تبلور طبقة وسطى على توفير أساس اجتماعي لنشوء أحزاب سياسية حديثة، ولقد تشكل في هذه الفترة عدد من الأحزاب العقائدية مثل حزب البعث العربي، الحزب الشيوعي الأردني،

---

(١١) إسماعيل صبري،الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها - دراسة

حركة القوميين العرب، جماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير، وبعض الأحزاب الإصلاحية أو الليبرالية مثل الحزب الوطني الاشتراكي و حزب الشعب، حيث بلغ عدد الأحزاب في منتصف الخمسينيات ١٥ خمسة عشر حزبا(١٢).

إلا أن توقف الحياة الحزبية العلنية في منتصف الخمسينيات أدى إلى حل معظم هذه الأحزاب ودفع بعضها الآخر إلى العمل السري حتى بداية التسعينيات.

لقد نشأ عدد كبير من الأحزاب في أعقاب الإنفتاح الديمقراطي في الأردن في بداية التسعينيات، ويصل حاليا عدد الأحزاب إلى ٣٢ إثنين وثلاثين حزبا، و لقد شهدت الخريطة الحزبية في الأردن ابتداء من عام ١٩٩٢ تغيرات كثيرة تمثلت حتى الآن في انسحابات وانقسامات وعمليات دمج لفترة محدودة، ولقد كانت هذه الظواهر قاسماً مشتركاً لكل الأحزاب من اليسار إلى اليمين. وكانت أزمة الديمقراطية الداخلية في الأردن سبباً رئيسياً لحالة عدم الاستقرار للحياة الحزبية الداخلية في الأردن.

التيار اليساري :

الحزب الشيوعي الأردني

تأسس في بداية الخمسينيات، ولقد شهد الحزب عدة انشقاقات في فترة العمل السري أهمها الإنقسام الذي حدث عام ١٩٧٠ نتيجة الخلاف حول الموقف من قضية الكفاح المسلح الفلسطيني، ولقد خرج أصحاب وجهة نظر المعارضة للكفاح المسلح الفلسطيني وقاموا بتشكيل الحزب الشيوعي – الكادر اللينيني –، أما الإنقسام الكبير الثاني فحدث عام ١٩٨٢ وكان بسبب الموقف حول استغلال التنظيم الشيوعي في الضفة والقطاع الذي أصبح فيما بعد الحزب الشيوعي الفلسطيني، ولقد خرجت بسبب هذا الخلاف مجموعة من قيادات وأعضاء الحزب (أو أجبرت على الخروج) وشكلت ما يسمى بالتكتل. ومن الطبيعي أن يكون هناك خلافات في وجهات النظر حول قضايا مهمة مثل هذه، ولكن وبسبب غياب الديمقراطية الداخلية كان حسم هذه الخلافات يتم إما بالتخلص من أصحاب وجهات النظر المخالفة أو بانشقاقهم.

ورغم توحد جميع الاتجاهات مرة أخرى في عام ١٩٨٧ إلا أن هذه الوحدة لم تستمر طويلا حيث ان تأثيرالانفراج الديمقراطي في الأردن بعد عام ١٩٨٩ والتغيرات التي جرت في العالم أدت إلى مطالبة عدد كبير من القيادات الوسطى للحزب والتي كان

---

(١٢) هاني الحوراني، الأحزاب السياسية الأردنية – تقرير.

أغلبها من الجيل الشاب بضرورة تطبيق الديمقراطية في الحياة الداخلية للحـزب واختيار كادر القيادات المختلفة عن طريق الانتخاب وعقد مؤتمر عام للحـزب لتقـييم سياســاته وتجديد القـيادة، إلا أن هذه المطالب قوبـلت بـــالرفض بحجة أنها مؤامرة على الحزب (المقصود بالطبع مؤامرة على القيادة) حتى ان أمين عام الحزب في ذلك الوقـت علق على هذه المطالب وفي اجتماع مع بعض كوادر الحزب أن مطلب عقد المؤتمر (هوكلمة حـق يراد بها باطل). ومن الواضح أن المقصود في الباطل هو إمكانية تغيير بعض القـيادات وكأن مطلب تطبيق الديمقراطية وانتخاب القيادة هو عمل مشين وخيانة للحزب، وهكذا ونتيجة الاستمرار في تطبيق نفس النهج السائد الرافض لأي شكل من أشكال الديمقـراطية داخل الحزب والاعتراف بـتعدد الأفكار والآراء جرى خروج أعداد كبـــيرة من أعضاء وكوادر الحزب، وقام بعضهم بتشكيل أحـزاب جديدة. وحـاليا يوجد أربـعة أحـزاب مرخصة خرجت من رحم الحزب الشيوعي الأردني وهي: —

* الحزب الشيوعي الأردني.
* الحزب التقـدمي الأردني.
* حزب الشغيلة الشيوعي الأردني.
* الحـزب الإشـتراكي والذي شكـل فيما بعـد مـع أحـزاب أخـرى يســارية وقومية وديمقراطية (حزب اليسار الديمقراطي الأردني).

حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)

لقد تأسس حزب حشد في تموز عام ١٩٨٩ نتيجة لقـرار اتخذته قـيادة الجبـهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتحويل منظمتها في الأردن (مجد) إلى حزب سياسي أردني مستقل نسبيا مع ارتباطه بعلاقات كفاحية وتنظيمية وسياســية مع الجبـهة، وحـصل الحزب على الترخيص في العمل العلني عام ١٩٩٣ إلا أن هذا التنظيم تعـرض لكثـير مـن الانقسامات وحالات الفصل كان أكبرها الخلاف الذي حدث في الجبهة الديمقـراطية بـين تيار ياسر عبد ربه وتيار الأمين العام نايف حواتمه والذي أدى إلى خروج تيار عبد ربـه من الجبهة وتشكيل الحزب التقـدمي الديمقـراطي الأردني في الأردن والذي (شـكل مع أحزاب أخرى عام ١٩٩٥ حزب اليســار الديمقـراطي الأردني) وحـزب فداء في الضفة والقطاع.

ولقد خرج عدد كبير من الكوادر الشابة من الحزب وذلك بسبب غياب الديمقراطية داخله، فالخلاف الذي جرى عام ١٩٩٤ حول توسيع الديمقراطية الداخلية ومطلب استقلال الحزب عن الجبهة الديمقراطية أدى إلى خروج عدد من قيادات الحزب أعضائه وشكلوا تجمعا أو تيارا أطلقوا عليه (التيار الديمقراطي في حشد) ولقد شارك هذا التيار التجديدي في تشكيل حزب اليسار الديمقراطي الأردني.

حزب الوحدة الشعبي الديمقراطي الأردني

-تأسس هذا الحزب عام ١٩٩٠ نتيجة لسعي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نحو تكريس شرعية وجودها في الأردن بعد صدور قانون الأحزاب السياسية، ولقد عانى هذا التنظيم من نفس السلبيات التي عانت منها بقية الأحزاب اليسارية في الأردن وأهمها غياب الديمقراطية الداخلية وعدم السماح بالتعددية السياسية والفكرية، ورغم خروج عدد كبير من أعضائه وكوادره الشابة، (بسبب الخلافات حول الديمقراطية وقضية إستقلال الحزب عن الجبهة الشعبية)، إلا أنه من الملاحظ أنه لم يتم تشكيل أي تجمع أو تنظيم سياسي من هؤلاء الأعضاء كما جرى في تجارب خلافات الأحزاب الأخرى، وإن كان قد شارك عدد منهم في تشكيل أو الإنضمام إلى أحزاب أخرى ولكن بشكل فردي.

التيار القومي :

يتألف هذا التيار من عدة أحزاب يعود بعضها إلى حزب البعث العربي الذي تأسس في نهاية الأربعينيات في سوريا وإلى بعض التيارات القومية الأخرى مثل الناصرية والقومية العربي وغيرها إضافة إلى القوميين السوريين، ولكثرة عدد الأحزاب التي تشكلت من الجذور القومية سوف نأخذ كمثال بعضاً منها :

حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني

تأسس في الأردن في مطلع الخمسينيات وكان له نفوذ بين الشباب المثقف في الأردن وأيضا نفوذ قوي على حركة الضباط الأحرار في الجيش الأردني في الخمسينيات. لقد تميزت الحياة الداخلية لحزب البعث بغياب الديمقراطية والاعتماد على الانقسامات أو الفصل بدل اللجوء إلى الحلول الديمقراطية عند وجود الخلافات، أما في حالة وجود الحزب في السلطة فكانت الخلافات تحل إما بالانقلابات العسكرية أو باعتقال المعارضين

أو تصفيتهم جسديا، كما جرى في العراق وسوريا، ولعلنا نتذكر أن عددا كبيرا من قـادة حزب البـعث الأردنيين سـجنوا في سـوريا حـوالي الـ ٢٠ عاما (حـاكم الفايز، ضافي الجمعاني،...... وغيرهم) وبعضهم صفي جسديا كما جرى في العراق في ظل نظام صدام حسين. ونتيجة هذه الممارسات فقـد خرج من الحزب أعداد كبـيرة من أعضاء الحزب في السبعينيات والثمانينيات، ولقد تأثر تنظيم حزب البعث في الأردن بـالخلافات التي جرت بين جناحـي الحزب في سـوريا والعراق، فنتيجة للانقسـام الذي شـهده الحزب الأم في سوريا عام ١٩٦٣ بين القيادة القومية للحزب والذي استولى على السـلطة في العراق فيما بعد والقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سوريا انقسم البـعثيون الأردنيون أيضا إلى عدة أجنحة على أساس الولاء لهذه القيادات، وما لبث أن انقسـم جناح حـزب البـعث في سوريا إلى تيارين: لجان آذار المؤيدة لصلاح جديد الذي قاد حزب البعث حتى عام ١٩٧٠، وتيار (الحركة التصحيحية) المؤيد للرئيس الراحل حافظ الأسد والذي حكم سـوريا عام ١٩٧٠. وبعد حصول حزبي البعث في الأردن (الجناح العراقي، والجناح السوري) على الترخيص استمرت نفس الممارسات غير الديمقراطية داخل هذين الحزبـين، ولعلنا نتذكر فصل نائبي الحزب في البرلمان الأردني السابق نتيجة للاختلاف مع قيادة الحزب مما أدى إلى خروج أعداد كبيرة من أعضاء الحزب نتيجة لذلك، ولقـد شـهدت الفترة الأخيرة أيضا استقالة فروع بكاملها من حزب البعث التقدمي وذلك نتيجة احتجاج أعضائها على غياب الديمقراطية داخل الحزب واستمرار إتباع سياسة التعيين لقيادات الحزب بدل انتخابـها بشكل ديمقراطي من قبل أعضاء الحزب وانتفاء الشفافية في القضايا المالية، كما أن حزب البعث الإشتراكي شهد أيضا خروج عدد من أعضائه بعد سقوط نظام صدام حسـين في العراق...

الأحـزاب الوسطيـة:

– لقد نشأت معظم هذه الأحزاب بعد عام ١٩٩٢ وبعد إقـرار التعددية الحزبـية، وعلى خلاف الأحزاب الأيدولوجية (الإسـلامية، اليسـارية، و القـومية) لم تمتلك هذه الأحزاب تجربة سابقة وهي تتوزع كتيارات الوسـط الليبرالي والاتجاه اليميني المحافظ، ولقد بادر إلى إنشاء هذه الأحزاب في البداية وزراء سابقون أو قـادة عسـكريون أو زعماء عشائريون أو رجال أعمال، ونتيجة للانقسامات التي حدثت في هذه الأحـزاب في السـنين السابقة ولدت أحزاب جديدة قيادتها من الطبقـة الوسـطى في المجتمع. ولكثرة عدد هذه الأحزاب سوف نأخذ بعض التجارب الرئيسية منها :–

الحزب الوطني الدستوري

تأسس هذا الحزب عام ١٩٩٧ نتيجة اندماج تسعة أحزاب (حزب العهد، اليقظة، الوطن، وعد، التقدم والعدالة، التجمع الوطني الأردني، الوحدويون، الجماهير، حزب الحركة الشعبية) وتم اختيار رئيس حزب العهد السيد عبدالهادي المجالي أمينا عاما للحزب، ولكن بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧ والتي فشل فيها الحزب بإيصال معظم مرشحيه من قائمته المعلنة إلى مجلس النواب، انسحب من الحزب معظم مكوناته وخاصة أمناء عامين أو رؤساء كل الأحزاب التي شاركت في هذا المشروع ما عدا رئيس حزب العهد.. وكان فشل هذا المشروع له تأثير سلبي على تطور الحياة الحزبية في الأردن، ومن الواضح جدا أن السبب الرئيسي لفشل هذا المشروع هو في الأساس الشخصنة والصراع ما بين أقطاب الأحزاب المندمجة وعدم توفر التقاليد الديمقراطية حتى في الأحزاب الوسطية وغير العقائدية ونلاحظ أن عدداً كبيراً من كوادر هذه الأحزاب قامت بتشكيل أحزاب جديدة خاصة بها، كما أن عدداً من كوادر الحزب الوطني الدستوري، وبالأساس من أعضاء حزب العهد السابق، والذي كان يرأسه السيد/ عبد الهادي المجالي انسحبوا من الحزب الوطني الدستوري وأعادوا تشكيل حزب العهد، وكانت مبرراتهم غياب الديمقراطية والشخصنة وغياب مفاهيم العمل الجماعي داخل الحزب وارتباط الحزب بشخص الرئيس.

حزب المستقبل

يعتبر حزب المستقبل من الأحزاب الوسطية ذات التوجه الليبرالي وقد أسسه المرحوم السيد سليمان عرار الذي شغل مناصب وزارية عدة في الحكومات الأردنية، ومن الواضح أن هذا الحزب قد اعتمد في الأساس على شخص أمينه العام السيد سليمان عرار، لهذا نلاحظ أنه بعد وفاته ضعف تأثير هذا الحزب وانسحب أغلبية أعضائه نتيجة هذا السبب. إن ظاهرة الشخصنة وغياب الديمقراطية هي ظاهرة منتشرة وأساسية في معظم الأحزاب ولهذا فإن هناك بعض الأحزاب التي انقسمت بعد تقديمها أوراق الترخيص مباشرة أو بعد حصولها على منصب الأمين وقبل حصولها على الترخيص، وذلك بسبب النزاع على منصب الأمين العام والذي كان يؤدي أن يقوم الخاسر بتأسيس حزب جديد تحت زعامته.

التيــار الإســلامي:

يتمثل هذا التيار في حزب رئيسي هو حزب جبهة العمل الإسلامي، بـالإضافة إلى عدد آخر من الأحزاب المرخصة (حزب الوسط الإسلامي، والحركة العربـية الإســلامية الديمقراطية – دعاء –). إلا إن حزب جبــهة العمل الإســلامي هو الحزب الأكبر والأكثر تأثيرا ليس بين الأحزاب الإسلامية فقط بل مقارنة مع كل الأحزاب الأردنية الأخرى...

جبهة العمل الإسلامي

تأسست جبــهة العمل الإســلامي عام ١٩٩٢ نتيجة لحوار بــين جماعة الإخوان المسلمين وعدد من الشخصيات الإسلامية المستقلة(١٣)، ولقــد انسحــب معظم الأعضاء المستقلين عن جماعة الإخوان المسلمين عقب المؤتمر الأول لحزب جماعة الإخوان المسلمين والتي تأسست عام ١٩٤٦.

لقد امتاز حزب جبهة العمل الإسلامي باستقرار أوضاعه منذ بـداية تأسيســه وحتى الآن حيث لم يتعرض لانقسامات كبيرة، كما جرى في بقية الأحزاب الأردنية، رغم أنه كان هناك خروج أو فصل لبــعض أعضاء الحزب مثل الاستقــالات وعمليات الفصل التي حدثت على خلفية من المشاركة أو عدمها في انتخابــات عام ١٩٩٧. حــيث خرج على أثرها من الحزب بعض رموزه وعدد من نوابه في البرلمان و شــكلوا مع عدد من الأعضاء المستقلين فيما بعد حزب الوسط الإسلامي...

إلتزم حزب جبهة العمل الإسلامي بمبدأ الشورى وتداول القيادة، فقد تعاقب على قيادة الحزب عدة رؤساء وأمناء عامين، حيث ينص النظام الأساسي للحــزب على تحديد مدة ولاية الأمين العام أو الرئيس بأربــع ســنوات فقــط ، كما يتم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي، مجلس الشــورى، الأمين العام...وغيرها من هيئات الحزب القــيادية في المركز والفروع) مباشرة من قبل أعضاء الحزب.

إلا أن القضية المهمة تبقى في المفاهيم الأساسية لهذا الحزب، والتي ذكرناها سابقا في (بــاب التيارات الإســلامية) وتحديدا التناقــض ما بــين مفهوم الشــورى ومفهوم الديمقراطية وعدم السماح بوجود تعددية فكرية أو سياسية وحصر عضوية الحزب على

---

(١٣) هاني الحوراني،نفس المرجع السابق

أســـاس الانتماء الديني والتي تؤثر في ديمقـــراطية الحزب وعدم الاعتراف النهائي بـــأن الشعب هو مصدر السلطات. لقد حـــافظت وحـــدة المصالح بـــالإضافة إلى العقـــائد على استمرار الحزب وعدم تعرضه لهزات وانقسامات كبـــيرة، حـــيث ســـاعدت قـــوة الحزب وجماهيريته على التقليل من الانقسامات في داخله، كما أن ربـــط قـــيادات وكوادر الحزب بشبكة من المصالح المادية في المراكز والمؤسســـات التي تديرها جماعة الإخوان المســـلمين كان له تأثير مهم على عدم انسحاب أعداد كبيرة من الحزب.

نحو نظام حزبي فاعل في الأردن

الحاجات إلى تطوير اتجاهات سياسية وفكرية رئيسية في البلاد

الدكتور موسى بريزات

سفير في الخارجية

مقدمة : مفهوم النظام الحزبـــي

إن وجود نظام سياســـي تنافســـي يعني ضمان الآتي : حـــرية تشـــكيل الهيئات والتنظيمات والجمعيات (الاحزاب) والانضمام اليها ، حرية التعبـير دون خوف ، حـــق الانتخاب، حرية القيادات السياسية والزعماء السياسيين في التنافس للفوز بدعم الشـــعب او الجمهور لتوجهاتهم عبر الانتخابات، وجود مصادر بـــديلة للمعلومات ، حـــق الأفراد والاحزاب في التنافس على المناصب العامــــة ، ضمان انتخابات حرة ونزيهة ، ثم ، اخيراً تجسيد سياسات الحكومة لبرامج المرشحـــين ومطالب المواطنين حســـب الافضليات التي تبرزها بـــرامج هؤلاء المتنافســـين . وبشـــكل عام يمكن تلخيص الشـــروط لوجود نظام تنافسي عام حـــر بـــــ: حـــق الافراد المتنافســـين بـــصياغة الاولويات والافضليات التي يريدونها ، حــــــق طرح هذه الافضليات او الأولويات والاهتمامات على الجمهور وعلى الحكومة وابرازها في ميدان المنافسة الحرة ؛ ثم حق هذه الأولويات والأفضليات ، بـــعد ان تحظى بالدعم الكافي من الجمهور عبر انتخابات حرة ونزيهة ، ان تجد طريقـــها الى التنفيذ كسياسات للحكومة .

من جهة اخرى ، اثبتت تجارب الشعوب والامم الاخرى التي وصلت الى مستويات متقدمة من الديمقراطية ان تحقـــيق ذلك يحتاج الى آلية محددة وهي وجود نظام حزبـــي يبلور اهتمامات الناس المتعارضة والمتداخلة ويجمعها بطريقة معقولة ويعبر عنها بشـــكل توافقي وسلمي وبـــناء ، ثم نقـــلها الى الســـلطة لتترجم الى سياســـات عملية . إن كل ذلك يستدعي وجود نظام حزبـــي فعّال .

ما معنى نظام حزبي ؟ وما هي شروط او متطلبات وجوده ؟

إن وجود احزاب في نظام سياسي ما هو شيء ووجود نظام حزبـــي شـــيء آخر. فمجرد وجود تنظيمات وجمعيات او هيئات مدنية واحزاب لا يكفي لقيام نظام ديمقراطي

تنافسي . إذ لا بـد من وجود نظام حزبـي . وتعني عبـارة "نظام حزبـي" مفهوماً فكرياً وسياسياً وتنظيمياً أوسـع ، حـيث يعالج هذا المفهوم العلاقـة الكلية بـين الوحـدات او التنظيمات (الاحزاب داخل الكيان السياسي)، وبـينها وبـين النظام السياسـي والنظام الاجتماعي الأوسع . إنه الاطار المؤسسي للتفاعل بين احزاب متقاربة في الحجم والقوة وفي المنطلقات من اجل الفوز بما يوفره النظام السياسي من مناصب بـهدف تنفيذ سياسـات وبرامج عبر انتخابات تنافسية حرة .

لقد اكتشـف الحزب بشـكله الحديث في القـرن التاسـع عشـر وذلك إثر تطور المؤسسـات التشـريعية او التمثيلية في الغرب . ويفصح التطور الديمقـراطي في تلك المجتمعات عن أن الديمقراطيـة الغربيـة تطورت عبر سيرورة طويلة مـرت في ازمات وانفراجات وفـي مد وجزر ، وتقدم وتراجع، وامتدت على مدار اكثر من اربعة قرون . وتحول الحزب خلال هذه المدة من فكرة غير مرغوبة او محببة ، باعتباره يعني "الانقسام" أو "الشللية" أو "التحزب" ويعتمد العاطفة والمصلحـة كوسـيلة ، الى آلية ضرورية لتنظيم عملية ممارسة الحرية كما نجد الان .

لقـد تطور الحزب مفهوماً ودوراً من كونه تجمع أفراد يعملون بوسـائل مختلفة معظمها خارج القنوات الرسمية والشرعية الى منظمة تعمل بشكل علني وقـانوني للدفاع عن مصالح اعضائه . ثم تطور هذا الدور ليصبـح الحزب مؤسسـة عامة تمثل توجهات المواطنين وتطلعاتهم وتنظم خياراتهم ، وتحاسب من قبل جمهور الناخبيـن .

وأخيراً أضاف الحزب الى دوره او رسالته مهمة الوصول الى السـلطة واكتسـاب القوة عبر الانتخابات من جهة ، وتوفير الشرعية للحكومة والدعم والمساندة للنظام الحاكم من جهة اخرى. أسبغ هذا الواقع بعداً جديداً ومركزياً في دراسـة الاحـزاب تتمثل بـعدم امكانية معرفة جوهره وطبيعته خارج نظام العلاقات والتفاعلات والتداخلات مع النظام السياسـي الاجتماعي الأرحـب الذي يعمل ضمنه الحزب ، وكذلك خارج نظام التنافس العام مع الاحـزاب الأخرى . فتركيبـة الحزب الداخلية وهوية النويات او التجمعات او الوحدات الفرعية التي يتكون منها ، ثم علاقته بالاحزاب الاخرى ، وكذلك علاقته بالسلطة او النظام السياسي وبقواعده الاجتماعية والانتخابية كلها أصبحت متداخلة وذلك في اطار قيامة بوظيفته الاساسية الجديدة ، والتي هي ذات طبيعة ثنائية وتتمثل بـ : التعبـير عن إرادات المواطنين وصقلها ، ثم دعم السلطة وتوفير الشرعية لهـا .

ولهذا لم يعد للحزب قيمة علمية وعملية او فعلية خارج منظومة أوسع تسمى "النظام الحزبي". فالتفاعلات الداخلية في الحزب واهدافه النظرية وتطلعاته وحتى بنيته التنظيمية لم تعد مركز الاهتمام لأن الحزب في الأنظمة التمثيلية (الديمقراطية) اصبح له وظيفة محددة : محاولة الوصول الى السلطة او الفوز بما هو متاح من المناصب التي يوفرها النظام السياسي ، وتوفير الدعم للحكم . ويعتبر نظام العلاقات التفاعلية وانماطها بين الاحزاب المختلفة وبنية الفرص التي يوفرها النظام السياسي والنظام الاجتماعي الذي يحتضن الحزب جميعها عوامل مؤثرة في نجاح الحزب او فشله في مهمته الجديدة أكثر من التركيبة التنظيمية .

لهذا أصبح الحزب الحديث ضمن النظام الحزبي وكيلاً للناخبين ومنافساً للوصول الى السلطة ، مثلما هو داعم لهذه السلطة ، يضاف الى ذلك حقيقة ان الحزب لا يمكنه التخلي نهائياً عن مصالح أعضائه . الا أن احتمالات التناقض بين هذه الأدوار دائمة الوجود لا سيما بين الدفاع عن مصالح الجمهور ومهمة تقديم الدعم للسلطة . ولهذا نجد ان الحزب في صراع دائم بين اعتبارات متعارضة ومصالح متضاربة . ولكن هذه هي ميزة او فضيلة الديمقراطية . فهي تنقل هذه التناقضات من محاور التماس بين المجتمع والسلطة الى آليات الاحزاب نفسها لتحسم عبر التنازلات المتبادلة وصناديق الاقتراع . ولكن، لا يمكن حل هذه التناقضات وادارتها بشكل سلمي وبناء وبطريقة تضمن التغيير والاستقرار معاً الا من خلال نظام حزبي يعمل طبعاً في اطار نمط من التفاعلات والتداخلات التنافسية الأوسع على مستوى الكينونة . ويمكن تعريف النظام الحزبي بشكل عام بأنه : مجموعة أسس ومعايير اساسية وشبه دائمة يضعها اللاعبون الرئيسيون في العملية السياسية وتتعلق بممارسة الديمقراطية او سبل تدشينها ثم ضمان استمرارها بحيث يلتزم بها الجميع بمن فيهم الاحزاب نفسها . ويأتي في مقدمة هذه الاسس والمعايير التوافق حول ثوابت الدولة ، والنظام الدستوري ، والنظام الاقتصادي والهوية الوطنية ، وحرية التنافس ، ونوعية التمثيل (نسبي ، ام اغلبية ، ام غير ذلك) ونظام محاسبة الاحزاب وإنضاج النظام الاجتماعي التعددي ، ثم حسم الاختلاف حول أفضل السياسات لخدمة هذه السياسات وحماية مصالح الأطراف عبر صناديق الاقتراع .

ثانيـــاً : عناصر النظــام الحزبـــي

يعني النظـــام الحـــزبي تحليـــل انمـــاط متداخـــلة من التنافس من اجل الفوز في الانتخابات للمشاركة في حكومـــــة او لمراقبــــة اداء حكومة في نظام تنافسي (تمثيلي) . ويقوم النظام الحزبي–بدرجات متفاوتة– بمهمة او وظيفة توفير سلطة فعالة ، وبــلورة خيارات او افضليات للناخبين يمكن حسمها عبر الانتخابات .

واذا كانــت الدراســـة المنفـــردة للاحزاب تنصب على فهم قاعـــدة كل حـــــزب (النخبة ، الطبقة الوسطى ، مجموعة او جماعة عرقـــية او لغوية او طائفة دينية او منطقـــة جغرافية او اقليم ٠٠٠ الخ) ومحاولة فهم اهدافه ، وشعاراته ، وتنظيمه الداخلي ، وتوزيع القـــوه الفعلية بـــين المجموعات والتنظيمات الداخلية او الفرعية فيه . فإن دراســـة النظام الحزبي تعني التركيز على العلاقة التفاعلية بين الاحزاب والأطر الأوسع لهذه العلاقة .

ولذلك تشمل عناصر النظام الحزبي التي على المحللين او المهتمين التركيز عليها :

- عدد الاحـــزاب (الوحدات) المشاركـــة في النظام الحزبـــي .
- قوة هـــذه الاحـــزاب حيـــال بعضهـــا البعـــض .
- درجة الاندماج الذي يتسم بها هذا النظام (طبـــيعة العلاقـــة بـــين الاحـــزاب المشمولة بالنظـــام) .
- جدارة هذا النظام الحزبي ومدى بروزه في النظام السياسي .
- وظائفـــه وتأثيره على النظام السياسي والنظام الاجتماعي الأوسع .

من ناحية اخرى يقتضي قيام نظام حزبي وجود نظام تنافســـي عام، أي تعددية سياسية او سلطة سياسية تسمح بـــالمعارضة العامة او التنافس السياســـي والمشـــاركة الشاملة للمواطنين . ثم وجود نظام اجتماعي تعددي ، وتوفر قاعدة اقـــتصادية ســـليمة ونمو اقتصادي معقول . هذا على صعيد الاطار الأوسع، اما على صعيد النظام الحزبـــي فلا بد من وجود اكثر من حزب تتقارب احـــتمالات كل منها للفوز بـــالفرص التي يوفرها النظام السياسي عبر صناديق الاقتراع ، بالاضافة الى وجود فرص حقيقية ضمن الحزب الواحد بين مختلف هيئاته ومكوناته للمنافســـة ، وتكريس تشـــريعات ومعايير وأســـس واجراءات – مكتوبـــة او غير مكتوبـــة – تطبـــق على الجميع ويراعيها الجميع. ثم قـــيام الاحزاب بـــدورها على اســـاس انها اداة ثنائية الهدف بحيث تبـــلور وتنظم اراء ومطالب

وغايات ومصالح الجمهور وتنقـلها الى السـلطة من جهة ثم تنقـل توجهات السـلطة وسياساتها الى المواطنين من جهة اخرى.

وفي حال غياب نظام التنافس الحر على صعيد الكيان وقيام الاحزاب بدورها بـين القاعدة والقيادة تصبـح الاحـزاب مجرد اداة لأحـدهما : اي توفير اداة تحكم واختراق وتنسيق بيد الدولة، أو توفير اطار للحشد الجماهيري والتعبئـة الشعبية ليس فقط خارج اطر النظام السياسي ، بل وربما ضده . وفي هذه الحالة نجد ان الاحزاب تحرم من ميزتها الاصلية ودورها الاساسي وهو ان تكون ركيزة الحكم ، حيث تتحـول الى مصدر للتوتر والتهديد والصراع مع الحكم وربما مع القاعدة ، اذا ما تحول الحزب الى اداة بيد النخبـة الحاكمة فقط. لذلك فإن الضمانة الوحيدة للحيلولة دون حـصول تناقـض بـين مهمتي الحزب هذه هي: أولاً ، العمل ضمن نظام حزبي حقيقـي يقـوم على مبـدأ التنافس بـين الأحزاب لتوفير الخيارات الأنسب لجميع اللاعبـين ولحسـم الخلافات عبر الانتخابـات وعلى اساس التنازلات المتقابلة ، والتقيد بالقواعد المشروعة للعبه ، وعدم جنوح أي لاعب لتجاوز القيود التي تفرضها طبـيعة النظام السياسـي . ثم العمل ضمن نظام سياسـي تنافسي يحول دون اقدام هذا الأخير على تقييد حـرية الاحـزاب التي تعمل ضمن الاطر الشـرعية وعلى اسـاس توافق وطني جوهره صفقـة متكاملة للأمن المتبـادل لجميع اللاعبين. ويمكن تسمية هذة الصفقة بالتوافق على الاساسيات والتي تشمل : الدسـتور ، شـكل النظام السياسـي والهوية الوطنية ، طبـيعة النظامين الاقـتصادي والاجتماعي ، التزامات الدولة الخارجية، وكل ما يتم تضمينه في توافق وطني مسبق.

ثالثاً :النظـام الحزبـي فـي الاردن

كيف نقيِّم مثل هذا النظـام في الاردن ؟

لا يوجد في الاردن احزاب بالمعنى العلمي للكلمة بسبـب عدم وجود نظام حزبـي تنافسي، وبسبب عدم وجود نظام تنافسي حر عام – أي عدم وجود ديمقراطية حقيقـية فإن الحديث عن احزاب في غياب شروط عمل الاحـزاب عبـارة عن تجاوز على الواقـع ، وتصرف في استخدام المصطلح او المفهوم . غير ان عدم وجود احزاب بالمعنى الحقيقـي في الاردن لا ينفي وجود تنظيمات وجمعيات او تجارب تنظيمية وإرث مـن التنظيـم علـى مستوى مؤسسـات المجتمع المدني تكرس من خلالها شـيء قـريب من ادوار الاحـزاب

ومهامها التقليدية لا سيما التعبير عن مصالح المواطنين وتجميع رغباتهم وتنظيم مطالبهم ثم توفير نوع من الدعم او التأييد الضمني للحكومة . كما ان عدم وجود ديمقراطية حقيقية بالمعنى الكلاسيكي لا يعني انه لم يكن هناك إنفتاح وحرية وتجاوب مع طموحات المواطنين وتطلعاتهم . كما لا يعني ذلك غياب المؤسسات التشريعية والتمثيلية واجراء انتخابات نيابية بالكامل . فغياب الترخيص الرسمي للاحزاب خلال الفترة ما بين نيسان ١٩٥٧ و ١٩٩٢ لم يحل دون اجراء انتخابات نيابية لم تنقطع الا في ظروف استثنائية، وقد شاركت الاحزاب فيها. غير ان هذا الواقع غير قابل للاستمرار، اذ ان المجتمعات المستقرة والكيانات المكتملة تلجأ الى الانتخابات والى الاليات الديمقراطية عندما تواجه ازمات او تمر بظروف استثنائية .

إن النظام الديمقراطي يمكن اختصاره بثلاثة عناصر رئيسية : إعطاء الفرد حق بلورة وطرح خيارات وافضليات خاصة به ، ثم حق السياسيين والقادة في التنافس لإبراز هذه الافضليات للشعب والحكومة وحسم الخلاف بينها عبر الانتخابات. وأخيراً ، حق الجمهور بأن تعكس سياسات الحكومة ثقل الاصوات ومطالب الجمهور حسب الافضليات التي حظيت بالدعم الأكبر في صناديق الاقتراع .

وكما ذُكر سابقاً فإننا نجد ان النظام في الاردن مارس – الى درجة كبيرة – الامور الواردة اعلاه . ولكن بالمقابل هناك نقص في بعضها . فسياسات الحكومة لا تعكس بشكل كاف افضليات المواطنين وخياراتهم . لا بل تقوم احياناً اقلية بصياغة هذه الافضليات وعبر وسائل وآليات شبه او غير ديمقراطية . كما ان مصادر المعلومات البديلة والضرورية للعملية الديمقراطية غير ملائمة من حيث الشفافية وحق الوصول الى المعلومة الصحيحة ومن مصدر مستقل حول السياسات او الاحداث العامة . والانتخابات النيابية قد يعتريها أحياناً ما يشير الى عدم نزاهتها واحتمال وجود تدخل فيها .

ان هذه النواقص لا تنسجم مع شروط الديمقراطية . لكنها في ظل الظروف التي مر بها الكيان الاردني قد تكون مفهومة وذلك بسبب غياب التوافق على الاساسيات بين الاطراف الداخلة في العملية السياسية . فحتى تقوم ديمقراطية حقيقية لا بد من شروط لوجودها تتمثل بضمان معارضة عامه او تنافس حر ثم مشاركة شعبية شاملة . والمراقب يجد ان الاردن لديه من الثانية اكثر بكثير من الأولى . أي أنه يوجد نقص لدرجة حرجة في شروط وجود نظام تنافسي فعال في الاردن .

ان الخطوة الأولى في حل هذه المعضله هي التقدم نحو بناء نظام سياسي تعددي او تنافسي يسمح بالمشاركة الشاملة . لأن النظام القائم الان هو أقرب الى ما يسمى بالاولوجاركية (الأقلية) التي تسمح بالمشاركة الواسعة لكنها تعاني من نقص في مفهوم التنافس او الانفتاح . فهناك مجال للمشاركة لكن ضمن شروط تنافسية منقوصة .

فالمواطنون يشاركون في العملية السياسية لكن بشروط وضعتها ربما النخبة . فهناك ما يمكن تسميته بعملية "القيافة السياسية" في كثير من الحالات خارج العملية الديمقراطية ومؤسسة الاحزاب . وهذا امر مقبول من حيث المبدأ بشرط ان يتم ضمن ظروف تنافسية مفتوحة . فإذا ما قامت به الاحزاب ضمن نظام حزبي تنافسي يصبح امراً مفهوماً . فالتثقيف السياسي ، وتطوير القناعات ، والتنازلات المتبادلة وخفض سقف المطالب تمثل جميعها جوهر العملية الديمقراطية . وهذا من باب قبول الرأي والرأي الآخر والمرونة والانفتاح . لكن، حتى تكون كذلك يجب ان تجري في اطار مشاركة شاملة ونظام تنافسي حقيقي .

إن التحدي الان امام الجميع في الاردن هو خلق نظام تنافسي او بنية تنافسية . والسؤال الملح هو كيف يعالج الاردن هذا الوضع ؟ يستطيع المراقب الاستنتاج بسهولة ان هذا هو هدف استراتيجية التنمية السياسية كما اطلقتها الحكومة .

إن العلاج هو ببناء نظام سياسي تعددي تنافسي يسمح ليس فقط بالمشاركة الواسعة ولكن بشروط تنافسية سليمة . وقد بدأت الخطوة الأولى في رحلة بناء هذا النظام بطرح استراتيجية التنمية السياسية .

إن المقصد الاساس من هذه الاستراتيجية هو تدشين او اطلاق عملية الديمقراطية الحقيقية في الاردن . وقد اعطت هذه الاستراتيجية دوراً مركزياً للاحزاب في تحقيق هذه المهمة . ولذلك لا بد من التساؤل الان : هل الأحزاب الاردنية في وضعها الحالي قادرة او مهيأة او مؤهلة لإنجاز هذه المهمة ؟ والجواب المباشر هو بالنفي، أما الاسباب فهي متنوعة ويمكن حصرها تحت ثلاثة عناوين رئيسية، فالأسباب الأولى تتعلق ببنية الفرص التي يوفرها النظام السياسي لهذه الاحزاب. والثانية تتعلق بطبيعة المجتمع الاردني . واخيراً هناك اسباب تتعلق بالاحزاب نفسها .

أثر النظام السياسي على الاحزاب في الاردن

ما يحدد هيكل او بنية الفرص في النظام السياسي ليس فقط مدى تنظيم الحزب ولكن ايضاً مضمونة ونوعيته . فالنظام الانتخابي المعمول به وطبيعة المناصب المتوفرة امام الأحزاب والقواعد والاجراءات المعمول بها من اجل الترشيح والممارسات الفعلية جميعها تؤثر على بنية الأحزاب وفاعليتها . ان مشاركة الاحزاب في تجنيد صانعي القرار والتأثير في آلية صناعة السياسات وفي عملية تنفيذ هذه السياسات تترك اثراً كبيراً على الاحزاب . فمثل هذه العملية تفرض على الاحزاب الاهتمام بالبرامج والسياسات بدلاً من الشعارات والمبادىء . إن المشكلة التي واجهها الباحثون في ميدان العلوم السياسية في الديمقراطيات لم تكن ظاهرة رفض الاحزاب للسلطة من اجل المحافظة على العقيدة والمبدأ، بل البحث علن المنصب او السلطة (نائب ، عين ، وزير ، رئيس وزراء) بأي ثمن واحياناً على حساب المبدأ . وهذا يفرض على الاحزاب الكثير من الواقعية والعقلانية . وفي حال الأردن كانت اول تجربة لتسلم الاحزاب المسؤولية بين عامي ١٩٥٦/١٩٥٧ غير ناجحة . ورغم انني لم اقم بدراسة تلك الفترة بتعمق إلا ان الاستنتاجات الأولية تشير الى ان الطرفين لم يتمكنا من استيعاب المرحلة . فالاحزاب حينها لم تقدر المحددات التي كان يواجهها الحكم . كما أن قوى مختلفة في الداخل والخارج لم تساعد على استيعاب نتائج الديمقراطية التي كانت بكل المقاييس اكبر من ان يهضمها النظام . ولذلك تعثرت التجربة الأولى وحرمت الاحزاب من الفرص التي كان النظام السياسي يمكن ان يوفرها لها كمؤسسات . وان تم التعويض بأن قام النظام في كثير من الاوقات بتجنيد قياداته السياسية بين صفوف منتسبي الأحزاب ربما بعد ان جرى إنضاجهم سياسياً او "تثقيفهم" سياسياً.

النظام الاجتماعي والاحزاب الاردنية

ان الأحزاب والنظام الحزبي ليست هي نتاج الاليات والترتيبات الانتخابية والفرص التي يوفرها النظام السياسي فقط . فالمكونات الاجتماعية والديمقراطية والجغرافية والثقافية تلعب دوراً في تحديد ماهية الاحزاب والأنظمة الحزبية . فالمواطنون قد ينضمون الى الاحزاب لاعتبارات إقليمية او عرقية او اقتصادية او سياسية او جغرافية او لغوية او دينية .

وبشكل عام كان تأثير البنية الاجتماعية في الاردن محدوداً على الاحزاب الاردنية. ان الكثيرين قد يختلفون مع هذا الرأي حيث ان الحكمة العامة ان القبلية والعشـائرية هي عائق امام انتشـار الاحـزاب والانضمام اليها . ولكن الحقيقـة هي غير ذلك . لقـد كانت الاحزاب أوسع انتشاراً بين الاردنيين في بداية تأسيس الدولة وعندما كان المجتمع أقـرب الى حالة البداوة والتماسك العشائري . كما ان الاحجام عن الانضمام الى الاحزاب الان هو بين مختلف فئات الشعب : العشائرية منها وغير العشائرية . اعتقد ان هناك عوامل أخرى تتركز جميعها حول بنية النظام السياسي والتجربة الاردنية في ميدان الاحزاب القـومية واليسارية والتي تبين انها ادوات لاهداف غير قـومية وغير تقـدمية في كثير من الاحـيان اثرت على نظرة الاردنيين تجاه الأحزاب .

صحيح ان التصويت يتم وفق اعتبارات عشـائرية وعائلية وجهوية ولكن هذا لا يمنع ان تطرح الأحزاب اشخاصاً قريبين من هذه التجمعات، لأن الناخب يريد ان يصوت لمن يعرفه، وبسبب عدم وجود احزاب تفرض نفسها على المجتمع المحلي برزت العشـيرة كخيار وحيد احيانـاً للناخبيـن.

واقع الاحزاب الاردنيـــة

أما الاسباب المتعلقة بالاحزاب ذاتها – وهو موضوع هذه الندوة – فيمكن ايجازها على الشكل الآت :

١. العدد : يوجد في الاردن الان حـوالي ٢٧ حزبـاً مسـجلاً . وهذا العدد الكبـير من الاحزاب يعني اشياءً كثيره في مقدمتها توزيع القـوة فهناك تفاوت كبـير في القـوة بـين الاحزاب الأردنية، وهذا يعني عدم امكانية التنسيق بين هذه الاحـزاب .كما إن وجود هذا العدد بالنسبة لعدد السـكان في الاردن يعتبر عائقـاً امام بـناء التوافق الوطني، اولا ، ثم ناهيك عن كونه عقبه كبيره امام الحوار. فنسبـة كبـيرة من هذه الاحـزاب تتشابـه في المنطلقات الفكرية والتوجهات السياسية ولكنها تختلف فقط باسماء قـياداتها وزعمائها . وكثير منها انشق عن احزاب سابقة .واذا ما تحقق المرء من اسباب هذه الانشقاقـات وجد فيها برهاناً على عجز مثل هذه الاحزاب عن ادارة عملية تحول ديمقراطي اسـتراتيجية في الاردن . فانشقاق الاحزاب قبل ان تخوض الانتخابات وقبل ان تشارك او تمارس السلطة يعني ان هذه الاحزاب اما نها احزاب شـخصانية ، او ان اليات العمل الداخلي فيها عاجزة

عن حسم الاختلاف بطريقة ديمقراطية ، او ان قياداتها لا تقبل بنتائج العملية الديمقراطية الداخلية وبالتالي تعاني من عجز في رصيد الديمقراطية لديها. ان تأثير وجود ٣٠ حزباً في بلد تعداد سكانه خمسة ملايين نسمه يمكن ادراكه بالنظر إلى بلد مثل تركيا عدد سكانها ٧٠ مليوناً، إذ يجب حسب نسبة الاحزاب في الاردن للسكان ان يكون في تركيا ١٨٠ حزباً، وفي حال الهند يجب ان يكون هناك ٣٠٠ الف حزب، اما اذا ما قارنا ذلك بالصين ، التي يحكمها حزب واحد ، فالأمر يصبح غير قابل للتصور . كما لا يقتصر تأثير هذا الزحام الحزبي على الحوار بين الاحزاب، وعلى صعوبة بناء التوافق الوطني ، بل ويمس بشكل مؤثر مهمة بلورة الخيارات امام الناخبين . فاذا كان في الساحة ثلاثة احزاب فعلى الناخبين ان يقارنوا بين ٣ برامج للاختيار بينها . واذا كان فيها ٤ احزاب فيجب ان يميزوا بين ٦ برامج ، واذا كانت ٥ احزاب فعليهم تقييم عشرة برامج، ولثمانية احزاب على الناخبين النظر في ٢٨ مقارنه حزبية . ولعشرة احزاب يتوجب عليهم تقييم خمسة واربعين برنامجاً للمقارنة . اما في حال وجود ثلاثين حزباً فالخيار يصبح شبه مستحيل. ويرتبط بالعدد الكبير للأحزاب الاردنية التفاوت الكبير في الحجم والقوة بينها. فالأحزاب الصغيرة التي تشارك في النظام الحزبي دون ان يكون لها امل بالفوز والمشاركة في ادارة الامور تتحول عادة الى احزاب عقائدية وغير مسؤولة تمتهن المعارضة مما يؤدي الى اضعاف النظام الحزبي الذي تعمل فيه ، وإدراك النظام السياسي برمته . وهذا ما يعانيه التشكيل الحزبي الحالي في الاردن . إن العمل مع أي تنظيم حزبي بدون قاعده يهتم بتوجاتها وخياراتها ومصالحها ويمكن ان تحاسبه عند التصويت هو اصعب من العمل مع حزب عريق له قاعدة واضحة . فالأول يريد خدمة اعضائه وبالتالي ليس له تأثير على نتائج الانتخابات او اية نتائج اخرى لعملية تشاورية.

إن هذا التفاوت في قوة الاحزاب الاردنية تم في ظل نظام سياسي غير تنافسي يجعل من الصعب الحكم على جدارة كل حزب من هذه الاحزاب بموضوعية. كما ان كثرة عدد الاحزاب مقروناً ببعد المسافة الفكرية والتنظيمية بين العديد منها يجعل امكانية تشكيل تحالفات انتخابية بينها امراً غير ممكن ، وان تم ذلك فسيكون في الغالب تحالفات مصطنعة وغير مستقرة . ويضاف الى ما سبق ان هذه الاحزاب لم تنطلق من نفس خط البدء بسبب طبيعة المرحلة السابقة . لقد حظيت بعض الاحزاب والتنظيمات بالرعاية او الحماية او

الدعم غير المباشر ، وفي مرحـلة لم تكن فيها الساحـة متسـاوية امام الجميع . فنتج عن التطور التاريخي للكينونة الاردنية حصول التيار الاسلامي على افضلية حـيال التيارات اليسارية والقومية . في حين لم يكن للتيار الوطني أي فرصة حتى فترة قريبـة.ولذلك فإن التعامل مع هذا الوضع كامر طبيعي يضع احزاباً معينة في ظروف غير ملائمة للمنافسـة. لذلك لا بد ان يجري العمل لبلورة تيارات او منظمات مقابلة لخلق بنية تنافسـية تعددية. إن استمرار الوضع القائم المتمثل بوجود فرص غير متساوية بين الاحـزاب الاردنية ، الى جانب تأثيره على فرص هذه الاحـزاب في الفوز او المنافسـة يحرم المواطنين من حـق الحصول على أفضل الخيارات، فالتوجه الفطري السياسي لدى الناخب هو ان يختار من له حظ أوفر بالفوز عند الاقتراع رغم انه ليس خياره الأنسب. ولكون هذا التمييز لحزب او أكثر عن البقية ناتجاً عن سيادة ظروف لا تنسجم مع المرحلة الديمقـراطية الجديدة، فإن تكريس هذا الواقع يمثل اجحافاً في حق الناخب في اختيار من يعتقد انه الأصلح والاقـرب لمصالحه واهتماماته وليس من يملك فرصة النجاح بسبـب ظروف غير تنافسـية . فهذا الوضع يؤدي الى تشوهات في خيارات الجمهور وبالتالي في العملية الديمقراطية . ولا اعتقد ان من المصلحـة قبـوله تحت أي ظرف، ولكن يجب عدم النظر اليه كتحـجيم للتيار الاسلامي، اذ لا بد من معالجته بوسـائل قـانونية وديمقـراطية ايضاً . وأعتقـد ان على الجميع قبول فكرة التكيف مع متطلبات الديمقراطية وبـالتالي التغيير وفي ذلك مصلحـة مشتركة للمجتمع والوطن . ولا بد من خلق ظروف تنافسية متساوية للجميع والا اصاب الانطلاقة الديمقراطية عيب بنيوي منذ البداية . فالنظام السياسي قبل او تعهد بالتغيير من خلال استراتيجية التنمية السياسية ، ولذلك حري بالاحزاب قبول ذلك قبـل غيرهـا .

٢. تعيش الاحزاب الاردنية اختلافات كبيرة في المنطلقات، وكذلك في القواعد الاجتماعية الداعمة لها ، بالاضافة الى اختلاف ظروف نشأتها وتاريخ عدد كبير منها. كما ان الوسائل التي تستخدمها او استخدمتها في تجنيد القادة السياسيين والحزبيين متفاوتة ، ناهيك عن عدم حماس بعضها للعمل ضمن النظام البرلماني والانقسامات الحادة بـينها والتي تجعل علاقاتها البينية اقرب الى الصراع. ويفاقم هذه المشكلة الارتباطات الخارجية او العلاقات التي تربط بعضها خارج الوطن . وجميع هذه الاعتبارات الى جانب الاختلاف في التوجهات الاساسـية وحـتى في الفهم العام للعديد من الشـخصيات والمواقـف والأولويات تجعل

امكانية التعاون بين هذه الاحزاب لبناء قواعد او قواسم وطنية مشتركة مهمة صعبة للغاية . إن المتعمق في منطلقات هذه الاحزاب -لاسيما العقائدية منها - يجدانها لا تلتقي الا على فكرة المعارضة للنظام او الحكومة . وقد يكون ممكناً التعايش مع هذا الوضع لو انه وُجد في ظل ديمقراطية متجذرة وعريقة ، أي اتى على اعتبار انه تجسيد لخيارات الناخبين الحرة . غير ان كونه اتى نتيجة ظروف غير تنافسية فلا يمكن ان يشكل قاعدة انطلاق لتدشين عملية ديمقراطية حقيقية يراد لها النجاح والاستمرار . فهذا التفاوت الكبير بين الاحزاب الاردنية حجماً وفكراً والذي لم ينتج عن ممارسة تنافسية بل برز في ظروف غير ديمقراطية يجعل التعامل معها كأمر طبيعي في ظل الديمقراطية اجحافاً بحق الديمقراطية . كما أن دعوة احزاب تتناقض في المنطلقات ، وغير متحمسه للديمقراطية ، ومتفاوتة في القوة والحجم ، وباعداد كبيرة للحوار يعطل الحافز لديها لتقديم التنازلات الضرورية للبدء بمسيرة تغيير او تحول ديمقراطي سليم . ان المنطق يقول: اذا اجتمعت المتناقضات على هدف فمن المستحيل العمل مع هذه المتناقضات جماعياً خارج هذا الهدف . وقد اجتمعت واجمعت معظم هذه الاحزاب على المعارضة - كما يتضح من ردها على استراتيجية التنمية السياسية - ولذلك يصعب محاورتها بشكل جدي لبناء نظام تعددي مفتوح، كما يصعب ان تقوم بالدور المنوط بالحزب وهو التعبير عن مصالح الجمهور ثم تقديم الدعم للحكومة وللنظام اذا ما بقيت على وضعها الحالي.

٣. إن الحزب أسير تاريخه الى حد كبير . واذا انطبقت هذه المقوله على احزاب فانها اكثر ما تنطبق على احزاب اردنية معروفة . فهذه الاحزاب لا سيما العقائدية منها تشكل بعضها وتأسس لا كاحزاب برلمانية انتخابية بل كجمعيات للخدمة الاجتماعية والدينية وكمنظمات سرية نضالية هدفها ليس الفوز بمقاعد برلمانية بل لتغيير أسس وقواعد اللعبة السياسية . وبعض هذه الاحزاب واجهة لتنظيمات سياسية وعسكرية غير اردنية . ومع ان جزءاً كبيراً من الخطاب السياسي لهذه الاحزاب وطروحاتها قد تغير الا ان منطلقاتها الفكرية لا تزال قائمة . لقد اثبتت التجارب ان الاحزاب التي تنشأ خارج النظام البرلماني وتكون نوياتها التنظيمية اتحادات مهنية ونقابية او جماعات قبلية عشائرية وعائلية او جمعيات دينية او منظمات سرية عسكرية تكون عادة ميالة لمقاومة منطق الانتخابات ، والتوجه لأن تكون منظمات شمولية تدفع نحو نظام يقوم على الحزب الواحد او نظام

حزبي مشرذم، ويكون لها اجندات مختلفة، ويبقى الفكر الشمولي والاصولي مسيطراً على نهجها.

٤. يوازي هذه الحالة حقيقــة اخرى تفيد ان النظام السياســي الاردني قــد تعرض لتغييرات كبيرة في رؤيتة ومنهجه وأولوياته . وان هذه التغيرات قد تمت ضمن متطلبــات المحافظة على البقاء الوطني . وتعتبر بعض هذه الاحزاب ان هذه التغيرات وسبـل التعامل معها التي اصبحت جزءاً من البنية الاساسية للنظام ليست فقط غير مقبولة، لا بـل تعتبر من وجهة نظر البــعض " انحرافاً " عما يجب ان تكون عليه مســيرة الاردن ومصالح الأردنيين. اذ تذهب بعض الاحزاب الى اعتبار اطروحة " الاردن أولاً " ، ومعاهدة الســلام الاردنية – الاسرائيلية لعام ١٩٩٤ ، والعلاقه مع الولايات المتحدة ، والنهج الاقــتصادي الحالي ، والموقف من القــضية الفلســطينية – وكلها من الاساســيات للنظام السياســي والحكم – مساساً بمصالح حيوية للاردنيين وغير مقبــولة. وتطالب هذه الاحــزاب ليس فقط بالتراجع عنها بل أيضا بتبني خيارات معاكســة لها تماماً .مقابـل ذلك تؤيد احــزاب اخرى – ربما ليست بحجم الاحزاب السابقة – هذه الخيارات وتتحمس لها.

٥. يخلق الواقع المشار اليه حالة استقطاب شديدة في الساحة الحزبية الاردنية . واذا ما تم نقل هذه الحالة الى الساحة الشعبية التي تعاني هي بدورها من حالة احبــاط ، لأكثر من سبب ، فإن تدشين عملية ديمقراطية يصبح امراً عســيراً . وتزداد المهمة صعوبــة في ضوء التشرذم الحزبي والتجاذب وغياب التوافق على الاساسيات ليس فقط بين الاحزاب نفسها بل أيضا بين بعضها والنظام السياسي، وبوجود حالة شعبية غير مستقرة يصبح استنباط التوافق امراً معقداً ، بل ويصبح الحوار غير ذي جدوى ومشكوكاً في نتائجه.

٦. ان المتمعن في البنية الحالية للاحزاب الاردنية يجدها الى حد ما بدائية ، وقد تطورت في ظل ظروف غير تنافسية . لذلك فمن الطبيعي ان تتغير هذه البـنية التنظيمية لتتفاعل مع واقع تنافسي جديد يجري الاعداد له . والأهم أن هذه الاحزاب ، حسب وضعها الحالي ، لا تشكل نظاماً حزبياً ، ولذلك لا يمكنها مجتمعة تحمل تبعات المشاركة في بلورة استراتيجية وطنية او توافق وطني لتدشين ديمقــراطية فعلية . فالعديد منها أحــزاب ذات منطلقــات ايديولوجية (دينية / قومية / علمانية) مما جعل درجة الاستقطاب بينها كبــيرة لدرجة

ان حالة الاستقطاب تتجاوز مستواها في المجتمع الذي هو اطارها الأرحب بكثير! ولبعضها طروحات ومنطلقات تقع خارج مدار الكينونة او اكبر مما يستطيع الكيان الاردني تحمله. ولذلك لا يفوت على المراقب تردد بعض هذه الاحزاب في الدخول في بناء بيئة تنافسية فعلية ونظام حزبي في الاردن ، رغم تطلعها للمشاركة في السلطة والانتخابات . إن العديد من هذه الاحزاب أسيرة ماضيها.

٧. يعتبر الحزب من اهم ركائز الكيان السياسي في الأنظمة الديمقراطية، وهو اخر حلقة في سلسلة التنظيم الاجتماعي دون الحكومة او السلطة . وقد يتسلم السلطة ويشارك فيها، ولذلك فإن نشاطاته تمس بشكل مباشر قيماً جوهرية للمواطن لا سيما الرفاه والامن والاستقرار والحرية، ويمكن عبر سياساته اعادة توزيع الموارد والمكتسبات في الكيان وتغير اولويات الدولة، ولذلك هناك حاجة لضمان ألا يستأثر أي حزب يصل الى السلطة بهذه الأخيرة او يقوم بتهديد وجودها او زعزعتها عبر السعي لتكييف اسسها او ركائزها الاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية مع منطلقاته الفكرية ومصالح اعضائه.

فاذا كان من الطبيعي ان يبادر الحزب ، الذي يظفر بالانتخابات ، الى السعي لتطبيق برنامجه فمن المفروض ان يكون هذا البرنامج قابلاً للتطبيق، فالحزب يصنع سياسة، وحتى تتنظم العملية الديمقراطية لا بد ان تكون معالم هذه السياسة واضحة للأخرين . ولا يمكن منح حزب بأجندة مفتوحة فرصة تسلم السلطة او التأثير عليها، وعدد كبير من الاحزاب الاردنية تعمل بأجندة مفتوحة وغير محددة المعالم، وهي احزاب تعتمد على النداء العاطفي والشعار وتتبنى منهجاً دوجماتياً اكثر من اهتمامها بالعمل العقلاني والبرامج والمنهج العملي لذلك . كما ان نسبة كبيرة من المواطنين يرون ان عدداً كبيراً من هذه الاحزاب غير فعّال ، ولا يلبي تطلعاتهم . وهي تشكل في بنيتها الحالية عبئاً ليس على النظام السياسي ، بل وعلى المواطن الذي يحجم عن الانضمام اليها .

٨. إن ما ورد سابقاً يشكل مخاوف حقيقية لدى الكثيرين . وهو ليس تخيلات او مسائل افتراضية . ولذلك فالوضع أكثر تعقيداً وصعوبة مما يتخيله البعض . فبسبب البنية الحالية للاحزاب الاردنية لا سيما الانقسامات الجذرية والعميقة بينها ، واختلاف في المنطلقات بين بعضها البعض وبين السلطة ، وتناقض هذه المنطلقات مع التوافق الوطني

السائد ، الى جانب التأثيرات الخارجية على اكثر من تيار حزبـي اردني ، بما في ذلك التيار الليبرالي ، ومعتقدات بعض النشطاء الحزبـيين والقـياديين ، وقـناعات رموز المعارضة المعلنة، وعدم امكانية تحمل النظام تبعات بعض خيارات الناخبـين وذلك بسبـب الوضع الاستثنائي في اطار العلاقة مع القضية الفلسطينية ، وعدم اكتمال بـناء الدولة او الدولة – الأمة لا يمكن للمسيرة الديمقراطية ان تنطلق بفاعلية دون قـيام الجميع بتقـديم تنازلات جوهرية، لا سيما وان الديمقراطية في ظل مشاركة غير محددة المعالم تعني – من بين امور اخرى – ان يصبح القادة الحزبيون والسياسيون اقرب الى الناخبين في خطابهم السياسي وبرامجهم وحتى طروحاتهم والتي هي في احيان كثيرة مدعومة بمنطلقات حزبية . في ظل هذا الوضع يصبح تخوف السلطة من السماح بالحرية قبل وضع معالم او اسـس تنظم ممارساتها أمراً مبرراً . فالحكومة بادرت الى اقتراح التنمية السياسية وقـدمت بموجبـها صفقة يمكن وصفها بـ : " المشاركة مقابل الوطنية " . إلا ان رد فعل الاحـزاب ووضعها الحالي لا يبعثـان على الطمأنينة . إن عناصر هذه الصفقة عبارة عن وصفه وطنية تحقق التناغم والانسجام بين عملية ممارسة الحريـة وضمـان تعايش سلمـي بين خمسة شخوص هي : الدين والامة والدستور والاردن والمواطن الحر.

ان بناء نظام حزبي في الاردن يتمحـور حـول عناصر هذه الصفقـة هو الضمان الوحيد للبدء بتدشين عملية ديمقراطية سليمة يؤمل منها ولها ان تنمو ليصبـح الاردن في فترة معقولة انموذجاً للآخرين . والسؤال الآن هو كيـف يمكـن عمـل ذلـك ؟

رابعـاً : عناصر نظام حزبـي اردنـي

إن اقرب بـلد من دول العالم الثالث للأردن من حـيث الظروف الحزبـية يعرفها الباحث هي اندونيسيا في بداية العملية الديمقراطية فيها . فقد وجدت فيها احزابـاً علمانية واخرى دينية ، واحزاباً كبيرة تمثل مصالح عريضة واخرى صغيرة تمثل مصالح محددة ... واحزاباً طائفية عرقـية إثنية واخرى وطنية ... واحزابـاً قـوية تنظيمياً واخرى ضعيفة ... احزاباً ايديولوجية واخرى ذات برامج عملية ... الخ .

ولكن، لا يمكن نقل تجربة بلد بـالكامل وتطبيقـها في بـلد آخر، فلكل بـلد نظامه الحزبي . والسؤال كيف ننتقل في الاردن من وضعه الحالي الى وضع اقل تعقيداً ؟ أي كيف نجعل الاحزاب الاردنية اكثر ديمقراطية واكثر مسؤولية واقل تشرذماً ودوجماتية.

الدكتور موسى بريزات
سفير في الخارجية

نظريـــاً يمكن اتبـــاع احد الخيـــارات التاليـــة :

أ) تبني التنافسية الكاملة، اي ترك الحرية للشعب يقرر في انتخابات حرة ومفتوحة .

ب) تقييد عملية التنافس حتى يمكن تحاشي حدوث مفاجآت غـــير ســـارة لجميـــع الفرقاء .

ج) قيام الاحزاب بتنظيم نفسها وتعـــاون السلطـــة الرسمـــية معـــها، وذلـــك عبر قـــوانين تنافسية تحقق مبدأ التنافسية بالتدرج كما تقترح هذه الاحزاب .

د) صياغة عناصر توافق وطني مسبق داخل المجتمع من قبل النظام السياسي، وذلك عن طريق الحوار المباشر مع المواطنين وبدون الاحزاب .

هـــ) الحوار مع الاحزاب لصياغة عناصر التوافق الوطني والسياسات المرتبطة بذلك.

طبعاً لكل من هذه الخيارات ايجابياته وسلبياته، ولا يتسع المقام لتفصيلها، وان تم تفنيد محاذير الخيار الأول بشيء من التفصيل بما في ذلك العقبات التي تقف في طريقه .

وأعتقد ان الأنســـب هو منهج يجمع بـــين هذه الخيارات الخمســـة وحســـب مقـــتضيات الظروف. ويمكن تصور بعض المنطلقـــات التي لا بـــد ان يتضمنها مثل هذا المنهج ، والتي اهمها :

- الانطلاق بداية من ان أي نظام حزبي يجب ان يبنى على اساس النظام الاجتماعي والاقـــتصادي والسياســـي الذي يجســـده الكيان وليس على تاريخ الاحـــزاب وشـــعاراتها أو على اســـتمرار الوضع الراهن في بـــنية الفرص التي يمثلها النظام السياسي .
- تهيئة الاساس المجتمعي للعمل الحزبي لا سيما انعاش التعدديـــة المجتمعيـــة .
- توضيح طبيعة علاقة النظام الحزبي المنظور بالدولة والحكومة .
- تخلي النخب المهيمنة عن بعض امتيازاتها ضمن عملية التنازل المتبادل بـــين جميع الاطراف.
- العمل لتقريب المسافة من حيث الحجم والقوة والفكر بين الاحـــزاب . ويتم كل من الأمرين الاول والثاني عن طريق تدخل مباشر من السلطة، اما المجال الثالث فيترك للاحزاب نفسها وللقوى الاجتماعية والمفكرين حرية التعامل معه.
- الاقرار بأن الهدف النهائي هو بناء نظام سياسي تنافسي.

- شمولية المشاركة وحق المعارضة والمنافسة السياسية .
- توفر الفرصة لأكثر من حزب للفوز في الاغلبية حتى لا يصبح النظام الحزبي جامداً والنظام السياسي مشلولاً وتحت رحمة مدرسة واحدة ، مما يعطل عملية صياغة خيارات سياسية حقيقية اوسع للمواطني .
- اخذ الخصوصية الاردنية بعين الاعتبار.

وتتمثل هذه الخصوصية بـ :

أ. ان الاردن يعيش مرحلة انتقالية فيما يتعلق بـالعملية الديمقـراطية وكذلك كونه في خضم عملية بناء الدولة او الدولة – الأمة .

ب. التفاوت الواسع بين الاحزاب في شتى المجالات وضرورة معالجته .

ج. الرغبة بتدشين مرحلة جديدة من التعددية السياسية .

وبموازاة المنطلقات السابقة وتكملة لها لا بد من تبني خطوات عملية تشمل :

* توضيح بنية الفرص التي يوفرها النظام السياسي للأحزاب – أي بـيان المناصب التي يمكن للاحزاب ان تتنافس بشأنها .
* تقليص عدد الاحزاب والمحافظة على المنافسةفيما بينها وداخل الحزاب نفسه.
* صياغة توافق وطني حول الاساسيات التي تشمل الدستور والعلاقـة بـين الدين والسياسة، والهوية الوطنية ، والمنهج الاقتصادي المرغوب والبعد القومي للاردن ثم طبيعة التزامات الاردن الخارجيـة ومدى حصانتها من التغيير.
* صياغة قانون انتخاب يعتمد مبدأ الوحـدانية في الدائرة والمقـعد والصوت وكذلك دخول الاحزاب البرلمان على اساس حاجز انتخابي ١٥٪، واعتماد مبدأ الاغلبـية المطلقة ، ثم التمسك بمبدأ فصل منصب النيابـة عن الوزارة بحيث يقـتصر دور مجلس النواب على المراقبة والمحاسبة والتشريع .
* اعتماد الاحزاب لعناصر التوافق الوطني في مواثيق تأسيسها .
* اعتماد قانون احزاب يحدد اسس النظام الحزبـي التنافسـي والشـفافية والتزام الاحزاب بعدم المس بـتوازن القـوى في الكيان او بالاسـس التي أتى الحزب على اساسها للبرلمان. ويمكن ان تعمل الاحزاب على خلق التوازنات الجديدة من خلال سياسات وبرامج ضمن الاطار العام ، وكذلك قبول مبـدأ المسـاومة والتنازلات

الدكتور موسى بريزات
سفير في الخارجية

والابـتعاد عن العاطفة والاثارة في مخاطبـــة الجمهور والدوجماتية في الافكار ، واعتماد البرامج بدل الشعارات والسياسات العملية بـدل التشبـث بالمنطلقـات ، وتنظيم الحملات الانتخابية على اسـس لا تسـمح بـتجاوز متطلبـات التنافس الشـريف للجميع ، ومحاسبـة من يلجأ الى التخوين او التكفير او القـــدح والذم بالباطل .

* تحويل المخالفين لأسس الديمقراطية الى القضاء ضمن قانون العقوبـات وتحميل المسؤولية للاشـخاص الذين يرتكبون المخالفة وليس للحزب .
* تهيئة الاساس المجتمعي التعددي والاقتصادي السليم للعملية الديمقراطية .
* تنظيم عملية التنافس على المناصب العامة بعيداً عن تأثير أي جهة. واعتماد الكفاءة والجدارة في ملء شواغر الدولة غير التشريعية ، وانشاء جهاز مستقل لمراقبة ذلك خاضع للسلطة القضائية ، ووضع نظام لاختيار كبـار المسـؤولين اسـتناداً الى الكفاءة واستقـلالية البيروقـراطية والسـلطة التنفيذية عن التأثير السياســي ، وبضمانة القضـــاء .
* التخلص مــن نظـــام الزبـــون وولي النعمــــة Pfatron-client system الذي يتصف به النظام الاردني بشكل عام حاليـــاً .

ان التمعن في هذه المعطيات ومعالجة هذه المتطلبـات والشـــروط يوفر الاطمئنان للجميع. فالســلطة لها الحق وهي تشــرع البـاب امام الاحــزاب للمشـــاركة في الحكم ومكتسابـــاته ان تطمئن الى حقيقـــة هذه الاحـــزاب وتوجهاتها وحـــدود عملها . كما ان للناخـــب والجمهـــور اللذيـــن يريـــدان ان يفوضا مصيرهما الى هذه المؤسسة (الحزب) الحق بأن يطمئنا ليس فقط الى شخص المرشح وشخصية قائد الحزب او زعيمه بـل والى آليات التحكم والتنافس والتغيير عند الضرورة . ولذلك لا بد من وجود شـفافية كاملة في العملية السياسية التي تشارك فيها الاحزاب . وكما تم بيانه سابقاً فإن وجود نظام حزبي هو الضمان الذي يحول دون ان يتحول الحزب الى حزب سـلطوي او ديكتاتورية جديدة ، أي ان الديمقراطية مكفولة بين وحدات النظام السياسي وبـين وحـدات النظام الحزبـي وداخل الحزب نفسه وذلك بموجب النظام الحزبـي ، ومن قبلـه .

أخيراً ، اعتقد ان قيام ثلاثة الى خمسة احزاب رئيسية ذات برامج عملية منطلقة من

ثوابت التوافق الوطني وتتعامل مع خمس عبارات حساسة في حياة المواطن الاردني – الله والوطن والدستور والامة والمواطن – بصيغة عملية واقعية وبرؤيـــة مستقبلية سوف تكون خطوة جبارة في اطار بناء او تدشين سيرورة ديمقراطية قابلة للإســتمرار والتطور بحيث يمكن ان يتحول الاردن الى وطن قادر على تلبـية تطلعات ابـنائه وحـلمهم في امة عزيزة تستعيد حقوقها وتحفظ مكانتها بين الأمم . إن أي حـزب أو تآلف حزبـي يحقـق الانسجام في برامجه وسياساته بين تلك الكلمات الخمس هو حزب المستقبل.

الاصلاح والتنمية السياسية: رؤية اردنية

محمد داودية

وزير التنمية السياسية

ترعرع مصطلح **التنمية السياسية** (*) في احضان علم السياسة الامريكي خلال الحرب الباردة وحمِّل بدلالات قيمية وايديولوجية لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في العالم الثالث. وعانى مصطلح التنمية السياسية من الغموض وعدم التحديد حتى اضحى يمثل احد الاشكالات المنهاجية الكبرى . واذا كان **لوشيان باي** ابرز رواد حقل التنمية السياسية قد احصى عشرة تعريفات متمايزة لنفس المفهوم ابرزها:
التحديث السياسي وبناء الديمقراطية والتغيير المنضبط والمشاركة والتعبئة الجماهيرية،
فان البروفيسور رجز قد احصى ما لا يقل عن ٦٥ استخداما للتنمية السياسية ابرزها:
دفع قوى المشاركة السياسية المحلية الى ساحة العمل والفعل. وكلها تعبر عن قواسم مشتركة للمشروع الحداثي الغربي بشقيه:
الليبرالي والراديكالي .

واقترح **صموئيل هنتنجتون** مفهوم التغير السياسي بدلا من التنمية السياسية. ويمكن اعتماد مصطلحات: التحول من حالة الى حالة افضل ، التجديد التطوير... اما **الاصلاح** هنا فيقصد به ان البنى القائمة قادرة على استيعاب الاضافات او التعديلات او التطويرات المطلوبة.

وان "التصويبات المطلوبة المتفق عليها يمكن ان تتم في الاطر الموجودة في الدولة".وكذلك: اجراء التغييرات، التصويبات سلميا. ان **الاصلاح** يعني هنا عكس **الثورية الانقلابية التغيير العنفي.**

ان ما هو مقصود **بالتنمية السياسية / الاصلاح** هو الكثير من الانجازات في الكثير من الحقول، ترى القيادة السياسية وجوب تطويرها وتحديثها وتوسيع قاعدة الاهتمام بها والالتفاف حولها والمشاركة فيها .

(*)نظرية التنمية السياسية – ريتشارد هيجوت – ترجمة حمدي عبد الرحمن ٢٠٠١ مطبعة الجامعة الاردنية.

محمد داودية
وزير التنمية السياسية

ولا يطلق جلالة الملك مفاعيل التنمية السياسية /الاصلاح على خلفية ازمة سياسية او اقتصادية داخلية، كما ان جلالة الملك لا يرجئ الاصلاح / التنمية السياسية بسبب الازمتين الفلسطينية والعراقية. معتمدا بذلك النهج الذي يؤكد ان تطوير الحياة السياسية فيه قوة للاردن وان التنمية السياسية ضرورة وليست ضررا. لا كما كان عليه الحال عندما دوى في العالم العربي شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، فتم ارجاء الاصلاح والتحولات المطلوبة في مجال حقوق الانسان والحريات العامة والصحافية.. فنشأ الاستبداد وتوأمه الفساد وامتلات السجون العربية بالاحرار وكممت الافواه وسحقت التعددية السياسية وتغولت الاجهزة السرية وتم احتواء او احناء النخب السياسية العربية.

وقد كانت ثمرة نحو ٤٠ عاما من ذلك وما شاكله كالزعيم الاوحد والحزب القائد ان طلع علينا تقرير التنمية البشرية العربية بالحقائق المفزعة والمرعبة عن المحتوى السياسي والمعرفي والتعليمي والحقوقي للمواطن العربي.

تتميز القيادة الهاشمية بانها اقامت ووطدت اركان مملكة ابرز ملامحها خلوها من استئصال المعارضة السياسية وعدم استخدام العنف في العلاقة معها، بل تمتعها بمرونة احتواء هذه المعارضة او تحييدها او التوافق معها اوالتعايش معها. وتسامح القيادة الهاشمية في كل المحطات هو سمة مميزة طبعت سلوك كل ملوك بني هاشم من الشهيد عبد الله الاول المؤسس حتى عبد الله الثاني المعزز.

قال حكيم ذات يوم صفح فيه الملك الحسين رحمه الله عن احد المعارضين : هذا الملك ليس عابر طريق وليس هجين ملك. هذا الملك ينحدر من اربعين جيلا وسيتفرع منه اربعون ملكا.

اذن ثمة ما هو ضارب في التاريخ يعز على الملك الهاشمي ويفخر به. وثمة ما هو ممتد في المستقبل يحرص عليه الملك الهاشمي ويعمل على استمراره وتواصله. وثمة ما هو متصل بهادي هذه الامة وشفيعها من رحمة ونسب شريف وسماحة وعدل وخير.

وهكذا فإن الاردن لم يشهد حالة اعدام سياسية واحدة، وان محاولة فهم النموذج الاردني تقتضي بالضرورة استحضار هذه الخلفية في المشهد الحياتي الانساني

الاردني لا لأغراض الزهو بل لاغراض التركيب الدقيق للمكونات الاردنية كافة. وتاسيسا على ذلك فانه يمكن التدليل على ان الاردن بلد مستقبل وليس طاردا ، بلد التسامح لا الاقصاء .بلد تشاركي وليس مغلقا، مجتمع الانصار الذي استوعب – بكل رحابة – اشقاءه المهاجرين، فكانت هجرات الشركس والشيشان والارمن والعرب من مختلف الاقطار وابرزها احتضان اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨، ثم احتضان النازحين عام ١٩٦٧ .

ان المحطات الاساسية في الحياة السياسية الاردنية تشهد ان **النظام السياسي الاردني نظام معاصر منفتح متسامح حداثي قادر على التطور والتجدد والاستشراف والريادة .**

وقد عاد **الملك الحسين** رحمه الله في مطلع الخمسينيات من الغرب شابا عازما على تجديد الحياة السياسية في بلده. فطرد القيادة العسكرية البريطانية **(الجنرال كلوب)** وعرب قيادة الجيش وسن قانون الاحزاب السياسية العلنية واجرى انتخابات نيابية **وطبق مبدأ التناوب على السلطة** فكلف زعيم ابرز حزب سياسي بتولي الوزارة البرلمانية **(سليمان باشا النابلسي).**

غير ان الاقليم بدوله وصراعاته وتناقضاته ومخرجات الحرب الباردة أدى الى ضرب طموحات الملك الشاب الليبرالي الحداثي. وجرت لاحقا محاولة اصلاحية تمثلت في حكومة المرحوم **عبد الحميد شرف** ومحاولة احياء الحياة الحزبية **(سليمان عرار، سعيد التل ، علي سحيمات)**، وقيام تجمعات/احزاب علنية تطالب بالحريات العامة والانتخابات وتدعو الى الاصلاح**(جمال الشاعر، طاهر كنعان)**، فكانت المقدمات الاولى لبذور القناعة باعتماد مبدأ الاصلاح مقابل مبدأ التغيير وشعار (اسقاط نظام الحكم بالقوة).

لقد حاول النظام السياسي ان يعوض ارجاء الاصلاح السياسي بالتنمية الاقتصادية الكبرى التي شهدها الاردن ، الجامعات الصناعات الاستخراجية الكبرى، مصفاة النفط، المطارات، الطرق، الميناء، كهربة البلاد، شبكة المياه الوطنية ، قناة الغور الشرقية، السدود، المستشفيات ، المدارس....

محمد داودية

وزير التنمية السياسية

بعد احداث نيسان ١٩٨٩ وما تلاها من انتخابات برلمانية سياسية شارك فيها الاسلاميون والمعارضة وقعت انعطافة في الحياة السياسية والفكر السياسي الاردني تمثلت في تشكيل اللجنة الملكية للميثاق الوطني الاردني. وتحققت المصالحة والتحول الرئيسي في جهد المعارضة السياسية الاردنية الى الاصلاح بدلا من التغيير والى الاجماع الكلي على العرش والدستور.

لقد اسفرت تلك الانعطافة عن تحول المعارضة السياسية الاردنية من معارضة حكم الى معارضة حكومات. فمهد ذلك الى اصدار قانون الاحزاب السياسية عام ١٩٩٢ والى الغاء الاحكام العرفية وقوانين الدفاع والى جملة تشريعات طورت الحياة السياسية او وفرت بيئة صحية لممارسة العمل السياسي.وساهمت الى حد كبير في دسترة الاحزاب السياسية الاردنية.

لقد استقر الاقليم اليوم على وضع لم يعد فيه ما يهدد الاردن كما كان الحال سابقا سوى المشروع التوسعي الليكودي الذي يرفع شعار "الاردن هو فلسطين".

لقد تحققت الطمانينة الكاملة بعد التحولات المشار اليها انفا. وهي طمانينة توفر الشروط الموضوعية الامنية والسياسية للاصلاح وللانفراج على مدى اوسع. وللثقة بالاحزاب السياسية واعتمادها مؤسسات وطنية سيجري العمل على دعمها والمساعدة في تطويرها وتوفير البيئة الصحية للتعامل معها ومواجهة ثقافة التعبئة السابقة ضد الحزبية والعمل على ازالة التشوهات في الثقافة السياسية والاجتماعية وجلاء مبدأ التعددية السياسية وضرورة المعارضةالسياسية واهميتها والمساعدة في نشوء تيارات / منابر سياسية كبيرة تجمع الاحزاب الصغيرة ذات التاثير المحدود في أطر مؤثرة قادرة على المنافسة وعلى تحقيق نجاحات في الانتخابات النيابية وغيرها.

ان الوقت موات لاصلاح الاحزاب من قبل الاحزاب نفسها وتنفيذ مبدأ التناوب على القيادة ليصبح بالامكان الاستجابة لطلبها التناوب على السلطة. واشراك النساء وتمكينهن من القيادة ليصبح بالامكان الثقة في صدقية شعاراتها التي تؤكد على المساواة بين النساء والرجال واشراك الشباب كذلك تجديدا لشباب القيادات الحزبية وبناء الديمقراطية الداخلية وممارستها .

ان جملة الاهداف المذكورة اعلاه وغيرها ستشكل معايير تؤخذ بالاعتبار من جانب الحكومة لدى تقييم واقع الاحزاب وستؤخذ في الاعتبار من جانب الراي العام الذي يطالب بالتعددية وباطلاق حريات التعبير عن الراي والنقد والمساءلة والشفافية داخل الحزب الواحد. وكما ان الراي العام سيكون ضد اي محاولة اقصاء او تهميش ترتكبها الحكومة ضد الاحزاب فسيكون قطعا ضد اي محاولة انعزال او انكفاء عن المساهمة الايجابية في المشروعات والبرامج الحكومية الاصلاحية.

وذلك انطلاقا من ان المعارضة ليست عقيدة وان هدف العمل الحزبي هو المشاركة في صناعة القرار بمختلف اشكاله.

لقد اصبح الاصلاح مطلباً كونيا عاما علاوة على انه مطلب عام في كل دولة على حدة. وتجلى الاصلاح حركة مستقبلية تقدمية حداثية. وتوشك ان تقع الاشتعالات بين ما هو حداثي وتراثي على حساب ما هو سياسي. **فليس الدين هو الذي لا يتوافق مع الحداثة بل هم بعض ممارسيه الذين يعادون التغيير.**

وتوشك المساجلات ان تندلع بين ما هو محافظ واصلاحي، منغلق ومنفتح، جدة وقدامة، النخب القابضة والقوى الاجتماعية الجديدة واللاعبون الجدد المنطلقون بحثا عن دور وحصة.

هل ستصمد الصيغ والاطر الحزبية التقليدية القديمة التاريخية مقابل صيغ تنظيمية جديدة واطر جديدة وصيغ جديدة ستملأ الفراغ الذي يعجز القديم عن ملئه؟.

وحيث لا يمكن تحديث النظام السياسي دون بناء النظام الحزبي فان من مصلحة وواجب الحكومة ان تدعم بناء النظام الحزبي الاردني انطلاقا من القبول بمبدأ الاختلاف حول السياسات فحسب، بل تدعيماً لهذا المبدأ الجوهري أيضا.

ان عبء القيام بالاصلاح السياسي يقع على عاتق الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص. فالقوة الدافعة للاصلاح الحقيقي يجب ان تاتي من الداخل وعبر المنظمات التمثيلية.

"ان قيادة الشرق الاوسط لا تدرك ان ٥٠٪ من السكان هم دون الثامنة عشرة، وان لم يباشروا في خلق بعض الوسائل التي تسمح بالمشاركة السياسية الحقيقية لهؤلاء الشباب فانهم سيواجهون مشاكل خطيرة."

الملك عبد الله–واشنطن بوست–٢١-٣-٢٠٠٣

محمد داودية

وزير التنمية السياسية

واقتبس من خطاب الملك في المنتدى الاقتصادي / البحر الميت:

"لم يعد بمقدورنا حرمان الاجيال من تلبية توقعاتها من المعرفة والحرية، ولم يعد بمقدورنا حجب الحقوق بسبب التفرقة بين الجنسين ،ولم يعد بمقدورنا ايضا منع قدسية حرية التعبير عن اولئك الذين تساهم افكارهم في تقوية ثقافتنا السياسية والاجتماعية "

واقتبس من الملك الحسين رحمه الله :

" الديمقراطية هي القوة التي لا يمكن ان تضعف. الديمقراطية لا تكتمل بغير التعددية السياسية"

وجاء في كتاب التكليف السامي(٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٣) "امام الحكومة فرصة كبيرة لاعداد قوانين عصرية تساهم بانجاح التنمية السياسية التي نريد ،قانون احزاب متطور و قانون انتخاب ديمقراطي تجري بموجبه الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٧، وانفتاح سياسي على كافة فعاليات المجتمع".

محاور التنمية السياسية:

اولا: قانون الانتخاب لمجلس النواب.

ثانيا: قانون الاحزاب السياسية.

ثالثا: قوانين حقوق المرأة.

رابعا: برلمان الشباب ومشاركتهم الفعلية في الحياة السياسية.

خامسا: قوانين الاعلام والصحافة.

سادسا: تطوير القضاة .

سابعا: آليات صنع القرار في مجلس الوزراء بالتطوير والتفعيل.

التحديات والمشكلات التي تواجه التنمية السياسية:

* نظرة سلبية للاحزاب وموروث سياسي طويل بهذا الخصوص.
* ثقافة ترفض الرأي الاخر والمشاركة.
* التقاعس عن مواجهة ومجابهة الارهاب الفكري والسياسي والتخوين والتكفير

وادعاء احتكار الحقيقة.

* انعدام التوازن في الحياة الحزبية الاردنية وانعدام التنافس.
* استمرار حالة الفراغ السياسي والتشرذم.
* ضعف لوبيات الضغط الداخلي وغيابها الكلي احيانا.
* عدم الاخذ بقاعدة فصل السياسة بما فيها من مناورات ومصالح ومكر ودهاء عن الدين بطهره ونقائه.
* بدائية العلاقة بين الحكومات والمعارضة السياسية. وخلو هذه العلاقة من: توزيع الادوار، الوحدة والصراع، الائتلاف والاختلاف.
* تمركز العمل السياسي في اوساط النخبة السياسية والاقتصادية .
* تمييز تشريعي بحق المرأة.
* عدم اشراك الشباب في الحياة السياسية وضحالة اطر المشاركة.

ويبرز الارهاب من اخطر التحديات التي تواجه الاصلاح .

فاذا كانت المأساة الامريكية (١١–٩) قد تحولت الى ايديولوجية وتسببت المخاوف الامنية هناك في الانتقاص من الحريات المدنية فقد شكل ذلك قدوة سيئة للشرق الاوسط حيث يتم تقييد الحريات المدنية بشكل كبير.

ان تفشي الارهاب في المنطقة يسهم في الطغيان الامني وتغوله ويؤدي الى التضحية ببعض بنود الاصلاح الضرورية .

ومن جانب اخر فقد وفر استفزاز الاسلام من جانب الولايات المتحدة الامريكية ووصمه بالارهاب والتطرف مادة دسمة للارهاب في المنطقة.

وقد اضاعت الولايات المتحدة بهذا التصنيف الرغائبي الفرصة الكبرى لمواجهة الارهاب في منابعه وبالسلاح الاشد فتكا ومضاء الا وهو الاسلام.

فالاسلام هو الذي يقاوم الارهاب.

قال تعالى :"ومن قتل نفسا بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعا".

وقد قتل الارهابيون عثمان وعليا عليهما رضوان الله وهما الخليفتان الصالحان، بحجة انهما لا يقيمان شرع الله !

محمد داودية
وزير التنمية السياسية

كما ان استمرار الظلم والبطش والتنكيل بالشعب الفلسطيني من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلي، واستمرار الانفلات الامني في العراق والاحتلال يوفران مادة دسمة للتطرف والعنف.

وان الخدمة الاكبر التي يمكن ان تسديها الولايات المتحدة للاصلاح هي ان تدفع حليفتها اسرائيل الى تطبيق قرارات الشرعية الدولية لإنهاء النزاع الفلسطيني الاسرائيلي وان يتم جلاؤها عن العراق. ان التلازم بين حلقات الاصلاح في الاقليم هو تلازم الاواني المستطرقة في نهاية المطاف .وان تمنع دولة او اكثر على الاصلاح او المراوغة في تنفيذه سيلقي باثار سلبية على باقي الدول الجادة في مشروع الاصلاح.

سيكون هدف الولايات المتحدة نصح وتقوية ومن ثم تطوير اصدقاء واشنطن السلطويين بدلا من استبدالهم ، ان مقاربة كهذه تتلاءم بشكل جيد مع مصالح الولايات المتحدة وتوازن التقدم باتجاه الديمقراطية مع الحاجة الى حفظ الاستقرار"

"معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى ١٧-٣-٢٠٠٣"

لقد بذل جلالة الملك عبد الله الثاني مجهودا هائلا من اجل ان لا تمضي الولايات المتحدة الامريكية في محاولة فرض ارادتها بالاصلاح على المنطقة وفق تصورها الذي يخلو من العدل والحصافة ويتميز بالانحياز الى اسرائيل ومجاملتها على حساب الحق الفلسطيني.

وقد ادت جهود جلالة الملك عبد الله الثاني الى خدمة موضوع الاصلاح خدمة كبرى واستقرت القناعة في العالم على ان الاصلاح لا مفر منه. وانه ينبع من الداخل. وانه لن يتحرك الى الامام بالوتائر المحمودة في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي وبقاء العنف المتبادل مندلعا ضد المدنيين وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

ان عزم جلالة الملك واضح وملموس في انجازات رئيسية حددها جلالته في كتاب التكليف السامي، ووضعت الحكومة من اجل تنفيذها خطة للتنمية السياسية مرتبطة بمواقيت معلنة.

وقد انجزت الحكومة في ملف التنمية السياسية رزمة قوانين الاعلام وحقوق الطفل ومكافحة الفساد وتطوير مرافق القضاة وهي بصدد انجازات ملموسة قبل نهاية هذا العام بعون الله.

ومن الجدير بالذكر ان **المشروع الوطني للتنمية السياسية** اصبح يحظى بدعم متزايد بعد التفهم الكبير الذي حظي به كنتيجة لأوسـع اتصالات شـهدها الاردن اجراها **دولة الرئيس فيصل الفايز** اجمعت كافة القـوى انها غير مسبوقـة وكانت ذات طبـيعة **انفراجية تواصلية اتصالية استكشافية.**

ومع تزايد الداعمين واتسـاع مجرى تيار الاصلاح فان هناك معارضة واضحـة للإصلاح.الامر الذي يرتب على **قوى الحداثة والتقدم والتحـول والاصلاح** ان تعقـد تحالفاتها الموضوعية الوطنية على برنامج واضح لا بأس ان كانت احـدى حلقـاته هذه الحكومة الاصلاحية.

فليكن تحالفا او تفاهما موضعيا محددا محدودا. ولتفعل **جدلية الوحـدة والصراع** فعلها في هذا المجال.

وقد بات واضحا ان تيار الاصلاح الاردني حظي بمساندة اضافية مهمة، فعلاوة على الدعم الكبير والجوهري من قبل **جلالة الملك ، رائد الاصلاح في المنطقة اليوم**، فقـد شكلت **قمة تونس** دعما اضافيا للاصلاحيين في العالم العربي. كما ان **قمة سي ايلاند** قد شكلت دفعة قوية لتيار الاصلاح في العالم العربي.

وتجلى من كل ذلك ان **الملك عبد الله حفظه الله يقود عربـة الاصلاح في المنطقـة وهو مؤتمن عليها. وعليه رهان رابح كبير في هذا المجال.**

كلمة معالي الوزيرة أسمى خضر
(الناطق الرسمي باسم الحكومة)

أسعد الله نهاركم، اسمحوا لي أن ابـدأ بالترحـيب بـضيوفنا الأعزاء من أعضاء البرلمان في المغرب وتركيا وإيران، والسادة السفراء المعتمدين، وأن أشكر كل المنظمين لهذا اللقاء الهام، واشكر السيد رئيس مجلس النواب بالإنابة، رئيس الجلسة.

أقول في البداية أنه في ربع ساعة أو عشرين دقيقـة يتعذر أن نحيط بـأثر البـيئة الاجتماعية والثقافية على الأحزاب السياسية العربية. ولكن ما سأقدمه هو إشـارات قـد تسهم في فتح نقاش حول هذه القضية التي أراها بالغة الأهمية، وهي قضية ذات أولوية في البحث، في مسألة الحياة السياسية والمشاركة الديمقراطية، والمجتمع المدني العربي، الذي يختلف الباحثون فيما إذا كانت الأحزاب السياسـية، تعتبر جزء منه أم أنها نسـيج آخر. اعتقـد أنها جزء ولكن له خصوصياته. فالحزب السياسـي هو وسـيلة المواطن الفرد في الانتظام والاصطفاف مع آخرين للدفاع عن مصالح ورؤى وتوجهات فكرية وسياسية وتشـريعية، وقـد ينتظم في منظمات المجتمع المدني الأخرى التي تعبر عن هذه المصالح بشكل متخصص، أو قد ينتمي إلى حزب سياسي يسعى من خلاله إلى الوصول إلى السلطة ليكون شريكاً في صنع القرار .عندما نتحدث عن البيئة الاجتماعية والثقـافية، فنحـن في الحقيقة نتحدث عن العوامل الأساسية التي تشكل قوى المجتمع المدنية. فالبيئة الاجتماعية والثقافية هي التي تفرز هذا النمط من الأحزاب أو ذاك، هذه السوية من الأداء الحزبـي أو ذاك!، هذا التوجه الفكري للأحزاب السياسـية أو ذاك!!. كلنا يعلم تاريخ المنطقـة التي مر قبيل مرحلة الاستعمار الغربي، بمرحلة لا مركزية واسعة في إطار الأمبراطورية العثمانية التي ساهمت في أن يكون للبـنى الاجتماعية التقـليدية الدور الأسـاس في إدارة الشـأن المجتمعي (القبيلة والعشيرة والعائلة)، وكان اللجوء أساسا إليها كتشـكيلات وتنظيمات وبـنى اجتماعية يمكن أن توفر لأبـنائها أو المنتمين إليها الحماية الضرورية والقـوة الضرورية للبقاء والدفاع عن الوجود والمصالح.

وتطور الأمر فأنقسم الناس بين منتظر وبين فاعل في مقـاومة الاسـتعمار، فكان المقاوم مستعداً لدفع حياته، وكان الآخر منتظراً لجني النتائج!!. وهذه الثقافة استمرت في البقاء حتى بعد نشؤ الدولة الوطنية، والتشكيلات التي كان ينبـغي أن يكون لها تأثير على

أداء المواطن بشكل عام، بحيث أن السلطة الوطنية القائمة ليست هي المستعمر، وبالتالي التعامل معها في إطار الاختلاف وتعامل مختلف. التطورات السياسية التي لا يجهلها أحد في المنطقة، ونمط النظم السياسية التي قامت في الدول المختلفة، لم تساعد في ذلك وجعلت هناك تفاوتاً كبيراً في الدول العربية، في القدرة على الانتقال من مرحلة سادت فيها بنى اجتماعية معينة، إلى مرحلة الدولة الحديثة.

وفي هذا المجال نلاحظ عدد من القضايا، المسألة الأولى هذا المواطن الذي تقّر له كافة الدساتير العربية أنه "مصدر السلطات". الدستور الأردني ينص على أن "الأمة مصدر السلطات"، تمارس الأمة سلطاتها على النحو المبين في الدستور، اي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية النزيهة لنواب الأمة. ولكن هذا الاعتراف بهذه الحقوق، بقي باستمرار يصطدم بأمرين، الأول: الإرادة السياسية العليا المنبثقة عن النظم السياسية القائمة، وهو أمر يمكن تقييمه بتفاوت ولكن الأمر الأهم هو البنى الاجتماعية القائمة ومدى تقبلها للاحتكام إلى هذا النمط من التعبير عن العلاقة بين المواطن والدولة.

نتحدث عن بيئة اجتماعية وندرك جميعاً ان العلاقات الأسرية التي تترك بصماتها الفاعلة والأساسية على شخصية الإنسان هي علاقات أفقية غير ديمقراطية!، علاقات أبوية حتى وقت قريب، أي أن المسؤول عن الأسرة له أن يتخذ جميع القرارات دون أن يكون ملزماً بالتشاور والتشارك مع أفراد الأسرة الآخرين.

أتحدث هنا عن الظاهرة العامة، ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن في الماضي استثناءات وأننا لم نحقق تطور ملحوظ الآن في هذا السياق، هذه هي الأساسيات للبنية الاجتماعية التي كانت قائمة. العلاقة عمودية وليست أفقية، أبوية وليست تشاركية. الانتماءات غير الاختيارية يولد الإنسان اسمر أو أشقر، أسود أو ابيض، يولد الإنسان مسلماً مسيحياً، يولد الإنسان منتمياً لهذه العائلة أو لتلك، يولد الإنسان في هذه المنطقة الجغرافية، أو تلك، يولد الإنسان لعائلة تملك ثروة، أو يولد فقيراً بلا ثروة. هذه الانتماءات التي يولد عليها الإنسان بقيت حتى وقت قريب هي الناظم الأساسي للبنى الاجتماعية. وليس علاقة الفرد بالدولة من حيث هي علاقة قانونية ينظمها القانون والدستور للجنسية، أو من حيث هي سياسية أي الانتماء الاختياري للجماعة السياسية، أو من حيث هي هوية اجتماعية أي الانتماء الى هوية مجموعة من الناس بحيث أن الإنسان يكون له إرادة في هذه الانتماءات وله تأثير عليها.

(الناطق الرسمي باسم الحكومة)

نشأت الدولة الحديثة ولكن علاقة الفرد بالدولة، المواطن بمؤسسات الدولة بقيت محكومة بنمط العلاقات الاجتماعية السائدة، وليس أدل على ذلك من أن الحراك والقيادة السياسية السائدة في المجتمع العربي عموماً وفي القيادات الحزبية بشكل عام هي علاقة "الرجل"! صاحب الخبرة الذي ليس لنا غنى عنه، حتى لا أفهم خطأ، لا غنى لنا عن الرجل وعن صاحب الخبرة، ولكن لا غنى له عن المرأة وعن الشباب والقوى الجديدة في المجتمع. وهذه المعادلة لم تكن متوازنة، حتى وقت قريب الأمر الذي أنشأ مجموعة من النخب السياسية، التي تمثل مصالح لا تأخذ بالضرورة، مصالح الغالبية العظمى من المواطنين. وبالتالي نشأت إفرازات في الأحزاب السياسية، أما أحزاباً سياسية لا تعكس بالضرورة، غير شعبية، غير قادة على أن تصل إلى قاعدة شعبية عريضة من المواطنين، ونشأت حالة تنافس بين هذه الأحزاب لا صلة لها بالتعبير عن المصالح العامة لغالبية المواطنين ، وانما بالتعبير عن مجموعة سياسية من قادة رأسين أو عموديين يرغبون في الوصول إلى السلطة.

هذه البيئة الاجتماعية التي سادت أخذت في التحول نحو الدولة الحديثة ونحو الدولة التي تعترف بالمواطنة أساساً للعلاقات السياسية في المجتمع، ولكن الوصول إلى النتيجة الحتمية وهي حياة حزبية وسياسية فاعلة وقادرة على إحداث التطور الديمقراطي المطلوب، ما زالت تواجه صعوبات، وطبعاً تفاوت في الصعوبات، وطبعاً تفاوت في الدول العربية مختلف، وهذا مؤسس على ان القوى الاجتماعية داخل المجتمع، ما زالت هي ذات القوى المتحكمة في المسارات السياسية لدرجة كبيرة. فما زالت النساء ندرة في قيادات الأحزاب السياسية، ويجب أن نقّر بأن هناك اجتذاب ما للقوى النسائية للعمل مثلاً في الأحزاب السياسية، ولكن كان إما تجميلياً، وإما اضطرارياً، وندرة ما كانت هذه الدعوة مبنية على فكر يدرك مدى أهمية الشراكة، والحقوق المتساوية في المجال السياسي بين المرأة والرجل. ولا بد من الإشارة إلى أنه في نظام الحزب الواحد استدعيت النساء ليسهمنْ بإعطاء ثقل لهذا الحزب الواحد، أو الحزب القيادي، دُعينْ وطلب منهن أن يكونَ في هذا الحزب القيادي لاعطاء هذا الثقل وفي أحزاب أخرى دُعينْ ليكنْ رصيداً انتخابياً في الدول التي شهدت ديمقراطيات حديثة، وفي بعض الأحزاب كنْ هناك لأن أيدلوجية الحزب تنطلق بان هناك مساواة تامة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية، وربما لدينا مثل على هذا في الأردن الأحزاب اليسارية، ومنها الحزب الشيوعي.

ما نحن عليه من صيغ للأحـزاب السياسـية هو مرآة الحياة الاجتماعية والبـنية الاجتماعية القائمة في بلادنا. والقوى الإجتماعية تتعلق بـتصنيفات المواطنين، ولكن أيضاً تتعلق بالقوى ذات الطابع المؤثر على الرأي العام وعلى قيادته كالقوى الاقـتصادية مثلاً، التي لها تأثيرها في الحياة الاجتماعية وبالتالي قدرتها بالتأثير على الحياة السياسية.

الثقافة هي انعكاس للمجمل هذه العلاقات الاجتماعية، ولما تفرزه من أنماط تفكير أو إبداع أو سلوك، وما ينطوي عليه كل ذلك من قيم وعادات وتقاليد وعناصر قيّمْية تؤثر على تفكير الإنسان.

نتحدث نحن دائماً عن مسـألة احـترام الرأي والرأي الآخر، ولكننا نحتد لدرجة إلغاء الآخر عندما نختلف!؟، نتحدث عن التشاركية، ولكننا نسعى بالاحتفاظ بأي سـلطة لنصل إلى ما لا نهاية!، نتحدث عن احترام حقوق الإنسان بـالعنوان العريض، ولكن عندما نأتي الى التفاصيل وما الذي يعنيه احترام حقوق الإنسـان كالفكرة التي سبـق الإشـارة إليها، من حيث المساواة في تطبيق أحـكام الدسـتور في تكافؤ الفرص، في الطمأنينة في تولي الوظيفة العامة، ..الخ. عندما ننتقل من العنوان العريض إلى السـلوك والترجمة الحقيقـية نجد أننا ما زلنا غير مقتنعين، ثقـافياً واجتماعياً بـهذه المفاهيم التي نطرحـها. وبـالتالي نطرحها بما في ذلك التنمية السياسية كلنا نرى فيها ضرورة، وكلنا نطالب بحياة حزبـية قادرة على أن تفرز للبرلمان ممثلين يمثلون تنظيمات ينضوي فيها عدد كبير من المواطنين. وعندما بدأنا في المشروع الوطني بإخراج هذه الأمور إلى حـيز التنفيذ الفعلي بـدأنا نلمس بأن هناك قوى لا تريد أن يتحقق ذلك!؟، بذارع وحجج مختلفة. صحيح أن الحكومة تطرح مشـروع ولكن المشـروع الذي طرحـته الحكومة في الأردن هو مشـروع مطروح على مؤسسات المجتمع المدني وعلى الرأي العام، ومن حق، بل ومن مسـؤولية المجتمع المدني والمواطنين أن يسهموا، أن يملئوا هذا الإطار بالمحتوى الذي يريدون. مجرد إنكار أو رفض أو الارتياب الذي تم التعبير عنه أحياناً في بعض المداخلة بالمشروع فهو أمر غير كافي حـتى وأن صحَ، فلا يكفي وهو غير مشروع، لأننا الآن في مرحلة نقول فيها أننا لدينا مشـروع للتنمية السياسية، لدينا مشـروع للتطوير والإصلاح ينطوي على جملة من المجالات التي نريد أن نحدث فيها تغيراً تم التعبـير عنها في خطاب العرش وأمام مجلس الأمة وأيضاً في كتاب التكليف السامي، وبرنامج الحكومة وهي آفاق باعتقادي تفتح المجال واسعاً لقـوى المجتمع، كمواطنين يرغبون في التعبير عن إرادتهم!. وإرادتهم هذه يعبر عنها بالانخراط في

الأحزاب السياسية، وإعطاء الثقل لهذه الأحزاب، ربما أفسر القول بأننا نريد أحزاب رئيسية، أحزاباً ذات ثقل وإحداث هذا الثقل لا يتم إلا باستقطاب التأييد الشعبي والتكتل والتحالف في قوى كبيرة تستطيع أن يكون لها تأثيرها ، ليس فقط من خلال الكلام في المناسبات وطرح الأفكار ولكن من خلال قيادة المواطنين الى أعمال ذات تأثير على صانع القرار ، وصانع القرار هو السلطة التشريعية فيما يتعلق بالتشريع والرقابة والمحاسبة والحكومة فيما يتعلق بالسياسات والأوليات التي تطبقها. وطبعاً على القضاء ان يفصل عندما يحدث نزاع .نتحدث عن بيئة اجتماعية ثقافية وتأثيرها على الأحزاب السياسية ونقول بأن الأحزاب السياسية مثلها مثل أي مالكين للسلطة! سواء كانوا مالكين للسلطة هم الأنظمة، أو كانوا مالكين السلطة هم أصحاب رأس المال (السلطة الاقتصادية)، أو كانوا مالكين للسلطة هم قادة الرأي العام سواً بسبب تأثيرهم الفكري، أو تأثيرهم السياسي او حتى تأثرهم الديني. هذه كلها سلطات ذات تأثير. والسلطات ذات التأثير كما الأنظمة السياسية تخشى الديمقراطية وفتح الأبواب ليدخل المواطن بثقله ويؤثر كل هذه القوى تخشى ذلك، لأنها الآن قائمة على أن بيدها سلطة، وأن هذه السلطة قد تهتز فيما إذا فتحت الأبواب لمشاركة عريضة واسعة من قوى اجتماعية جرى تهميشها فترة طويلة من الزمن وأشدد على أن هذه القوى بشكل أساسي هي النساء والشباب.

نحن أمام حالة من المسؤولية المشتركة المسؤولية المشتركة تعني أن على الحكومة مسؤولية واجب أن تهيئ المناخات وتجعل البيئة مؤاتية للحراك السياسي ولبنا حزبي سياسي، متطور، ولكن أيضاً قوى المجتمع عليها المسؤولية الأكبر، وأن المسألة لا ينبغي أن تستمر الى ما لا نهاية، كرة نتقاذفها وانما أهدافاً نحققها.

رئيس الجلسة: شكراً معالي الوزيرة، الواقع بعد هاتين المحاضرتين أجد أننا كعرب، حتى نمتلك حياة سياسية صحيحة، يجب أن نقوم بثلاثة أمور هامة: إصلاح عربي شامل، وهو مهمة المثقفين ومهمة الحكام، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية من الشباب والشابات ومن الرجال والنساء، وثانيا، يجب أن تقلع الأنظمة العربية عن التدخل في الانتخابات النيابية والبلدية والمجالس الطلابية. وثالثاً، الحرية، وهي أفضل الفضائل، وهي غائبة نسبياً في مجتمعنا العربي.

الآن أفتح المجال للأسئلة، التي أرجو أن تكون قصيرة.

الأسئلة والاستفسارات

معالي الأستاذ مصطفى شنيكات

سؤالي لمعالي الأخ أبو عمر، تحدث عن "التنمية السياسية" وحالياً على رأس هذه الوزارة، وهذه الوزارة لها مهمة، ولا اعتقد أنها دائمة إلى الأبد. الدول الديمقراطية تخلو من وزارة التنمية السياسية، لكن في مراحل التحول مقبولة. وتحدثت عن "قوى الشد العكسي"، ما هي آليات أبو عمر لمواجهة "الشد العكسي"!، واقصد بالتحديد، هناك شرائح واسعة في مجتمعنا مفروض عليها قيود للمشاركة السياسية. ومنها الحركات العمالية والطلابية والمعلمين!، إذا ما غيبت هذه الشرائح عن التنمية السياسية، لن يكون هناك تنمية سياسية!؟، عندما تستقصي التنمية السياسية الحالمين، أصحاب الآمال الكبيرة وهم الطلاب، وموجود حاليا ضغط كبير على استقصائهم، فمن يقوم في التنمية السياسية، هل هم أصحاب الأحلام الضيقة؟!، من يبني البلد أصحاب الأحلام الكبيرة، أم أصحاب الأحلام الضيقة؟!. الوعظ والإرشاد لا يحقق تنمية سياسية!، لدى قناعة أن المدخل الأساسي للتنمية السياسية هو مدخل تشريعي، وإيجاد مناخ الحرية الواسع، وهذه المهمة حالياً بيد الحكومة. الأحزاب تعاني ومعاناتها معروفة، والأسباب والتشوه الحزبي في مجتمعاتنا له تاريخ، وهذه حقيقة "ثقافة"!، وهذه الثقافة لا يمكن أن تنمو بيوم. لكن الثقافة هي متدرجة وبحاجة الى مرحلة طويلة وبحاجة إلى حاضنة من مناخ واسع من الحريات، وكبح جماح "قوى الشد العكسي" الرسمية المتنفذة!. عندما نتحدث عن رؤساء الجامعات فهم جزء من قوى "الشد العكسي"!، عندما نتحدث عن الحركة العمالية نجدها مغيبة، الناس لا يمكن أن تهتم بالعمل العام، إذا لم تعرف حقوقها وواجباتها. الناس عندما تتعرف على حقوقها وواجباتها تهتم بالعمل العام.

نحن أوصلنا للناس بأن الاهتمام بالعمل العام هو "تهمة"!؟ واقصد المرحلة التي حوصرت بها النقابات، وكانت حقيقة نقيض للكلام الذي نتحدث به الآن.

الأستاذ محمد الحموري

محور العملية السياسية والديمقراطية، هو السلطة ثم المواطن!، ونظمت هذه العلاقة في الدولة الحديثة، بعد أن بدأت المبادئ تستقر منذ حوالي ٢٤٠ سنة فقط.

ونستطيع أن نلتقط هذه المبادئ في هذه الفترة القصيرة مبدأ، بعد آخر.. ونقول كيف تطور وكيف استقر وكيف طبق. استقرت العملية التنظيمية في صورة دساتير. وكل دساتير في العالم تتحدث أمرين: حريات وحقوق، ثم سلطات تمارس من أجل رعاية وتنظيم هذه الحقوق والحريات.

ويبدأ الفارق بين عالمنا العربي والعالم الثالث من جهة وبين العالم الغربي الذي أخذنا عنه نظام الدولة الحديثة. بالنسبة للعالم الغربي الأمرين فيهما إلزام "تبادلي"!!، إذا خرج المواطن عن حدوده تستطيع السلطة أن تلزمه، وأن خرجت السلطات أو الحكومات عن حدودها يستطيع المواطن أن يلزمها. في الوطن العربي، ونحن نتحدث عن أحزاب سياسية، هناك اختلال في الالتزام "التبادلي"!، السلطة تستطيع أن تلزم المواطن، لكن المواطن لا يستطيع أن يلزم السلطة إن خرجت عن حدودها تحت معاذير وأسباب شتى!، وهنا وجه "الخلل"، لا يمكن أن تتحقق ديمقراطية، إلا إذا عاد التوازن الى الإلزام التبادلي. السلطات التي نظمها الدستور ثلاث، استطاعت الحكومات في العالم العربي أن تستحوذ بدرجة أو بأخرى على كامل السلطات، ثم بعد أن استحوذت جاء "الأمني" واستحوذ على سلطات الحكومة، وأصبحنا بسلطة "مخفية"!؟، وحتى تعود ونتحدث عن ديمقراطية، يجب ان يعطى "للأمني" ما للأمني، و"للسياسي" ما للسياسي.

واخيراً أقول: "تداول" السلطة هو تلازم "السلطة والمسؤولية". "الديمقراطية"، تعني بان يحكم الشعب نفسه ويتداول السلطة، ثم من يجلس على كرسي السلطة ويمارس مسؤوليته، يجب بالتوازي معها أن يحاسب!، لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تمارس، سلطة بدون مسؤولية، هذا المبدأ استمر في الفكر السياسي الغربي من ٢٣٤ سنة. هل نحن في الوطن العربي جادون فعلاً بأن نطبق ديمقراطية على النحو الذي طبقت فيه بدول أخرى بصرف النظر عن الظروف من حيث أن هناك حزب أغلبية واقلية، وحزب الأغلبية عندما يحصل على أعلى الأصوات، لا يستطيع أحد أن يمنعه من تشكيل الحكومة. في حين في الوطن العربي، تشكل الحكومات السلطة. هل هناك فعلاً رغبة لتنشأ اغلبيات وتشكل حكومات رغماً عن أي رغبات سلطوية داخل الدولة؟؟.

الأستاذ محمد الروسان

أولاً الذي يرفض الفاعل.. جاهل!، ولكن الذي يرفعه ليس عالماً أيضاً!، بالنسبة للعمودي والأفقي في السياسة الداخلية الأردنية، نحن جميعاً تحت الأردنية نتفق

ونختلف، وننقسم انقسام أفقـي وليس انقسـام عمودي!؟. حـتى هذه اللحـظة لم يتم الاشتباك الجوهري، والحقيقي في جوهر الإصلاح. الملك عبـد الله الثاني مثل الأردن ومثل العرب، في قمة الثماني. العالم لن يقبل بـعد الآن أن نبقـى نتغنى شـعر تنمية سياسـية وإصلاح، وان لم يكن إصلاح حقيقي واشتباكات جوهري. الحكومة "ما شـاء الله عليها" حكومة إنفراجية، إصلاحية، طرحت خطتها للتنمية السياسية على الأحزاب ومؤسسـات المجتمع المدني. الرئيس قال أنه حتى هذه اللحظة لم يتلق اي اقترحـات حقيقـية بما يتعلق برافعات التنمية السياسية، والقوانين الناظمة لمؤسسـات المجتمع المدني، قـانون انتخاب وقانون الأحزاب السياسية. تم وضع الأحزاب ومؤسسـات المجتمع المدني في خانة "اليك" السياسي في لعبه الـ"٣١". بالنسبة لـ"قوى الشد العكسي"، الأخ شنيكات، تكلم عن قوى "شد عكسي" من الداخل الدولة!، لكنني أتحدث عن "قـوى الشـد العكسـي" التي يمثلها الليبراليون الجدد في الدولة، الذين جاءوا نتيجة الشراكة بـين القـطاع العام والخاص كما يرونها همْ، لا كما يراها رأس الدولة وتراها الحكومة!، ومعهم المحافظين الجدد القدامى.

معالي السيدة أسمى، تحدث عن "القوى الاجتماعية"!، اعتقـد يا إخوان أن الطبقـة الوسطى في الأردن تلاشت، ولهذا فلا بـد للدولة أن تعيد الاعتبـار لها. الاشتبـاك الأمني والسياسـي الذي تحدث عنه الدكتور محمد الحموري، وتداعياته على الأردن، أقـول أنه بالعمل السياسي والأمني هناك تشابك حقيقـي، بمعنى أن السياسـي يعتمد على الأمني والأمني يعتمد على السياسي.

الأستاذة إميلي نفاع

مع ترحيبنا بـالضيوف الأعزاء في الأردن، لماذا فقـط من تركيا وإيران؟! هل لهذا مغزى؟، ثانياً، فيما يتعلق بقضية التعددية استمعنا إلى خطابين، دولة الرئيس فضل العمل الحزبي، ضمن ثلاث أحزاب رئيسية (يمين ووسط ويسار)، أنا لم استمع من الأخ داودية مثل هذا التصنيف!، وهذا بـرأيي هو الأفضل، لأن التعددية هي أسـاس الديمقـراطية الحقيقية، فلنترك للشعب حرية اختيار أحزابه السياسـية التي تعبر عن مصالحه!. الأخت أسمىٰ حاولت أن تُفَصِّل أن هذه الأحزاب "ذات ثقل"!، فلتكن الأحزاب ببرامجها وبـدفاعها عن أوسع الفئات هي من يحظى مستقبلاً بما يتطلبه العمل الحزبي، لأننا ما زلنا للأسـف مسكونين بالحقبة العرفية، ولا زال أعداد وأحجام كبيرة من الناس متخوفة من الانضمام والانخراط في الأحزاب.

(الناطق الرسمي باسم الحكومة)

الدكتور مراد مرجان

أريد أن أوجه سؤالاً إلى سعادة أسمى خضر، نحن لا ننكر حقيقة دور الإنسان في اختيار طريقه حياته، بما في ذلك في بلادي تركيا، ولكنني أود أن أسأل، هل من المحبذ أن نتطلع الى النموذج الغربي ونتعاون معه، وخاصة إذا علمنا بأن نصف السكان في الغرب ليس لديهم مشاركة فعالة في العملية الديمقراطية والحياة الاجتماعية في المجتمع؟ وما هي الأشياء التي من الممكن إجراؤها من أجل تفعيل دور الإنسان في المجتمع؟ وما هي والأسباب التي تدفع بأعضائه الى عدم المشاركة الفعالة في آلية عمله؟.

موسى المعايطة

أريد أن أؤكد على أن الإصلاح السياسي في الأردن وفي العالم العربي، اصبح ضرورة وليس ترف!، مثلما كان عليه في السنوات السابقة. ما تفضل فيه معالي أبو عمر، يتضمن توجهاً واضحاً، و إيمان في قضية "التنمية السياسية". في رأيي أن مشروع التنمية السياسية، بشكل العام إيجابي!، واعتقد أن فيه الكثير من النواحي الإيجابية. إيجابيته الأولى، أن هذا مشروع قدم قبل أن تقره الحكومة!؟، وفي رأيي بأن هذا شيء إيجابي، خاصة وأن إقرار المشروع في نهاية الأمر بالتوافق مع كل فئات المجتمع، لأن إقراره من قبل الحكومة، يعني أنه انتهى ووصلنا إلى النهاية في هذه القضية.

قضية الإصلاح السياسي، يجب أن يكون توافقي بين كافة مكونات المجتمع، فلا تستطيع جهة وحدها في النهاية أن تصل إلى نتائج، سواء سلطة تنفيذية أو أحزاب سياسية أو مؤسسات أخرى. اعتقد أن جبهة العمل الإسلامي، لها المصلحة الأساسية بأن يصبح هناك تنمية سياسية، صحيح أنها هي القوة الأكبر والأقوى تأثيراً، لكنه من صالحها أن تكون هناك تنمية سياسية، ويكون هناك تعددية حقيقية، بحيث يستطيع الجميع أن يأخذ فرصته ودوره، ومن ضمنها جبهة العمل الإسلامي.

قضية الشباب، والتنمية السياسية، هي مسألة هامة، نحن دائماً نتحدث عن دور الشباب، لكن للأسف ما زالت هناك تعقيدات ومعيقات في قضية الشباب، وهناك مشاكل كبيرة تواجه هذه المشاركة، فمن غير المفهوم أن لا يكون للشباب وطلبة الجامعات دور في العمل الحزبي!، اعتقد أن الخلاف السياسي يوحد!، وهو خلاف أفقي، وهذا افضل من الإشكاليات التي تواجهننا في انتخابات مجالس طلبة الجامعات، على أساس مناطقي شمالي جنوبي سلطي أو طفيلي.

قضية الزعامة والنجومية لها علاقة في البيئة الاجتماعية، من اجل هذا نحن نفضل ان نبقى نعمل في العمل السياسي أفراداً!؟، النخب السياسية تفضل أن تبقى تعمل بشكل فردي لأن ليس، هناك نوع من الممارسة وتقاليد العمل الجماعي، حيث يضيع دور النجم!.

أثر التشريعات في تطوير الأحزاب السياسية
مراجعة تحليلية لقانون الاحزاب السياسية

المحامي الدكتور كمال ناصر
نقيب المحامين سابقا

اسمحوا لي ابتداء ان اتقدم بشكري وتقديري الى السادة مركز القدس للدراسات السياسية بشكل عام والى مدير المركز السيد عريب الرنتاوي بشكل خاص الذي مكنني من المساهمة في هذا المؤتمر العام بعنوان:

الاحزاب السياسية في الوطن العربي ...الواقع الراهن وآفاق المستقبل

ورغم ان الحديث عن الاحزاب متشعب، وتجاور محاور الاوراق بعضها البعض، بل تتقاطع وتتقاسم. فانني ساحاول قدر الامكان ان احصر حديثي في نطاق ورقتي-ما امكن- والتي هي بعنوان: "أثر التشريعات في تطوير الاحزاب السياسية-مراجعة تحليلية لقانون الاحزاب السياسية في الاردن".

تعلمون ايها السادة ان التشريع هدف ووظيفة وانه يتعين ان يحيا ويطبق في بيئة صالحة، وتبعا لذلك فان التشريع يتطور بتنوع الاهداف وتغير البيئات وبخلاف ذلك فان الحكم يكون حتما على المجتمعات البشرية بالجمود وهو ما لا يقبله احد.

ورغم ثبات المبدأ الدستوري المنصوص عليه في الدستور من حيث الحق في تاليف الجمعيات والاحزاب السياسية، الا ان القانون الناظم لطريقة تاليف هذه الجمعيات والاحزاب قد اختلف من مرحلة الى اخرى وفقا لمستحقات كل مرحلة، كما ان الواقع العملي في تشديد القيود او تخفيفها على بعض هذه الاحزاب دون الاخرى امر نقر بوجوده حتى اصبح ثمة تباين واسع بين تنظيم واخر مما يعني والحالة هذه ان بعض هذه الاحزاب قد اصبح حزبا جماهيريا بينما تعاني معظم الاحزاب الاخرى من اغتراب واقعي عن الجماهير، وقد ساعد في ذلك ضعف الموارد بل شحها عن بعض التنظيمات بينما كانت القنوات المالية ولا تزال تتدفق على تنظيمات اخرى، بحيث يمكن القول بان حزب جبهة العمل الاسلامي اصبح الحزب الاردني الحقيقي الذي تردفه جماهير واسعة والذي لا يفتقر اطلاقا الى الموارد المالية اللازمة، وقد تمكن هذا الحزب بعدة اسباب اصبحت

معروفة لدى الجميع من الانتشار في المدارس والجامعات والنقابات بل ومؤسسات المجتمع المدني، ونحن لا ننكر حق الحزب المذكور بذلك ولكننا نطالب بتهيئة الظروف ذاتها امام الاحزاب الاخرى حتى تتمكن من منافسة الحزب المذكور والا فان عبارة "التعددية الحزبية" تصبح لا معنى لها.

وبغض النظر عن ماضي التجزئة الحزبية الاردنية، فاننا نقف اليوم امام مرحلة جديدة تبشر بها الحكومة بالتنمية والاصلاح، وتدعو الى ترسيخ الديمقراطية وتداول السلطة وتاكيد سيادة القانون وتطوير بناء مؤسسات المجتمع المدني.

وقد تم وضع استراتيجية اردنية للتنمية السياسية للاحزاب فيها ومؤسسات المجتمع المدني دور كبير، كما قامت الحكومة الاردنية بتشكيل عدة لجان للنظر في اهمية مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية ووضع اليات خاصة لتطويرها تمهيدا لمساهمتها في الحياة السياسية الاردنية.

وفي ذات الوقت فانه يتوجب ان لا يغيب عن البال ان المرأة الاردنية اصبحت موجودة واقعا وقانونا في البرلمان، وان اصوات الاصلاح الداخلية والخارجية تدعو الى تكريس دور المرأة واشراكها في الحياة السياسية وتعزيز دورها في التنمية، وتبعا لذلك فانه لا يجوز ابدا ان يغيب عن البال ونحن بصدد دراسة قانون الاحزاب ان ناخذ بعين الاعتبار التشريع القائم وضرورة تعديله بما من شانه ان يحقق الاهداف المشار اليها. عدا عن ضرورة الاخذ بعين الاعتبار انه وان كان المامول ان تساهم هذه الاحزاب في تاكيد الديمقراطية فانه يتعين ان تسود الديمقراطية الاحزاب ذاتها.

ولكنني ابتداء ابين بانه مهما كانت التشريعات متطورة ومهما منحت الاحزاب الحرية والدعم، فان ذلك لا يكفي اطلاقا لان تصبح الاحزاب في حالة جماهيرية تتمكن معها من الوصول الى المستوى الذي يجعل من بعضها قادرا على تشكيل حكومة ويجعل من بعضها الاخر معارضا يترقب ويراقب، ما لم تستطع ان تخلق حالة جماهيرية تدعمها وتؤيدها وتؤازرها، وخلق هذه الحالة الجماهيرية ليس مستحيلا ولكنه ايضا ليس سهلا بعد هذه السنين الطويلة من حالة الفوضى الحزبية بل وعدم وجود الثقة الجماهيرية بالاحزاب.

ولعل ما ورد في الورقة المقدمة من لجنة الاحزاب السياسية لدولة رئيس الوزراء في ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٤ ليس بعيدا عن الواقع، واقتطف منه ما يلي:

"ان المشكلة الابرز للعمل الحزبي اليوم، لا تكمن في الشرذمة فحسب، بل وفي غياب كتل وتيارات رئيسية يمكنها ان تنهي ظاهرة تفرد تيار بـعينه لمؤسسـات المجتمع المدني ويمكنها ان تؤسس لحياة نيابية نشطة ومؤثرة تنتهي الى تداول السلطة بين احزاب كبرى في البلاد.

ان الحياة الحزبـية الاردنية التي تعاني بحق من مظاهر الشـرذمة وعزوف المواطنين عن العمل الحزبي وغياب البرامج السياسية الوطنية الاقـتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للاحزاب المنطلقة من الموروث الاقتصادي والنسيج الاجتماعي الاردني والمكرس لخدمة الاهداف العليا للدولة الاردنية، وتمسـكها في المقابـل بـايديولوجيات وشعارات ثبـت عقـمها تعاني ايضا من ضعف في شـفافية عملها الحزبـي، وتراجع في منسوب الحياة الديمقراطية الداخلة فيها، وارتباط بعضها الاخر بالخارج ماليا وتنظيميا فضلا عن اختلاف التوازن فيما بينها وغياب الاحزاب والكتل والتيارات الكبرى".

ويتعين ايضا حين الحديث عن اثر التشريع الاخذ بعين الاعتبار عدم عزل التشريع المتعلق بالاحـزاب عن تلك التشـريعات المتصلة بـهذا الخصوص مثل قـانون الانتخاب وقـانون الاجتماعات العامة وغير ذلك، اذ انها جميعها تشـريعات تتعلق بـالحرية والديمقراطية وبحقوق دستورية لا يجوز المساس بها.

ومن غير المقبول ان يتم تعديل التشريع المتعلق بقانون الاحـزاب ويبقـى قـانون الصوت الواحد او يبقى قـانون الاجتماعات على حـاله حـيث يحظر الاجتماعات او يحد منها، مشيرا بهذا الخصوص الى المادة ٣، والمادة ٧ من قـانون الاجتماعات العامة رقـم ٦ لسنة ٢٠٠٤ والى قانون الانتخاب لمجلس النواب المؤقت وتعديلاته رقم ٣٤ لسـنة ٢٠٠١ والذي يتعين تعديله بحيث يساهم مع بقية التشريـعات الاخرى في تحقـيق الاهداف التي يتم التبشير بها والتاكيد عليها.

ومن غير المقبول ايضا تشيجع الاحزاب في وقـت تمنع فيه الجامعات والنقابـات، وهي جهات اولى ان تنشر فيها الثقافة السياسية من خلال هذه الاحزاب.

وعودة مرة اخرى الى قانون الاحـزاب السياسـية رقـم ٣٢ لسـنة ٩٢ فان ثمة ملاحظات لا بد من تسجيلها وهي:

اولا: من الافضل تعديل مقدمة المادة الخامسة من القانون المذكور والتي تنص على انه "يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسين شخصا".

وبحيث تصبح على النحو التالي:

((يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن مائتي شخص على ان يكون ١٠٪ منهم على الاقل من الاناث)).

وضرورة التعديل على النحو المشار اليه هو لضمان مشاركة اكبر عدد من المواطنين في التاسيس ابتداء وفي العضوية انتهاء.

وثمة دساتير اخذت بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي في اقطارها وحرصت على تأكيد تمثيل التنظيمات السياسية الشعبية في احزابها، ومن ذلك ما ورد في جمهورية مصر العربية حيث اورد المشرع بخصوص المؤسسين عبارة:

"على ان يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين".

اما بالنسبة لعدد المؤسسين فهو تجاوز واقع بعض الاحزاب التي بقي عدد اعضائها هو ذات عدد مؤسسيها، وبالتالي لضمان حد ادنى من المشاركة في الاحزاب المذكورة.

ثانيا : يتعين حذف الفقرة أ من المادة الخامسة والتي تشترط في الشخص المؤسس ان يكون قد اكمل الخامسة والعشرين من عمره.

ذلك ان الفقرة (د) من ذات المادة تشترط فيه ان يكون متمتعا بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة، واشتراط توفر هذه الاهلية كاف بحد ذاته للمؤسس والعضو. كما ان المادة ١٦ من ذات القانون تشترط في العضو الذي يرغب في الانتساب الى الحزب بعد الاعلان عن تاسيسه ان يكون قد اكمل الثانية عشرة من عمره.

ثالثا : يتعين تعديل المادة ١٢ من القانون بحيث تصبح على النحو التالي:

أ – يعتبر طلب التاسيس لاغيا اذا نقص عدد المؤسسين عن ٢٠ عضوا لاي سبب من الاسباب قبل الاعلان عن تاسيس الحزب.

ب – يعتبر الحزب منحلا اذا نقص عدد اعضاء الحزب عن ٢٠٠ عضو في أي مرحلة من مراحل نشاطه، ولم يكيف اوضاعه خلال مدة اقصاها ستة اشهر.

رابعا : كما يتعين اضافة مادة تلتزم وزارة الداخلية بموجبها بنشر النظام الاساسي للحزب في صحيفتين محليتين على الاقل وعلى نفقة الوزارة.

خامسا : يتعين حذف المادة ١٤ من القانون المذكور التي تحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها لمصلحة أي تنظيم حزبي، ذلك انه لا يجوز أن يحرم مواطن مهما كان موقعه من الثقافة الحزبية، كما لا يجوز ان تحرم الاحزاب من عرض برامجها وانشطتها على النخبة من المواطنين المنتسبين للنقابات بل وطلاب الجامعات ، وقد شهدنا في الايام الاخيرة جلالة الملك وهو يستقبل طلابا من الجامعات ويحثهم على اخذ دورهم السياسي في بناء الاردن، وان لا يكونوا ضمن الاغلبية الصامتة، ثم ان تواصل الاحزاب مع طلاب الجامعات والمؤسسات التعليمية في المرحلة الاكاديمية فيه نفع للجميع وفيه تدرج في تعليم وتعلم الثقافة الحزبية وتعددها.

سادسا: يتعين تعديل المادة ١٦ من القانون بحيث تلتزم الاحزاب السياسية باحترام قواعد الديمقراطية في تشكيل هيئاتها القيادية واجراء انتخابات دورية ومنتظمة بصورة تجسد الديمقراطية، ويتعين على هذه الاحزاب اشعار الوزارة بنتائج الانتخابات، كما يتعين السماح للاعضاء بالطعن بها.

سابعا : وحيث ان للحزب الحق الكامل في ترويج افكاره ونشر مبادئه وممارسة انشطته فان له–وبالطبع– الحق في اصدار مطبوعة او اكثر، ولكن لا ضرورة لايراد القيد الوارد في ذيل المادة ١٧ من القانون والتي وردت على النحو التالي " وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به".

ثامنا : في التمويل:

ان تمويل الاحزاب السياسية يطرح قضايا حساسة خاصة وان ثمة شكوكا في ان هذا الحزب او ذاك يتلقى دعما خارجيا او تمويلا اجنبيا، كما ان ثمة تخوفا في الاقطار الاخرى التي وصل فيها احد الاحزاب الى الحكم ان يحتكر الموارد العامة ويمنع ذلك عن حزب الاقلية او الاحزاب المعارضة.

ولكن ذلك يجب ان لا يمنعنا من النظر بوضوح الى الفرق الشاسع في الموارد المالية لجبهة العمل الاسلامي مثلا وبقية الاحزاب مع ان جميع هذه الاحزاب من المفروض انها مؤلفة لغايات واحدة واهداف اردنية.

ان هذا الواقع يقتضي منا تدبر الامور المالية للاحزاب بحيث يتم مساعدتها لتادية مهامها وتنفيذ انشطتها.

وعلى هذا فانني اقترح تعديل المادة ١٩ بحيث تتضمن ما يلي:

أ - التزام الدولة بان تؤدي للحزب في السنة الاولى من تاسيسه مبلغ عشرة دنانير عن كل عضو سواء أكان مؤسسا أم منظما.

ب-التزام الدولة بان تؤدي للحزب مبلغا مقطوعا في السنة التي تجري فيها الانتخابات وعلى ان يثبت ان الحزب المذكور قد شارك في هذه الانتخابات بمرشحين وبحد ادنى عددهم.........

وقد تم عمل ذلك في بعض الاقطار حيث خصص البرلمان المجري مبلغ ١٢ مليون دولار لاحزاب المعارضة سنة ١٩٩٠، كما قامت رومانيا بدفع معونات من الدولة للاحزاب السياسية لتغطية نفقاتها الاولية، وكذلك على اساس عدد المرشحين المتقدمين للانتخابات.

اما في نيكاراجوا فقد خولت اللجنة الانتخابية العليا السلطة تخصيص مبلغ معين للاحزاب السياسية بحيث يتم تقسيم ٥٠٪ منه الى مبالغ متساوية للتوزيع فيما بينها، وتقسيم الباقي على اساس الاصوات التي حصلوا عليها في انتخابات سنة ٨٤.

ج- اقترح تعديل الفقرة الثانية /أ من المادة ١٩ المتضمنة وضع سقف اعلى لقيمة ما يقدمه الشخص الاردني الواحد، ولكن ذلك لا يمنع من وضع نص يلزم الحزب بموجبه بضرورة الاعلان عن الهبات التي يحصل عليها اذا تجاوزت الهبة المقدمة عن مبلغ محدد مع بيان اسم المتبرع وعنوانه وقيمة الهبة، وقد ورد مثل ذلك في المادة ٢٥ من القانون الالماني لسنة ٦٧.

وفي المانيا وفنلندا والسويد تقدم الدولة معونة مالية للاحزاب بغض النظر عن شروط تقديم هذه المعونة، وقد اورد قانون الانتخابات لسنة ٦٧ في المانيا نصا بخصوص دعم الدعاية الانتخابية للاحزاب وتحديد مبلغ خرافي مقداره ٢٠٥ ماركات المانية عن كل ناخب في الدائرة، على ان يستفيد من هذا الدعم الاحزاب التي حصلت على ٠,٠٥٪ من الاصوات.

تاسعا: اقترح تعديل المادة ٢٠ بحيث تسمح للوزير في حالات مبررة نشر موازنة أي من الاحزاب السياسية في الصحف اليومية، كما تسمح لاي من اعضاء الحزب الاطلاع على حساباته.

عاشرا: ان موضوع حل الاحزاب من قبل الدولة خطير، وتمتد هذه الخطورة الى وقف الحزب عن العمل، ولذلك فانني ارى وجوب التوقف طويلا عند مضمون المادة ٢٥ من القانون.

ان اعطاء الحق للوزير للمطالبة بحل الحزب–ولو كان ذلك عن طريق دعوى لدى محكمة العدل العليا – في حالة اخلال الحزب ((باي حكم جوهري من احكام هذا القانون)) هو امر لا يخلو من نقد، اذ ان معيار الاحكام الجوهرية غير واضحة وغير محددة ويخشى ان يترك أمر تقدير جوهرية الاحكام للوزير!

لذلك اقترح حذف عبارة "او اخل باي حكم جوهري من احكام هذا القانون"

كما اقترح حذف كامل ما يتعلق بوقف الحزب مؤقتا عن العمل، حيث يخشى التعسف في استعمال هذا الحق مستقبلا.

وبعد، فان ما اشرت اليه هو مجرد نقد للتشريع القائم، وقد صيغ هذا القانون في ظل مرحلة مختلفة تماما عن المرحلة الحالية، مما يعني القول حتما بضرورة وضع قانون جديد للاحزاب وليس تعديل التشريع القائم.

كما يتعين وضع قانون جديد للانتخابات والغاء قانون الاجتماعات العامة، بل والغاء كل قيد يحد من حرية تاليف الاحزاب وحرية الرأي والتعبير والاجتماع وغير ذلك من الحقوق والحريات الدستورية.

والله الموفق

الاسلاميون والتنمية السياسية في الاردن
- رؤية وتجربة -

الدكتور رحيل غرايبة
النائب الثاني لأمين عام جبهة العمل الاسلامي

تمهيـــد

كثر الحديث في هذه الاونة عن التنمية السياسـية واصبـح شـعارا للمرحـلة، وخصصت الحكومة الاردنية الحالية وزارة متخصصة لهذا الشـأن، ووصفت لذلك اسـتراتيجية وخطة عمل، وهي محل تداول وبحث من مختلف الاطراف والمؤسسـات الوطنية.

وفي البدء لا بـد من التوافق على مفهوم التنمية السياسـية ومضمونها من جميع الاطراف المعنية، من اجل تحقيق بعض التقدم الحقيقي، لان هذا المصطلح جرى استخدامه حديثا ولم يستقر مضمونه بعد، وربما جرى استجلاب هذا الشعار من بيئات خارجية لها مفهومها ومضمونها المختلف.

الاستخدام الاوروبي لمصطلح "التنمية السياسية" يقوم على تطوير البـلدان غير الاوروبية من اجل الوصول الى مسـتوى الدول الصناعية، وذلك من خلال تبـني القـيم الاوروبية واهدافها ووسائلها ومؤسساتها ، والسـعي نحو ايجاد نمط تنظيمي اجتماعي واقتصادي على النسق الاوروبي او قريب منه.ويصبح معيار التنمية وفقا لهذه الفلسـفة وتزايد علمانية الثقافة السياسية.

ويقابل مفهوم التنمية مفهوم التخلف والذي يكون مضمونه طبقا لهذا التنظير كل ما يخالف خصائص المجتمع العربي المتقدم مثل: سيادة الطابع الزراعي، وسيادة ثقـافة غير علمانية وارتفاع معدلات النمو السكاني، وسيطرة انماط سلوكية مخالفة لسلوكيات المجتمع الغربي كالايمان بالغيب والقيم الدينية، والعائلة الممتدة...الخ.

ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لتحديد مفهوم "التنمية السياسـية" ومضمونها الذي يجري التخطيط لها، وانجاحها في عالمنا العربي والاسلامي يحتاج الى بحث تأهيلي ينبـع من تراثنا وبيئتنا وثقافتنا وواقعنا، من اجل وقـف هدر المزيد من الوقـت في الجري خلف

شعارات عامة عائمة غائمة بلا مضمون مستقر واضح يحظى بالاجماع، ولذلك حاولت في هذا البحث القصير (الاسلاميون والتنمية السياسية في الاردن) ان اكتب بجانبين:

الجانب الاول: تصور الحركة الاسلامية لمفهوم التنمية السياسية وركائزها

الجانب الثاني: تجربة الحركة الاسلامية ودورها المبدئي في التنمية السياسية

القسم الاول : رؤية الحركة الاسلامية للتنمية السياسية من حيث المضمون والركائز

الاسلاميون والمفهوم

يهدف الاسلاميون الى صياغة نظرية مستقلة ومتكاملة (للتنمية السياسية) تنبثق من الاسلام وتراث الامة العربية والاسلامية، وتراعي الواقع والظروف في المنطقة، وتستفيد من التجارب الاممية بطريقة واعية تبتعد عن التقليد والتبعية.

والاسلاميون يؤمنون بضرورة التطوير المستمر والاصلاح الدائم للواقع الموجود، وخاصة الواقع السياسي، وعملية الاصلاح والتطوير لا تتوقف ابدا، وكل الرسل والانبياء عبر مراحل التاريخ المتتابعة جاءوا بشعار (ان اريد الا الاصلاح ما استطعت).

وهم يؤمنون بان التنمية السياسية ليست مستقلة عن مناحي التنمية الاخرى، اقتصادية واجتماعية وتربوية وتعليمية، وان التنمية مفهوم شامل لا يتجزأ، وان التنمية السياسية هي ثمرة التنمية التربوية التي تقوم على اعداد الانسان وصياغته وبنائه بناء متكاملا بحيث يتكون الانسان الرسالي الحضاري اولا، والتنمية السياسية هي مقدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جوهر التنمية السياسية

يتلخص مفهوم التنمية السياسية بتمكين الشعب من ممارسة سلطاته واكتساب حقوقه وحفظ حرياته، وتوفير الضمانات الكافية لتحقيق ذلك.

وهذا تفعيل المادة الدستورية التي تنص على ان الامة مصدر السلطات بحيث تكون الامة صاحبة السلطة الحقيقية التي تتمثل بـ:

- القدرة على اختيار السلطات الحاكمة اختيارا

- القدرة على مراقبة السلطة التنفيذية والقدرة على تقويمها
- القدرة على عزل الحاكم واستبداله عندما يستحق العزل
- القدرة على اصدار التشريعات وتطويرها وتعديلها

ويجب ان يتمثل ذلك بتحقيق التوازن في المجتمع الاردني بين الحقوق والواجبات لكل من الشعب والسلطة الحاكمة عبر قواعد واطر وضوابط تفصيلية تضمن ممارسة الحرية بلا مصادرة او اعتداء او تعسف.

ركائز التنمية السياسية

ترتكز التنمية السياسية على مجموعة من العناصر الضرورية أهمها:

الركيزة الاولى: اصلاح دستوري وتشريعي

الولوج الى التنمية السياسية المطلوبة وفقا للمفهوم السابق لا بد ان يتم عبر بوابة الاصلاح الدستوري والتشريعي، الذي يتمركز حول تفعيل القاعدة الدستورية التي تحظى باجماع مقطوع فيه وهي "الامة مصدر السلطات" وهذا يقتضي تنقية الدستور من كل التعديلات المخلة التي ادخلت تحت ضغط ظروف سياسية تاريخية عندما تم احتلال الضفة الغربية والتي ادت الى تعذر اجراء انتخابات عامة في نصف دوائر المملكة. ولكن هذه الحالة اصبحت مدخلا لتعسف الحكومات المتتالية في اصدار التشريعات الكثيرة في غيبة مجلس النواب تحت (باب الضرورة) مع ان جميع القانونيين وفقهاء القانون الدستوري رفعوا اصواتهم ضد هذا الاعتداء على الدستور.

ولذلك فإن ما نحتاجه الان هو ان نعمد الى دراسة شاملة ومتعمقة لكل مواد الدستور وما اجرى عليها من تعديلات من اجل الوصول الى مواد دستورية مستقرة تصلح لارساء معالم تنمية سياسية حقوقية تعيد الى الشعب الاردني حقوقه الدستورية الاساسية (وفي هذا الصدد يمكن مراجعة الورقة التي اعدها الدكتور محمد الحموري بعنوان التنمية السياسية-من أين نبدأ وكيف نبدأ).

والخطوة الثانية تتمحور حول صياغة القوانين الرئيسية التي تنظم الحريات الرئيسية الضرورية لارساء قواعد التنمية السياسية، والتي لا غنى عنها مطلقا في هذا الشأن، واهم هذه القوانين:

الدكتور رحيل غرايبة

النائب الثاني لأمين عام جبهة العمل الاسلامي

أولا : قانون الانتخابات

قدمت الحركة الاسلامية رؤيتها لقانون الانتخابات المطلوب الذي يعد من أهم مقدمات التنمية السياسية، لان الانتخابات تعد اهم وسيلة من وسائل تمكين الشعب من فرز السلطة التشريعية التي تعبر عن سلطة الشعب في التشريع والرقابة، وان أي نقص او عيب في قانون الانتخابات انما يؤدي الى خلل كبير وانتقاض واضح في سلطة الشعب.

قانون الانتخابات يجب ان ينبثق من الدستور، ويحقق هدفه الرئيسي في صيانة سلطات الامة وتمكين الشعب من ممارسة حقوقه السياسية الرئيسية، ولذلك يجب ان يخلو من صفة التوقيت وان يقوم على التمثيل النسبي للقوى السياسية، وان يضمن النزاهة والمساواة التامة واشراف القضاء.

ثانيا : قانون الاحزاب

المسألة الثانية وهي من ضرورات التنمية السياسية التي تنطلق من قاعدة متفق عليها انه لا وجود لتطور الحياة السياسية وايجاد الديمقراطية بدون احزاب حقيقية فاعلة تشارك في تشكيل السلطة وتداولها، ولا يمكن ان تنمو الاحزاب بمجرد اعطائها الرخصة واخضاعها بعد ذلك لدائرة من دوائر وزارة الداخلية، وتخضع لتاديب الحاكم الاداري ورقابته الامنية والشرطية، ومعاملتها كما يعامل الايتام على موائد اللئام، وسن مجموعة من القوانين التي تحرم الاحزاب من العمل في الاوساط الطلابية والجامعية والرياضية ودوائر الموظفين، ويمعن أعضاؤها من استخدام كل مرافق الدولة العامة والخاصة، فضلا عن محاربة خفية صارمة تحرمهم من الوجود في مؤسسات الاعلام والجامعات والترقي في الوظائف، بل يحرم على الحزبي في الاردن ان يشم رائحة وزارة الخارجية او الداخلية او الاعلام فضلا عن الجيش والدوائر الامنية...لانه وباختصار شديد يصنف الحزبيون على انهم عدو وخطر داخلي رهيب، يجب محاصرتهم ومراقبتهم بيقظة وحذر، وعد انفاسهم عليهم. الاحزاب السياسية في الاردن كثيرة ولكنها محرومة من اسباب العيش ثم يتساءل كتاب الحكومة عن فشل الاحزاب!!

القانون المطلوب هو ايجاد حياة سياسية حزبية حقيقية، ولسنا بحاجة الى ايجاد مسألة شكلية تصلح للاعلام والدعاية الخارجية ومجرد الانحناء للعاصفة.

يتعاضد قانون الانتخابات مع قانون الاحزاب من اجل الوصول الى تنافس

برامجي بين الاحزاب، وان تكون الانتخابات اداة لاختيار البرنامج المتكامل لادارة الدولة سياسياً واقتصادياً وتربوياً وعسكرياً وامنياً.

ثالثا: قوانين تنظيم ممارسة الحريات العامة واهمها قانون الاجتماعات العامة وقانون المطبوعات والنشر وغيرها

في ظل الحديث عن التنمية السياسية تم تسريع قانون الاجتماعات العامة الذي جاء متخلفا جدا عن القانون السابق الذي سبق التنمية السياسية، وقد اعطى صلاحية مطلقة للحاكم الاداري في الموافقة او الرفض، وصلاحية استخدام القوى لفض التجمع، فضلا عن القيود الكثيرة التي لم تكن موجودة ايام الاحكام العرفية.

ونحن بحاجة الى ارساء حرية التعبير والرأي عبر مجموعة من القوانين الضابطة التي تحفظ هذا الحق من خلال حرية الصحافة وان تبتعد القوانين عن روح التغيير والتفنن في التعقيدات التي تجعل انشاء صحيفة ضربا من المستحيل خاصة فيما يتعلق بالاشتراكات المالية المتعلقة برأس المال.

يجب ان نتفق جميعا على استحالة ايجاد تنمية سياسية دون حرية حقيقية، والحرية الحقيقية ليست منحة او هبة من الحاكم يستطيع ان يهبها للشعب وقت ما يشاء ويمنعها في أي وقت يشاء، الحرية ضرورة من ضرورات الحياة الانسانية الطبيعية، ولذلك يمكن اضافتها الى الضرورات الخمس التي استقرأها الفقهاء فقالوا: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ويمكن القول ان الحرية ضرورة لا تقل عن المال، بل هي اهم واعلى مرتبة، لان الحياة التي تخلو من الحرية، تخلو من الكرامة، وتخلو من التدين الحقيقي، قال تعالى (لا اكراه في الدين).

وفلسفة القانون يعرف اهل العلم والفقه انه وجد من اجل تسهيل الحياة وتنظيمها، ويهدف الى حماية الحرية وصيانتها في مواجهة اهل النفوذ، ولكن ما نراه في حياتنا ان القوانين والتشريعات اصبحت ادوات في يد السلطات الحاكمة من اجل التضييق على الحريات ومصادرة الحقوق، واصبح القانون "هراوة" في يد السلطة التنفيذية من اجل تاديب الشعب وتخويفه وارعابه، والتضييق عليه وملاحقة اصحاب الراي والكلمة ومطاردة الاحزاب.

ومن هنا فاننا نجد ان العقل العالمي اجمع على ان الشعب هو صاحب الحق في تشريع القوانين عن طريق ممثليه الذين ينتخبهم انتخابا حرا ونزيها، لان فلسفة التقنين

الدكتور رحيل غرايبة

النائب الثاني لأمين عام جبهة العمل الاسلامي

والتشريع انبثقت من حماية حقوق الشعب وصيانة حرياته العامة في وجه القلة التي امسكت بالنفوذ والقوة والسلطة.

الركيزة الثانية : تعزيز مبدا الفصل بين السلطات، وتحقيق التوازن بينها ، بحيث لا تطغى سلطة على اخرى.

لا تصلح الحياة السياسية دون ضمان مبدأ الفصل بين السلطات بحيث يتبادل دور الرقابة والتعاون تحت مظلة الدستور.

ان الواقع الذي نعيش هو تغول السلطة التنفيذية على بقية السلطات بحيث اعطت الحكومة لنفسها الحق في حل مجلس النواب قبل انتهاء دورته القانونية، ثم اعطت لنفسها الحق في سن التشريعات التي تزيد من غيبة المجلس المنحل تحت عنوان "الضرورة" الى درجة ان حكومة السيد علي ابو الراغب استطاعت ان تسن (٢٣٧) قانوناً مؤقتاً اثناء تغيب مجلس النواب، وهو رقم مذهل يعادل ثلاثة اضعاف التشريعات التي استطاع مجلس الامة تشريعها اثناء فترة انعقاده خلال عقود متوالية.

من هذه القوانين المؤقتة "قانون انتخاب" استطاع ان ياتي بمجلس نواب على مقاس الحكومة والذي سوف يكون دوره اسباغ الشرعية على القوانين المؤقتة لتصبح دائمة.

هذا بالاضافة الى دور الحكومة الواضح في التدخل في السلطة القضائية بطرق واساليب مختلفة يعرفها المختصون، علاوة على انشاء قضاء خاص تابع للاجهزة الامنية يطلق عليه محكمة امن الدولة، التي حظيت بصلاحيات واسعة وامتيازات واضحة، تجعلها اداة بيد السلطة التنفيذية للقمع ومصادرة الحقوق.

ولذلك اصبحنا امام وضع سيئ مختل، وامام سلطة واحدة تسيطر على كل السلطات، لان القول بان التوازن اصبح مختلا لا يصف الوضع وصفا صحيحا، بل نحن امام سلطة تنفيذية تملك التنفيذ والتشريع والقضاء، فاصبحت الحكومة هي الدولة، والدولة هي الحكومة، تملك المال والجيش والامن والتشريع والقضاء والعصا، تقرب من تشاء وتحرم من تشاء وتبعد من تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء، بلا رقابة ولا تقويم.

وقد اخرج الشعب من اللعبة وصار دوره دور المتفرج، يطلب منه التصفيق وكيل المديح وعدم الاكتفاء بالتفرج.

الركيزة الثالثة: العمل على اقرار مبدأ تداول السلطة

الحياة تقوم على سنة التداول، والتداول هو قانون الكون الذي يجب عدم تجاهله، ويجب عدم مصادقته لان سنة الكون غلابة، والتداول يكون في كل شيء: في المال والقوة والحكم والسلطة.

قال تعالى: (وتلك الايام نداولها بين الناس)

وقال تعالى: (كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم)

ومن هنا قيل ان اسم الدولة اشتق من التداول، أي تداول الحكم والسلطة وانتقالها من يد الى يد.

والتداول يحمل معاني الحركة والتغيير المستمر، والحركة الدائمة والتغيير المستمر اداة التطوير والاصلاح.

ومن هنا يجب ان تتجه التنمية السياسية نحو العمل الى اقرار مبدأ تداول السلطة، بحيث يستلم السلطة القوة السياسية التي تستاثر باكبر عدد من المقاعد البرلمانية.

ان مبدأ تداول السلطة كفيل بتحسين برامج الاحزاب وتطويرها وكفيل بانشاء القوى السياسية الحديثة القادرة على علاج مشاكل المجتمع بكفاءة، لان الشعب سوف يستبدل العاجز وغير القادر.

ولا سبيل لاصلاح سياسي حقيقي في الاردن يرفعها الى مصاف الدولة الديمقراطية الا بالعمل على توفير البيئة السياسية التي تصلح لاقرار مبدأ تداول السلطة تداولا جديا وحقيقيا.

ان الاردن يستطيع ان يتجاوز مرحلة الشعارات الى مرحلة الانجازات السياسية عبر مضامين وتشريعات حديثة، ترفع من شان الاردن وتجعله نموذجا عربيا متميزا يصلح لقيادة اصلاح عربي واسع.

ان الاصلاح السياسي الحقيقي ورقة قوة للاردن وليس ورقة ضعف، وان الذين يثيرون الخوف والرعب من هذا التحول السياسي انما ينطلق ذلك عندهم من وهم قاتل لا مبرر له وحسابات قديمة تولدت عبر ظروف سياسية سابقة تغيرت وانتهت.

الدكتور رحيل غرايبة
النائب الثاني لأمين عام جبهة العمل الاسلامي

الركيزة الرابعة: اعادة التوازن بين الامني والسياسي

في ظل الاحكام العرفية التي سادت في الاردن والمنطقة لمدة تزيد عن نصف قرن من الزمان، فقد أدى ذلك الى صياغة حياة سياسية خاضعة للحس الامني، واصبحت الركيزة القوية والرئيسية للنظام السياسي هي الاجهزة الامنية، وزاد نفوذها واتسع بحيث اصبح يعلو على العقل السياسي، واصبح القرار السياسي خاضعا للقرار الامني.

ان الوظيفة الحقيقية للامني والتي لا خلاف عليها هي الحصول على المعلومة الحقيقية المجردة من اجل وضعها بين يدي السياسي من اجل تمكينه من اتخاذ القرار السياسي السليم القائم على المعلومة الصحيحة، وليست وظيفة الامني اتخاذ القرار السياسي او فرضه على صاحب القرار والسلطة.

ان العقلية الامنية قد تمت صياغتها باتجاه واحد، وهي تملك المهارة الحساسة تجاه المعلومة، وما هي الا زاوية واحدة من زوايا النظر، ولقد مرت مرحلة ما زلت ذيولها ممتدة حتى الان، وهي تصنيف افراد الشعب الى موالٍ وغير موالٍ، واصبح هذا المعيار هو الاوحد في اختيار الكفاءات وفرزها واحتلال المناصب، والترقي نحو الدرجات العليا، واصبح هذا المعيار سيفا مسلطا على اصحاب الكفاءات والشهادات العليا، واصبح النفاق والتزلف وكيل المديح طريقا للحصول على الرزق، واحتلال المناصب، والحصول على المنح والبعثات الدراسية، والتعيين في الجامعات وغيرها.

ولذلك فان احدى الجامعات الحكومية اوردت نصا في العقد الذي يوقع عليه الموفد كما يلي:

المادة ١٨: يتعهد المبعوث وكفيله متضامنين بدفع ورد جميع النفقات المالية التي تكبدتها الجامعة على بعثته (مضافا اليها ١٠٠٪ من مجموعها) اذا اوصت الجهات الامنية بعدم تعيينه في الجامعة بعد انتهاء بعثته وعودته من الايفاد.

ان صناعة تنمية سياسية تقتضي وجوب طي هذه الصفحة الكاملة والولوج الى مرحلة تخلو تماما من التدخل الامني على هذا النحو في تصنيف المواطنين بحسب افكارهم السياسية، ولا سبيل الى تنمية حقيقية في ظل بقاء هذا الاسلوب في الادارة والحكم ولا بد من اعادة التوازن الى عمل اجهزة الدولة دون تداخل او طغيان.

الركيزة الخامسة : الاعلام الحر

اصبح الاعلام يشكل اقوى اداة اتصال مع الجماهير ، واقوى وسيلة خطاب من حيث الاثر، كما ان الاعلام اصبح وسيلة مهمة في صناعة الراي العام، وصياغة الثقافة العامة التي تشكل الارضية الحقيقية للاصلاح والتنمية.

والاعلام يجب ان ينتقل ليصبح اعلام دولة محايداً، وليس اعلام حكومة، بحيث تصبح اموال الشعب وضرائبه المدفوعة تصب في طاحونة مدح الاشخاص وتدبيج عبارات التزلف والنفاق، ونظم القصائد الشعرية في تبرير اعمال الحكومة، وهجاء المخالفين.

ان الاعلام يجب ان ينتقل الى دور المشارك في التنمية السياسية ليصبح بحق السلطة الرابعة، بحيث يصبح اداة في كشف الزيف وملاحقة الفساد ومطاردة الحيتان الذين نهبوا المال العام وسطوا على مقدرات البلد، واستاثروا بقوت الغالبية الفقيرة.

الاعلام الصادق هو الكفيل الى اشاعة جو الحرية التي تشكل البيئة السليمة لاستنبات الرجال الاحرار الاقوياء القادرين على بناء وطنهم وحماية مقدرات امتهم، وهل يعقل ان توجد تنمية سياسية بغير احرار؟!

الاعلام يجب ان يهدف الى عرض افكار المبعدين عرضا صحيحا خاليا من التشويه، كما يجب عرض الافكار المتعارضة على المواطنين حتى يتمكنوا من الاختيار والقدرة على المفاضلة بين البرامج والحلول المطروحة.

الركيزة السادسة : العناية بالشباب وطلاب الجامعات

التنمية يجب ان تستهدف اولا الشباب وطلاب الجامعات الذين يشكلون مستقبل الامة بكل ابعاده، وهذا يقتضي ان يعيشوا في جو جامعي مشبع بالحرية، ومفعم بروح المسؤولية، واكساب الطلاب مهارة القدرة على الاختيار والفرز، ومهارة التعامل مع الافكار والاراء، ويفترض في الجامعات ان تعمل على تحقيق الهدف الاكبر من وجودها ابتداء وهو صياغة جيل من القيادات المستقبلية، التي تتميز بالذكاء وتتسلح بالعلم، وتتزود بالخبرة من اجل قيادة عملية التغيير الحقيقي نحو البناء والاصلاح والتنمية.

وما نعيشه الان يشكل عملية تدمير ممنهجة لهذا الجيل من خلال ايجاد جو جامعي خانق توأد فيه الحرية وتكبل الارادة الطلابية، وتصادر فيه الكلمة، وتم فرض

الدكتور رحيل غرايبة
النائب الثاني لأمين عام جبهة العمل الاسلامي

انظمة انتخابات في غاية التخلف والهمجية، بحيث سمحت الادارة الجامعية لنفسها في بعض المواقع بتسمية نصف اعضاء المجلس الطلابي والرئيسي.

اصبحت الجامعات مرتعا للافكار المتخلفة، وتعكس صورة بائسة موحشة لمستقبل الاردن، فهناك المشاجرات الطلابية التي تعتمد الحرب العشائرية، والعصبية المقيتة والفئوية القاتلة، التي لا تبشر بخير.

ان الفئة التي اخذت على عاتقها تدمير الساحة الجامعية والعبث بمستقبل الاجيال تستحق المحاسبة والمساءلة التاريخية. وكنا نتوقع من حكومة التنمية السياسية ان تعمد في اول خطواتها نحو الساحات الجامعية من اجل التعبير عن صدق النوايا نحو اصلاح حقيقي وتنمية سياسية فعلية.

ولكن الانتخابات هذا العام في معظم الجامعات الحكومية كانت خطوة اولى بكل المقاييس، وتمثل اصرارا على الاستمرار في تعزيز منهج غير ديمقراطي يفرض قيم التخلف الحضاري.

الركيزة السابعة : تنمية العمل النقابي

العمل النقابي يمثل ركيزة اساسية من ركائز التنمية السياسية، اذ ان النقابات تحوي جمهرة كبيرة من ابناء المجتمع المثقفين واصحاب الشهادات في مختلف التخصصات العلمية، والتي تتحمل عبئا كبيرا من اعباء الوطن من حيث الارتقاء بمستوى المهنة، واكساب الاعضاء جملة من المهارات العملية الاساسية بالاضافة الى ضبط ممارسة المهن وفقا لانظمة وقوانين تحظى بالتوافق والاجماع.

فلا يجوز استثناء هذه التجمعات المؤثرة من الاسهام في التنمية السياسية المنشودة بالتعاون مع قوى المجتمع الفاعلة.

وان المحاولات الدائمة من الحكومات المتعاقبة في التضييق على العمل النقابي او الانجرار المتكرر حول مقولة تدخل النقابات في السياسة، ما هي الا قول منبثق من رؤية ناقصة ومعيبة لمفهوم العمل السياسي ومضامينه ومجالاته.

فأعضاء النقابات فئة من ابناء هذا الوطن، تتاثر بالقرار السياسي كما يتاثر أي مواطن ولها الحق في التفاعل مع قضايا الوطن والجماهير بصدق وعفوية وتنظيم ايضا.

وهناك الكثير من زعماء النقابات تولوا مناصب سياسية رفيعة وتولوا وزارات مهمة، في الاردن وفي معظم دول العالم، وذلك لان ممارسة العمل النقابي جزء من الخبرة

الضرورية التي تمثل احدى ركائز الخبرة الصالحة.

ومن هنا فان النقابات معنية بالمشاركة في التنمية السياسية والاسهام في تقديم جهدها وخبرتها في هذا المجال جنبا الى جنب مع كل الفئات والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينطبق ذلك على غرف التجارة والصناعة ومختلف التجمعات المهنية ، وجمعيات رجال الاعمال.

الركيزة الثامنة : تنمية المجتمع المحلي

المجتمعات المحلية تستطيع ان تسهم في التنمية السياسية من خلال مجالس الحكم المحلي، عبر ارساء قوانين وتشريعات تؤهل كل مجتمع محلي من انتخاب ممثلين له يتولون ادارة شؤونهم الخاصة، وهي تعد خطوة متقدمة في اشراك هذه المجتمعات في تحمل جزء من المسؤولية، مما يخفف العبء عن السلطة المركزية.

والتنمية السياسية معنية بهذا الجانب وتطويره،وتمكينه من تحسين اليات الاختيار والفرز، وتدريب هؤلاء على انماط الادارة الحديثة، ورفدهم بالخبرة الضرورية وامدادهم بالدعم المتواصل لضمان نجاح العملية التنموية الشاملة والتي تشكل بيئة صحية لتنمية سياسية ناجحة.

ونحن انما نشير الى هذا الموضوع من اجل عرض الخطأ الجسيم الذي اقدمت عليه الحكومة السابقة بالانقضاض على مجالس الحكم المحلي وحلها، وفرض قانون مؤقت يسمح للحكومة بتعيين نصف الاعضاء والرئيس عبر خطوة تراجعية للخلف بحجة اصلاح البلديات وتطوير عملها.

القسم الثاني:

دور الحركة الاسلامية في التنمية السياسية

وفقا لرؤية الحركة الاسلامية السابقة لموضوع التنمية السياسية ومن خلال المفهوم والمضمون المحدد لها، رسمت دورها وخططها العملية، ويمكن وصف تجربة الحركة الاسلامية في هذا المضمار على النحو التالي:

اولا: ممارسة العمل التنموي بشمول

واولها التنمية البشرية، ولذلك عنيت الحركة بصياغة الفرد صياغة شاملة، متكاملة ايمانياً وفكرياً واخلاقياً وجسدياً.

وبذلت جهداً مميزاً في ايجاد الحواضن التربوية الرصينة والمؤسسات التعليمية الهادفة، التي رفدت المجتمع الاردني بعدد وافر من الخبرات والكفاءات والشخصيات العاملة وابتداء من الروضات والمدارس والكليات ومؤسسات التعليم العالي.

كما عنيت بانشاء دور النشر والمكتبات التي تعنى بنشر الفكر الاسلامي، والكتاب الاسلامي، وشريط الكاسيت وشجعت على الكتابة والتاليف، ووضع المناهج المختلفة.

كما اسهمت مع الخيرين من ابناء الاردن في تاسيس الجمعيات العلمية وجمعيات الدراسات والبحوث الاسلامية التي كانت وما زالت تقدم جهدا علميا وفكريا متواصلا.

واسهمت في تاسيس جمعيات المحافظة على القران الكريم وجمعيات الحديث الشريف، وروابط الادب الهادف.

اسهمت في انشاء الجمعيات الخيرية المتعددة التي تعمل على إكساب الشريحة الواسعة من ابناء المجتمع المقدرة على مواصلة الكسب وبعض المهارات العملية التي تمكنه من تحصيل رزقه.

اسهمت في انشاء الجمعيات الاجتماعية المتنوعة مثل جمعية العفاف وجمعيات مكافحة التصحر والحفاظ على البيئة...وغير ذلك بكثير، كما اسهمت في انشاء المستشفيات والمراكز الصحية، والمستوصفات وكذلك النوادي الرياضية والثقافية.

كل ذلك ياتي من خلال النظرة الشاملة لصياغة الانسان الذي يشكل محور التنمية الحقيقية على الصعيد السياسي والاقتصادي.

ثانيا: الاسهام في اغناء الحياة البرلمانية

الحركة الاسلامية في الاردن شاركت في الانتخابات النيابية في معظم مجالس النواب منذ تاسيسها، وكان للاسلاميين حضور بنائب او نائبين واحيانا بثلاثة نواب او اربعة، ولكن مشاركتهم الفاعلة كانت في المجلس الحادي عشر الذي كان على اثر عودة الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩، وقد حصلت الحركة الاسلامية على ٢٢ مقعدا من ٨٠ مقعدا وقد كان دور الحركة الاسلامية واضحا في تشكيل معارضة سياسية فاعلة ميزت ذلك المجلس بميزة لم يحظ بها أي من المجالس الاخرى. مشاركة الحركة الاسلامية كانت من اجل رفع مستوى الاداء السياسي للاحزاب وليس من اجل الاستحواذ على الساحة الحزبية بدليل انهم لم يترشحوا بعدد كبير بل اكتفوا بترشيح ٢٦ مرشحا نجح منهم ٢٢ مرشحا وكان باستطاعتهم ان يرشحوا عددا اكبر من ذلك كما انهم استطاعوا التحالف مع

غيرهم من اعضاء البرلمان وشكلوا كتلة برلمانية فاعلة استطاعت ان تتقدم بمجموعة من مشاريع القوانين على قدر كبير من الاهمية، ولكن لم يطل نهار الديمقراطية حتى حدثت ردة معاكسة قلبت النهار الى ليل فقد تم حل البرلمان قبل انتهاء دورته وتم تغيير قانون الانتخاب ووضع قانون انتخاب مؤقت اطلق عليه قانون الصوت الواحد العجيب، وتم اجراء الانتخابات حسب القانون الجديد كاعتداء دستوري واضح وما زالت اثاره ممتدة حتى وقتنا هذا.

قاومت الحركة الاسلامية هذا القانون بقوة واستطاعت ان تحشد معها كل القوى السياسية الفاعلة وتطور ذلك الى موقف عام تجلى بمقاطعة القوى السياسية والوطنية للانتخابات البرلمانية، وقد ايد هذا الموقف ١٠٠ شخصية عامة مستقلة منهم رؤساء وزارات سابقين من اجل وقف هذا التدهور الديمقراطي الخطير، ولكن هذه الجهود لم تفلح وتم العودة بالاردن القهقرى الى العهود الغابرة التي كانت تشهد تفرد السلطة التنفيذية بالحكم وتغولها على السلطات الاخرى .

ثالثا: الحركة الاسلامية وفكرة انشاء الحزب

بعد عودة الحياة الديمقراطية والسماح للاحزاب بالعمل وصدور قانون الاحزاب عملت الحركة الاسلامية على انشاء حزب سياسي من اجل التعاطي مع الحياة السياسية وفقا لقانون الاحزاب وهو ما يطلق عليه الان حزب جبهة العمل الاسلامي، وارادت الحركة الاسلامية ان تسهم الى جانب القوى السياسية الاخرى في رفع سوية العمل السياسي الحزبي حتى يكون رافعة للديمقراطية الاردنية الوليدة، وكانت فكرة الحركة الاسلامية ان يكون هذا الحزب مظلة واسعة تشمل كل من يريد العمل الحزبي والسياسي وإن لم يكن عضوا في الحركة الاسلامية، ولذلك سبق قيام الحزب اجراء عدد كبير من المشاورات والاجتماعات لكل العاملين في الميدان العام من جميع الاراء الاخرى في حقل العمل الاسلامي، وقد اشترك معها مجموعة من الشخصيات الاسلامية المستقلة بعضهم لم يواصل الطريق حتى النهاية وبعضهم ما زال مشاركا بحضور وفاعلية على جميع المستويات القيادية.

الحزب له مبادئه وأهدافه وله نظامه الاساسي المعلن واصبح واجهة للعمل السياسي للحركة الاسلامية وهو يقدم برنامجا متكاملا في كل دورة انتخابية يمثل وجهة

نظر شـــاملة لجميع مجالات الحياة الاردنية السياســـية والاقـــتصادية والاجتماعية والتربوية وهي محل نظر ودراسة وبحث من الجمهور وطلاب العلم، وقد قدمت رســـائل علمية في الجامعات الاردنية وغير الاردنية تتناول الحزب ونظامه وبــرامجه ومشـــاركته السياسية في الحياة الديمقراطية، والحزب الان يشـــارك في ١٦ عضوا في البرلمان ١٤ وهم الذين يعبرون عن وجهة نظر الحزب تجاه القـــضايا السياســـية المطروحـــة ومختلف التشريعات القانونية التي يظهرها البرلمان.

رابعا: الحركة الاسلامية والتعددية الحزبية

لم تكتف الحركة الاســـلامية بـــالطرح النظري الذي يدعو الى ضرورة الســـماح بالتعددية الحزبية والفكرية في الساحة السياسية، بل عمدت الى بـــعض الاجراءات العملية لتعزيز هذا المبدأ وترسيخه لانه يعد بحق عماد الديمقراطية الحقيقية، فعمدت الى تشـــكيل مظلة واسعة تتالف من كل احزاب المعارضة الوطنية التي تتفق على الخطوط السياســـية العريضة لهذه المرحلة وفي مقـــدمتها رفض الاحـــتلال الصهيوني لارض فلســـطين وعدم التعاون معه ومقاومة التطبيع مع الاحتلال بكل صوره واشـــكاله، وتضم هذه المظلة طيفا واسعا من الاحزاب السياسية تبـــدأ بجبـــهة العمل الاســـلامي مرورا باحـــزاب البـــعث والاحزاب القومية المتعددة والوطنية انتهاء بالحزب الشـــيوعي الاردني، وبـــلغ عدد هذه الاحزاب ١٤ حزبا تحت اسم لجنة التنســـيق العليا لاحـــزاب المعارضة الوطنية وما زالت هذه اللجنة متماسكة ولها اجتماعاتها الدورية المتتابعة واستطاعت ان تتغلب على كثير من الحواجز واستمرت في تشكيل ارضية من العمل المشترك وتشـــكيل رؤية مشـــتركة تجاه القضايا والاحداث السياسية الكبيرة التي تعصف بالمنطقة كما انها استطاعت التوصل الى رؤى مشتركة تجاه معظم القضايا الوطنية المهمة والساخنة، ولها ادبياتها التي يســـتطيع السياسيون دراستها والاطلاع عليها.

ان هذه الخطوة تعد عاملا من عوامل التنمية السياسية الفاعلة وذلك عبر توحـــيد القوى السياسية والفكرية الفاعلة في الساحة الاردنية على رؤى سياسية مشتركة ووقف الصراع التاريخي المحتدم بينها الذي يؤدي الى تمزيق وزعزعة الوحـــدة الوطنية، كما ان الحزب يشارك في ايجاد اتحاد الاحزاب العربية على مستوى العالم العربي وامانته العامة موجودة هنا في الاردن وهي برئاسة الدكتور اسحق الفرحان.

خامسا: الحركة الاسلامية ومبدأ تداول السلطة

من خلال الرؤية السابقة لمبدأ تداول السلطة والتي بنظرهم تمثل ركيزة من ركائز التنمية السياسية عمدت الى تكريس هذا المبدأ بالنظام الاساسي للحزب، ولذلك ينتخب الامين العام لمدة سنتين ثم يعاد انتخاب الامين العام مرة اخرى ويجوز التجديد له سنتين اخريين، وبعد ذلك لا بد من انتخاب امين عام جديد، ولذلك نجد ان اول امين عام لحزب جبهة العمل الاسلامي هو المرحوم احمد قطيش الازايدة ثم خلفه الدكتور اسحق الفرحان وجاء بعده الدكتور عبد اللطيف عربيات ثم الاستاذ حمزة منصور الامين العام الحالي.

ان اقرار مبدأ تداول السلطة على هذا النحو جاء من اجل تغيير النمط العربي المترسخ على صعيد الاحزاب العربية وعلى صعيد انظمة الحكم حيث اصبح الشخص متربعا على كرسي القيادة حتى الممات ولا سبيل لاستبداله الا عبر نزاع دموي او انشقاق حزبي، ومن هنا اراد حزب جبهة العمل الاسلامي ان يرسي تقليدا حزبيا جديدا في عالمنا العربي من خلال اقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة بالقانون دون نزاع ودون انشقاقات ومن اجل ترسيخ مبدأ التداول في شعور الجيل القادم لعل ذلك يكون مقدمة نحو انظمة سياسية حاكمة في عالمنا العربي تعتمد تداول السلطة بسهولة ومن اجل الاسهام في تنمية سياسية حزبية وشعبية.

سادساً: الحركة الاسلامية والمرأة

الحركة الاسلامية في الاردن تقدم رؤيتها الواضحة لمكانة المرأة الحقيقية ولدورها السياسي الفاعل في الحياة العامة وهم يحاولون ارساء نظرة واضحة تتأسس على الاصول التالية :

أ-الرجل والمرأة سواء في اصل الخلقة

ب-الرجل والمراة سواء في اصل التكريم

ج-الرجل والمرأة سواء امام خطاب التكليف العام

د-الرجل والمرأة سواء في الجزاء والحساب

ه-الرجل والمرأة سواء في الحقوق والواجبات على الجملة ويقول تعالى "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"

فالمرأة معنية بالشأن السياسي تماما كما الرجل، وانطلاقا من هذه الرؤية فتح

الحزب باب العضوية للنساء وسمح لهن بمزاولة العمل السياسي الحزبي بفاعلية وقـوة وقد نجحت ٦ نساء في مجلس شورى الحزب، كما رشح الحزب احدى النساء للانتخابات البرلمانية والان يوجد امرأة في البرلمان عضو في حزب جبهة العمل الاسلامي بـالاضافة الى وجود قطاع نسائي في الحزب له نشاطاته وبرامجه على مسـتوى الاحـداث السياسـية والمرأة في الحركة الاسلامية باجمال لها دور فاعل ومؤثر على صعيد المجتمع الاردني كله ولهن حضور في كل مؤسسات المجتمع المدني، ولهن حضور قوي في الجامعات يكاد يطغى على حضور الشباب!

سابعا: الحركة الاسلامية والشباب

ان الاثر الاكثر وضوحا في نشاط الحركة الاسـلامية في مجال التنمية السياسـية يتركز في مجال الشباب وطلاب الجامعات. لقد تركز عمل الحركة الاسـلامية في اوسـاط الشباب وطلاب الجامعات مبكرا، واستطيع القول ان شباب الحركة الاسلامية استطاعوا ان ينهضوا بالساحة الجامعية فكريا وسياسياً، بحيث اصبحت الجامعات تشـكل نقـطة مضيئة على صعيد المجتمع الاردني، واخذت ترفد المجتمع بطاقات شبابية وقيادات واعية كان لها الاثر الاكبر في صناعة يقظة عامة شاملة، برز دورهم الواضح في النقابـات المهنية، ويمكن القول ان قيادات النقابات الان معظمهم من القيادات الشبابية التي اكتسبت الخبرة النقابية والسياسية في الاوساط الجامعية.

كما ان شباب الجامعات استطاعوا ان ينهضوا بكل مؤسسات المجتمع المدني، وان يسهموا في تغيير الوجه السياسي بشمول للمجتمع الاردني، وتمثل ذلك بـوضوح في كل المواقع الانتخابية التي تجري فيها الانتخابات بنزاهة.

في كل مجتمع اعداء لاي مظهر من مظاهر التنمية الصحيحـة، دأبـو على تخويف النظام السياسي من هذه التنمية، وفي ظل الفخ الاعلامي الغربـي الذي اسـتطاع ان يخلق عداء مستحكما بين الانظمة والشعوب المتطلعة الى مزيد من الحرية والديمقراطية، فقـد تم تنظيم حملة معاكسة استهدفت الساحات الجامعية، وعبثت في تشريعات وانظمة المجالس الطلابية، واستطاعت تحويل الجامعات كما نرى الان إلى ساحات للمشاجرات العشائرية التي وصلت حد إستخدام السلاح.

ثامنا: الحركة الاسلامية ومجالس الحكم المحلي

الحركة الاسلامية تعد حـركة اجتماعية متجذرة، تصل جذورها وفروعها الى كل مواقـع المجتمع، ومن هنا ارادت ان تبـذل جهدها في تنمية المحافظات المحلية من خلال المشاركة في الانتخابات البـلدية، وقـد اسـتطاعت ان تصل الى المجالس البـلدية في المدن الاردنية الكبيرة، مثل: اربد والزرقاء والرصيفة والطفيلة والكرك والشجرة والعقبة حيث اسـتطاع ممثلو الحركة ان ينهضوا بـهذه المجالس ويتغلبـوا على العجز المالي الذي كان مستشريا فيها، واوقفوا كثيرا من مظاهر الفساد وتبـديد المال العام، واوجدوا لونا جديدا من الوان التنافس على البـلديات يتجاوز الخلاف العشـائري، والنزاع الفئوي ووضعوا خططا طموحة ومتقدمة من اجل تقـديم الخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية، وتغيير الوجه الحضاري للمدن من اجل الارتقاء بها على جميع الاصعدة والمستويات.

ودائما وكعادة الحكومات المتعاقبة في محاربة النجاح الشعبي والحزبـي، شـنت معركة قاسية على البلديات وعمدت الى حل المجالس قبـل اتمام سـنتين من عمر المجالس ووضعت قانونا مستعجلا ظالما، اطاح بالعملية الديمقراطية على مستوى البـلديات ودفن التنمية السياسية واقام لها نصبا تذكاريا.

فاصبحـت الحكومة تعين رئيس البـلدية تعيينا، وتعين نصف اعضاء المجلس، وصادرت حق الشعب في اختيار ممثليه.

تاسعا: الحركة الاسلامية ومشاريع القوانين

لم تتوقف الحركة الاسلامية عن مواصلة نضالها المشروع بكافة الوسائل المتاحـة من اجل التغيير نحو الافضل، ومحاولة تغيير القـوانين العرضية التي تتعلق بمجالات وركائز التنمية السياسية مثل قانون الانتخابـات، وقـانون الاجتماعات العامة، وقـانون المطبـوعات وقـانون الاحـزاب والجامعات، والبـلديات، ومجالس الطلبـة وغيرها، وذلك عبر المظاهرات السلمية، وعقد الحوارات والمنتديات السياسية والقانونية، وعقد اللقـاءات مع اهل الاختصاص والتعاون مع كل القوى السياسية الفاعلة ومع الشـخصيات المستقـلة ومع النقابـات، وعقـد اللقـاءات مع رؤسـاء الحكومات والوزراء المعنيين، وتقـديم المذكرات، وكتابـة البـيانات والتصريحات.

وقد قدمت رؤيتها لكل هذه المشاريع عبر مشاريع قـوانين تم الاتفاق على بـعضها مع

الدكتور رحيل غرايبة
النائب الثاني لأمين عام جبهة العمل الاسلامي

الاحزاب الوطنية، وقدمت تصورات للبحث والمناقشة، وهي موجودة بين ايدي اصحاب القرار.

والان عبر البرلمان، تقدم الحركة الاسلامية تصوراتها في مناقشة مشـــاريع القـــوانين تحت القبة من خلال كتلة حزب جبهة العمل الاسلامي بالتعاون مع النواب والكتل الاخرى التي تؤمن برفع سقف الحريات، وضرورة رفع ســـوية الديمقـــراطية ومحاربـــة التشـــوهات التي اصابتها، من اجل الدفع نحو ايجاد تنمية سياسية حقيقـــية، حـــيث يصبـــح الشـــعب الاردني مصدرا لجميع السلطات، قادرا على ايجاد السلطة الحاكمة التي تمثله وقـــادرا على مراقبـــتها ومحاسبتها وتقويمها وعزلها واستبدالها عندما تستحق ذلك، ومن اجل الوصول الى اقرار مبدأ الفصل بين السلطات وايجاد التوازن بينها، ومن اجل الوصول الى اقرار مبـــدأ تداول الســـلطة القـــائم على التنافس المشـــروع بـــين البرامج والرؤى السياســـية الفاعلة، ومن اجل الوصول بالاردن الى نموذج ديمقراطي حقيقي في المنطقة يتسع لكل ابنائه بعدالة ومساواة وحرية كاملة باذن الله.

الإسلام السياسي وتحديات الإصلاح وتداول السلطة

المغرب نموذجا

د. سعد الدين العثماني

الأمين العام لحزب العدالة والتنمية

أولا ــ مصطلحات وتعريفات

عنوان هذا العرض الذي اقترحــه المنظمون هو "الإســلام السياســـي وتحديات الإصلاح وتداول السلطة، المغرب نموذجا" وهو عنوان يحتاج إلى مجموعة من التدقيقــات تتعلق أساسا بمصطلحات الإسلام السياسي والإصلاح وتداول السلطة.

١ ــ فبالنسبة للفظ الإسلام السياسي، فهو يثير عددا من التحفظات.

فهو قد يحيل إلى نظرة تجزيئية للإسلام، ويستبــطن خلفية تقســمه إلى مكونات مفككة تتبــنى جماعات بــعضها وجماعات أخرى بــعضها الآخر، وهذا يجافي الواقـــع، فالمعنيون هنا لا ينكرون المكونات الأخرى العقــيدية والتصورية والعبــادية والاجتماعية وغيرها ولا يتوقفون عند المكون السياسي وحده.

وقد يحيل اللفظ إلى معنى التوظيف السياسي للإسلام، وهذا اتهام لا ينسجم مع كون المعنيين ينطلقــون من إيمان حقيقـــي بــالأفكار التي يدافعون عنها لا من اســتعمال انتهازي لها في مجال السياسة.

وقد اختلفت تسميات الباحثين الغربيين والعرب للجماعات التي ترى في الإســلام منطلقا لعمل سياسي. فاشتهرت مصطلحات مثل الأصولية والإســلامية Islamism. وهكذا نجد الباحــث الفرنســـي فرانســوا بــورجا يناقــش هذه المســـألة في كتابـــه المعروف: L'Islamisme voix du sud ويختار لفظ الإسلامية الذي أعطى من قبل اسم: "الإسلاميون". لكن الغريب أن المترجمة فضلت أن تضع في مقابله مصطلح: الإسلام السياسي. وهذا المصطلح في الحقيقة يقابله باللغة الفرنســية : L'Islam politique. ومنه كتاب أوليفيه روا L'échec de l'Islam politique ، أي إخفاق الإســلام السياسي.

والذي نرجح اختياره من بين ما يستعمله الباحــثون ثلاثة مســميات هي: العمل

السياسي الإسلامي(١) أو الحركات الإسلامية السياسية(٢) أو الأحـزاب السياسـية ذات المرجعية الإسلامية، وهذا المصطلح الأخير هو الذي اخترناه للتعبير عن هوية حزب العدالة والتنمية المغربي.

٢ - أما فيما يخص مصطلح الإصلاح من المنظور المتداول فهـو يعـني إدخـال تعديلات وتطبيقها على مناحٍ معينة من تسيير الدولة أو المؤسسات أو الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بهدف تطويرها وتحديثها.

وبهذا المعنى، فإن الإصلاحـية هي ذلك المذهب الذي يرى أن التحـول الاجتماعي يمكن إنجازه في إطار البـنيات الاقـتصادية والسياسـية للمجتمع، وبـالتالي في إطار المؤسسات القائمة.

٣ - ونقصد بتداول السلطة العملية السياسية التي ينتج عنها تغيير سـلمي مدني في الفاعلين في صناعة القرار السياسي وتنفيذه، خاصة ما يتعلق بقـضايا تدبـير الشـأن العام. ويأخذ ذلك عدة تجليات منها تغير رئيس الدولة في النظام الرئاسـي أو رئاسـة الوزارة في الأنظمة الملكية أو الجمهورية البرلمانية استنادا إلى انتخابات حرة ونزيهة. وهذا يعني أن التداول يستدعي توفر شروط معينة هي :

١. وجود تعددية حزبية: إذ لا يمكن تصور تناوب على السلطة دون وجود طرفين أو أكثر يتنافسان عليها.
٢. انتخابات دورية حرة ونزيهة تعبر عن حقيقة الخريطة السياسية بالبلاد.
٣. إفراز المؤسسات الحاكمة بناء على نتائج صناديق الاقتراع.

ثانيا : تطور الإصلاح السياسي في المغرب

عرف المغرب مباشرة بعد الاستقلال سنة ١٩٥٦ صراعا سياسيا كان في البـداية خفيا ثم تفجر في صورة مواجهة بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة طيلة السـتينات والسبعينات من القرن الماضي. وقد طبع هذا الصراع الحياة السياسية المغربية بـظواهر منها:

---

(١) وجيه كوثراني. مستقبل العمل السياسي الإسلامي، منبر الحوار، العدد ٣١، شتاء ١٩٩٤.

(٢) هشام جعفر وأحمد عبد الله. حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ضمن الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٣

ــ بقاء مختلف الإصلاحات الدستورية والاستحقاقات السياسية والانتخابية محكومة بهاجس الضبط السياسي من قبل الحكم وبهاجس الحد من صلاحيات الملك من قبل القوى المعارضة.

ــ تميز العمل السياسي المعارض لوقت طويل بالجذرية والانقلابية على غرار التجارب الشمولية في العالم.

ــ لجوء الحكم إلى عدة آليات من أجل ضمان التوازن إلى جانب آلية القمع والمواجهة، ومنها آلية استقطاب بعض النخب السياسية والحزبية واختراقها، وآلية إنشاء الأحزاب السياسية، والتدخل في الاستحقاقات الانتخابية وفي صناعة الخريطة السياسية بما يضمن مصالح النظام.

ــ تفشي ظاهرة العزوف عن العمل السياسي والحزبي حيث أصبح العمل الحزبي عند البعض مقرونا بالوصولية والانتهازية.

ــ تضخم ظاهرة الامتيازات ونشوء لوبيات مصلحية وانتعاش اقتصاد ريعي استفاد أصحابه من جو الصراع السياسي وحاجة النظام لنخب اقتصادية وسياسية موالية في مواجهة المعارضة الجذرية.

وقد حملت هذه الظواهر مخاطر تحول النسق السياسي المغربي إلى نسق شمولي وديكتاتوري ومغلق، إلا أن عددا من العوامل حال دون تكرار تجارب كثير من الأقطار العربية التي دخلت في تجارب شمولية نتجت عن ديكتاتوريات عسكرية تحكم باسم الايديولوجيا أو الحزب أو القبيلة أو العشيرة. ولهذه العوامل أبعاد متعددة منها :

١ ــ ما هو مرتبط بالنظام المغربي: فهو أولا ذو طبيعة تتميز بتجذره التاريخي وأصالته القائمة على المرجعية الإسلامية، وهو ثانيا ذو رصيد في النضال ضد الاستعمار عزز من شرعيته وتقاليده المبنية على عنصر التحكيم وفاعليته في تدبير التوازنات السياسية، وهو ثالثا ذو طبيعة غير طائفية أو حزبية، وهو أخيرا قد تبنى منذ بداية الاستقلال نوعا من الليبرالية السياسية والاقتصادية ساعدت على الدخول الميسر في مرحلة الانفتاح السياسي.

٢ــ ومن تلك العوامل ما هو مرتبط بعدد من القيادات السياسية المغربية التي قاومت الانغلاق السياسي وكان الدكتور عبد الكريم الخطيب الرئيس المؤسس لحزب العدالة والتنمية على رأسها.

د. سعد الدين العثماني
الأمين العام لحزب العدالة والتنمية

لقد سمحت هذه العوامل مجتمعة على الرغم من تجارب الصراع المريرة، بتبلور ميول ديمقراطية وتوجهات معتدلة داخل الحكم وداخل الأحزاب المعارضة له. وإذا كان الإجماع الذي تم حول قضية الصحراء المغربية بعد سنة ١٩٧٥ قد مهد لتوافق وطني، فإن هذا التوافق بقي ناقصا –على الرغم من دخول المعارضة إلى المؤسسات الدستورية– وذلك بسبب الطعن المستمر في الانتخابات التي كانت مشوبة بتدخل الإدارة، وغياب التناوب على الحكم، وتشبث المعارضة بتعديلات دستورية شرطا أساسيا لإتمام التوافق.

وبعد النضالات التي تمت على جبهة الوضع الحقوقي والتي عرفت أوجها بعد سقوط جدار برلين ومعه الأنظمة الاشتراكية الشمولية، مع ما يعنيه ذلك من انتصار للفكر الليبرالي المدافع عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية إضافة إلى المراجعات الايديولوجية التي تمت على صعيد جانب مهم من أحزاب وجماعات المعارضة اليسارية والإسلامية، بدأ تدبير الدولة للوضع السياسي والحقوقي يعرف تحسنا ملحوظا منذ بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي وانطلقت سلسلة من الإصلاحات السياسة والدستورية والمؤسساتية، نذكر هنا أهمها .

١ – التدابير السياسية والدستورية

ــ توسيع حرية الصحافة والتجمعات وإنشاء الجمعيات

ــ العفو عن العديد من المنفيين والمعتقلين السياسيين من خلال قرارات العفو الملكي التي كان أولها سنة ١٩٩٠ ثم ١٩٩٤ تم ١٩٩٨ ثم ٢٠٠٤ استفاد منها المئات من المعتقلين من كافة الحساسيات السياسية والايديولوجية

ــ تصفية ملفات التسريحات التعسفية، وتتعلق بالمسرحين من وظائفهم بشكل تعسفي لأسباب سياسية أو نقابية أو جمعوية. وقد استفاد من هذه التصفية أفراد من مختلف الحساسيات السياسية، بمن فيهم أعضاء مجلس الإرشاد لجماعة العدل والإحسان ذات التوجه الإسلامي.

ــ اندماج مكونات سياسية جديدة في الحياة الحزبية، وفي مقدمتها فصيل من الحركة الإسلامية عبر حزب الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية (سيصبح اسمه حزب العدالة والتنمية لاحقا).

ــ إجراء تعديلين دستوريين الأول سنة ١٩٩٢ والثاني سنة ١٩٩٦ ، وقد حظي آخرهما بشبه إجماع من طرف الهيئات السياسية المغربية. وأصبح ينص في ديباجته على

تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما جاء بمجموعة من المقتضيات التي تحمل توسيعا نسبيا لبعض صلاحيات الوزير الأول والبرلمان.

ـ تشكيل حكومة قاعدتها الأساسية من المعارضة السابقة بعد الانتخابات البرلمانية في ١٤ نوفمبر ١٩٩٧. وقد مثل ذلك نقلة نوعية في التطور السياسي للبلاد استفادت من فشل محاولة أولى بعد انتخابات يونيو ١٩٩٣، وقد اصطلح على تسميتها بحكومة التناوب أو التناوب التوافقي.

ـ وقد مهدت كل تلك المبادرات للانتخابات التشريعية العامة في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢، والتي كانت أول انتخابات في تاريخ المغرب لم تطعن فيها الأحزاب السياسية الرئيسة في البلاد. وقد حصل فيها حزب العدالة والتنمية على ٤٢ مقعدا حسب النتائج الرسمية على الرغم من ترشيحه في ٥٦ دائرة فقط من أصل ٩١.

ـ تعيين إدريس جطو غير المنتمي حزبيا وزيرا أول مما اعتبرته بعض الأطراف تراجعا في المسار الديمقراطي. ولم يمنع ذلك من دخول الأحزاب المشكلة لحكومة التناوب فيها.

ـ تنظيم الانتخابات المحلية في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ التي على الرغم من التقلص النسبي لتدخل الإدارة فيها فإن عوامل أخرى من الإفساد الانتخابي مثل استعمال المال والولاءات الشخصية شكلت عوامل مؤثرة في توجيه السلوكات الانتخابية .

٢ - التدابير المؤسساتية

ـ تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٠، وقد مثل مظهرا من مظاهر الانفتاح السياسي كما مثل منطلقا لبعض التحولات في مجال حقوق الإنسان، وذلك لأنه كان مصدر ا للإيحاء بعدة مبادرات ذات طابع حقوقي.

ـ تأسيس هيئة التحكيم المتعلقة بالتعويض سنة ١٩٩٩، وذلك من أجل تعويض ضحايا الاختفاء القسري وذوي حقوقهم ماديا. وحسب الوثائق الصادرة عن هذه الهيئة فقد تلقت طيلة الأجل المحدد آلاف الطلبات صدر بشأنها مقررات بأداء تعويضات استفاد منها ٦٠٠٠ شخص بما قيمته حوالي مليار درهم.

ـ إنشاء مؤسسة ديوان المظالم سنة ٢٠٠١، وهي مؤسسة تتمتع باستقلالية عن الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتتولى النظر في شكايات وتظلمات المواطنين الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل يتنافى مع القانون والإنصاف تكون

مصدره إدارة عمومية.

ـــ إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية المتخصص في إنعاش والنهوض بالثقـــافة واللغة الأمازيغيتين سنة ٢٠٠١.

ـــ إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري سنة ٢٠٠٢ لإنهاء احتكار الدولة لهذا القطاع الحيوي الذي يعاني من اختلالات جسـيمة في الوقـت الذي يعرف فيه العالم ثورة إعلامية كاسحة.

ـــ تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة سنة ٢٠٠٤، وهي هيئة مستقـلة تهدف إلى إجلاء حقيقة الماضي وإنصاف ضحاياه بشكل كامل وليس فقط بالتعويض المادي.

٣ – التدابير التشريعية

وقد شملت إصلاح المسطرة الجنائية والقانون الجنائي وقـانون تنظيم وتسـيير المؤسسات السجنية وقوانين الحريات العامة (الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة والنشر) ومدونة الأسرة ومدونة الشغل وغيرها. كما شملت أيضا مصادقـة المغرب على اتفاقيات دولية أساسية في مجال حقوق الإنسان.

وتكتسـي هذه التدابـير التشـريعية أهمية خاصة في كونها تجعل الكثير من الإصلاحات تتجاوز المستوى الظرفي إلى المسـتوى البـنيوي، وتعتبر مدونة الأسـرة من أكثرها جرأة في الجمع بين مقتضيات المرجعية الإسلامية ومتطلبات التحديث.

ثالثا : حزب العدالة والتنمية الجذور والمسار

يجمع حزب العدالة والتنمية في مسيرته بين مكونين:

* الأول تمتد جذوره إلى البـدايات الأولى لحركة المقـاومة المسلحـة ضد الاسـتعمار الفرنسي والاسباني في فترة الحماية، حـيث كان الدكتور عبـد الكريم الخطيب – الرئيس المؤسس لحزب العدالة والتنمية – قائدا لجيش التحرير الوطني، وبعد الاستقلال أسـس الدكتور الخطيب مع المحجوبي أحرضان حـزب "الحركة الشعبـية" في سـياق مناهضة مختلف أشكال الديكتاتورية والرغبة في الاستئثار بالساحـة السياسـية وفرض الحزب الوحيد الذي كان مطمحا لبعض القـوى السياسـية في بـداية الاستقـلال تأثرا ببـعض التجارب الشمولية في العالم العربي، وبسبب نضاله تم إخراج ظهير الحريات العامة سـنة ١٩٥٨ المنظم لأول مرة في تاريخ المغرب لحرية تأسيس الأحـزاب والجمعيات، وحـرية التعبير والتجمع.

وعندما أعلن الملك الراحل الحسن الثاني عام ١٩٦٥ حالة الاستثناء بحل البرلمان وتوقيف العمل بالدستور، كان الدكتور عبد الكريم الخطيب ـ وهو رئيس مجلس النواب آنذاك ـ أبرز السياسيين القلائل الذين عارضوا قرار الإعلان عن حالة الاستثناء بصفته يوم ذاك أول رئيس لمجلس النواب في المغرب، معتبرا أن الشروط الدستورية لإعلان حالة الاستثناء غير متوفرة وأن الأمر لا يستدعي تجميد الحياة السياسية في البلاد وتعطيل العمل النيابي، وقد كان لهذا الموقف القوي المعارض أثر بالغ على علاقة الدكتور الخطيب برفيقه المحجوبي أحرضان سرعان ما تحول اختلافهما حوله – أي الإعلان عن حالة الاستثناء – إلى نقطة فراق أسس بموجبها الدكتور الخطيب حزبا جديدا أطلق عليه اسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إيذانا بتدشين عهد جديد اختزل اسم الحركة الجديدة أهم ملامحه المتمثلة أساسا في الدفاع عن المؤسسات الدستورية والإصلاح الشامل وإقرار الديمقراطية ورفض مسلسل إفساد الانتخابات.

وفي سنة ١٩٧٢ وجه الدكتور الخطيب مذكرة تاريخية شهيرة إلى الملك الحسن الثاني لخص فيها مطالب الحزب الأساسية في ضرورة استنباط الإصلاح من الإسلام، و"الاهتمام بالثقافة الأمازيغية" و"تدعيم الديمقراطية والخروج من حالة الاستثناء".

وقد ظل حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية طيلة عقدين يقاطع الانتخابات بسبب ما كان يشوبها من تزوير وإفساد يحرف حقيقة الخريطة السياسة في البلاد.

غير أن سنة ١٩٩٢ ستشكل منعطفا حاسما في حياة الحزب، إذ انفتح هذا الأخير على بعض مكونات الحركة الإسلامية في المغرب وقبل بإدماجهم فيه ومن ثم في الحياة السياسية الوطنية، ويتعلق الأمر بحركة التوحيد والإصلاح، احدى أنشط الحركات الإسلامية بالمغرب.

* **المكون الثاني:** حركة التوحيد والإصلاح، وهي تتكون من وحدة اندماجية بين حركتين إسلاميتين سنة ١٩٩٦، هما "حركة الإصلاح والتجديد" التي طلبت الترخيص لها بحزب سياسي تحت اسم "حزب التجديد الوطني" سنة ١٩٩٢ و"رابطة المستقبل الإسلامي" التي حاولت بدورها تأسيس حزب سياسي في نفس السنة تحت اسم "حزب الوحدة والتنمية"، لكن كلتا المحاولتين قوبلتا بالرفض من قبل السلطات.

وقامت حركة الإصلاح والتجديد بعد ذلك بالاتصال بالدكتور عبد الكريم

الخطيب في نفس السنة للالتحاق بحزبه وممارسة العمل السياسي في إطار الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وتوافقت قيادة كلا الطرفين على المبادئ الأساسية للعمل السياسي وتم تحديدها في ثلاثة شروط: الإسلام كمرجعية في الإصلاح والعمل في إطار الملكية الدستورية ونبذ العنف. وفي سنة ١٩٩٦ انعقد المؤتمر الوطني الاستثنائي للحزب معلنا عن ميلاد مرحلة جديدة من العمل السياسي ليس داخل الحزب فقط بل وأيضا في المشهد السياسي المغربي برمته(٣).

وفي سنة ١٩٩٧ شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية وتمكن من انتزاع تسعة مقاعد في مجلس النواب بالرغم من التزوير الفاضح الذي مورس ضده من أجل حرمانه من تكوين فريق برلماني (يحتاج ذلك إلى ١٢ نائبا)، ثم تمكن الحزب من تشكيل فريق برلماني بعد فوز أعضاء جدد في انتخابات جزئية وضم نواب آخرين ليصل عدد أعضائه إلى ١٤ عضوا. ولما تشكلت أول حكومة للتناوب الديمقراطي سنة ١٩٩٨ في عهد الملك الحسن الثاني رحمه الله بقيادة عبد الرحمن اليوسفي زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ساندها الحزب وسمي موقفه هذا بـ "المساندة النقدية"، مبدعا بذلك مصطلحا جديدا في الحياة السياسية المغربية بعد أن اعتذر عن المشاركة في الحكومة، قبل أن ينتقل إلى موقع المعارضة بعد ذلك بسنتين ونصف السنة.

ورفعا للالتباس الحاصل بين اسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وغيرها من الأحزاب التي تحمل أسماء مشابهة(٤) مما كان يخلق نوعا من الخلط في الأذهان، أقر المجلس الوطني للحزب – أعلى هيئة تقريرية – سنة ١٩٩٨ اسما جديدا يلخص برنامجه للمرحلة المقبلة، إنه حزب العدالة والتنمية.

وبعد الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٢ وتشكيل حكومة إدريس جطو اختار الحزب عدم المشاركة فيها، ليكون بذلك أكبر حزب في المعارضة في الولاية التشريعية الحالية.

ومن المحطات الدالة في المرحلة الأخيرة، ما تلا تفجيرات ١٦ مايو الأخيرة من محاولات أطراف سياسية لاستغلالها ضد حزب العدالة والتنمية. والجدير بالذكر أن الحزب قد بادر منذ اليوم الأول إلى إدانة تلك الأعمال الإجرامية واعتبرها مرفوضة شرعا

---

(٣) يقول حسن أوريد الناطق الرسمي باسم القصر الملكي في مقال له: " ويعتبر دخول الإسلاميين المعتدلين البرلمان تحولا في المشهد السياسي "، جريدة القدس العربي، ....

(٤) يتعلق الأمر هنا بالحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية والحركة الديمقراطية الاجتماعية.

وعقلا، ولا تنسجم مع هوية الشعب المغربي وتقاليده وقـيمه الحضارية، وذكر من جديد بمواقفه المبدئية والسياســية الرافضة لكل أشــكال التطرف الديني واللاديني، والتزامه بمبادئ الوسطية والاعتدال والعمل على نشرها داخل المجتمع. وقام الحزب بالتعبئة ضد تلك الأحداث عبر مسيرات ومهرجانات في مختلف مدن وأقاليم المملكة شاركت فيها فروع الحزب ومناضلوه.

لكن الحزب فوجئ بتعتيم الإعلام التلفزي الرسمي على مواقـفه، فقـد غطى هذا الإعلام تصريحات زعماء مختلف الأحـزاب السياســية ما عدا مســؤوليه وزعماءه، واستعرض بيانات الأحزاب واستثنى بيانه الذي كان أول بـيان صدر عقـب الأحـداث. وبرزت أصوات سياســية وإعلامية تدعو إلى انتهاج أسـلوب الإقـصاء والتضييق على الحريات الفردية والجماعية، وتبني الفكر الشمولي. وصبـت تلك الأصوات جام غضبـها على حزب العدالة والتنمية، وعلى جماعات التيار الإســلامي المعتدل لتطالب بإقـصائها جملة وتفصيلا، وتحميلها مســؤولية ما حــدث. وطالب وزراء يســاريون وكتاب وصحفيون صراحة، وأحيانا في القناتين التلفزيتين العموميتين بحل حزب العدالة والتنمية ومحوه من الخريطة السياسية. واعتبر حزب العدالة والتنمية ــ في تقرير سياســي ــ أن من يسميهم بعض الكتاب بالإستئصاليين "حاولوا اســتغلال الفرصة لخلط الأوراق من أجل دفع الجهات المسؤولة ببلادنا لضرب حزب العدالة والتنمية، وأرادوها مواجهة أمنية لحزبنا عوض المنازلة الديمقراطية معه أمام صناديق الاقتراع"(٥).

وعلى عكس الجهات التي طالبت بحل الحزب فقد سلكت الدولة أسلوبا يتسم بحد مقبول من الاتزان وعدم التسرع. وأتى خطاب الملك محمد الســادس يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٣ مطمئنا ومؤكدا أن المغاربة بعد ١٦ مايو " أشد صلابة، وأكثر إصرارا، وأقوى عزيمة، على بناء مغرب الوحدة والديمقراطية، والتنمية والتقدم، والتضامن والتسامح، جاعلا من هذا الخيار الوحيد خيارا لكل المغاربة، وملكا لكل المواطنين، المتشبعين بقـيمه المثلى، العاملين على تجسيده على أرض الواقع ". وأكد الخطاب على المقاربة الشــمولية لمقـاومة ظاهرة الإرهاب، بدل المقاربة الأمنية التي يروج لها كثيرون.

وقــد ســلك الحزب منهج الصبر والهدوء في وجه الحملات المذكورة، وتوالت مبادراته في التواصل وتوضيح مواقفه إلى أن أصبحت الدعوات الاستئصالية مهمشــة في الساحة السياسية والإعلامية المغربية(٦) .

---

(٥) التقرير السياسي المقدم أمام المجلس الوطني الاستثنائي للحزب بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٣.

(٦) انظر: سعد الدين العثماني: الدرس المغربي وخصوصيات البلاد، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٩٦٤، ١٤ــ ٠٦ ــ ٢٠٠٣.

د. سعد الدين العثماني
الأمين العام لحزب العدالة والتنمية

رابعا ــ منطلقات حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي

على الرغم من حداثة الانخراط الجديد للحزب في الحياة السياسية فإن الانتخابات الأخيرة كشفت عن حيوية دوره في عملية الإصلاح السياسي. ويرتبط ذلك الدور بوزنه الشعبي والانتخابي من جهة، كما يرتبط بطبيعة المشروع الذي يحمله. وقبل أن نرصد في فقرة لاحقة أهم عناصر أداء الحزب في هذا المجال، نتوقف لاستعراض منطلقات الحزب في الإصلاح السياسي والتي سبق بسطها في عدد من الوثائق أهمها الرسالة التي وجهها الدكتور عبد الكريم الخطيب إلى ملك البلاد سنة ١٩٧٢، ووثيقة "مبادئ واختيارات" التي صدرت عن المؤتمر الاستثنائي سنة ١٩٩٦، و"الورقة المذهبية" التي صدرت عن المؤتمر الوطني الخامس سنة ٢٠٠٤.

أولا ــ الأرضية التوافقية شرط لإنجاح الإصلاح

ينطلق حزب العدالة والتنمية في برنامجه الإصلاحي من ضرورة الارتكاز على أرضية توافقية صلبة مبنية على ثوابت وطنية، تكون ضمانا للاستقرار وحفظ المصالح العليا للبلاد، ويتم على أساسها التنافس السياسي الشريف والتداول على السلطة. ويرى الحزب أن من مصلحة الجميع، أنظمة وحركات سياسية ومجتمعية، الاسراع في إنشاء هذه التوافقات لقطع الطريق على أي تدخلات أجنبية أو أي وصفات جاهزة مفروضة أثبتت التجارب العديدة عقمها وعجزها عن إطلاق ديناميكية الإصلاح. كما يمكّن هذا التوافق فيما بين القوى السياسية الوطنية، وبينها وبين الدولة من منع مزيد من تبديد الطاقات والجهود والأوقات في صراعات غير ذات معنى ولا جدوى من ورائها، ويعزز بالتالي حالة الاستقرار والثقة بين الأطراف ويمكن من التطور التدريجي للمسلسل الديمقراطي نحو الأحسن. ولذلك فإن الدكتور عبد الكريم الخطيب ومؤسسي الحزب الأوائل عندما رفضوا حالة الاستثناء وتوقيف العمل بالدستور الذي أعلنه الملك الحسن الثاني سنة ١٩٦٥، وعندما قاوموا بقوة التزوير المستمر للانتخابات طيلة العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، لم يذهبوا إلى حد الخروج على النظام أو التشكيك في شرعيته، بل قاوموا من داخله. واليوم يسير الحزب على نفس الخط محاولا الحرص على الأرضية التوافقية العامة ولو بالصبر على الظلم الذي يتعرض له في العديد من المحطات.. وفي سياق ذلك يأتي تبني خيار المشاركة المحدودة في الانتخابات المتتالية.

والثوابت التي تشكل الأرضية التوافقية هي: الإسلام والوحـدة الوطنية والملكية الدستورية.

ـ ويرتكز فهم المرجعية الإسلامية كما تنص على ذلك الورقة المذهبية للحزب على عدة أسس ومقومات أهمها ثلاثة: الوسطية باجتناب كل مظاهر الغلو في الفكر والتطرف في الممارسة، التجديد والتحديث بالتفاعل الخلاق والإيجابي مع الحداثة الفكرية والسياسية والتكنولوجية والمعرفية، والانفتاح والتعارف مع الآخرين.

والحزب حين يؤكد انطلاقه من المرجعية الإسلامية فإنه لا يعتبر نفسه وصيا على الإسلام أو ناطقا باسمه، لأن هذه المرجعية هي المرجعية الرسمية للدولة المغربـية والتي هي مبدئيا مرجعية جميع الأحزاب المغربية، مع التأكيد على حق جميع المواطنين في التمتع بحقـوق المواطنة كاملة بـدون تمييز على أسـاس الدين أو الجنس أو العرق. إن فهمنا للمرجعية الإسلامية يتضمن الاستفادة من أي كسب إيجابي حققته التجربة الإنسـانية، ومن عطاءات الحضارة المعاصرة، ولذلك فليس هناك تعارض بـين قـيم التحـديث والنهضة والتنمية، وبـين مرجعيتنا الدينية، بـل على العكس من ذلك تماما نجد بـينهما انسجاما و توافقا.

وأيضا فإن مجال اشـتغال الحزب هو المجال السياسـي، والانتماء إليه هو انتماء سياسـي على أسـاس المواطنة. وهو ما يجعله حزبـا مفتوحـا لجميع المواطنين مادامـوا ملتزمين بـتوجهاته وبـرامجه السياسـية وقـوانينه، وإن اجتهاداته واختياراته تبقـى اجتهادات بشرية نسبية قابلة للصواب والخطأ، وحـكم الشـعب والتاريخ هو الفيصل في بيان مدى جدارتها وجدواها.

ـ أما الملكية الدسـتورية، فهي تشـكل لحمة وحـدة الشـعب المغربـي وضمان استقرار البلاد ووحدتها.

ـ أما الوحدة الوطنية شعبا وأرضا فهي من الثوابـت المجمع عليها وخصوصا في زمن التجزئة والانقسام. وعلى أرضية هذه الثوابـت يسـلك الحزب في معالجة القـضايا السياسية الكبرى المنهج التوافقي وما يقتضيه من إشراك أوسع الأطراف السياسية، بدل منهج المغالبة والمنازعة والإقصاء. ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال موضوع الإصلاحـات

د. سعد الدين العثماني
الأمين العام لحزب العدالة والتنمية

الدستورية. فمن حيث المبدأ تؤكد الورقة المذهبية "أن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين قابلة للتقنين والتطوير باستمرار في إطار ما يحقق قيام كل طرف بواجباته ونيله لحقوقه وما يضمن استقرار البلاد والمصالح العليا للوطن"، على أن "قضية الإصلاح الدستوري ستظل قائمة باستمرار من أجل تحقيق أفضل صورة للمشاركة الشعبية وتحقيق أفضل صورة من صور الرشد في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين"، غير أن الوثيقة تشترط لذلك أن يتم الإصلاح "في إطار من التوافق وليس في جو الصراع والمنازعة الذي خيم على العلاقة بين مكونات الساحة السياسية لفترة طويلة"(٧) .

ثانيا_الاختيار الديمقراطي

يستمد الحزب إيمانه ونضاله في سبيل الخيار الديمقراطي من مرجعيتين: المرجعية الأولى تاريخية، ترجع إلى كون تأسيسه سنة ١٩٦٧ كان انتصارا للديمقراطية ودفاعا عنها، لذلك حمل اسم: الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وفي أدبياته لتلك الفترة ما يدل على ذلك، وكان هذا الموقف يسير في الاتجاه المعاكس للتيار السائد في المعارضة ثم قاوم الحزب بقوة عمليات التزوير المتتالية وقاطع بسببها الانتخابات لمدة تقرب من عقدين من الزمان. أما المرجعية الثانية فيستمدها من حركة التوحيد والإصلاح التي عزز انضمام بعض أفرادها إلى الحزب تشبثه بالديمقراطية وزاده قوة وصلابة.

لقد كان مما يميز حركة التوحيد والإصلاح إيمان أعضائها بالديمقراطية وسيلة للتسيير وتدبير الخلاف. ويبدو أن من أسباب ذلك كون المؤسسين والمسؤولين فيها كانوا أقرانا لا يتميز من بينهم "شيخ" مرب ولا مؤسس متزعم. وهذا ما أنشأ تلقائيا تشبثا بالآليات الديمقراطية وتطويرا لها. كما أن كون أغلب أولئك المسؤولين ممن درسوا في المدارس العصرية، وممن احتكوا بالثقافة الغربية من أبواب متعددة، جعلهم "يتشبعون" بالفكر التنظيمي الغربي و بما أفرزه من آليات ونظم. وقد عبروا عن موقفهم الواضح من الديمقراطية مبكرا وفي مواقف متعددة. ولذلك كانت قياداتها تختار منذ حوالي ربع قرن بالانتخاب وقراراتها بالأغلبية. ومن الأمور العادية في مسيرتها أن تغير قيادتها بعد كل مرحلة انتخابية تقريبا. وفي الوقت الذي كانت فيه كثير من الحركات الإسلامية تتبنى

(٧) الورقة المذهبية، ٢٠٠٤، ص ١٣.

خطابا مترددا من الديمقراطية، كانت أدبيات حركة التوحيد والإصلاح تقـدم خطا فكريا وسياسيا مغايرا يؤصل للديمقراطية في الفكر الإسلامي(٨).

واليوم يتميز حزب العدالة والتنمية من بين الأحزاب المغربية الأخرى بسيادة قدر جيد من الديمقراطية الداخلية ومن الشفافية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية منها والآنية. في حين عجزت أحــزاب كثيرة معروفة عن تدبــير خلافاتها الداخلية فانتهت إلى النزاعات والانشقاقات. وليس من دليل على التشبث المبدئي بالديمقراطية وسيلة لحسم الخلافات ولتدبير الشأن العام أفضل من تمثلها على المستوى الداخلي. وإن عجز أي هيئة أو حــزب عن تدبــير الشــأن الداخلي ديمقــراطيا يلقــي بالشـــك على أي ادعاء معلن عن الإيمان بالديمقراطية ولا يعطيه أي مصداقية.

ومن الإضافات النوعية للحــزب في مجال الديمقــراطية أيضا تعزيزها ثقـــافيا وشعبيا ورفض محاولات جعلها مجافية للقيم والمبادئ الإسلامية ولتراث المغاربــة، على أساس أن الديموقراطية لا يمكن أن تكون بناء فوقيا منبــتا ومنفصلا عن ثقــافة المجتمع ومرجعيته.

ثالثا ــ التدرج في الإصلاح

تنص الورقة المذهبية للحــزب على أنه يعتبر أن الإصلاح الناجع يخضع لقــاعدة التدرج والتراكم. "فالتدرج ســنة تحكم الظواهر الطبـــيعية والإنســـانية والاجتماعية. ومراعاة هذا القانون والأخذ بــه في مجال التغيير السياســـي والاجتماعي هو أولى، حــيث تتميز الظواهر الاجتماعية والثقــافية والسياســية بطابــعها المعقــد والتراكمي. وتثبــت التجارب التاريخية أن السعي للقفز على هذا القــانون وتلك الســنة كان مصير أصحابــه الفشل والاصطدام بالواقع العنيد، بحيث لا يخدم قضية الإصلاح بقدر ما يؤخرها حقبــا طويلة.

غير أن التدرج في الإصلاح السياســـــي لا يتعارض مع وضوح الرؤية ووضوح الأهداف فيما يتعلق بإقامة الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. والتدرج

---

(٨) سعد الدين العثماني- نحو تأصيل للديمقراطية في بيئتنا، مجلة الفرقان المغربية، العدد ٣٧، ١٩٩٦؛ حول واقع الشورى في الصف الإسلامي، عشرون حلقة، جريدة الراية الأسبوعية المغربية، من العدد ٩٧ (يونيو ١٩٩٧) إلى العدد ١٢٢ (نوفمبر١٩٩٤). محمد يتيم (عضو الأمانة العامة للحزب ونائب رئيس حركة التوحيد والإصلاح) التغيير الحضاري ومسألة الديمقراطية، مجلة الفرقان، العدد ٣٧

عملية بناء متواصلة ومثابــرة تنأى عن السقــوط في نزعة مغامرة تعصف بالمكتسبــات وتعجز عن تحقيق أدنى الإنجازات، كما أنها لا تعني التصالح مع واقع التخلف والفســاد وسائر أنواع الاختلال" (٩)

لكل هذا فقد تميز عمل حزب العدالة والتنمية ببناء النموذج المأمول خطوة خطوة، حيث لا سبيل إلى أســلوب القــطيعة مع ما هو موجود أو الاندفاع نحو تحقــيق إنجازات مطلقـــة. ويستحـــضر هذا المنهج أساســـا الوعي بحدود عملية الإصلاح وإكراهاتها وإمكاناتها الآنية والمستقبلية، كما يستحضر ضرورة بــناء الثقــة بــين مختلف الأطراف وخصوصا مع الدولة تجنبا لأي نوع من الانزلاقات.

وأكبر تطبيق لهذا المنهج يتضح في تجنب الحزب المراهنة على الحســم الانتخابــي الحاد والمؤدي إلى تغييرات جذرية في الخريطة السياسية، فكلاهما يثير ردود أفعال سلبية ويزرع عدم الثقة، لذلك درج الحزب منذ سنة ١٩٩٧ على تقــليص حــجم مشــاركته في الانتخابات، ســواء كانت تشــريعية أم محلية، ليس بسبــب عجزه عن التغطية الشــاملة للدوائر الانتخابية، ولكن بــغية التدرج في تطوير المسلســل الديموقــراطي بما يمكن من تحسين شروطه بالموازاة مع تعزيز حالة الثقة داخل الساحة السياسية وبــين فرقــائها. وهكذا فلم يرشح في الانتخابات التشريعية العامة سنة ١٩٩٧ إلا في ٤٠ في المئة من الدوائر، وسنة ٢٠٠٢ في ٦٠ في المئة منها، بينما قلص إراديا مشاركته في الانتخابات المحلية في المدن الكبرى سنة ٢٠٠٣ بــ ٥٠ بالمئة على الرغم من شعبيته فيها.

رابعا ــ التعاون مع قوى الإصلاح داخل المجتمع

إذا كانت مهمة الإصلاح مهمة معقدة تحتاج إلى تدرج فإنها تحتاج أيضا إلى تكاتف كل القوى الإصلاحــية التي تســعى إلى خير البــلاد والتي تؤمن بالديمقــراطية والتغيير السلمي. فمتطلبات التغيير والإصلاح أكبر من أن تدعي منظمة سياسية أو حزبية واحــدة القدرة على النهوض بها.

ولإيمان حزب العدالة والتنمية الراسخ بــالتعددية والديمقــراطية، فإنه يرى أن اختلاف الرؤى والمناهج والبرامج السياســـــية وجب أن يكون مدعاة للتنافس في الخير والتدافع الحضاري من أجل خدمة المصلحة الوطنية العليا. إلا أننا نميز بــين الاختلافات

(٩) ن م. ص ١٢

السياسية الموضوعية التي تسهم في إنضاج الفكر والممارسة السياسية في البلاد، وبين الاختلافات التي تؤدي إلى بلقنة الحياة الحزبية والسياسية والتشكيك في جدواها.

وفي منظورنا فإن من علامات نضج الممارسة السياسية اتساع نطاق الأرضية المشتركة بين مختلف مكونات الساحة السياسية، والتقلص المتزايد لدائرة الخلافات المبنية على المصالح الذاتية والشخصية بما يؤدي إلى إعادة هيكلة الحياة الحزبية على أسس مذهبية وسياسية واختيارات موضوعية، وذلك من مداخل إعادة الجدوى والمصداقية للحياة السياسية.(١٠)

وعمليا عرف الحزب في الساحة السياسية بانفتاحه على مختلف القوى السياسية، واستعداده المستمر لوضع برامج نضالية معها في قضايا مشتركة دون استنكاف أو تردد، وهو ما تم في محطات عديدة، فقد ساند الحزب حكومة التناوب ذات القيادة اليسارية لمدة سنتين ونصف السنة قبل الانتقال إلى المعارضة، كما بلور برامج مشتركة في نصرة قضايا فلسطين والعراق مع أطراف إسلامية ويسارية وليبرالية.

خامسا ـ إسهامات حزب العدالة والتنمية في مسيرة الإصلاح السياسي

عمل حزب العدالة والتنمية تأسيسا على هذه المنطلقات على الإسهام في الدفع بالإصلاحات الضرورية على ثلاثة مستويات: السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعيا منه بتداخلها وارتباط بعضها ببعض وضرورة السير فيها بشكل تكاملي. وأضع هنا نماذج من إسهاماته في موضوع الإصلاح السياسي منذ أول دخوله للبرلمان سنة ١٩٩٧، وهي مبادرات تتعدد وتتوزع على الحريات العامة وحقوق الإنسان، والإصلاح الانتخابي، وتأهيل العمل البرلماني، ومناهضة الفساد الإداري، وإصلاح المجال الحزبي، وأخيرا تطوير الديمقراطية المحلية. وهذه المبادرات كلها تتأطر داخل رهان مركزي للحزب يقوم على عودة الفاعلية والجدية للعمل السياسي.

أ ـ الدفاع عن الحريات العامة وقضايا حقوق الإنسان:

فقد أسهم الحزب بفاعلية في الطرح المنتظم لقضايا الحريات وحقوق الإنسان

---

(١٠) ن.م ص ١٢

ومناهضة التجاوزات والانتهاكات الحقوقية قبيل وبعد أحـداث ١٦ مايو الإرهابـية. ولما طرحت الحكومة القانون الخاص بالإرهاب كان الحزب الجهة السياسـية الأكثر اعتراضا عليه لكونه يحد من عدد من الحقوق والحريات، قبل أن يصوت عليه لأسباب سياسية بعد تلك الأحداث مع اعتراضه على بعض بنوده.

ب ـ الإسهام الفاعل في جهود الإصلاح الانتخابي:

يكتسي الملف الانتخابي أهمية استثنائية في عمل حـزب العدالة والتنمية، ويعتبره إحدى أولوياته، وذلك بالنظر لأهمية الإصلاح الانتخابـي في معالجة أزمة الشـرعية التي يعاني منها عدد من المؤسسـات السياسـية في المغرب، فضلا عن أن عملية البـناء الديموقـراطي للمغرب لا يمكن أن تتحقـق في غياب منظومة قـانونية انتخابـية متكاملة وكفيلة بتوفير الضمانات الفعلية لانتخابات نزيهة وشفافة.

وقد أصدر الحزب في سبتمبر ٢٠٠١ مذكرة تحت عنوان "من أجل انتخابات نزيهة وشـفافة" طالب فيها بـالعديد من الإجراءات القـانونية والتنظيمية الضرورية لتكون الانتخابات شـفافة ونزيهة، ومنها المراجعة الجذرية للوائح الانتخابـية، وتعميم بطاقـة التعريف الوطنية على كل المواطنين واشتراط تقديمها شخصيا عند كل تقييد لسد البـاب أمام التسجيلات غير القانونية، وتخفيض سـن التصويت إلى ١٨ سـنة حـتى يتم إدماج المزيد من الشباب في الحياة السياسية وتوسـيع القـاعدة الانتخابـية. كما طالب الحزب باعتماد الاقتراع باللائحة على أساس التمثيل النسبي على مستوى الأقـاليم والعمالات. وقـد كان لمذكرة الحزب ومطالبـاته المسـتمرة بتطبـيق مضامينها تأثير جليّ دالا على المراجعات التي تمت في القانون الانتخابي. وتبـنت مختلف الأطراف السياسـية في نهاية المطاف اقتراح الحزب باعتماد نمط الاقتراع باللائحة.

أما تخفيض سـن التصويت إلى ١٨ سـنة، فلم تقبـل بـه الحكومة، فعاد الحزب وطرحـه في تعديلاته على القـانون الانتخابـي بمجلس النواب فصوتت ضده الأغلبـية الحكومية ما عدا حزب الاستقلال. والجدير بالذكر أنه بعد الانتخابات التشريعية دعا الملك محمد السـادس إلى تخفيض سـن التصويت في معرض الإعداد للانتخابـات الجماعية، فغيرت الأغلبية الحكومية موقفها لتلتحق بموقف حزب العدالة والتنمية.

هذا على المستوى القانوني، وعلى المستوى العملي فإن تقليص الحزب لمشـاركته الانتخابية كان في رأينا ذا تأثير مباشر في المنع من تكرار التدخل المباشر والمكثف للإدارة في الانتخابات.

ج ـ تأهيل العمل البرلماني:

فقد أسهم الحزب في رفع مستوى العمل البرلماني وضخ شحنات من الجدية والالتزام فيه، والضغط لإجراء الإصلاحات. وقد ساعده على ذلك كونه أهم معارضة فعلية في مجلس النواب للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢)، ثم أكبر معارضة عددا ونوعا في الفترة التشريعية الحالية (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، وذلك لأسباب منها:

* اعتماد مساطر شفافة وصارمة واشتراط مواصفات محددة في اختيار مرشحيه من كفاءة وجدية وأخلاق والتزام وتنوع في التخصصات وغيرها من المواصفات التي تستجيب لحاجات ومتطلبات العمل البرلماني الاحترافي.
* جدية أعضاء فريق العدالة والتنمية (الكتلة النيابية) وحضورهم المستمر ومستوى أدائهم المتميز. وقد انفرد الفريق بمراقبة حضور أعضائه أثناء الجلسات وبمطالباته المتكررة بتطبيق مقتضيات النظام الداخلي للمجلس في هذا المجال.
* طرحهم لقضايا ذات أهمية وحساسية لدى الشعب المغربي واضطرار المعارضة السابقة – حتى وهي في الحكومة– إلى مجاراتهم فيها خوفا على شعبيتها(١١).
* إحياء العمل بوسائل وآليات للمراقبة لم يتم استعمالها من قبل بشكل كاف على الرغم من نص القانون عليها مثل تكوين اللجان المكلفة لمهام الاستطلاع لمتابعة ظروف تطبيق بعض النصوص التشريعية.
* مناهضة مقترح للزيادة في معاشات النواب ترشيدا للنفقات ومراعاة للواقع الاجتماعي والظرف الاقتصادي المزري.

د ـ تخليق الحياة العامة ومقاومة أشكال الفساد الإداري والمالي من خلال العديد من المبادرات منها على سبيل المثال لا الحصر:

* المطالبة بالتحقيق في قضايا الفساد المالي في العديد من المؤسسات العمومية مثل مؤسسة القرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي وشركة التنمية الفلاحية وشركة استغلال الأراضي الفلاحية التي تتجاوز أرقام معاملاتها مئات ملايين الدولارات.
* المطالبة بتخفيض الرواتب والأجور العليا لكبار موظفي الدولة ومقاومة كل أشكال الامتيازات واستغلال النفوذ والزبونية على حساب معايير الكفاءة وغيرها.

---

(١١) انظر: فريق العدالة والتنمية. حصيلة السنوات الخمس، التزام وعطاء، الولاية التشريعية ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢، سلسلة العدالة والتنمية رقم ٥، الرباط، ٢٠٠٢.

د. سعد الدين العثماني
الأمين العام لحزب العدالة والتنمية

هــ- إصلاح المشهد الحزبي

تعرف الممارسة الحزبية أزمة متزايدة تتبدى مظاهرها أساسا في تشرذم المشهد الحزبي وكثرة الانشقاقات فيه، وقلة الديمقراطية الداخلية والشفافية في التسيير، وندرة التداول على المسؤولية الحزبية، إضافة إلى قلة النضالية وتفشي ممارسة سياسية متحررة من أي ضوابط أو معايير أخلاقية.. وقد أدت هذه السلبيات إلى عزوف شرائح واسعة من المواطنين عنها بسبب فقد الثقة في الفاعلين السياسيين. ويتفق العديد من الباحثين والمراقبين على أن حزب العدالة والتنمية ساعد كثيرا على عودة الدفء والفاعلية والجدية للحياة السياسية، وبالتالي على عودة نسبية لمصداقيتها والثقة فيها. وهذا ما يفسر نجاح أنشطته ومهرجاناته السياسية واهتمام المواطنين بها، وهو ما يفسر أيضا النتائج الانتخابية التي حصل عليها في الانتخابات طيلة السنوات السبع الأخيرة.

كما أن الحزب بمرجعيته الإسلامية، وحرصه على التكوين والتربية على حد أدنى من الالتزام الأخلاقي، قد أسهم واقعيا في تجديد الممارسة السياسية على أرضية الالتزام والنضالية والتضحية بالمصلحة الذاتية لصالح المصلحة العامة.

وكانت محطة المؤتمر الوطني الخامس الأخير الذي عقد في أبريل ٢٠٠٤ مناسبة لتأكيد إيمان وتشبث الحزب المبدئي بهذه المواصفات للممارسة الحزبية السليمة. ففتح جلسات الانتخابات والمناقشات للصحافة الوطنية والدولية، وتم انتخاب قيادته من قبل جميع المؤتمرين - الذين يفوقون ١٥٠٠ شخص - بالاقتراع السري، وانتهى المؤتمر بانتقال القيادة إلى الجديد من المسؤولين بسلاسة وتفاهم وإعمال لقوانين الحزب وأنظمته مما يعد شيئا قليل الحدوث في الساحة السياسية المغربية.

و- تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية:

تنص الورقة المذهبية للحزب على أن "ثقافة عصور الانحطاط وواقع التخلف قد ألقت بثقلها على فهم المجتمعات الإسلامية للأحكام الشرعية المتقدمة التي جاءت بثورة كبيرة في هذا المجال". وبقدر ما يؤكد "على اعتماد المرجعية الإسلامية وما تتضمنه من أحكام سبقت إلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل على ضوء القاعدة الشرعية القائلة "النساء شقائق الرجال في الأحكام"، فإنه يؤكد على ضرورة بلورة اجتهاد أصيل وخلاق ومتواصل، يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على المجتمعات الإسلامية".

وتضيف أنه "ونظرا للحيف التاريخي الذي تعرضت له المرأة، والمتمثل في معاناتها أكثر من تفشي الجهل والأمية والظلم والتعسف وهضم حقوقها الشرعية والقانونية والاجتماعية، واستفحال استغلالها اجتماعيا واقتصاديا وجنسيا، فضلا عن ضعف حضورها في مراكز القرار السياسي والاجتماعي"، فإن الحزب "يؤكد على التمييز الإيجابي لصالح المرأة لتجاوز تلك الفجوة التاريخية، مع التأكيد على أن الأصل وجب أن يكون هو تكافؤ الفرص بين الجنسين".

ويؤكد الحزب أيضا "على التفاعل الإيجابي والخلاق مع المكتسبات الإيجابية التي تحققت للمرأة من خلال نضالها التاريخي في المجتمعات الغربية والذي أفرز مجموعة من المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بإزالة مختلف مظاهر التمييز ضد المرأة مع التأكيد أن ذلك التفاعل لا يمنعه من إبداء تحفظاته على بعض الأبعاد الفلسفية والإديولوجية المتعارضة مع الشريعة الإسلامية ومركزية نظام الأسرة فيها وخصوصياتنا الاجتماعية والثقافية، وهي الأبعاد التي تلاقي معارضة من لدن عدد من القوى داخل المجتمعات الغربية نفسها"(١٢)

هذه المنطلقات تجد مصداقها في واقع المرأة داخل الحزب، فهي حاضرة في مختلف مؤسسات التسيير والمسؤولية والاستشارة، وتحدد القوانين الداخلية والمساطر حصة أدنى ضمن المنتدبين للمؤتمرات على مختلف المستويات. وقد انتخبت امرأتان في الأمانة العامة للحزب عقب مؤتمره الأخير. كما أنه يعد من الأحزاب القلائل الذين في ترشيحه النساء على رأس بعض لوائحه في الانتخابات التشريعية والجماعية، وهو الأول ـ مع حزب الاستقلال ـ في عدد نائباته في البرلمان (ست نائبات) .

سادسا ـ صعوبات وعقبات التحول الديمقراطي بالمغرب

على الرغم من أهمية هذه الخطوات التي قطعها المغرب في مجال الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، والتي كان بعضها جريئا، إلا أن تنزيل وتطبيق العديد من تلك الإصلاحات السياسية والتشريعية ما زال يصطدم بعدة عقبات أهمها هي:

---

١٢ ـ الورقة المذهبية، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

د. سعد الدين العثماني
الأمين العام لحزب العدالة والتنمية

١ ــ بروز عدد من مظاهر التراجعات في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة في الآونة الأخيرة وخصوصا بعد تفجيرات ١٦ مايو بالدار البيضاء، وذلك بسبب تغليب البعد الأمني في معالجة ظاهرة الإرهاب على المقاربة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية. وقد تمثلت الخروقات المسجلة من قبل منظمات حقوق الإنسان في الاختطاف والتعذيب وفي غياب ضمانات المحاكمة العادلة فضلا عن حالتي وفاة. وتقوم مجموعة من المنظمات الحقوقية الوطنية بمتابعة تلك التجاوزات والإعلان عنها، ولحزب العدالة والتنمية أيضا دور معتبر في ذلك.

٢ ــ الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعاني منها أوسع الشرائح الشعبية. ذلك أن الإصلاح لا يمكن اختزاله في الجانب السياسي، بل يستدعي مقاربة شمولية تراعي التداخل القائم في المجتمع بين مختلف أبعاده ومكوناته.

٣ ــ وجود مراكز قوى و جهات متنفذة راكمت في العقود أو السنوات الماضية امتيازات ومصالح من الفساد الإداري والتدبير السيئ، وهي لا تزال تشكل عناصر مقاومة للإصلاح.

٤ ــ تعثر وتأخر عدد من الإصلاحات الضرورية والتي لا يتصور أي انتقال ديمقراطي بدونها. ويوجد في مقدمتها إصلاح الإدارة التي ينخر فيها الفساد والبيروقراطية، وإصلاح القضاء نحو استقلالية حقيقية وللتخلص من البطء والفساد واستغلال النفوذ، وإصلاح التعليم بما يؤهله ليكون قادرا على المنافسة في عالم ثورة العلم والمعلومات.

٥ ــ بعض النزوعات الإقصائية لدى بعض الجهات السياسية والإعلامية والتي على الرغم من هامشيتها، إلا أنها تلقى أحيانا قبولا لدى لوبيات مصالح في الداخل وفي الخارج. وتعتبر الحملة التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية بعد أحداث ١٦ مايو ووجود أصوات تنادي بحله نموذجا صارخا على ذلك.

خاتمـــة

لا شك أن المغرب يعرف خصوصية فيما يتعلق بطريقة تدشينه لمرحلة الانتقال الديموقراطي، وبناء توافق بين القوى السياسية والنظام لطي صفحة عهد مضى من الصراع على السلطة. وقد انسحب هذا التوافق على فصيل من فصائل الحركة الإسلامية الذي كان يبشر بهذا النوع من التحول السياسي لعقدين من الزمن.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي تحققت، إلا أن الديموقراطية في المغرب ديموقراطية ناشئة، تحتاج إلى مزيد تطوير. ونرى أن الشرط الأساس لإنجاح هذه التجربة يكمن في القدرة على الحفاظ على التوافق الحاصل وتطويره وفي إشراك مختلف الأطراف في التحولات الجارية وفي التدرج في معالجة العوائق. ويعتبر حزب العدالة والتنمية اليوم طرفا مهما في التجربة بسبب تقاطعه مع تجارب صدامية في بلدان أخرى، وبسبب جذور قياداته المزدوجة من الحركة الوطنية ومن الحركة الإسلامية، وأيضا بسبب محاولته الجمع بين مقتضيات المرجعية الإسلامية ومتطلبات التقدم والتحديث برؤية تحاول تبني أقصى درجات الانفتاح والتجديد.

دور الاحزاب السياسية في العمليات الديمقراطية
حزب العدالة والتنمية في تركيا

الدكتور مراد مرجان (حزب العدالة والتنمية التركي)
رئيس الوفد المفاوض للمجلس الأوروبي / الجمعية البرلمانية.

١ – مؤسسات الديمقراطية التركية:

لقد استطاع الراحل مصطفى كمال أتاتورك أن يؤسس الجمهورية التركية الحديثة في عام ١٩٢٣، بعد حرب استقلال دموية. وتشكلت الجمهورية على أثر زوال الامبراطورية العثمانية التي دام حكمها ٦٠٠ عام، اعتمدت على تشكيل حكومات دينية، وكان السلطان وحكومته هما أصحاب السلطة والنفوذ في الدولة، وكان يعتمد نجاح العثمانيين في الحكم أساسا على قوة السلطان وطبيعة شخصيته.

وتميزت القرون الأربعة الأولى من عمر الدولة العثمانية بالقوة والمنعة والنجاح، إلا أنه أصابها الهزال والتراجع في أدائها مع بداية منتصف القرن الثامن عشر (عام ١٧٥٠ م)، ومنذ ذلك الحين بدأت محاولات حثيثة لإدخال الحداثة إلى الامبراطورية العثمانية، ولكن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل لأسباب عدة. وبما أن جوهر دراستنا ليس عن الامبراطورية العثمانية، فإنني لن أتعرض لهذه الأسباب.

وفي هذه الحقبة التاريخية الهامة، لا بد من التذكير أنه بالرغم من فشل كافة المحاولات التحديثية، إلا أنها أدت إلى تفتح عيون النخبة التركية وتوجهها إلى ما يجري في أوروبا من بوادر الحداثة والتقدم، وذلك بهدف نقلها وإدخالها إلى تركيا.

وبالرغم من التاريخ الطويل للحكم الديني التقليدي، الذي مرت به الامبراطورية العثمانية، إلا أن "أتاتورك" اختار الديمقراطية والنظام العلماني وسلطة القانون، كدعائم أساسية للجمهورية التركية الحديثة، مع أنه كانت أمامه خيارات أخرى. وأسس أتاتورك أول حزب سياسي "حزب الشعب الجمهوري" .وبالرغم من وجود نظام الحزب الواحد في تركيا، في أيامها الأولى، إلا أنه تم تشكيل حزب سياسيٍ آخر، خلال فترة حكم أتاتورك، مما يدل على أنه كان يسعى إلى بناء ديمقراطية ذات تعددية سياسية.

الدكتور مراد مرجان (حزب العدالة والتنمية التركي)
رئيس الوفد المفاوض للمجلس الأوروبي / الجمعية البرلمانية.

منذ الأيام الأولى لتأسيس الجمهورية، عبر الشعب عن رغبته في استقلالية النظام القضائي، وفي محاسبة الحكومة المنتخبة من قبل برلمان منتخب، وشكل الدستور، الذي وضعه أتاتورك" أحد أهم دعائم الديمقراطية التركية، إلا أن هذه الديمقراطية الوليدة تعرضت لعدة انتكاسات منذ عام ١٩٢٣، تمثلت في عدة انقلابات عسكرية، حيث تم على الأثر إدخال تعديلات لبعض مواد الدستور، إلا أنه تمت المحافظة على جوهره من العبث.

٢ - استعراض قصير للسياسات التركية

ساد في تركيا تياران سياسيان رئيسيان: تيار الديمقراطية الاجتماعية ومثله "حزب الشعب الجمهوري"، الذي أسسه أتاتورك، والتيار المحافظ ومثله " الحزب الديمقراطي"، الذي أسسه جلال بيار وعدنان منديرس، وزملاؤهم في عام ١٩٤٦. وقد خسر "حزب الشعب الجمهوري" الحاكم السلطة عام ١٩٥٠ لصالح "الحزب الديمقراطي".

في عام ١٩٦٠ جرى انقلاب عسكري أطاح بالحزب الديمقراطي، وعلى الأثر وضع الإنقلابيون دستوراً جديداً، تم على أثره "حل " الحزب الديمقراطي، وتم تأسيس حزب "العدالة" على أنقاضه، وكوريث له، وكان أحد أهم زعمائه سليمان ديميريل، الذي استطاع الوصول إلى السلطة عام ١٩٨٠. واتبع حزب "العدالة"، السياسة التي انتهجها الحزب الديمقراطي، وركز اهتماماته على القضايا الداخلية التركية المجتمعية.

أما الخطوط السياسية التي انتهجها حزب الشعب الجمهوري فقد كانت ممثلة للتيار اليساري الذي قاد الحزب فترة قرن من الزمان، وكان هذا التيار هو المفضل لدى النخبة في تركيا، كانت تعلن دائماً بأنها حامي ركائز ودعائم الجمهورية التركية، الممثلة في العلمانية واقتصاد الدولة ..الخ. وساعد حزب الشعب على إنشاء "اقتصاد شبه السوق"!، وإبقاء الدولة مسيطرة على كافة القطاعات الاقتصادية.

الخط السياسي الآخر مثله "يمين الوسط"، الذي ركز جل اهتماماته على "العادات والتقاليد والمعتقدات" والذي مثله " الحزب الديمقراطي" وحزب العدالة، وكانا مؤيدين لاقتصاد السوق. ومع ذلك فقد مثل هذان الحزبان حالة مخيبة لآمال ناخبيهم، أما السبب فيعود إلى عدم قدرتهم على الايفاء بوعودهم والالتزام ببرامجهم الاقتصادية والاجتماعية، التي على أساسها تم وصولهم إلى السلطة. ومن الواضح أن سياسات هذين

الحزبين لم تختلف كثيراً عن البرنامج الذي انتهجه حزب الشعب الجمهوري الذي تحول إلى "الحزب اليعقوبي" بعد رحيل أتاتورك.

وساد الفترة ما بين "١٩٧٠ ــ ١٩٨٠" نشاطات إرهابية في تركيا، سواء كان من "اليمين" أو "اليسار"، مما تسبب في قيام الجيش بانقلاب عسكري، وقام الانقلابيون بحظر جميع الأحزاب السياسية، وتم وضع دستور جديد والسماح بتشكيل أحزاب جديدة، مثل "حزب الأم"، الذي أسسه "تورغوت أوزال"، ومجموعة من زملائه، والذي شكل ولادة تيار "اليمين الوسط" السياسي. أجرى هذا الحزب إصلاحات كبيرة في طبيعة النظام الاقتصادي التركي، وقام بمحاولات لإحداث تغييرات في النظام الإجتماعي للدولة، إلا أن حزب " الوطن الأم" لقي نفس مصير أحزاب الوسط، وذلك بعد وفاة مؤسسه "أوزال"، ولم تستطع برامج أحزاب اليمين الوسط تلبية طموحات ناخبيها والوفاء بوعودها لهم.

في عقد السبعينيات برز خط سياسي جديد، مثلته أحزاب "التنظيم القومي: الخلاص القومي، وحزب الرفاه الاجتماعي بقيادة نجم الدين أربكان (١٩٧٠ ــ ٢٠٠٠)، وذلك بعد فشل الحزبين السائدين في ذلك الوقت، وشكل حزب الرفاه تياراً محافظاً متديناً. وقد فرض الحظر على كافة هذه الأحزاب، إما بفعل الانقلابات العسكرية أو جراء قرارات أصدرتها المحاكم التركية.

وتمكن حزب الرفاه من الوصول إلى السلطة ضمن تحالفات سياسية على فترتين الأولى في عام ١٩٧٤، والثانية عام ١٩٩٦، واستمر حكم هذا الحزب نحو عامين. وأثار حزب أربكان والمتحالفين معه جدلاً واسعاً في صفوف النخبة التركية الذين أصيبوا بالإحباط، لإحساسهم بإن هذا الحزب يقود تركيا بعيداً عن "العلمانية" وعن أوروبا.

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٠ و١٩٩٠، كانت الحكومة هي حكومة حزب الأغلبية، ولكن عجز هذه الحكومات عن تلبية احتياجات ورغبات الوطن والمواطن أفقد هذه الحكومات وهذه الأحزاب الحاكمة زخمها ودعمها الشعبي. ونتج عن الأحزاب الحاكمة أحزاب جديدة، وفي الكثير من الأحيان كانت هذه الأحزاب تنشق عن نفسها لتشكل أحزاباً جديدة، مما اثر سلباً على قوة وأداء هذه الأحزاب أثناء تداولها للسلطة، مما عكس نفسه على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا.

وفي هذا السياق نستطيع القول إن "أحزاب اليمين الوسط" قد فقدت ثقة الناخبين، خاصة لجهة برامجهم السياسية التي ابتعدت عمّا نادت به هذه الأحزاب، وتماشت مع

"الواقع الراهن"!، إضافة إلى تورط عدد من قياديي هذه الأحـزاب في قـضايا فسـاد. وفي الجانب الآخر فإن "الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية" قد ابـتعدت عن عادات ومعتقـدات المواطنين.

ـ حزب العدالة والتنمية ـ التأسيس والأبعاد.

أسس حزب العدالة والتنمية الطبيب رجب أردوغان ومعه ٧٢ من زملائه. وكان أردوغان رئيساً ناجحاً ومتميزاً لبلدية اسطنبول في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨. وقد زج بالسجن قبل أن يكمل فترة رئاسته للبلدية، بسبب إلقائه قصيدة ادعت السـلطات انذاك أنها تحرض على الكراهية بين أفراد الشعب التركي. إلا أنه وبسبب من شـخصيته المميزة ، فقد حاز على مؤازرة فئات واسعة من الشعب التركي، ومنذ ذلك الحين وشعبيته في تزايد مستمر.

بالنسبة لحزب "الرفاه" لم يكن هناك توافق بين أعضاء الحزب وقـيادته، وعندما حظر نشاط الحزب من قبل المحكمة، تم تشكيل حزب الفضيلة على انقـاضه، مما أجج من صيحات عدم الرضا في صفوفه، وقد وجهت انتقادات لبرامجه السياسية، خاصة من قبل بـعض أعضاء قـياديين في هذا الحزب، ودعوا الى ضرورة أن يطور الحزب من بـرامجه وسياسته بما ينسجم ويتماشى مع واقع ما يجري في تركيا والعالم من تغييرات، مطالبين بتوقف الحزب عن استخدام لغة الدين في خطابه السياسي، إلا أن صيحات عدم الرضا لم تلق آذانا صاغية من قبل الجيل القديم المهيمن على الحزب، والمتعصب لأفكاره. وعندما تم حظر "حزب الفضيلة" توجهت بعض قيادات الحزب التي كانت تنتقد سياسـة الحزب الى تشكيل حزب جديد على انقاض حزب الفضيلة بقيادة طيب رجب أردوغان، تحت مسمى "حزب العدالة والتنمية.!"

أما سبب اكتساب حزب العدالة والتنمية لكل هذا الزخم والدعم الشعبي فيعود الى برنامجه السياسي والذي يقول فيه" إن تركيا لديها رغبة كبيرة في إحداث تغييرات واسعة في ظل الصعوبـات التي تمر بـها، خاصة على كافة الصعد السياسـية والاقـتصادية والاجتماعية، والتي أثرت سلباً على حياة الناس ومستقبلهم. إن تركيا تتلهف وتسعى الى إجراء إصلاحات سياسـية فعالة للتغلب على كافة الصعوبـات التي تواجهها، ومن أجل إحلال السـلام الاجتماعي والأمن، وتقـديم الخدمات والرعاية لجموع الشـعب التركي

وتأمين مستقبله.

فعندما فرغت المفاهيم والقيم من جوهرها وفقدت الكلمات معناها، فإن تركيا احتاجت وبسرعة إلى تفاهمات جديدة، وإلى حركة ديناميكية طموحة وعاقدة العزم على إخراج البلاد من المستنقع الذي وصلت إليه، وباستطاعتها وضع البرامج الطموحة، التي تخط فيها المستقبل التركي بكل وضوح، وبحاجة إلى كادر محلي واقعي مسلح بالعلم والمعرفة الحديثة وإلى مشاريع واقعية تفتح آفاقاً جديدة أمام الشعب التركي.

إن الأهداف المذكورة أنفا بالإمكان تحقيقها من خلال إرادة ورغبة سياسية واعية وبالبدء بحركة تنمية اقتصادية من أجل تصحيح الآليات الخاطئة في توزيع الدخل والثروة والقضاء على جيوب الفقر، وإنهاء حالة السخط والتذمر، وتحقيق الوحدة واستجماع همم الشعب، وضمان السلام الاجتماعي ومد جسور الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطن.

إن مشاكل تركيا ليست مستعصية على الحل إذا علمنا:

- أن تركيا تملك مسطحاً غنيا وباطناً غنياً بالمصادر الطبيعية.
- أن تركيا تملك شعباً شاباً ومفعماً بالحركة والنشاط.
- أن تركيا تملك تاريخاً عريقاً وارثاً ثقافياً.
- ان تركيا تملك جذوراً عميقة وتقاليد حكم راسخة.
- ان تركيا تملك إمكانية ملتزمة وقدره عالية للتنافس العالمي.
- ان تركيا تملك موقعاً جغرافياً استراتيجياً يمكنها من لعب دور مؤثر في المنطقة.
- أن تركيا تملك مركزاً للجذب السياحي لجمال طبيعتها، ونسيجها التاريخي الحضاري.
- أن تركيا تملك ميزات من التضامن الاجتماعي والتعاون المشترك، وهي تعبر عن شخصيتنا الدينية والقومية. لقد حققت أمتنا إنجازات ونجاحات في فترات وأوضاع صعبة خلال تاريخها.

وعطفاً على ما سبق فنحن لسنا بعاجزين ويجب أن نعمل على تحريك هذه الطاقة الكامنة، وهذا سبب وجود حزبنا في المشهد السياسي، ونحن مصممون على تعبئة كافة الطاقات في تركيا من أجل أن نحقق السعادة والرفاهية لشعبنا وأن نؤسس مكانة تليق ببلدنا.

الدكتور مراد مرجان (حزب العدالة والتنمية التركي)
رئيس الوفد المفاوض للمجلس الأوروبي / الجمعية البرلمانية.

فحزبنا هو حــزب الأمة التي تعيش منذ أكثر من ألف ســنة ضمن الفسحــة الجغرافية في محبة وصداقة وأخوة، ولديها قدر مشترك من السعادة والأحزان والكرامة.

بأمانته وحيوية كادره ذي المبادئ العالية، وبنظرته السياسية الثاقبــة لفتح آفاق المستقبل أمام بلدنا ، فإن حزبنا يهدف إلى أن يضع حداً لكافة المشاكل والصعوبــات التي يعاني منها شعبنا منذ سنوات، فنحن نسعى الى تطوير أدائنا في حــل كافة هذه المشــاكل والتحديات، واتخاذ القرارات الصائبة وتطوير إمكانات النظام السياســي، وإزاحــة كافة العقبات أمام تطوير وتنمية بلدنا، كي نأتي لتركيا بالنور الذي تستحقه.

إن حزبنا يهدف لإيجاد حلول راسخة لمشاكل بلدنا بما يتماشــى والواقــع الدولي الراهن، ويستنهض الماضي والتقاليد، وقــد جعل الخدمة العامة من أهم أهدافه، وقــيادة النشاطات السياســية من منطلقــات وقــيم ديمقــراطية معاصرة، أكثر منها منطلقــات أيدولوجية.

ولهذا بالتحديد فإن حزبنا وبدون تمييز قد تبنى جميع المواطنين بــغض النظر عن الجنس والأصول العرقية، والمعتقد، والأفكار . ان مفهوم التعددية يعتبر أحــد أهم أهداف حزبنا الأساســية من أجل تطوير الوعي الوطني والمشــاركة مع جميع رجالات الوطن في تعزيز الكرامة الوطنية والانتماء للوطن الذي نعيش فيه. ويهتم حزبــــــنا بحرية الفرد ويعتبرها إحدى أهم قضاياه، فهو يتبع المثل القائل "إذا ل يكنم الجميع أحــراراً، فلا أحــد حر"!، ولضمان الديمقراطية جعل الفرد في مركز اهتماماته، عبر الســعي لحماية حقوقــه الأساسية وحريته. كما أن حزبنا أسس أرضية فعالة للحفاظ على.وحدة وسلامة أراضي تركيا، وعلى العلمانية، والقانون الاجتماعي، والقيام بــعملية التطوير والســعي الحثيث باتجاه الديمقراطية، وحماية حرية المعتقد والمساواة في الفرص بــين المواطنين. سيســعى حزبــنا إلى محاربــــة الآفات والظواهر التي تدمر المجتمعات والحكومات مثل الانحطاط والفساد والشوائب والاســتغلاليين والمحسوبــية وعدم المســاواة أمام القــانون، وعدم المساواة في الفرص والعنصرية والشللية والاستبــداد، وحــيثما وجدت هذه الظواهر فان حزبنا سيكون مقاتلاً صلباً وعنيداً للقضاء عليها.

ومن أجل التعرف على الناس وعلى مشاكلهم، سيسعى حزبنا إلى مد جســور من الثقــة، والتي اختفت من مجتمعنا، فنحــن مصممون على أن ينظر الناس إلى مستقبــلهم بأمان وأن يشعروا باحترامهم وأن يعاملوا بطريقة سليمة تليق بهم كبشــر وبــدورهم في

بأمان وأن يشعروا باحترامهم وأن يعاملوا بطريقة سليمة تليق بهم كبشر وبدورهم في بناء المجتمع مهما كان حجم هذا الدور.

إن جماهير الشعب ليست عاجزة، والحل يكمن في الشعب نفسه، كما قال أتاتورك العظيم "ان القوة لإنقاذ الأمة تكمن في عزم وتصميم الأمة ذاتها"!!. لدينا مفهوم أن على الحكومات أن تسهل الأمور لا أن تجعلها أكثر صعوبة، ويجب أن تسعى لتجميع الناس وقواهم لا أن تدفعهم بعيداً، وأن توحد لا أن تفرق وأن تحمي الضعيف من الجبروت وهيمنة القوى المستبدة.

ولكي نصل الى النتائج المرجوة فقد وضع حزبنا برنامجاً سياسيا يضمن النقاط التالية:

- نشر التفاهم المعتمد في أساسه على مفاهيم الحقوق الدولية والحرية لجميع المناطق.
- إنهاء – وبشكل تام – المشاكل المستعصية التي تواجه تركيا.
- تعبئة وتفعيل قدرة الإنسان التي أهملت لسنوات عدة وجعل تركيا دولة منتجة وأن تنمو بالإنتاج.
- القضاء على الهوة في توزيع الدخل مما سيرفع في مستوى الرعاية الاجتماعية لامتنا.
- إشراك المواطنين والمنظمات غير حكومية في الإدارة العامة وخلق تعاون دؤوب بين فئات المجتمع.
- السعي إلى تأكيد وترسيخ مفهوم الشفافية والمسؤولية في جميع مرافق الحياة العامة.
- السعي لتزويد المجتمع بأدوات العصرنة والحداثة والعقلانية، والواقعية وإنجاز الحلول في المناطق مثل وضع حلول للمشاكل الاقتصادية والتركيز على السياسة الخارجية، والثقافة والفنون والتعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية ، فنحن نعتقد ونؤمن بقوة بأن هذا البرنامج سيعمل على حل مشاكل تركيا وانه سيفتح الطريق أمامها من أجل التقدم للأمام، ونتوقع من هذا البرنامج أن يشكل بداية جديدة لتركيا.. كل شيء معنا سيكون للأفضل بمشيئة الله.

الدكتور مراد مرجان (حزب العدالة والتنمية التركي)
رئيس الوفد المفاوض للمجلس الأوروبي / الجمعية البرلمانية.

حزب العدالة والتنمية في الحكومة

الانتخابات العامة التي جرت في ٣/ ١١/ ٢٠٠٢ حققت نتائج مدهشة، خاصة وأن كافة الأحزاب السياسية التي كانت ممثلة في البرلمان لم تتمكن من الحصول على مقعد واحد، في حين حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤٪ من أصوات الناخبين والتي تمثل ٣٦٥ مقعداً برلمانياً من اصل ٥٥٠ مقعداً. ونال حزب الشعب الجمهوري ١٧٦ مقعداً وهو ما يوازي ١٩٪ من الأصوات وبقية المقاعد ذهبت للمستقلين. حكومة حزب العدالة الأولى شكلت من قبل وزير الخارجية الحالي عبد الله غول، لأن الطيب أردوغان كان محظوراً عليه أن يعاد انتخابه ، وبعد رفع الخطر من قبل البرلمان اصبح رئيساً للوزراء.

شعبية حزب العدالة والتنمية في تزايد مستمر منذ وصوله للسلطة، ففي الانتخابات المحلية الأخيرة والتي جرت في ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٤ استأثر الحزب بـ ٤٢٪ من الأصوات، وأصبح الآن لدى الحزب ٨١ فرعاً في المحافظات و ٣٠٠ فرع في البلدات وبعضوية ما يقارب الثلاثة ملايين شخص.

السياسات الداخلية الأساسية للحزب

فيما يتعلق بسياسات الحزب الداخلية فقد راعت المبادئ والأسس التالية:

١) إن الديمقراطية والعلمانية وحكم القانون من المبادئ الأساسية للجمهورية ونعتقد بأن تركيا ستزدهر وسينعم المواطنون بحياة أفضل إذا ما سعينا إلى تطبيق المبادئ التي ذكرناها سابقاً.فالانفتاح والشفافية هي مبادئ حيوية وهامة للحكومة لأن القطاع العام يمول عملياً من قبل المواطنين. إن للمواطنين الحق ان يعرفوا أين وكيف يتم صرف أموالهم .

ولحل هذه الإشكالية أحدثنا تغييرات جذرية في الدستور والنظام القضائي لتعزيز الديمقراطية ورفع مستواها وتطوير الشفافية، وذلك في أقصر وقت ممكن. أي أن أي مواطن في تركيا يملك حرية التعبير عن الرأي والمعتقدات والأفكار ويملك المواطنون الحق في تشكيل الروابط وأن يعيشوا ضمن إطار ثقافتهم، ويجب أن لا يكون هناك تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللغة، ولقد قمنا بإجراء التغييرات اللازمة كي يتمتع المواطنون بحريتهم والحصول على حقوقهم كما لو كان ذلك في الدول الديمقراطية المتطورة.

١) نؤمن ونعتقد بعدم ضرورة وجود أحزاب سياسية قـائمة على أســاس فكرة الدين، وينطبق هذا على الأحزاب القــومية لأنها تقـيد قـيم المجتمع. ان الدين هو قــيمة مشـتركة في المجتمع ولهذا فهو فوق جميع الاهتمامات السياســية، ولذلك يجب أن لا يعمل على استغلال الدين من قبل الأحزاب السياسية والذي يقود إلى خلق حالة من الانشقاق في وسط المجتمع، ولهذا السبب البسيط فنحن نعرف أنفسنا بالديمقــراطيين المحافظين، وهذا الاسم يستخدم ضمن إطار احترام وتعزيز الثقافة والتقاليد وقــيم المجتمع الاجتماعية في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحديث وتطوير مستوى المعيشة في المجتمع، ونعتقد بــأن هذه القيم لا تتعارض أو تتناقض مع نفسها.

٢) هدفنا يسعى في حده الأدنى بأن نجعل تركيا في مستوى الدول المتقــدمة، ومن أجل الوصول لهذا الهدف علينا أن نقوم بإصلاحات بنيوية في القــطاع العام والاقــتصاد، ولهذا يجب أن نعمل على أساس اقتصاد الســوق الحر والخصخصة وأن نزيد من فعالية القطاع العام.

٣) لقد عانت تركيا من مشاكل حــادة في عام ٢٠٠١ كان من نتائجها أن تدهورت الحالة الاقتصادية بشكل كبير كما عانت من مشاكل في توزيع الثروة لقد انتشــر الفســاد المالي بشكل خطير وخاصة في قطاع البــنوك الخاصة والتي تم تفريغ مصادرها المالية من قبل مالكيها مما كلف الاقتصاد أكثر من (٣٠) بليون دولار يتوجب دفعها للمواطنين، ومع هذا فقد وضعنا برنامجاً يساعد على الاستقرار الاقتصادي ، لقد غيرنا القوانين مما يجعل أصحاب البنوك خاضعين للمساءلة القانونية لسوء التصرف، وتعاونا مع صندوق النقــد الدولي لخفض التضخم الى مستويات مرضية، واقتصادنا مستقر الآن. كما عززنا سياسة الاستيراد والتصدير وأصبح اقتصادنا ينمو بنسبة ٥٪ سنوياً.

السياسة الخارجية للحزب

نحن نعيش في حقبة جديدة في السياسات الدولية ويمكن أن نطلق عليها "حقبة نمو العلاقات الإقليمية" أو حقبة "الاتجاه نحو الوحدة بين الدول".

الديمقراطية والحكومة الجيدة

من المبادئ الأساسية للمجتمع الدولي الآن:

الدكتور مراد مرجان (حزب العدالة والتنمية التركي)
رئيس الوفد المفاوض للمجلس الأوروبي / الجمعية البرلمانية.

١) نؤمن بأن الدول التي لم تتبن هذه المبادئ ستعاني اقتصاديا واجتماعيا، وأننا نستطيع أن نبني مستقبلاً افضل لشعبنا ولوطننا عندما نسعى وبشكل جاد الى تطبيق هذه السياسات، كما نسعى بكل إخلاص لمساعدة جميع المجتمعات لإحداث هذه التغييرات.

٢) الظروف الدولية وديناميكية البناء: في هذا المجال نسعى لأن نؤسس علاقات مبنية على أساس من التفاهم والعقلانية وأكثر من ذلك مع كل عناصر الكرة الأرضية وبهذا نستطيع أن نصل إلى قاعدة جديدة في العلاقات الدولية وهي أن نجير العمل لصالح الطرفين، وعلاقاتنا الدولية تقوم على أساس العمل تحت شعار هذا المبدأ "العمل لصالح جميع الأطراف".

٣) عدم توفر السلام والاستقرار في منطقتنا يؤثر بشكل مباشر على مجتمعنا، لهذا يجب على تركيا أن تكون فعالة في الصراع من أجل أن تؤمن الاستقرار في المنطقة.

٤) ان التحديث في تركيا مشروع طويل الأمد وقد اصبح ذلك جزءاً هاماً من السياسة الفعالة للدولة ومن تركيبة مؤسسات الدولة. وعندما لا يشكل التحديث خطراً على تقاليد المجتمع وعقيدته فإن على الناس السعي لتطبيقه للنهوض بالمجتمع . ومن النتائج الطبيعية للتحديث في تركيا انضمامها للاتحاد الأوروبي حيث أن أكثر من ٧٥٪ من المجتمع التركي يؤيدون الانضمام للاتحاد، ولذلك فإن حكومتنا تسعى بكل جهودها لإجراء الإصلاحات الضرورية من أجل بدء محادثات الانضمام.

وفيما يتعلق بالديمقراطية في الشرق الأوسط أود أن اقتبس ما قاله رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بهذا الخصوص" أنا لا اقر الرأي القائل بان الثقافة الإسلامية والديمقراطية لا يمكن لهما أن يتعايشا وكسياسي متعلق بالإسلام ومؤمن شخصياً به ، ولكن اعتبر السياسة كأداة مسيطرة خارج إطار الدين، اعتقد بأن هناك صدعاً في وجهة نظر مثل هذه. وفيما يتعلق بالديمقراطية في الشرق الأوسط فإنها نتيجة يجب الحصول عليها، لذلك فالسؤال ليس هل الديمقراطية ممكنة أم لا؟، ولكن كيفية تلبية ما تريده الشعوب في الشرق الأوسط، وبكلمات أخرى كيف يمكن الوصول الى الديمقراطية في المنطقة؟"

الاصلاح والديمقراطية في ظل نظام سياسي ديني – ايران نموذجاً

رضا يوسفيان

بداية ومن اجل الوقوف على المشـــهد السياســـي الايراني ومكوناته السياســية والاجتماعية ، لا بد لنا من قراءة التركيبــة الدســتورية والقــانونية للنظام في الجمهورية الاسلامية الايرانية وتوزيع السلطات بين مراكزها والعلاقات التي تحكمها .

التركيبة الدستورية للنظام

المسلمة الاولى التي يؤكد عليها الدستور الايراني ان كل مراكز الســلطة في النظام تنتخب بشكل مباشر او غير مباشر من قبل الشعب .

١ – اما المراكز التي تنتخب بالاقتراع المباشر من قبل الشعب فهي :

اولا : رئاسة الجمهورية او رئيس الجمهورية الذي يتولى مهمة السلطة التنفيذية ويرشح وزراء الحكومة ويقدمهم لمجلس الشورى لاخذ الثقة ، ويدافع عن بــرامج الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية امام مجلس الشورى ويكون مسؤولا عنها . ويعتبر رئيس الجمهورية اعلى ســلطة في البــلاد دســتوريا بــعد ولي الفقــيه او مرشــد النظام الاسلامي.

ثانيا : اعضاء المجلس النيابي او مجلس الشورى الاســلامي حســب التســمية الدستورية له ، ويتولى هذا المجلس مهمة التقنين وكذلك يمنح الثقــة للوزراء ويقــوم على مراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها، ويتكون من مئتين وتسعين عضوا من ضمنهم الاقليات الدينية المعترف بها رسميا في الدستور ، وهي اليهودية الممثلة بنائب واحد ، والمسيحــية – الارمنية ممثلة بنائبين ، والزردشتية ولها نائب واحد ، ونائب عن الاشوريين .

ثالثا : مجلس خبراء القيادة ، والذي ينتخب من قبل الشعب بالاقــتراع المباشــر ، ويتولى مهمة انتخاب وعزل مرشــد النظام ومحاسبــته حســب الدســتور . ويشــترط لعضويته ان يكون المرشح منتميا للمؤسسة الدينية ومن الفقهاء .

رابعا : المجالس البلدية.

٢ – المراكز التي تنتخب بالاقتراع غير المباشر ، وهي:

اولا : مرشد النظام، وهو يعتبر اعلى سلطة في النظام حسب الدستور ، ويتولى مهمة التنسيق بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية .وينتخب من قبل مجلس خبراء القيادة المنتخب بدوره من قبل الشعب . وتشمل صلاحيات المرشد تعيين رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وقائد اركان القوات المسلحة وقادة القوات العسكرية – البرية والجوية والبحرية في الجيش وحرس الثورة الاسلامية وقوى الامن والشرطة – والاعضاء الفقهاء في مجلس صيانة الدستور واعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام كما سيرد لاحقا، وبعض اعضاء المجلس الاعلى للامن القومي ، فضلا عن تعيين اعضاء المجلس الاعلى للثورة الثقافية .

ثانيا : السلطة القضائية ، ويتولى مرشد النظام مسؤولية تعيين رئيس السلطة القضائية التي تتولى بدورها الاشراف على كل المحاكم في ايران.

ثالثا : مجلس صيانة الدستور او المجلس الدستوري، ويتشكل من اثني عشر عضوا ، ستة منهم من الفقهاء او رجال الدين المنتمين للمؤسسة الدينية ويعينهم مرشد النظام مباشرة . اما الاعضاء الستة الاخرون فهم من رجال القانون ، وتتولى السلطة القضائية مهمة ترشيح اثنى عشر مرشحا اي ضعف العدد المطلوب وتقدمهم لمجلس الشورى الذي ينتخب ستة منهم.

ويتولى هذا المجلس مهمة مراقبة جميع مشاريع القوانين التي يناقشها ويناقشها مجلس الشورى ومطابقتها مع الاحكام الشرعية والدستور ، وبعد موافقته عليها تأخذ صفتها القانونية.

رابعا : مجلس تحديد مصلحة النظام او ما بات يعرف في الادبيات الاعلامية والسياسية بـ" مجمع تشخيص مصلحة النظام " ، ويتولى مرشد النظام تعيين جميع اعضائه ، الى جانب عضوية رؤساء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية الطبيعية فيه . و مهمته التحكيم في الخلافات التي تنشأ بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور حول اقرار القوانين و ترسيم سياسة رئيسية للبلد .

تجدر الاشارة هنا الى ان رئيس الجمهورية يتولى مهمة رئاسة المجلس الاعلى للثورة الثقافية والمجلس الاعلى للامن القومي .

العلاقة بين المؤسسات الدستورية - تحديد المسؤوليات

أ - مرشد النظام

كما يوضح الرسم البياني الاحق، ندرك ان السلطة الرئيسة في نظام الجمهورية الاسلامية في ايران في يد مرشد النظام الذي هو ولي الفقيه . والجهة الوحيدة التي لديها الحق دستوريا في مساءلة مرشد النظام هي مجلس خبراء القيادة الذي لديه صلاحية انتخاب المرشد وعزله من منصبه.

وتقوم السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية باعمالها تحت رعاية ولي الفقيه على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالها.

ب - رئاسة الجمهورية

لقد حدد الدستور الايراني صلاحيات رئيس الجمهورية بالسهر ومراقبة حسن تطبيق دستور الجمهورية الاسلامية ، وان على السلطات الاخرى تقديم مسوغاتها وتوضيحاتها له في حال صدر عنها اية مخالفة للدستور .

ج - مجلس الشورى

بناء على الدستور ، فان جميع السلطات مسؤولة امام مجلس الشورى ، ولدى هذا المجلس الحق في التحقيق والتدقيق في امور كل السلطات والمؤسسات الرسمية ، وفي كل ما له علاقة بشؤون البلاد .

والمجلس يمنح كل وزراء الحكومة الثقة ، وله الحق بتوجيه الاستدعاءات والاستجوابات لهم ، وايضا من صلاحياته ان يسحب الثقة من اي وزير لا يقدم مرافعة عن وزارته واعمالها لا ترضي ممثلي الامة . والمجلس هو الذي يقر ميزانة الدولة .

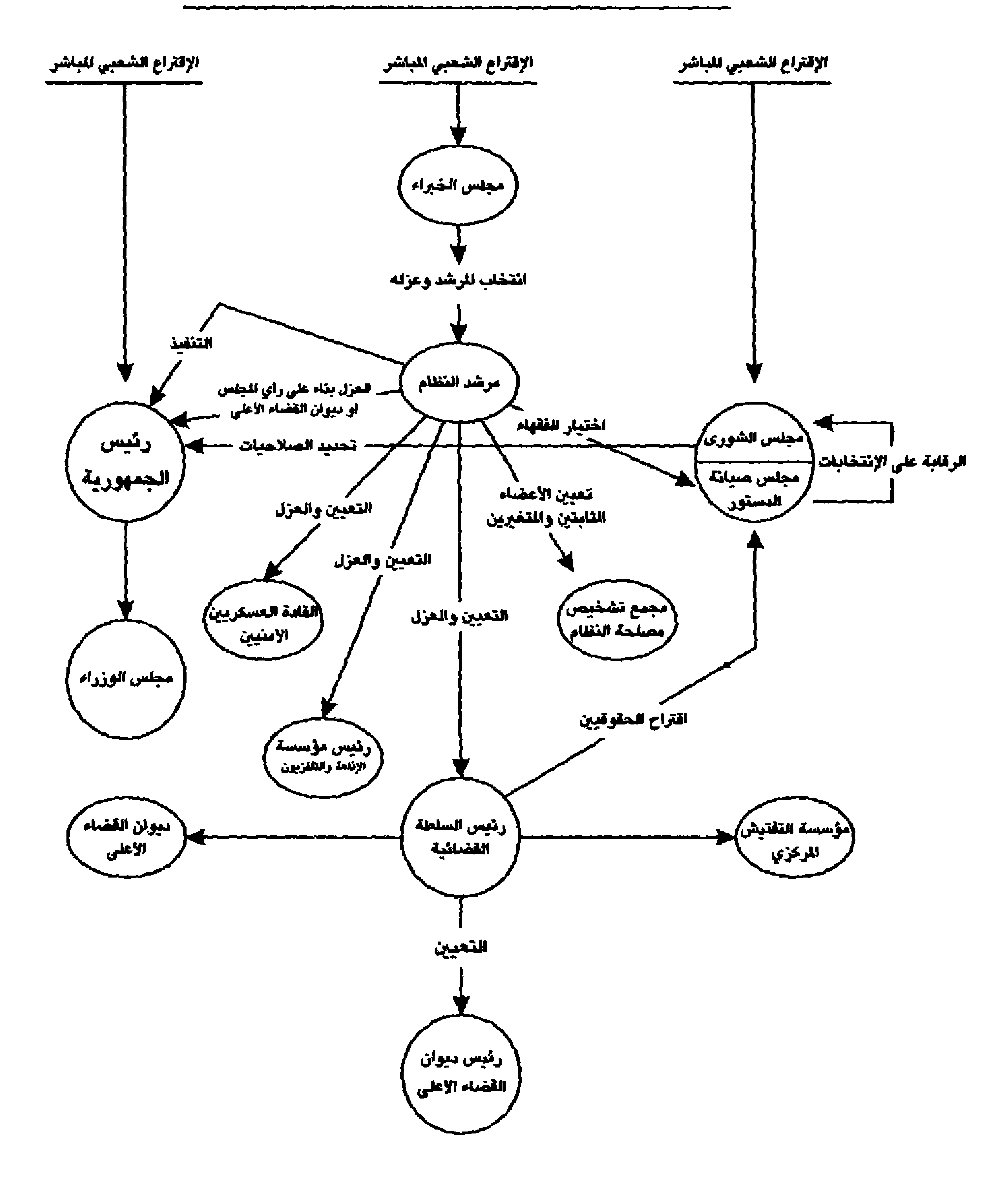
د - السلطة القضائية

يحق للسلطة القضائية ان تراقب عمل السلطة التنفيذية فيما يتعلق بحقوق المواطنين . ويمكنها مراقبة املاك مرشد النظام ورئيس الجمهورية ومساعديه والوزراء وعائلاتهم .

الدين بين القراءة الكلاسيكية والديموقراطية

لا بد هنا من الاشارة الى وجود قراءتين للدين منذ انتصار الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ شكلتا ابعاد الصراع بين التيار الكلاسيكي او التقليدي والتيار المطالب

العلاقة بين المؤسسات السياسية بناءاً على دستور الجمهورية الإسلامية في إيران



بالديموقراطية الدينية . وهنا تجدر الاشارة الى ان كلا الطرفين قد ساعد وساهم في انتصار الثورة انطلاقا رؤيته من زاوية دينية او قراءته الخاصة للدين ومفاهيمه ، وذلك على قاعدة الاشتراك في الالتزام الديني .

* التقليديون يعتقدون ان مشروعية النظام متأتية من قبل ولي الفقيه الذي يستمد مشروعيته ايضا من قبل الله تعالى، وان الديموقراطية ظاهرة غربية لا تتوافق مع تعاليم الاسلام . فيما يرى التيار المقابل او المنادي بالديموقراطية الدينية ان مشروعية النظام القانونية متأتية من سلطة الشعب، والله ترك الحرية لعباده في اختيار حكامهم ، ويؤمنون بامكانية التعايش بين الدين والديموقراطية الآتية من الغرب .

* من وجهة نظر التقليديين ، الشعب محجور عليه في تحديد مصيره ومصالحه ، ولا يحق له التصرف او التدخل في هذا المجال من دون اذن اولياء اموره . اما الديموقراطيون الدينيون فيرون ان الشعب صاحب حق ورشيد في المسائل العامة ، في حين يؤكد التقليديون ان الشعب لا يتساوى مع اولياء امره في المسائل العامة ، لكن الديموقراطيين الدينيين يرون ان الطرفين متساويان (حق المواطنة) .

* التقليديون يرون ان الحاكم هو ولي على الشعب ، لكن الديموقراطيين الدينيين يرون ان الحاكم يقوم بعمله نيابة عن الشعب .

* الحاكم في الرؤية التقليدية غير مسؤول امام الشعب ولا يقوم بعمله او واجبه تحت اشراف منهم . فيما يرى الديموقراطيون الدينيون ان الحاكم مسؤول امام الشعب .

* ولي الفقيه فوق القانون ومشروعية الدستور والقوانين تأخذ صفتها التنفيذية والعملية من قبل ولي الامر ، بناء على رؤية التقليديين . فيما يرى الديموقراطيون ان الحاكم مقيد بالقانون .

* التقليديون يقولون ان ولي الامر يدرك ويعرف مصالح الشعب افضل من الشعب ، لكن الديموقراطيين الدينيين يقولون ان العقل الجمعي للجماعة اساس ادارة المجتمع، وان على الحاكم ان يتوافق مع ارادة موكليه .

* يقبل التقليديون التكنولوجيا الغربية ويستفيدون منها ، الا انهم لا يستطيعون استيعاب او القبول بمفاهيم المدنية الحديثة ، في المقابل يرى الديموقراطيون ان هناك امكانية للتعايش بين المفاهيم الاجتماعية والفكرية الحديثة والتعاليم الدينية ، خصوصا ان هذه المفاهيم كما يراها الديمقراطيون الدينيون تشمل المسائل الاجتماعية والدينية والسياسية والفكرية .

* يبـدي التقـليديون حساسـية كبـيرة من كلمة الحرية ، خصوصا الحريات السياسية والفكرية ، وحرية التعبير والصحافة ويرون ان الحرية تزعزع ايمان وعقيدة الجمهور واتسـاع دائرة الشبـهات حـول الاسـلام والدين ، فيما يرى الديمقـراطيون الدينيون ان الحرية شرط لبـلوغ الشـعوب والمجتمعات وتطورها ، وانها لا تتعارض مع المفاهيم الدينية ، وان الدين يتكامل مع الحرية والحوار بين العقـائد والقـراءات المختلفة والمتعددة ، والاسـلام تاريخيا اسـتفاد من الحوار مع الاخر المختلف ، وابـسرز في ذلك جوهره، وازدهر عندما اسـتوعب الاخر وتحاور معه ، وهو ما سـاعد على ابـعاد التهم والشبهات عنه مما ساعد بالتالي في ترسيخ عقيدة الجماعة .

* لا يقبل التقليديون اية قراءة للدين غير تلك التي يقدمونها هم ، على اعتبـار ان الدين هو يعتقدونه ويعرفونه للاخرين ، في حين يقول الديموقراطيون بالقراءات المتعددة والمختلفة للدين ، وان كل من لديه العلم يمكنه ان يعبر عن قراءته ورؤيته، مع التأكيد على احترام كل القراءات ، لكنهم يرون ان القراءة التي على الدولة تبنيها هي تلك الاكثر قبولا او اتساعا بين الشعب .

* يفضل الكلاسـيكيون التعامل من منطلق بـعيد عن التأطير مع القـضايا الاجتماعية او التي لها علاقة بالجماهير ، لذا فهم يفضلون التعامل مع ما يسمونه المجتمع الشعبي والتعبئة الشعبية ، في حين يرى الديموقراطيون الدينيون ضرورة العمل على بناء مجتمع مدني تأخذ فيه كل الشـرائح الاجتماعية دورها داخل العملية التكاملية في البـناء المجتمعي ، من هنا فانهم يسعون الى تعزيز التشكلات الحزبـية والنقابـية والمؤسسـات الاهلية .

وكنقطة قد تشكل مؤشرا إلى ما آلت اليه الامور في التقابلية بـين هذين التوجهين ، يمكن القـول ان كلا الطرفين كان في السابـق يعمل وينشـط تحت مظلة الامام الخميني واهداف وشعارات الثورة ، الا ان المسائل اخذت منحى مختلفا بعد وفاته ، فانفتح الصراع بينها على مصراعيه ، واصطف كل واحد منهما خلف المفاهيم والافكار التي تمثل او تدعم توجهه السياسي والفكري والاجتماعي .

وتجدر الاشارة ايضا هنا الى ان الفكر الديموقراطي الديني هو نتاج تلاقـي بـين المثقفين الدينيين في الحوزة العلمية للدراسات الدينية والجامعات الاكاديمية ، وهي الحركة

التي انتجت ما بات يعرف في الادبيات السياسـيـة والفكرية الايرانية بمجموعات المثقـفين الدينيين ، مثل الدكتور عبـد الكريم سـروش الاتي من الجامعة . والشـيخ محمد محتهد شبستري والشيخ محسن كديور الآيتين من الحوزة.

انتخابات ابريل ١٩٩٧ والتحول في المواجهة

في الثالث والعشرين من ابريل عام ١٩٩٧ شهدت ايران منعطفا تاريخيا في حياتها السياسية بعد النتائج التي اسفرت عنها انتخابات رئاسة الجمهورية السابعة بعد انتصار الثورة الاسلامية ، والتي اصبح بنتيجتها السيد محمد خاتمي رئيسا للجمهورية .

وتمثل هذه الانتخابات ذروة المواجهة بين التوجهين السياسـيين والفكريين ، اي الديني الكلاسيكي التقليدي والديموقراطي الديني . وانتصار خاتمي في الانتخابـات فتح الطريق امام الديموقراطيين لمارسـة الكثير من شـعاراتهم والنزول بـها من مسـتوى النظرية الى مستوى التطبيق على ما في هذا الكلام او التوقع من طوباوية وبغض النظر عن مدى النجاحات والاخفاقات التي حققوها او التي اصابتهم .

نجح خاتمي في الوصول الى رئاسـة الجمهورية على الرغم من الحرب الاعلامية والتعبوية التي شنها التيار المنافس له المسيطر على مقدرات النظام ، وعلى الرغم ايضا من الدعم الواسع الذي قدم لمنافسه في الانتخابات .

وصول خاتمي كان بمثابة وصول ممثل لأفكار المثقفين والديموقراطيين الدينيين . وقد انطلق خاتمي من رؤية تقول إن " الاستبداد يسلب الشعب ثقته بنفسه وبقدرته على التفكير ويملأ روحه وعالمه بـالخوف ، ويسـهم في انتشـار النفاق والكذب والرياء ، وفي المجتمع الاستبدادي فان الله يظهر بصورته المتجبرة ، والضغط لا يسمح للافراد بـاطلاق طاقاتهم الداخلية . وهؤلاء يبقون بانتظار قوة من الخارج لتخلصهم من الاستبـداد الذي يعانون منه ويلجؤون في المقابـل الى اعتماد الحركات والتحـركات السـرية وغير العلنية واستعمال اساليب العنف لمواجهة ما تقوم به السلطة المستبدة وما تمارسه بحقـهم ، وفي النهاية تتسبب هذه الامور بازدياد وتنامي شعور الكره " .

وفي موقفه من الدين ورؤيته لدوره يقول خاتمي اننا نرى ان دين الله هو الشريعة السمحة والسهلة ودين التسامح ، ونحن نعتقد ان الشبـاب الايراني الغيور عندما يطالب بـالحرية فان مراده من ذلك لا يمكن ان يكون التفلت الاخلاقـي . ولا يمكن الحديث عن التنمية والبناء في الوقت الذي نتغاضى فيه عن حقوق الانسان والحريات .

وقـد اكد خاتمي ويؤكد من موقـعه في رئاسـة الجمهورية على ثلاث مقـولات اساسية هي : الحرية في الفكر ، المنطق في الحديث او الكلام ، والقانون في العمل . وكان وما زال يرى ان كل التحولات يجب ان تتم بعيدا عن العنف وباسـاليب ديموقـراطية، وهو في هذا الاطار يرفض التدخل الاجنبي من اجل احداث التغيير ويرى ان هذا الامر يجب ان يتم بالاعتماد على الطاقات الشعبية في الداخل .

والاصلاحات التي نادى بها خاتمي ورفع شعارها ، لم تخرج عن اطار الدسـتور وتحت سقف الجمهورية الاسلامية ، مع الالتزام التام بالابـتعاد عن العنف والاحـتكام لصناديق الاقتراع .

ويعتقد خاتمي ان مجتعاتنا قد اصابها الافراط والتفريط في علاقـتها ومواجهتها لمختلف التحـديات التي اوجدها الغرب ، الافراط من قبـل التقـليديين الذين يأنسـون لما اعتادوا عليه على مدى القرون الماضية واسبـغوا عليه لون الدين ويعتبرون ان كل ما لدى الغرب هدفه هدم النظم الايمانية والاخلاقية للشعب . في المقابل فان دعاة التغريب اصابهم التفريط ، ما سبب لديهم شعورا بالحقارة امام التقـدم العلمي والتكنولوجي الذي حققـه الغرب ، وبدل ان يعكفوا على معرفة ودراسة التحولات التي حـدثت في الغرب ، اصبحـوا من المفتونين به من دون تريث او تدقيق .

لذا فان الصفة الغالبـة على الفكر الاصلاحـي لدى خاتمي انه يؤكد على الهوية الدينية – الوطنية كقـاعدة لاحـداث اي تحول على صعيد التنمية الثقـافية والاجتماعية والسياسية والاقـتصادية وحـتى العلمية . وهو ما يدفعه لتبـني سياسـة ازالة التوتر والدعوة للحوار على صعيد العلاقات الخارجية .

كل هذه الافكار والتوجهات والشـعارات ، لاقـت رواجا بـين الجمهور وافراد الشعب ، خصوصا وانها جاءت في الفترة التي كانت التربة السياسية الايرانية فيها عطشى وعلى استعداد لتقبل اي بادرة او امكانية لاحداث تغيير في الواقع الاجتماعي والسياسـي والثقافي السائد ، وبالتالي تبنيه والسير وراءه حتى النهاية ، على امل ان يحقق لها ما تصبو اليه من آمال . وهذا ما حدث في الثالث والعشـرين من ابـريل عام ١٩٩٧ والانتصار غير المتوقع من قبل الجميع حتى خاتمي نفسه ، وهو ما فتح الافق السياسي والاجتماعي بكل تشعباته على مرحلة جديدة باتت تعرف منذ ذلك الوقت بمرحلة الاصلاحات.

الاسباب السياسية والاجتماعية التي ادت لهذا التحول

اولا : ازدياد واتساع الطبقة المثقـفة والمتعلمة في المجتمع الايراني ، وقـد وصلت النسبة الى نحو ٨٠ ٪ من افراد المجتمع في تلك المرحلة مقارنة مع نسبة ٢٠٪ قبـل انتصار الثورة . وقد ســاهم في تعزيز هذه الحالة النمو الذي شـهده التعليم العالي في ايران وكثرة الجامعات التي احتضنت وتحتضن ما يقارب المليوني طالب، ما يعني تشكيل ظاهرة يمكن اطلاق صفة " الطبقة المتوسطة الثقافية " في ايران عليها .

ثانيا : ارتفاع نسبة الهجرة من الريف الى المدينة ، الى درجة ان عدد ســكان المدن بات يشكل نسبة ٦٠٪ من مجموع عدد سكان ايران .

ثالثا : النسبة الكبـيرة التي تشـكلها شــريحة الشبــاب في ايران ، بحيث انهم يشكلون ما يقارب ٦٠٪ من تعداد الشعب ، وهذه الشــريحة الشابــة لديها مطالب جديدة وشابــة ايضا تتوافق مع طموحــاتها ومدى ارتبــاطها بالمســـتجدات الفكرية والعلمية والاجتماعية التي تعتمل داخل المجتمع الايراني.

رابــعا : نهاية الحرب العراقــية الايرانية ، وما يستتبــعه ذلك من تحول وتفرغ للشؤون الداخلية والعودة للمارسة النقد الجدي والبناء بعد ان استنفدت الحرب وتبعاتها على مدى ثماني سنوات القدرة على نقد الذات والوقــوف على نقــاط الخلل وضرورات التحول والتغيير .

خامسا : التغير في الخطاب العالمي من اليساري المطالب بالعدالة الى خطاب جديد قائم على المطالبة بترسيخ الديموقــراطية والحريات وحقــوق الانســان والتبــادل الحر للمعلومات . ولم تكن ايران بعيدة عن التأثر بهذا التغيير .

سادسا : حيوية الحركة النسائية لاثبات وجودها الفاعل على الساحة الاجتماعية والسياسية من اجل تحسين وضعها الحقوقي والقانوني بما يتناســب مع الحجم والدور الذي تتمتع به وتلعبه في المجتمع.

على الرغم من جميع هذه التحولات التي شهدها المجتمع الايراني الى جانب كل ما كان يعتمل في داخله من ســعي وطوق للتغيير والتحــول ، الا ان الســلطة الحاكمة كانت متأخرة عنه ، ولم تكن مواكبة له ولتطلعاته الاجتماعية والفكرية والثقــافية المســتجدة . وهذا ما انتج فجوة بين الســلطة والمجتمع ، لم تســد الا بــعد ان عبر المجتمع عن توجهاته بانتخاب السيد محمد خاتمي رئيسا للجمهورية من خارج التيار الحاكم .

التيارات المؤيدة والمعارضة للعملية الاصلاحية

بداية هنا لا بد من الاشارة الى ان المجتمع الايراني لا يوجد فيه تشكلات حزبية بالمعنى الدقيق للكلمة ، وهذا ما يجعل من عملية تقسيم هذه التيارات بناء على الاطر الحزبية عملية صعبة .

اما الاطراف التي دعمت وايدت خاتمي فلم تكن تشكل كتلة واحدة متجانسة ، ويمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات :

الاولى : اصلاحيون تقليديون غير راضين عن التفرد الموجود في السلطة ، لكنهم لم يحددوا موقفهم من المفاهيم السياسية والفكرية والاجتماعية الحديثة . وتضم هذه الفئة مجموعة من رجال الدين الذين اعلنوا دعمهم للسيد خاتمي في الانتخابات الرئاسية .

الثانية : الاصلاحيون الحداثيون ، وهؤلاء يمثلون الجيل الجديد من المتدينين . وقد تبلور هذا التوجه لاحقا في اطار حزب جبهة المشاركة الاسلامية الاصلاحية .

الثالثة : الاصلاحيون البراغماتيون ويضمون عددا من التكنوقراط الساعين لتحقيق تنمية اقتصادية بالاستفادة من انجاز التنمية السياسية .

وهنا لا بد من الاشارة الى وجود قوى علمانية وجمهورية ، كان من الصعب عليها ان تمد جسور العلاقة الفكرية والسياسية بشكل واسع مع طبقات المجتمع الايراني بسبب العلاقات الدينية الواضحة التي تسيطر على هذا الاخير ، وعلى الرغم من ذلك فقد اعلنت دعمهما لخاتمي الاتي من المؤسسة الدينية.

اما الاطراف التي رفعت شعار المعارضة لخاتمي والتوجهات الجديدة ، فلم تكن ذات خلفيات سياسية موحدة او واحدة ايضا ، وتتوزع على الشكل التالي :

اولا : اليمين التقليدي الاتي من الحوزات العلمية الدينية واجزاء من الطبقة المتدينة . والذي كانت مسألة الحفاظ على نقاء الدين تحتل سلم الاولويات لديه .

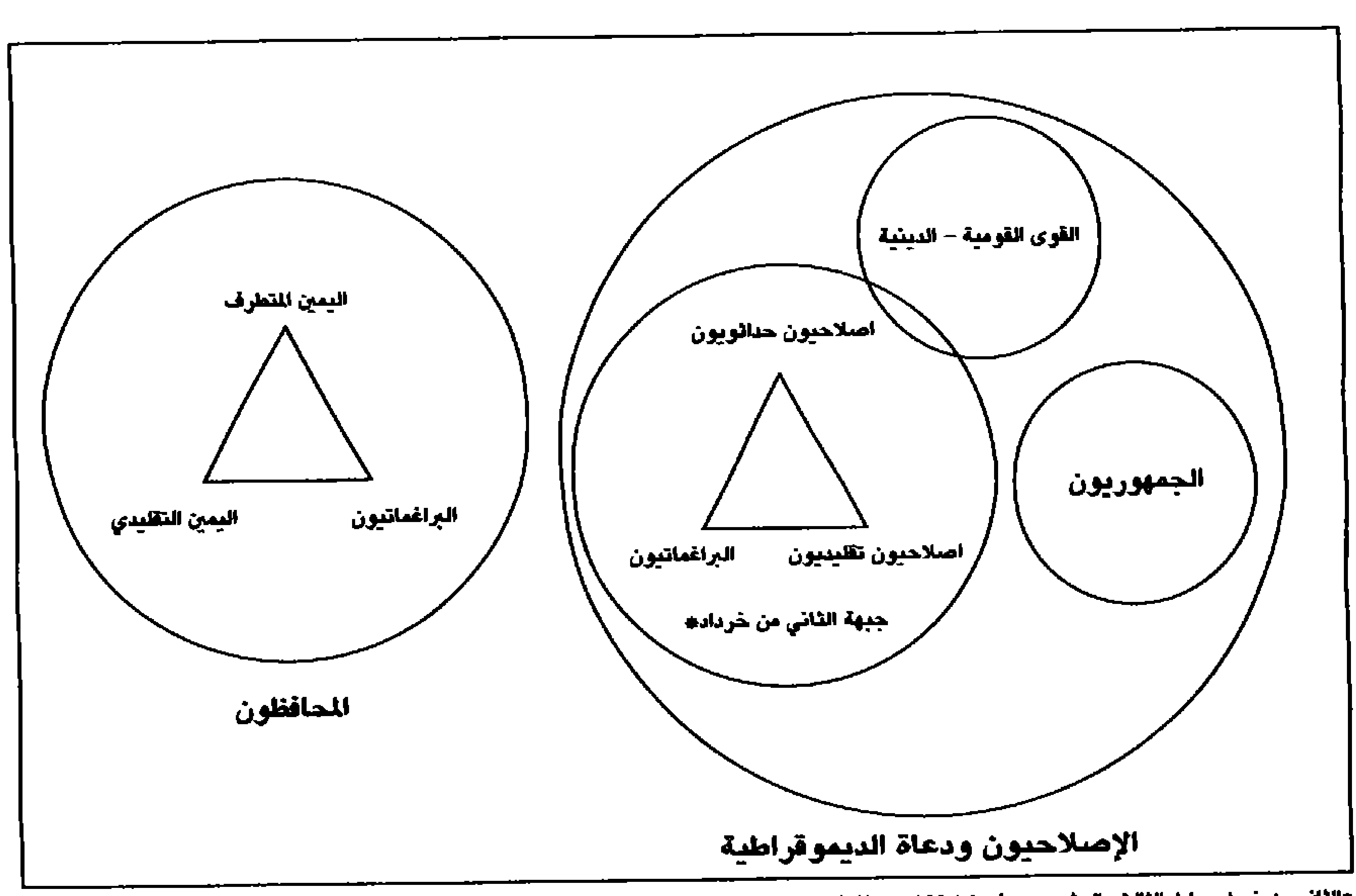
ثانيا : اليمين المتطرف ، الذي يصادر من الجميع فهم الثورة بالتزامن مع امتلاكه رؤية كلاسيكية للدين اسبغ عليها غطاء ايديولوجيا خاصا ، ما جعلهم يتميزون بروحية هجومية وراديكالية ، وهم في هذا الاطار لا يتورعون عن اللجوء الى العنف من اجل الدفاع عن معتقداتهم .

ثالثا : البراغماتيون او الذرائعيون وهؤلاء لم يكن لديهم اي تعصب لما يؤمن بـ الفريقـان السابقـان من افكار وتوجهات ، وكانوا على اسـتعداد لمنح جملة من الحريات الاجتماعية والفردية التي بامكانها ارضاء شرائح واسعة من الشـعب ، حـتى انهم كانوا على استعداد لبدء حوار مع اطراف خارجية انطلاقا من سـعيهم لتخفيف الضغوط التي تمارس على ايران واتباعا لسياسة نزع التوتر . لكنهم لم يكونوا على اسـتعداد للسـماح للاخرين بالدخول الى حلقة اصحاب القرار او السلطة .

الصراع بين الاصلاحيين والمحافظين

أ– مجلس الشورى

اسفرت نتائج الانتخابات البـلدية التي شـهدتها ايران عام ١٩٩٨ والنيابـية في فبراير عام ١٩٩٩ عن انتصار ساحق للتيار الاصلاحي المتشكل من حزب جبهة المشاركة الايرانية الاسـلامية وجماعة علماء الدين المناضلين ومكتب تعزيز الوحـدة الطلابـي والاحزاب الاخرى التي تدور في فلكهم . في المقابل بقيت السـيطرة على مؤسسـة الاذاعة والتلفزيون ومجلس صيانة الدستور والسلطة القـضائية ومجمع تشـخيص مصلحـة النظام في يد التيار المحافظ.



*الثاني من خرداد يعادل الثالث والعشرين من ابريل ١٩٩٧، يوم انتخاب السيد محمد خاتمي

سعى الاصلاحيون ومن خلال المؤسسات التي انتقلت اليهم عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر للعمل على ترجمة الشعارات التي رفعوها من داخل الاطر القانونية .

وقد حاول مجلس الشورى ذو الصبغة الاصلاحية ان يسن قوانين تعزز حرية الصحافة والرأي ، ورفع صوته اعتراضا على اعتقال الصحفيين والكتاب والناشطين السياسيين . وقد اقر قانون منع التعذيب والانضمام الى المعاهدة الدولية لمنع التعذيب، ومنع " تفتيش العقائد " واقر الزامية حضور هيئة المحلفين في المحاكم السياسية والصحفية، واقفل عددا من المعتقلات والسجون التي تعمل خارج الاطر الرسمية ومؤسسة السجون .

اهتم مجلس الشورى بموضوع حقوق المرأة وقام بتعديل قانون الحضانة والارث والطلاق لصالح المرأة ، وفي هذا الاطار اقر نص معاهدة "منع اي نوع من التمييز بين الجنسين " .

كما الغى البعد الايديولوجي في عملية التوظيف او اختيار الموظفين لصالح التأكيد على المستوى العلمي والعملي .

وعمل المجلس على تعزيز حقوق المواطن والمواطنة ، وقد قام في هذا الاطار بتوحيد او المساواة بين دية المسلم وغير المسلم .

واجرى المجلس عمليات تحقيق وتفتيش في العديد من المؤسسات والمراكز التي لم تكن في السابق تخضع لهذا الامر ، ما ساعد على تعزيز الشفافية والمصداقية على الساحة السياسية.

تحولت العملية الانتخابية في البلديات الى احدى اكثر الانتخابات ديموقراطية في تاريخ ايران ، مع الاشارة الى ان الرقابة على الانتخابات البلدية تقع في دائرة مسؤوليات مجلس الشورى وتخضع لاشرافه.

وقد سعى المجلس لتعزيز الاستثمارات الخارجية ، لذلك عمد الى اقرار قوانين تسهل هذه العملية ، وعدل عددا من القوانين التي تساعد على تعزيز وتنشيط القطاع الخاص ، خصوصا في مجال القانون الضريبي.

الخطوة الابرز في مسيرة مجلس الشورى الاصلاحي ، كانت التوافق بينه وبين الحكومة على تقديم مشروعي تعديل قانون الانتخابات النيابية وقانون صلاحيات رئيس الجمهورية الدستورية .

وكان الهدف من طرح مشروع تعديل قانون الانتخابات السعي لكي تكون هذه العملية اكثر ديموقراطية وتسمح لكل الاطراف والتيارات والاطياف السياسية بالمشاركة الحرة فيها تحت سقف الدستور .

ب - رئاسة الجمهورية

التزم الرئيس محمد خاتمي بتطبيق البرنامج السياسي والفكري الذي حمله الى رئاسة الجمهورية ، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات المجتمع المدني التي تتطلب منه العمل على تطبيق اللامركزية الادارية التي شكلت احد اهم ابعاد مشروعه السياسي ، والخطوة الاولى في هذا الاطار كانت اجراء الانتخابات البلدية التي لم تنفذ طوال عشرين عاما بعد انتصار الثورة على الرغم من وجود نص دستوري يؤكد على اجرائها.

ساهم خاتمي بتغيير النظرة الشعبية نحو الدولة من خلال تقبله للنقد الحاد الموجه له واستيعابه . وكانت هذه خطوة وسنة جديدة في تاريخ ايران ان تقدم الحكومة على دعوة الجمهور والشعب لانتقادها . وقد اكد خاتمي على هذا الامر بالقول " ارحب باي انتقاد او رأي من اي جهة اتى ، وباي مضمون كان ، وكم انا مسرور من بالنقد القاسي والشديد الذي يوجه لرئيس الجمهورية الذي يعتبر رمزا للارادة الوطنية ، من دون ان يساور المنتقد اي خوف من ان يتعرض لاذية من السلطة بسبب ما قاله " .

اسهم خاتمي بشكل فاعل في تنشيط الحياة السياسية والمدنية من خلال الدعم الذي قدمه لتأسيس الاحزاب والجمعيات الاهلية وغير الحكومية ، ووضع لهم ميزانية خاصة في الميزانية العامة للدولة، وساعد الصحافة على التوسع والنمو ، ما ساهم في ان يشهد الشعب الايراني ولادة جيل جديد من الصحف والصحفيين ، وقد استفاد من صلاحياته الدستورية عندما اقدم القضاء على اعتقال عدد من الصحفيين والناشطين السياسيين ، فوجه انذارا للسلطة القضائية يشجب هذه الاجراءات بحق هؤلاء مع مراعاة اصل الفصل بين السلطات .

ردة فعل المؤسسات المحافظة

امام الخطوات الاصلاحية التي قام بها كل من رئيس الجمهورية ومجلس الشورى ، تحركت مراكز القرار والمؤسسات التي تخضع لسيطرة التيار المحافظ لمواجهة المفاعيل السياسية والاجتماعية التي احدثتها هذه التغيرات.

أ- مجلس صيانة الدستور

اقدم مجلس صيانة الدستور - مستفيدا من سلطته الرقابية على القوانين التي يسنها مجلس الشورى - على رفض الكثير من القوانين التي كانت تحظى باولوية لدى النواب والشعب بحجة عدم مطابقتها مع الاحكام الشرعية للدين وكذلك الدستور .

وهنا تجدر الاشارة الى ان الدستور قد حدد مهمة مجلس صيانة الدستور بتفسير وشرح الدستور وفقا للمادة ٩٨ منه، الا ان هذا المجلس قام بتفسير الكثير من القوانين المحولة من مجلس الشورى بعد اقرارها برؤية محافظة وتقليدية متشددة ما منع من تنفيذ معظمها، واثار اعتراض الاصلاحيين واكثر رجال وخبراء القانون في ايران .

ب- السلطة القضائية

مع بدء عصر الاصلاحات في ايران ، نشطت السلطة القضائية في تشديد قبضتها وتصديها للناشطين السياسيين والاعلاميين ، واقدمت على تعطيل عدد كبير من الصحف المحسوبة على الاصلاحيين ، ومن ثم اعتقلت عددا من ابرز الاعلاميين واصدرت بحقهم احكاما بالسجن ، ووصلت الامور الى اصدار حكم بالاعدام على الاصلاحي والاستاذ الجامعي هاشم آقاجري، مع الاشارة الى ان هذا الحكم اثار موجة من الاعتراضات داخل صفوف الاصلاحيين الذين مارسوا ضغوطا كبيرة على القضاء ما اجبره على التراجع عن حكم الاعدام .

تابعت السلطة القضائية مسيرة مواجهتها مع الاطراف الاصلاحية ، فتصدت للحركة الطلابية والطلاب الناشطين فيها فاودعت عددا منهم السجن واستجوبت اخرين .

ولم تأخذ السلطة القضائية بالاعتراضات الصادرة عن رئيس الجمهورية والنواب على هذه التصرفات او الاجراءات واعتبارها غير قانونية، بل اقدمت - في المقابل- على استدعاء النواب الى المحاكم واصدرت احكاما بالسجن بحق بعضهم .

ج- مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

لعبت مؤسسة الاذاعة والتلفزيون دور المروج والمنبر الاعلامي للتيار المحافظ ، وقامت بتغطية اخبارهم ونقل وجهات نظرهم ونظر المتوافقين معهم.

اللجوء الى الدستور

وقـــد اعتمد كل طرف من الاطراف من الاصلاحـــيين والمحافظين على مواد دستورية تدعم وجهة نظره وموقفه من الامور .

فعلى الرغم من ان دستور الجمهورية الاسلامية في ايران قـد وضع الاطر العامة لشكل النظام الاسلامي وحدد العلاقات التي تحكم مراكز السلطة والعلاقة فيما بينها ، الا ان الواقع العملي او التطبيقي يعطي انطباعا لدى المراقب او المتابع لهذه العلاقات وانماطها، ان هناك تداخلا فيما بينها ، وان ليس لأي منها حدود واضحة ، مما يدفع او يدفع في بعض الاحيان للاعتقاد ان هناك سلطات موازية للسلطات التي صرح بها الدستور ، وان بـعض السلطات تصادر صلاحيات ســلطة اخرى مســتفيدة من عمومية النص الدســتوري او مســـتغلة ضعف هذا المركز ، ما يعيق تطور العملية الديموقـــراطية التي اكدت عليها النصوص القانونية والدستورية .

وللوقوف على ابعاد هذا الكلام لا بد هنا ان نســتعرض المواد التي اعتمد عليها كل من هذه الاطراف التي وردت في الدســتور والتي تشـــكل الاطار العام لنظام الجمهورية الاسلامية الايرانية ، وكذلك اين تلتزم هذه السلطات بصلاحياتها الدستورية واين تتعدى على صلاحيات غيرها ، وكيف تمنع اخرى من القيام بواجباتها القانونية والدستورية .

وهنا فقد اعتمدت المؤسسات الخاضعة لسلطة التيار المحافظ على المواد الدستورية التي تتحدث عن:

١ – عدم التعارض بين القوانين التي يقرها مجلس الشورى مع الاســلام والاحــكام الشــرعية ، وصلاحــية تحديد التعارض وعدمه تعود صلاحــيته لمجلس صيانة الدستور .

٢ – المادة التي تعيد صلاحية شرح وتفسير الدستور الى مجلس صيانة الدستور.

٣ – المادة التي تضع الاشراف والرقابة على انتخابات رئاسة الجمهــورية والنيابية وخبراء القيادة في دائرة صلاحيات مجلس صيانة الدستور .

٤ – المواد التي تعتبر مرشد النظام مشرفا على عمل السلطات الثلاث.

اما الاصلاحيون فقد اعتمدوا على المواد التي تدعم توجهاتهم وسياساتهم، مثل :

١ – المادة التي تتحدث عن عدم جواز الاعتداء على الحريات العامة بـذريعة المسـائل الامنية وحفظها .

٢ – المادة التي تمنع " تفتيش العقائد – محاكم التفتيش " .

٣ – المادة التي تقول باصل البراءة .

٤ – المادة التي تمنع انتهاك حرمة المعتقلين والموقوفين ، ومنع التعذيب .

٥ – المادة التي تؤكد على تساوي الجميع امام القانون .

٦ – المادة التي تتحدث عن حرية العمل الحزبي والاعلامي وحقـوق الاقـليات وحـق التظاهر.

إن التقابلية بين التوجهين الاصلاحـي والمحافظ التي تبرز في المرحـلة الحالية او المعاصرة تعود في جذورها الى مرحلة انتصار الثورة وكتابة ووضع الدسـتور الايراني ، الذي جاء عاكسا للتوجهات التي كانت سائدة في تلك المرحلة ، اي وجود تيار ديموقـراطي وتيار محافظ او قراءتين للدين ساهمتا في كتابـة مواد هذا الدسـتور الذي اعطى كلا من الطرفين مخرجا دسـتوريا لتسـويغ التصرفات والاجراءات التي يتخذها او يطالب بـها والتي سبقت الاشارة اليها .

وهذه التقابلية بين منطلقات كل من الطرفين ، اي بين البعد الاوتوقـراطي المعتمد على الايديولوجيا والبعد الديموقراطي انتجت في النهاية تقابلا وثنائية داخل السلطة بـين مراكز قوى موزعة بين المحافظين والاصلاحيين في المرحلة الحالية ، مع غلبة للمحـافظين اوضحها ما ورد سابقا .

وهذا ما سبب عدم قدرة الاصلاحيين على الوفاء بالعديد من الوعود التي اطلقوها اول وصولهم الى السلطة . اما الشرائح الشعبية المؤيدة للاصلاحيين التي ادركت ان الاراء التي منحتها لهؤلاء لم تترجم على ساحة السلطة ، فقد فضلت عدم المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت في العام الماضي ٢٠٠٣ .

من ناحية اخرى ، وبناء على التفسير الذي يقـول بـه مجلس صيانة الدسـتور لبعض المواد الدستورية حـول حقـه في تحديد الشـروط الواجب توفرها في اي مرشـح للانتخابات ، والشخص الذي له الحق بالمشـاركة وعدمها ، وهو التفسـير الذي يرفضه التيار الاصلاحي ويرى ان الشعب قد وصل الى سن الرشد ليقوم بنفسه باختيار ممثليه ،

فقد اقدم مجلس صيانة الدستور في الانتخابات النيابية الاخيرة عام ٢٠٠٤ على رفض صلاحيات اعداد كبيرة من مرشحي التيار الاصلاحي والاحزاب الاخرى ، الامر الذي اثار موجة اعتراض واسعة من قبل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى ومواقع اخرى مؤثرة في المجتمع الايراني، فضلا عن اعلان النواب المرفوضة صلاحياتهم اعتصاما استمر ٢٦ يوما داخل اروقة المجلس النيابي، الا ان هذه الاعتراضات لم تؤخذ بعين الاعتبار او تسهم في اجبار مجلس صيانة الدستور ومواقع القرار التابعة للتيار المحافظ على التراجع عن القرار المتخذ باستبعاد الاصلاحيين عن ساحة العمل النيابي .

هذه التطورات والاجراءات المحافظة مهدت الطريق امام وصول نواب مجلس الشورى الجديد الممثل للتوجهات المحافظة بامتياز بدورته السابعة . غير ان التغييرات التي شهدها المجتمع الايراني خلال السنوات التي تلت وصول السيد خاتمي الى رئاسة الجمهورية تركت اثارها حتى على المفردات الفكرية والسياسية للتيار المحافظ الذي اضطر لتبني عدد من الشعارات والافكار التي حملتها هذه المرحلة ليرفعها في معركته الانتخابية الاخيرة ، مثل الشعارات الاقتصادية والرفاهية الشعبية والدعوة للفرح والسرور كبديل عن الشعارات الايديولوجية .

وقد لجأ المحافظون وللانسجام مع هذه التحولات الى تقديم وجوه جديدة بدلا عن الوجوه السياسية المعروفة لدى الشعب بانتمائها لهم .

معيقات العمل الديموقراطي في ايران

١ – تمركز مصادر السلطة، الامر الذي يسبب اعادة انتاج التفرد . كما أن مركزية السلطة لا تسمح – او تقلل من – المشاركة والتنافس .

٢ – كون ايران دولة نفطية ، الامر الذي يعطي السلطة فيها هامشا واسعاً لعدم مراعاة التوجهات الشعبية فيها ، لانها لا تعتمد في مصادرها المالية على الضرائب المأخوذة منهم.

٣ – ضعف مؤسسات المجتمع المدني ، وعدم وجود احزاب فاعلة وذات تاريخ ، والعمل النقابي غير فاعل بالشكل المطلوب ، واذا وجد فانه غير مستقل عن الدولة وتوجهات التيارات السياسية بشكل كامل .

وهنا تجدر الاشارة الى ان عدد الاحزاب السياسية والجمعيات الاهلية يبلغ نحو ١١٠ ، لكنها ما زالت تعيش في مرحلتها الجنينية .

اما الجمعيات او المنظمات غير الحكومية الشبابية فتبلغ نحو ٢٠٠٠ ، وهذا العدد يعتبر قليلا لمجتمع يشكل فيه الشباب نسبة تتجاوز الستين بالمئة (٦٠٪) من مجموع السكان.

وعلى الرغم من ان مؤسسات المجتمع المدني قد زادت فعاليتها بعد وصول السيد خاتمي الى الرئاسة ، إلا أنه يمكن القول ان المجتمع المدني الايراني على صعيد المؤسسات لا يتمتع بالانسجام ، بل يعاني من التفكك والتشتت . الامر الذي يمنع التواصل بينها، فنرى ان المشاكل او المصاعب التي تتعرض لها الحركة الطلابية لا تترك اثرا او انعكاسا على الساحة العمالية على سبيل المثال.

٤ – الاقتصاد الموجه او الاقتصاد الحكومي اثر سلبا على القطاع الخاص وساهم في تراجعه ، في حين ان القطاع الخاص يعتبر من علامات المجتمع المدني والعمل الديموقراطي التنافسي .

٥ – عدم اهلية اجهزة حل الخلافات السياسية والاجتماعية للقيام بعملها ، ما سبب مثلا تأخر مجلس الشورى في احتلال موقعه .

٦ – وجود قراءة سلطوية للدين التي تعتمد على استثارة مشاعر الشرائح الشعبية المتدينة لمواجهة التحركات الديموقراطية على اعتبار ان الاخيرة تعمل للقضاء على دينهم وعقائدهم .

٧ – الجذور التاريخية للاستبداد ساعدت على ترسيخ الثقافة المترافقة معه ، وقد امتد نفوذ ثقافة الاستبداد الى مستوى العلاقات الشخصية بين الافراد وداخل العائلات .

٨ – افتقار الكتلة الحاملة للمشروع الديموقراطي للممارسة وحتى الثقافة الديموقراطية فيما بينها. وهذا سبب نفورا وابتعادا بين النخب الديموقراطية عن العملية التنافسية الداخلية.

٩ – عدم الانسجام بين الطبقة المتوسطة في المدن ، في مقابل الانسجام بين الشرائح التي تشكل الطبقة التقليدية المحافظة .

١٠ –افتقار الاصلاحيين إلى استراتيجية تستوعب كل الاطراف الديمقراطية.

الاصلاحيون وانجازاتهم

١ - تحويل الديموقــراطية الى خطاب عام في المجتمع الايراني لا يقـــتصر على دعاة الاصلاح، بـل بـات يشـمل ايضا المعارضين لهم من المحافظين الذين تبـنوا عدد من الشعارات الديموقراطية المرفوعة .

٢ - ايجاد تحول في الثقافة العامة ، بحيث اصبح الشعب مطالِباً وليس مطالَباً ، اي انه بات صاحب حق من الدولة وليس مدينا لها . ما يؤشر على بوادر لولادة جيل جديد لانسان حر في ايران. وهذا فرض نفسه حتى على مستوى العائلة الايرانية وعلاقاتها الداخلية ، اذ تشير اخر استطلاعات الرأي التي قامت بها وزارة الثقافة والارشاد الاســلامي في ايران إلى ان العلاقات العائلية اصبحت اكثر ديموقراطية من قبل .

٣ - ترسيخ وتقوية المجتمع المدني وتأسيس بيت الاحـزاب ومنحــه ميزانية من الدولة، حيث اتسع عدد المنظمات غير الحكومية فبلغ نحو عشرة آلاف منظمة الان بالمقارنة مع الوضع الذي كان قبل عشر ســنوات، اذ يمكن القــول ان هذه المنظمات كانت نادرة في المجتمع الايراني .

٤ - تفعيل الحركة النسائية .

٥ - ترسيخ الشفافية وحــكم القــانون ، ما جعل اي جهة تحاول القــيام بــعمل مخالف للقانون ان تبحث له عن مخارج قانونية قبل القيام به .

٦ - فتح افق جديدة ومفتوحة امام الصحافة ، وانتاج جيل جديد من الصحفيين استطاعوا استثمار هذه المرحلة بشكل جيد لبلورة تجربتهم الصحفية.

٧ - تراجع التدخل في الحياة الشخصية للاخرين الى حدوده الدنيا .

٨ - حدوث تحول مهم داخل التيار المحافظ ، ودخول جيل جديد اليهم من الذين تخلوا عن كثير من العقائد الجامدة . واللجوء الى البراغماتية من اجل الحفاظ على السلطة ، الامر الذي دفعهم اليوم لرفع شعارات كانوا يعتبرونها قبل سنوات معادية للاسلام .

٩ - سياسة ازالة التوتر ساهمت في تعزيز الثقة بايران وتغيير النظرة الاجنبية نحو ايران والايرانيين ، واعتبارها مكانا آمنا للاستثمارات الخارجية .

١٠ - القراءة الديموقراطية للدين حفرت لنفســها مكانا في الثقــافة الايرانية ، وكســرت الاحتكار في هذا المجال ، اذ اصبح لكل طرف منبره الخاص للتعبــير عن ارائه وافكاره ، ما انتج تعددية فكرية واجتماعية .

في الختام ، يمكن القول ان احدى اهم الانجازات التي اسفرت عنها المرحلة "الخاتمية" والاصلاحية في ايران ، انها ساهمت في ادخال الديموقراطية ومفاهيمها الى المجتمع الايراني ، وان كانت هذه الديموقراطية محدودة وهشة وغير حصينة .

وعلى الرغم من ان ممثلي التيار المحافظ قد اخذوا مكان التيار الاصلاحي في مجلس الشورى الجديد في دورته السابعة ، الا ان هذا الامر لم يحل او يمنع استمرار نشاط وتأثير الاصلاحيين في المجتمع والحياة السياسية.

ان ايران لم تمر في تاريخها بمرحلة تشبه هذه المرحلة في الاقتراب من الديموقراطية، ولم تكن الارضية الاجتماعية والثقافية يوماً معدة لاستقبال او قبول الافكار الديموقراطية كما هي الان، ولم يمر معارضو الديموقراطية بمرحلة كانوا فيها عرضة للتأثر والانكسار مثل المرحلة الحالية .

الاحزاب السياسية العربية – المشهد العام

جمال الخطيب و خالــد وليــد
باحثان ،مركز القدس للدراسات السياسية

مدخــل:

تعتبر الاحــزاب السياســية مؤشــرا على التعددية السياســية وامكانية التداول السلمي للسلطة اذا سمح لها بالعمل العلني والتنافس الانتخابي فيما بينها للحــصول على اغلبية مقاعد البرلمان وتشكيل الحكومة،وتبدو الحالة في الوطن العربــي وفق هذا المؤشــر خالية من التنافس الســلمي ،بــل يكاد الوطن العربــي ان يكون اســتثناء من هذه الحالة الديمقراطية التي هبت رياحها على العالم في العقد الاخير .ويمكن القول انه باستثناء حالة المغرب الوحيدة التي انتقل فيها حزب من صفوف المعارضة ليشكل الحكومة وهو حــزب الاتحاد الاشتراكي برئاسة عبد الرحمن اليوسفي وذلك بعد فوزه بـــ ٥٩ مقعدا نيابــيا في انتخابات عام ١٩٩٩ ،فانه لايوجد في عدة دول عربــية احــزاب سياســية قــائمة تعمل للوصول الى السلطة عبر البرلمان ،ولاتملك هذه الاحــزاب الحرية والشــروط العادلة التي تتيح لها الحصول على الاغلبية .

الخريطة السياسية في المغرب العربي

المغرب:

بداية لا بــد من القــول ان التوافق والاختلاف والانشــطار من سمات الاحــزاب السياسية المغربية، فالتشــكيلات السياســية المغربــية تتنوع وتتوزع الخريطة الى الوان واطياف واحزاب بعضها قديم عاصر استقلال البــلاد وبــعضها جديد نتج عن تطورات سياسية او ربما افرزته عوامل اجتماعية وسياسية معينة او انشقاقــات حزبــية، وتاليا ابرز تشكيلات الطيف السياسي المغربي:

اولا : الكتلة الديمقراطية:

وتضم في صفوفها خمســة احــزاب كانت كلها ضمن المعارضة في وقــت سابــق وتشكل في الوقت الحالي "الحكومة" واكبر عدد من نواب البرلمان وهم ١٠٢ من اصل ٣٢٥ نائبا، والكتلة الديمقراطية تضم خمسة أحزاب هي:

١. الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:

تأسـس عام ١٩٧٥، انفصلت الجماعة المؤسسـة له عن الاتحاد الوطني للقـوات الشعبية الذي انشق قبل ذلك عن "حزب الاستقلال".بقي الاتحاد الاشتراكي احد اقـطاب المعارضة في المغرب لمدة طويلة واصبـح القـوة السياسـية المغربـية الاولى مع بـداية التسعينيات.

فاز في الانتخابات التشريعية يوم ١٤/تشرين الثاني/١٩٩٧ بنسبـة ١٣,٩٪ من الاصوات اي ٧٥ من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي.

٢. حزب الاستقلال:

حزب الاستقلال يعتبر حزباً وطنياً محافظاً وهو من اقـدم الاحـزاب السياسـية المغربية ،اذ انه يشكل امتداداً لحركة التحـرير، دخل الحزب تحالف احـزاب المعارضة الى جانب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ،واصبح في الانتخابات التشريعية ١٩٩٧ ثاني اكبر حـزب سياسـي مغربـي بحصوله على ١٣,٢٪ من الأصوات اي ما يعادل ٣٢ من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي وقد دخل الحزب حكومة "عبد الرحمن اليوسفي"في شباط ١٩٩٨ ومنذ ذلك العام اصبح رئيس الحزب "عباس الفاسي"خلفا لمحمد بوسته وقد ترأسه علال الفاسي حتى وفاته عام ١٩٧٢ ثم ترأسه محمد بوسـته حـتى عام ١٩٩٨ ليصبح بعد ذلك التاريخ "عباس الفاسي"رئيسه الحالي.

٣. حزب التقدم والاشتراكية:

هذا الحزب اصلا هو الحزب الشيوعي المغربي منذ ١٩٤٣ ،سمي حـزب التحـرر والاشتراكية عام ١٩٦٩ واصبح في عام ١٩٧٤ يعرف "بالتقدم والاشتراكية".

هذا الحزب هو حزب يسـاري اعترف بـه في ٢٣/اب/١٩٧٤ وهو خليفة الحزب الشيوعي المغربي الذي اسس عام ١٩٤٣ ،قاد الحزب "علي يعته" منذ ١٩٤٦ حـتى وفاته عام ١٩٩٧ ليحل محله "اسماعيل العلوي و"الخياري التهامي" ثم حسمت لصالح العلوي ،على اثرها قام الخياري بتأسيس "جبهة القوى الديمقراطية في عام ١٩٩٧.وفي انتخابـات عام ١٩٩٧ حصل الحزب على تسعة مقاعد من مجلس النواب.

٤. منظمة العمل الديمقراطي:

حزب يساري صغير اسسه "محمد بن سـعيد ايت يدر" عام ١٩٨٣ وهو في الأصل امتداد لحركة ٢٣مارس وهي حركة "ماركسية لينينية" هذه المنظمة حـصلت على ٤٪ من

مقاعد مجلس النواب المغربي في عام ١٩٩٧ .ويشار الى انه مع ان المنظمة تساند حكومة اليوسفي الا انها غير ممثله في الجهاز التنفيذي ورئيسها هو "محمد بن سعيد".انقسمت المنظمة في منتصف التسعينيات بشكل جذري بين تيارين داخليين احدهما بزعامة "محمد بن سعيد" الذي ظل محتفظا باسم المنظمة والثاني بزعامة "عيسى الورديغي"الذي اسس عام ١٩٩٦ الحزب الاشتراكي الديمقراطي وقد اتحدت المنظمة في منتصف يوليو ٢٠٠٢ مع ثلاثة احزاب يسارية هي الحركة من اجل الديمقراطية والديمقراطيون المستقلون والفعاليات اليسارية المستقلة وبهذا اصبحت تشكل (حزب اليسار الاشتراكي الموحد).

٥. الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

حزب صغير غير ممثل في مجلس النواب اذ انه انشق في بداية تأسيسه عن حزب الاستقلال عام ١٩٥٩، اسسه "المهدي بن بركه" وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد بصري ،اذ انه تأثر بانفصال جناحه اليساري الذي اسس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٧٤.

ثانيا : أحزاب الوفاق:

وتضم الاحزاب التالية :

١. الحركة الشعبية : تأسسس في شباط ١٩٥٩ ،اسسه "المحجوبي احرضان" و"عبد الكريم الخطيب" قبل ان يختلفا عام ١٩٦٦ واثر اختلافهما انقسمت الحركة حيث احتفظ "احرضان" باسم الحزب وخرج الخطيب منه.

وفي تشرين الأول ١٩٨٦ انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي اقال المحجوبي احرضان" ليصبح بذلك "محمد العنصر " رئيس الحركة الشعبية.

٢. الاتحاد الدستوري : تأسس عام ١٩٨٣ وهو حزب يميني اسسه رئيس الوزراء السابق "محمد بوعبيد" بايعاز من القصر سنة ١٩٨٣ وذلك على اثر التحضير لانتخابات ١٩٨٤ وبعد ذلك ترأسه "جلال السعيد" ثم خلف بعده للرئاسة "عبد اللطيف السملالي" واصبحت رئاسته دورية والان يترأسه "محمد عبيد".

٣. الحزب الوطني الديمقراطي: تأسس في تموز ١٩٨١ بزعامة "محمد ارسلان الجديدي" وذلك في انشقاق للتجمع الوطني للاحرار".حصل على عشرة مقاعد في مجلس النواب في انتخابات ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٧ واصبح "عبد الحميد قادري" بعد وفاة ارسلان رئيسا للحزب.

جمال الخطيب و خالـد وليـد
باحثان ،مركز القدس للدراسات السياسية

٤. **الحركة الديمقراطية الاجتماعية :** حزب يميني اسس عام ١٩٩٧ برئاسـة "محمود عرشان" في انشقاق عن الحركة الوطنية الشعبية برئاسة "المحجوبي احـرضان" وحصل على ٣٢ مقعدا في انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٧.

٥. **التجمع الوطني للاحرار:** اسسـه "احمد عصمان" رئيس الوزراء السابـق في تشـرين الأول ١٩٧٨،حـزب يمين الوسـط وهو يمثل البرجوازية الصناعية والتجارية وهناك ١٥ رجل اعمال من اعضاء مكتبه السياسي البالغ عددهم ٢٥، حصل في انتخابـات عام ١٩٩٧ على ٨٪ اي ٤٦ من مقاعد مجلس النواب وهي اكبر نسبة حصل عليها حزب في هذه الانتخابات، شارك التجمع في حكومة التناوب التي تجمع بين احزاب الكتلة واحـزاب الوسط برئاسة اليوسفي.

٦. **الحركة الوطنية الشعبية:** اسسها "المحجوبي احرضان" عام ١٩٩١ بعد أن اقيل من زعامة الحركة الشعبية في تشرين الأول ١٩٨٦ ونالت الحركة ١٠٪ من الاصوات في انتخابات ١٩٩٧ اي ما مجموعه ٤٠ مقعدا من مقاعد مجلس النواب ،وشاركت الحركة الوطنية الشعبية في حكومة التناوب التي تجمع بين احزاب الكتلة واحزاب الوسط برئاسة اليوسفي.

ثالثا : الاحزاب الاسلامية

١. **حزب العدالة والتنمية:** عرف سابقا باسـم "الحركة الشعبيـة الدسـتورية الديمقراطية" وهو حزب اسـلامي يطلق عليه المراقبـون "اسـلاميو القـصر" وذلك لان اعضاءه من حركة "الاصلاح والتجديد" وهي حركة اسلامية مغربـية قـرروا الالتحـاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما فشـلوا عام ١٩٩٢ في تأسـيس "حـزب التجديد الوطني" ذي التوجه الاسـلامي ،وقـد سُمح لمجموعة من "الاصلاح والتجديد" بالعمل في هذا شريطة دخولهم كأفراد وليس كتنظيم.

ومع دخول الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقـراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حـتى تعبر عن الوضع الجديد ، وفي نهاية عام ١٩٩٨ اصبـح اسـم هذه التشكيلة السياسية "حزب العدالة والتنمية".

٢. **جماعة العدل والاحسان:** اهم تنظيم اسلامي معترف بـه قـانونياً ،يتزعمها الشيخ عبد السلام ياسين ويعد فتح الله ارسلان الناطق الرسمي باسم هذه الجماعة وقـد قاطعت هذه الجماعة انتخابات ايلول / ٢٠٠٢

الاحزاب اليسارية:

١. **جبهة القوى الديمقراطية:** تعتبر الجبهة حزبا تقدميا يمتاز على المستوى التنظيمي بتقليص صلاحيات وفترة انتداب الكاتب العام للجبهة ومساعديه،تأسست الجبهة في نطاق انشقاق عرفه "حزب التقدم والاشتراكية" بعد وفاة زعيمه التاريخي "علي يعته".

شكل الحزب مجموعتين برلمانيتين قبل انتخابات ١٩٩٧ ،والكاتب العام للجبهة هو "التهامي الخياري".

٢. **حزب الطليعة الديمقراطية والاجتماعية:** هو حزب انشق عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام ١٩٩١ مشكلا حزبا من اقصى اليسار يرأسه "احمد بن خلدون"،ونتيجة لمناداته بمقاطعة الانتخابات في عام ١٩٩٧ قامت الحكومة بسجن بعض اعضائه.

٣. **النهج الديمقراطي:** هو اتجاه يساري متشدد يتابع طريق المنظمة المغربية القديمة الى الامام وهي حركة "ماوية" انشقت عن حزب التقدم والاشتراكية من ١٩٧٠، والمنسق العام هو "عبد الله الحريف".

٤. **حزب العمل** : تأسس عام ١٩٧٤ واسسه "عبد الرحمن الصنهاجي"وظل يرأس الحزب حتى توفي عام ١٩٨٦ ،ورئيسه الحالي "محمد الادريسي".

أحزاب جديدة :

١. **حزب القوى المواطنة:** حزب يميني نخبوي اسسه بعض اوساط رجال الاعمال في تشرين الثاني ٢٠٠١ وعلى رأسهم "عبد الرحيم الحجوجي" .

٢. **اتحاد الحريات:** حزب ناشيء اسسه "علي بلحاج" في آذار ٢٠٠٢.

٣. **حزب الاصلاح والتنمية:** اسسه عبد الرحمن الكوهن عام ٢٠٠١ وذلك في اطار انشقاق عرفه التجمع الوطني للاحرار.

٤. **حزب المؤتمر الوطني الاتحادي:** والذي تأسس في عام ٢٠٠١ وذلك بسبب انشقاق عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية،اسسه بعض النقابيين المنسحبين من الاتحاد الاشتراكي ،امينه العام" عبد المجيد بوزوبع".

٥. **الاتحاد الديمقراطي** : اسسه النائب "بوعزه يكن"وقد نشـأ في اطار انشقـاق الحركة الوطنية الشعبية التي يرأسها "أحرضان" عام ٢٠٠١.

٦.**المبادرة الوطنية** : تأسست في اطار انشقـاق الحركة الوطنية الشعبـية في آذار ٢٠٠٢ ويرأسها "محمد بنحمو".

٧. **حزب العهد** : اسس الحزب في نهاية آذار ٢٠٠٢ ومؤسسوه هم المستاؤون من الحركة الشعبية التي يرأسها "محمد العنصر" ومن الحركة الوطنية الشعبية التي يرأسها "احرضان" والذين لم يعجبهم "الاتحاد الديمقراطي"الذي يرأسه "بـوعزه يكن" اما هذا الحزب فيرأسه النائب السابق "نجيب الوزاني".

٨. **الحزب المغربي الليبرالي** : تأسـس برئاسـة "محمد زيان" في اذار عام ٢٠٠٢ ويشار الى انه ليبرالي التوجه ويذكر ان شعبـيته تنحـصر في الريف بالشـمال المغربـي وخاصة في الحسيمة والناضور وقد انشق عنه بعد تأسيسه "محمد علوه" مؤسس الحزب الليبرالي التصحيحي.

٩. **حزب التجديد والانصاف** : تأسس في نيسان ٢٠٠٢ ومؤسسـه هو شـاكر اشبهار في الفترة نفسها التي تأسست فيها الاحزاب المذكوره آنفا.

١٠. **حزب البيئة والتنمية** : اسس في نيسان ٢٠٠٢ بانشقاق عن الحزب الوطني الديمقراطي ويرأسه السيد احمد العلمي وهو وزير صحة سابق.

تونـــــس:

يهيمن حزب "التجمع الدسـتوري" على الحكم والحياة السياسـية في تونس منذ الاستقـلال ،وتعمل الى جانبـه عدة احـزاب اخرى لكنها محدودة التأثير وتمنع الحركة الاسلامية "حزب النهضة" من العمل ،وفي الانتخابـات التي جرت عام ١٩٩٩ على سبـيل المثال جرى تنافس على مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ١٨٢ مقعدا حـيث فاز الحزب الحاكم بنسبة ٨٠٪ من المقاعد وتقاسمت ستة احزاب معارضة النسبة الباقـية ،كما اعلن عن فوز الرئيس بولاية ثانية في العام نفسـه بنسبـة ٩٩,٤ ٪ من الاصوات وفاز حـزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بـ٩٤٪ من الاصوات في الانتخابات البـلدية عام ٢٠٠٠،مما يعكس حـجم الهيمنة للحـزب الحاكم وازمة الديمقـراطية وضعف الحياة الحزبية هناك لاسباب عدة.

وتاليا بعض الاحزاب التونسية:

***الاتحاد الديمقراطي الوحدوي :** والذي تأسس في ١٦/ ١١/ ١٩٨٨،أمينه العام عبد الرحمن التليلي ،يعقد مؤتمره العام كل "٣" سـنوات، من اهداف الحزب انه يعمل على ارساء قواعد الديمقـراطية في المجتمع المدني ويرى ان الديمقـراطية هي طريق التحـرر والتنمية والوحدة.

***حركة الديمقراطيين الاشـتراكيين :** تأسسـت عام ١٩٧٨ برئاسـة اسماعيل بـولحية ،يعقـد مؤتمره العام كل "٥" سـنوات ،وهي حـركة وطنية معتدلة ،تعتبر رافدا للحركة الاصلاحية ،ودعامة للمجتمع المدني ،وللحزب علاقات مع الدول الاشتراكية وعدة احزاب في اوروبا والمغرب العربي ،من اهدافه العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقـوق الانسـان ،ويقـوم الحزب على مرتكزات ثلاثة:الديمقـراطية والاشتراكية والهوية العربية الاسلامية.

***حزب الوحـدة الشعبـية :** تأسـس عام ١٩٨٣ ،أمينه العام "محمد بـالحاج عمر"،يعقد مؤتمره العام كل "٤" سنوات ،من اهداف الحزب انه يعمل على ارسـاء الفكرية والهيكلية السياسية ،الاجتماعية ،الاقتصادية والثقافية لاقامة مجتمع اشتراكي ،وتجميع كل الطاقات الوطنية التقـدمية من اجل التصدي لهيمنة الاقـليات والتحـرر من قبـضة الاستعمار الجديد في اطار وحدة شعبية عربية ،ويذكر ان الحزب ممثل في مجلس النواب.

الجـزائـر:

سيطر "حزب جبهة التحـرير الوطني " على الحكم والحياة السياسـية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩١ ،اذ سمح بـالتعددية السياسـية عام ١٩٨٩ وتشـكلت احزاب كثيرة واجريت انتخابات نيابـية عام ١٩٩١ احـرز فيها حـزب "جبـهة الانقـاذ الاسلامي" اغلبية في غياب الاحزاب البرامجية والعصرية والديمقراطية مما أدى الى تدخل الجيش ،وبقيت التعددية الحزبية قائمة وشاركت الاحـزاب في انتخابـات عام ١٩٩٥ ثم انتخابات ١٩٩٩ ،وقد حـصل التجمع الوطني الديمقـراطي في اخر انتخابـات على ١٥٦ مقعدا فيما حصلت حركة مجتمع السلم على ٦٩ مقعدا وجبهة التحـرير الوطني على ٦٢ مقعدا وحركة النهضة على ٣٤ مقعدا أما الاحزاب الاخرى المرخصة وعددها ٨ فحـصلت على ٥٩ مقعدا.

***حزب التجمع الوطني الديمقراطي** : تأسس في فبراير/شباط ١٩٩٧ لتأييد بـــرنامج الرئيس الجزائري السابق اليامين زروال. وقد حصل في انتخابات المجلس الشعبي الوطني التي أجريت في يونيو/حزيران ١٩٩٧ على ١٥٦ مقــعدا من أصل ٣٨٠ هي عدد مقــاعد المجلس الشعبي، وهذا الفوز يمثل ما نسبته ٤١,٠٥٪ من مجموع القوى السياسية الفائزة آنذاك.

يتبــنى الحزب الذي يترأســه رئيس الوزراء السابـــق ووزير العدل الحالي أحمد أويحيى نهجا وطنيا فيركز في خطابه السياسي على مبــدأ الوحــدة الوطنية والتماســك الداخلي، كما يتمســك بــالمرجعية النضالية الجزائرية في مجال المقـــاومة (يظهر ذلك في ترشيحه للانتخابــات الراهنة ســتة أشــخاص من رموز ثورة نوفمبر/تشــرين الثاني وأربعة مسؤولين وطنيين من المنظمة الوطنية للمجاهدين). كما يعلن التجمع عن محاربته لما يســميه التطرف الديني، ويركز في عمله السياســـي على الطبقــات المتعلمة من أعضائه وعلى العنصر النسوي، قوائمه تضم ٨٤ امرأة في هذه الانتخابات.

***حزب جبهة التحرير الوطني** : تأسست عام ١٩٥٤ ،أمينها العام "بوعلام بن حموده" يعقد المؤتمر العام كل ٥ ســـنوات ،وهذا الحزب هو امتداد لجبــهة التحــرير الوطني التي قادت الثورة التحريرية المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي عام ١٩٦٢ ،والتي قـــادت ايضا مسيرة الجزائر المستقلة الى حين اعتماد التعددية السياسية في البلاد التي اقرها الدســتور عام ١٩٨٩ ،وينشط الحزب حاليا في الساحة السياسية الجزائرية ،وينتشر الحزب عبر كل بلديات الوطن التي يبلغ عددها ١٥٤١ بلدية،ومن اهداف الحزب العمل على ترسيخ دولة ديمقراطية ضمن المبادئ الاسلامية.

***حــركة المجتمع الاســلامي "حماس"** : تاريخ تأسيســها عام ١٩٦٤ واعلن عنها عام ١٩٩٠ ،رئيسها "الشيخ محفوظ نحناح" ،والامين العام "عبد الهادي سائح" تعقد مؤتمرها العام كل "٥" سنوات ،وللحــركة ثلاثة اســس :الواقــعية في التفكير ،الموضوعية في الطرح ،المرحلية في التنفيذ. وتتبنى الحركة منهج المشاركة في صناعة القــرار ومن اهدافها العمل على ارساء معاني الديمقراطية وتكريس مبدأ التداول على السلطة والمحافظة على حقــوق الانسان والعمل على تثبيت هوية الامة العربية والعمل على انشاء دولة حــديثة قــوامها "الشوراقراطية".

* **حـــركة النهضة:** تأسســت حـــركة النهضة في مارس/آذار ١٩٨٩، وأمينها العام هو الدكتور الحبيب آدمي. حزب النهضة ذو توجه إســلامي يتبــنى موقــفا وســطا يرفض العنف، كما يتبنى مبدأ الشورى ويطالب بالوئام والتسامح.

* **حزب العمال:** تأسس حزب العمال سنة ١٩٩٠ وهو امتداد للمنظمة الاشتراكية للعمال التي كانت تعمل في السر قبل الإعلان عن التعددية في الجزائر في عام ١٩٨٩. حــزب العمال حزب يساري معارض يتبنى المبادئ التروتســكية، فيعلن تضامنه مع العمال والطبقــات الاجتماعية الأكثر عرضة للاســتغلال، ووقــوفه في وجه الخصخصة والدعوة إلى تدخل الدولة لحماية المستهلك.

* **حركة الاصلاح:** أسسها سعد عبد الله جاب الله بعد ترشحــه للرئاســة ســنة ١٩٩٩. حركة الإصلاح حزب ذو توجهات إسلامية يتبنى مبدأ الشورى واستقلال الجزائر.

موريتانيا:

١. الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي:

هو الحزب الحاكم الذي تأســس عام ١٩٩١ ويتزعمه الرئيس الحالي "معاوية ولد سيدي أحمد الطايع"، ويضم أساسا معظم كوادر الدولة وموظفيها الكبار بــالإضافة إلى شيوخ القبائل والوجهاء وزعماء المجتمع الزنجي التقليديين فضلا عن قياديي حركة الحر التاريخيين (حركة الأرقاء السابقين) وأغلب أوجه الجيل القديم من الحركة الناصرية. كما تسانده رابطة العلماء الموريتانيين التي تضم فقــهاء وأئمة، وتقــف وراءه غالبــية رجال الأعمال الموريتانيين. وقــد تعاقــب على أمانته العامة أربــعة أمناء هم: بــلاها ولد مكية (١٩٩١-١٩٩٦) ســيدي محمد ولد بوبــكر (١٩٩٦-١٩٩٩) محمد يحظيه ولد مولاي الحسن (١٩٩٩-٧/١/٢٠٠١) لوليد ولد وداد (٩/١/٢٠٠١ – ٧/٣/٢٠٠٣).

ويسيطر الحزب الجمهوري على أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان) ومجلس الشيوخ والمجالس البلدية.

٢. التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة:

يعتبر أول حزب تأسس عام ١٩٩١ عند إعلان النظام التعددية ورئيســه هو أحمد ولد سيدي بابا وهو وزير سابق في حــكومة ولد داداه ثم في حــكومة ولد الطايع. ويضم الحزب ذو التوجه الليبرالي الوســطي نخبــة من الأطر ووجوها سياســية واجتماعية

معروفة، لكنه لا يتمتع بانتشار واسع في الأوساط الشعبية لخطابه النخبوي.

وللتجمع بعض المقاعد في البرلمان وفي بعض المجالس البلدية، وقد ساند المرشح معاوية ولد الطايع في ترشيحيه الماضيين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧ كما يسانده في الاقتراع الحالي. ويشارك التجمع في الحكومة الراهنة بحقيبة وزارية واحدة.

٣. الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم:

تأسس الاتحاد عام ١٩٩٧ عندما انفصل مؤسسه حمدي ولد مكناس ومناصروه عن اتحاد القوى الديمقراطية المعارض، وكان حمدي ولد مكناس قد شغل منصب وزير الخارجية في حكومة المختار ولد داداه لفترة طويلة. وانضم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم إلى أحزاب الأغلبية الرئاسية المساندة لولد الطايع سنة تأسيسه ١٩٩٧، وفي نهاية السنة نفسها انضم رئيسه إلى حكومة الوزير الأول محمد الأمين ولد اكيك إلى أن توفي في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩ فخلفته ابنته الناهة بنت حمدي ولد مكناس على رئاسة الحزب كما دخلت الحكومة ممثلة لحزبها.

والاتحاد يتشابه مع صنوه التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة في أن مؤسس كل منهما كان أحد وزراء ولد داداه السابقين وفي مساندتهما ولد الطايع واستفادتهما من أي توتر يحدث داخل الحزب الجمهوري الحاكم حين يتوجه المستاؤون إلى أحدهما. وللاتحاد مقاعد في البرلمان وبعض المجالس البلدية نالها من شعبية بعض المستائين من الحزب الجمهوري الحاكم.

٤. الاتحاد من أجل التنمية والديمقراطية :

أسس هذا الحزب عام ٢٠٠٠ التجاني كويتا عضو العمل من أجل التغيير السابق وشيخ مدينة كيهيدي عاصمة ولاية غورغول. وكان حزب العمل قد فصل التجاني من عضويته بعدما التقى الوزير الأول الشيخ العافية ولد محمد خونا أثناء زيارته لولاية غورغول عام ٢٠٠٠. وقد فاز التجاني بمقعد برلماني أثناء تجديد ثلث مجلس الشيوخ في أبريل/ نيسان ٢٠٠٠، وكان العنصر الوحيد الذي فاز من المعارضة.

وبعد فصله من حزب العمل من أجل التغيير أسس التجاني الاتحاد من أجل التنمية والديمقراطية الذي شارك في تشريعيات ٢٠٠١ حين قدم ١٥ لائحة لهذا الاستحقاق. وقد أعلن التجاني عن دعم حزبه للمرشح معاوية ولد الطايع خلال اقتراع السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

٥. التحالف الشعبي التقدمي:

تأسس التحالف عام ١٩٩١ وهو امتداد للحركة الناصرية التي كانت منتشرة في أوساط الطلاب الموريتانيين وبعض المثقفين في الثمانينيات. وقد اندمج فيه بداية مارس/ آذار ٢٠٠٣ حزب العمل من أجل التغيير بزعامة مسعود ولد بلخير الذي كان قد حل في بداية عام ٢٠٠٢.

وقد أصبح التحالف يضم ثلاثة مكونات هامة هي: الناصريون وحركة الحر ومجموعة هامة من القوميين الزنوج، كما أصبح له ثلاثة نواب في الجمعية الوطنية وأربعة عمد. ويعتبر التحالف الحزب الوحيد الذي يساند مسعود ولد بلخير في هذه الانتخابات.

٦. اتحاد قوى التقدم: تأسس نهاية عام ٢٠٠٠ حينما حل اتحاد القوى الديمقراطية وعصفت به كعادته رياح الانقسام. واتحاد قوى التقدم ليس سوى تطور للحركة الوطنية الديمقراطية (الشيوعيون) التي ظلت مكونا هاما من مكونات حزب اتحاد القوى الديمقراطية إلى أن انضم إليه بعض الناصريين المعروفين باسم "الأطر"، فانسحبت الحركة آخذة أولا اسمها الجديد اتحاد القوى الديمقراطية / عهد جديد "ب" أو مجموعة ولد بدر الدين. وقد تولى رئاسة هذا الحزب د. محمد ولد مولود الأستاذ بجامعة نواكشوط.

وقد دعا اتحاد قوى التقدم منذ عام ٢٠٠٠ إلى إجراء حوار بين الحكومة والمعارضة.

وهناك حزب النهوض الوطني وهو حزب ذو توجه بعثي (عراقي) وغير معترف به ويشكل امتدادا لحزب الطليعة الوطني الذي حظر في مارس/ آذار ١٩٩٩. ومن هذه الأحزاب كذلك حزب الوسط الديمقراطي برئاسة ماموني ولد مختار امبارك، وكان من أحزاب الأغلبية الرئاسية وهو حزب محدود التأثير سياسيا .

مصـــــر:

لقد اطلقت الاحزاب السياسية المصرية بعد حظر استمر حوالي ربع قرن ولكن الحكومة لم تسمح للحركة الاسلامية – اكبر الاحزاب السياسية عمليا واشهرها تأثيرا وشعبية – بالعمل والنشاط العلني مما يجعل هذا الحزب منبتا لتفريخ القوى والخلايا العنفية والتطرف الديني.

ولا شـــك ان هيمنة الحزب الحاكم "الحزب الوطني" على الاحـــزاب السياســـية وانفراده بالسلطة وتمتعه بـــالامكانيات والفرص تســـاهم في اضعاف الاحـــزاب الاخرى وتحويلها الى هامشية وتحرمها من المكاسب السياسية والبرلمانية.

كما لم تشهد الساحة السياسية على مستوى التشريع اي تغيير حـيث ظل العمل ساريا بقـــانون الطوارىء في الوقـــت الذي يســـتمر فيه تجريم الحق في الاضراب بموجب المواد (١٢٤،أ،ب،ج) من قـــانون العقوبـــات وكذلك حـــظر التجمعات الســـلمية والتظاهر وقانون الاجتماعات العامة.كما ظل قانون الاحزاب رقم ٤٠ لســـنة ١٩٧٧ مســـيطرا على حركة الحياة الحزبية وحرية تكوين الاحزاب.

وتاليا بعض الاحزاب في مصر:

١.**الحزب الوطني الديمقراطي** : حزب وسطي تأسس عام ١٩٧٨ يرأسه "محمد حسني مبارك" رئيس الجمهورية.وامينه العام "د.يوسف والي"ويضم في مكتبه السياسي ٢٠ عضوا وفي امانته العامة ٢٠ عضوا وفي مؤتمره العام ٥٠٠٠ عضوا ويعقـــد المؤتمر العام كل ٥ سنوات .ومن اصداراته مجلة "مايو واللواء الاسلامي "

٢.**حزب العمل:** تأسس في ١٢/١٢/١٩٧٨، برئاسة ابراهيم شكري ،أمينه العام عادل حسين ،يعقد مؤتمره كل ٤ ســـنوات،ويعتبر هذا الحزب امتدادا لحركة مصر الفتاة عام ١٩٣٣ ثم حزب مصر الاشتراكي عام ١٩٤٨ وهذا الحزب هو حـــزب وطني يحرص على الوحدة بين المسلمين والاقباط وجمع شمل الوطن العربي من خلال الجامعة العربية وتنشيط المؤتمر الاسلامي.

٣.**التجمع الوطني التقدمي الوحدوي:** تأسس في ١٠ نيســـان ١٩٧٦ برئاســـة "خالد محيي الدين"وأمينه العام د.رفعت السعيد.يعقد مؤتمره العام كل اربـــع ســـنوات. ويشـــار الى ان الحزب قـــد تشـــكل ســـنة ١٩٧٦ من خمســـة فصائل رئيســـية هي: الناصريون،الماركسيون،القـــوميون، الديمقـــراطيون، التيار الديني المســـتنير، ويرفض الحزب نهج اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجن ،كما ان هذا الحزب يرفض التطبيع مع اسرائيل ويطالب بالسلام الشامل والعادل.

٤.**حزب الاحرار:** تأسس عام ١٩٧٦ ،رئيســـه مصطفى كامل مراد ،وامينه العام رجب هلال حميدة،مؤتمره العام يعقد كل ٥ سنوات ومقره الرئيســـي في القـــاهرة،وهذا الحزب هو حزب ليبرالي يؤمن بالديمقراطية وحـــرية الانســـان والفكر والرأي والعقـــيدة

ويطالب بالحرية الاقتصادية ،وانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه وكذلك شيخ الازهر ومفتي الديار المصرية ،كذلك يطالب بتعديل الدستور والغاء قانون الطوارئ والقوانين العرفية والاستثنائية ،وتشير احصائيات الى ان اعضاء الحزب ٦٥٠٠٠ عضو وله ٣٦ مقراً، ومن اصدارات الحزب الاحرار، والاسرة العربية والنور اضافة الى عدد من الصحف الاسبوعية.

وهناك احزاب مثل:

الحزب	الرئيس	التأسيس	إصدارات
الوفد الجديد	نعمان جمعة	١٩٨٣	جريدة الوفد
التجمع	خالد محيي الدين	١٩٧٧	جريدة الأهالي، وكتاب شهري
الناصري	ضياء الدين داود	١٩٩٢	جريدة العربي
العمل	ابراهيم شكري	١٩٧٨	جريدة الشعب، منبر الشرق
الخضر	عبد المنعم الأعسر	١٩٩٠	جريدة الخضر
العدل الاجتماعي	محمد عبد العال	١٩٩٣	جريدة الوطن العربي
الوحدوي الديمقراطي	ابراهيم عبد المنعم ترك	١٩٩٠	-
مصر الفتاة	جمال ربيع	١٩٩٠	-
الشعب الديمقراطي	أنور عفيفي	١٩٩٢	-
التكافل	أسامة أبو حماد شلتوت	١٩٩٥	-
الأمة	أحمد الصباحي عوض الله	١٩٨٣	جريدة الأمة

السودان:

ثانيا اهم الاحزاب السياسية السودانية:

الحزب	الرئيس	التأسيس
المؤتمر الوطني (الحاكم)	عمر البشير	١٩٩٩
الشيوعي السوداني	التيجاني الطيب بابكر	١٩٤٦
الاتحادي الديمقراطي	محمد عثمان الميرغني	-
التجمع الوطني الديمقراطي (تحالف المعارضة الشمالية والمتمردين الجنوبيين)	محمد عثمان الميرغني	-
الحركة الشعبية لتحرير السودان (حزب جنوبي معارض لا يعترف بحكم البشير)	جون قرنق	١٩٨٣
الأمة	الصادق المهدي	١٩٤٥

جزر القمر:

يعتبر حزب التجمع الوطني من اجل التنمية الذي يتزعمه علي بازي سليم من ابرز الاحزاب حيث حصل في البرلمان على حوالي ٣٦ مقعدا ويليه حزب الجبهة الوطنية للعدل وهو حزب معارض اسلامي التوجه يتزعمه احمد عبد الله محمد .

الحزب	الرئيس	المقاعد
التجمع الوطني من أجل التنمية	على بازي سليم	٣٦
الجبهة الوطنية للعدل (إسلامي معارض)	أحمد عبد الله محمد	٣

جيبوتي:

وفي جيبوتي يمكن القول ان هناك اربعة احــزاب رئيســية بــرز دورها مؤخرا في الانتخابات التشريعية وتحظى بحضور في الاوساط الشعبــية منها التجمع الشــعبي من اجل التقدم ويعتبر الحزب الحاكم بزعامة السيد اسماعيل جيلة حيث حصل في انتخابــات ١٩٩٧ على حوالي ٥٤ مقعدا فيما حصل حزب جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية – الحزب الرئيسي الثاني بزعامة السيد موسى ادريس – على ١١ مقعداً .

الحزب	الرئيس	المقاعد
التجمع الشعبي من أجل التقدم (حاكم)	إسماعيل جيلة	٥٤
جبهة إعادة الوحدة والديقراطية (حاكم)	موسى أحمد إدريس	١١
حزب التجديد الديمقراطي (معارض)	عبد الله غويله	-
الحزب الوطني للديمقراطي (معارض)	روبله عواله	-

لبنـــــان:

عرف لبنان نظام التعددية الحزبية منذ عشـرينيات القـرن الماضي، لكن الحركة الحزبية بدأت تلعب دورا مهما مع بداية الاربـعينيات مع ظهور الكتل السياسـية "الكتلة الدستورية بقيادة الرئيس بشارة الخوري والكتلة الوطنية بقيادة اميل اده المؤيد لفرنسا" وبعدالاستقلال خاصة في الخمسينيات بـرز التيار الشهابـي ثم ظهر التحـالف الثلاثي "ريمون اده و بيار الجميل زعيم حزب الكتائب ،وكميل شمعون زعيم حزب الاحرار، ومع اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ انقسمت الدولة الى قوى سياسـية واحـزاب خاصة في مرحلة الوجود الفلسطيني المسـلح ووصل عدد الاحـزاب الى ٤٤ حزبـا وتنظيما اختفى العديد منها مع خروج المقـاومة بـفعل الازمة التنظيمية والسياسـية والمالية من جهة وتدخلات الانظمة العربية في الساحة اللبنانية من جهة اخرى.

الا ان الحياة الحزبـية في لبـنان ظلت حـاضرة وتشـارك في الحياة السياسـية والبرلمانية رغم تصاعد التيار الاسلامي الممثل بحزب الله الذي وضع برنامجاً متفاهماً مع الحكم اللبناني على ارضية الاراضي اللبنانية المحتلة والامتداد في وسـطه الطائفي اضافة الى الازمة التي تواجه الاحزاب اليسارية والديمقراطية الاخرى لاسباب عديدة.

وفيما يلي احزاب لبنانية:

١. **تجمع اللجان والروابط الشعبية:** تأسس عام ١٩٧٥ ،والمنسـق العام معن بشور ،يعقد مؤتمره العام كل سنتين ،ويذكر ان هذا التجمع هو تجمع ديمقراطي وحدوي لبناني وهو ليس محصورا في منطقة او طائفة او مذهب ،لعب دورا بارزا في مبادرات اهلية لمقاومة الحرب والتقسيم ومقاومة التطبـيع وكان من اوائل المبـادرين الى تشـكيل نواة للمقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي بعد عام ١٩٨٢

٢. **الحزب التقدمي الاشتراكي :** تأسس عام ١٩٤٩برئاسة وليد جنبلاط، وأمينه العام شريف فياض ،يعقد مؤتمره العام سنويا .

٣. **حركة أمل:** اسست في منتصف السبعينيات ،برئاسة "نبـيه بـري" ،ويذكر ان الذي اسسـها هو الامام "موسى الصدر"في منتصف السبعينيات تحت اسم "افواج مقــاتلة لبنانية" وقادها حتى اختفائه عام ١٩٧٨.

٤. **حزب الله :** تأسس عام ١٩٨٢ ،أمينه العام الشيخ حسن نصر الله ،لديه كتلة في البرلمان اللبناني وهيئات عمل نسائية وله علاقات مع اكثر الاحــزاب والقــوى في لبــنان والعالم العربــي والاســـــلامي ويشـــــارك في مؤتمراتها واجتماعاتها ،اهدافه انه يلتزم بالاسلام عقيدة ويضع اولى مهماته مواجهة الاحتلال الصهيوني .

٥. **الحزب السوري القومي الاجتماعي :** تأسس عام ١٩٣٢ برئاســة انعام رعد وينعقد مؤتمره العام كل ٤ سنوات من اهداف الحزب :توحيد الامة السورية ،انشاء جبهة عربية تتكون من المغرب العربي ،الجزيرة العربية،وادي النيل وبلاد الشـــام والعمل على توحيد المجتمع على قاعدة الدولة المدنية مع احترام الانتماءات الدينية ومحاربــة العرقــية والعشائرية والطائفية.

٦. **الحزب الاشـــتراكي الوطني الســــوري جناح الطوارئ :** تأســــس في ١٦/١١/١٩٣٩، رئيسه وامينه العام علي قانصوه ،يعقد مؤتمره العام كل اربع سنوات يهدف الى بعث نهضة سورية قومية اجتماعية تكفل تحقيق مبادئه وتعيد للامه الســورية حيويتها وقوتها وتنظم حركة تؤدي الى استقلال الامة السورية استقــلالا تاما وتثبــيت سيادتها واقامة نظام جديد يؤمن مصالحها ويرفع مستوى حياتها.

٧. **الحزب الشيوعي اللبناني :** تأسس عام ١٩٢٤ أمينه العام فاروق دحــروج، يعقد مؤتمره العام كل اربع سنوات ومن اهدافه تحرير الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل وتعزيز السلم الاهلي وتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ الديمقراطية عبر اقــامة دولة المؤسســـات والنضال من اجل الاشـــتراكية على المدى البــعيد عبر عملية تغيير تدريجية بالوسائل الديمقراطية الدستورية.

٨. **حزب الكتائب :** تأسس عام ١٩٣٦ ورئيسه د.جورج سعادة ،هذا الحزب تولى رئاسته منذ التأسيس الشــيخ بــيار الجميل حــتى وفاته عام ١٩٨٤ شــارك في معركة الاستقلال ولعب دورا بارزا في الحياة السياسية خصوصا في الحرب اللبنانية ،وخرج من صفوفه رئيس الجمهورية الشيخ بشير الجميل الذي اغتيل بعد ايام قليلة من انتخابه عام ١٩٨٢ والشيخ امين الجميل الذي امتدت ولايته من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٨.

وتاليا باقي الاحزاب اللبنانية:

الحزب	الرئيس	التأسيس
حركة أمل الإسلامية	حسين الموسوي	١٩٨٢
التجمع الإسلامي	فيصل مولوي	١٩٧٥
الحركة الديمقراطية اللبنانية	جاك تامر	-
الحزب الشيوعي اللبناني	فاروق دحروج	١٩٢٤
القوات اللبنانية	سمير جعجع	١٩٧٦
حزب الأحرار الوطني	دوري شمعون	١٩٥٨
الحزب الديمقراطي العربي	علي عيد	-
حزب البعث العربي الاشتراكي	غازي سيف الدين	-
الحزب الديمقراطي المسيحي	جورج جبر	-
حزب المؤتمر	حسن هاشم	-
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	كامل الأسعد	-
اتحاد المنظمات واللجان الشعبية	معن بشور	-
حراس الأرز	إيتين صقر	-
الحركة اللبنانية	نبيل ماكنتاف	-
جبهة الشعب اللبناني	جوزيف حداد	-
المؤتمر الشعبي اللبناني	كمال شاتيلا	-
الحزب الجمهوري اللبناني	عماد جعرة	-
التحالف الماروني	بيير حلو	-
حركة التغيير	إيلي محفوظ	-
حزب النجادة	مصطفى الحكيم	-
حركة التوحيد الناصرية	سمير صباغ	-
الجبهة الوطنية	ابراهيم لصطفان	-
التنظيم الشعبي الناصري	مصطفى سعد	-
حزب رامجافار	هوفسيب أميريان	-
الاتحاد الاشتراكي العربي	منير السيد	-
حزب التضامن	إميل رحمه	-
الحزب الاشتراكي الوطني السوري- جناح عبد المسيح	أنتوني أبي حيدر	-
الحزب الاشتراكي الوطني السوري- جناح الطوارئ	علي كنصو	-
الحزب الاشتراكي الوطني السوري- جناح المجلس الأعلى	إنعام رعد	-
حزب طشناك	صبوح هوفنانيان	-
حزب الاتحاد	عمر حرب	-
حزب الوعد	إلياس حبيقة	-
اتحاد العمال	زاهر الخطيب	-
حزب هنشاك	فريج جرجيان	-
جمعية المشروعات الخيرية الإسلامية	حسام كراكيرة	-
الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان	عبد الكريم محو	١٩٦٠
تجمع المردة (جيش تحرير زغرته)	سليمان فرنجية	-

جمال الخطيب و خالــد وليــد
باحثان ،مركز القدس للدراسات السياسية

ســـــوريا:

أولا: أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية:

تتوزع على الساحة السورية تشـكيلات سياسـية تتمثل في محورين ،احـدهما :الجبهة الوطنية التقـدمية "حـزب البـعث الحاكم "ومن يدور في فلكه ،وثانيهما :التجمع الوطني الديمقراطي.

فالجبهة الوطنية التقدمية عبارة عن ائتلاف من الاحزاب السورية ،تأسسـت في ٧ اذار ١٩٧٢ وتتشكل من "٧ " احزاب تحكم سوريا منذ تأسيس هذه الجبهة التي تتكون من

١. **حزب البعث العربي الاشـتراكي:** اسـس هذه الحزب عام ١٩٤٧ واسسـته جماعة من بـينها "ميشـيل عفلق" و "زكي الارسـوزي" وغيرهما ،وفي ٢٦ كانون الثاني اندمج مع الحزب العربي الاشتراكي الذي اسسـه عام ١٩٣٨ اكرم الحوراني ،ليصبـح اسمه الجديد الذي جمع بين في تسميته بـين المكونين ليصبـح "حـزب البـعث العربـي الاشتراكي " .امينه العام الحالي :بشار الاسد رئيس الجمهورية.

٢. **الحزب الشـيوعي السـوري :** تأسـس هذا الحزب عام ١٩٢٤ على يد فؤاد الشمالي من بلدة بكفيا في لبنان ،شارك الحزب في الثورة السورية ضد الانتداب الفرنسـي عام ١٩٢٥ ،ثم اصبح "خالد بكداش" اول شيوعي في التاريخ العربي رئيسا للحـزب عام ١٩٣٥ ،وفي عام ١٩٤٥ دخل الحزب البرلمان عـام ١٩٥٤ لاول مـرة ،وعـرف الحـزب انقساما داخليا عام ١٩٧٢ فانشق الى قسمين :خالد بكداش الذي احـتفظ باسـم الحزب، وجناح رياض الترك الذي شكل "الحزب الشـيوعي ،المكتب السياسـي".أما الجناح الاول بقيادة بكداش فقد تعرض عام ١٩٨٣ الى انشقاق اخر ،فأصبح الحزب الشـيوعي المنتمي الى الجبهة الوطنية التقدمية بجناحين ظلا عضوين في الجبـهة وهما :جناح وصال فرحـة بكداش ارملة خالد بكداش وجناح "يوسف فيصل" .

والحزب الشيوعي السوري بجناحيه "وصال وفيصل"عضو في الجبهة ،واسمه في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض هو الحزب الشيوعي/المكتب السياسـي برئاسـة "رياض الترك".

٣. الاتحاد الاشتراكي العربي...الناصريون السوريون : يعود تأسيسه الى عام ١٩٦٤ حين انصهر عدد من التشكيلات السياسية السورية ذات التوجه الناصري في حزب واحد حركة القوميين العرب ،حركة الوحدويين الاشتراكيين،الجبهة العربية المتحدة ،الاتحاد الاشتراكي السوري).كغيره فقد تعرض الاتحاد الاشتراكي السوري الى انشقاقات عدة ،خلال عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ انسحبت منه حركتا الوحدويين الاشتراكيين والقوميين العرب وفي عام ١٩٦٧ حدث انقسام آخر نجم عنه ظهور جناحين الاول بزعامة جمال الاتاسي والثاني بزعامة اللواء محمد الجراح،وبعد ذلك بسنة غلبت تسمية الحزب على جناح جمال الاتاسي ،وقد انضم الحزب الى الجبهة الوطنية التقدمية عند انشائها الا انه عرف آخر انقساماته عام ١٩٧٣.امينه العام الحالي "صفوان قدسي".

٤. حزب الوحدويين الاشتراكيين...ناصرية وبعثية:

تأسس عام ١٩٦١ تحت اسم الحركة الوحدوية الاشتراكية عند الانفصال بين مصر وسوريا في ايلول / ١٩٦١،وقد اسسته مجموعة تضم ١٠ قياديين بعثيين تعارض قرار الانفصال.وقد اطلقوا على انفسهم اسم "الحركة الوحدوية الاشتراكية" واعلنوا ميثاقها في ١ تشرين الثاني ١٩٦١ ،وقد انتخب فائز اسماعيل امينا عاما للحركة الوحدوية الاشتراكية في ٢٣ اب ١٩٦٣ بعد ميلاد الحركة الوحدوية الاشتراكية بسنة ونصف السنة واستمر في الامانة العامة حتى اليوم،هذا وقد تطور اسم الحركة لتصبح الطليعة الوحدوية الاشتراكية ثم صارت حركة الوحدويين الاشتراكيين وبعد ذلك اصبحت "تنظيم الوحدويين الاشتراكيين" – " حزب الوحدويين الاشتراكيين". ومنذ اذار ١٩٧٢ وهو عضو في الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة.

٥. حركة الاشتراكيين العرب:

هي امتداد او تطور للحزب العربي الاشتراكي الذي اسسه "عثمان الحوراني" عام ١٩٣٨ وتولى قيادته السوري "اكرم الحوراني"،وقد انضم اكرم الحوراني عام ١٩٣٦ الى الحزب السوري القومي ،وانسحب منه سنة ١٩٢٨ لينضم الى حزب الشباب العربي الاشتراكي ،وعزل جناح اكرم الحوراني من حزب البعث بعد انقلاب ٨ اذار فتأسست حينها "حركة الاشتراكيين العرب"وهي امتداد لتوجهات اكرم الحوراني، انقسمت حركة الاشتراكيين العرب الى جناحين احدهما :عضو في الجبهة الوطنية التقدمية كان يرأسها "عبد الغني قنون" حتى وفاته بعد سنتين ،والثاني يرأسه "عبد الغني عياش".

فمقابل حركة الاشتراكيين العرب في الجبهة برئاسة "احمد الاحمد" نجد نفس

الاسم في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض برئاسة "عبد الغني عياش".

٥. الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي:

تأسس هذا الحزب عام ١٩٧٤ منضما الى الجبهة الوطنية التقدمية مع نهاية كانون الأول ١٩٨٨ ،كان يقوده امينه العام "احمد الاســعد" منذ تاسيســه حــتى وفاته في عام ٢٠٠١.

٦. الاتحاد العربي الديمقراطي: اسسه غســان عبــد العزيز الذي كان عضوا في حركة الاشتراكيين العرب، وبعد وفاة الامين العام السابق لهذه الحركة "عبد الغني قنوت" في اذار ٢٠٠١ بقيت الحركة برئاسة احمد الاحمد الذي اعترف به حــزب البــعث واعطاه حقيبة وزارة الانشاء والتعمير، في المقابل لم يحصل غسان عبد العزيز في حــكومة بشــار الاسد على اي حقيبة وزارية.

٦. الحزب السوري القــومي الاجتماعي: اسســه "انطون ســعادة" عام ١٩٣٢ يترأسه الان "جبران عريجي".

احزاب المعارضة السورية:

اولا: التجمع الوطني الديمقراطي:

يضم التجمع الوطني الديمقراطي خمسة احزاب سياســية يســارية هي :حــزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي بزعامة حسن عبــد العظيم ،والحزب الشــيوعي السوري المكتب السياسي برئاسة "رياض الترك" وحــزب البــعث العربــي الاشـــتراكي الديمقراطي بزعامة "ابراهيم ماخوس" وحــزب العمال الثوري العربــي بــزعامة الياس مرقس الذي خلفه طارق الحسن "حزب ماركسي" وحزب الاشتراكيين العرب بزعامة عبد الغني عياش "حزب اشتراكي":

١. الاتحاد الاشتراكي العربي: تأسس –كما رأينا– عام ١٩٦٤ حين انصهر عدد من التشكيلات السياسية السورية ذات التوجه الناصري في حزب واحد "حركة القوميين العرب ،حركة الوحدويين الاشتراكيين،الجبــهة العربــية المتحــدة ،الاتحاد الاشـــتراكي السوري".

٢. الحزب الشيوعي السوري / المكتب السياسي :

تأسس الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٢٢،و انشق الى قسمين :جناح بكداش وجناح رياض الترك.

٣. **حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي :** والذي تأسس بتاريخ تشرين الثاني ١٩٧٠ واضيفت له كلمة الديمقراطي حتى يتميز عن صنويه الحاكمين في العراق وفي سوريا، وهذا الحزب تولد عن حزب البعث الحاكم ،"ابراهيم ماخوس" هو رئيس هذا الحزب حالياوقد اختار الحزب النهج الماركسي اللينيني.

٤. حركة الاشتراكيين العرب:

انقسمت هذه الحركة على نفسها فصار جزء مع النظام حاملا الاسم نفسه،وآخر معارض برئاسة "عبد الغني عياش" ،وقد لمع نجم هذه الحركة في الخمسينيات حين ظهر الزعيم السياسي "اكرم الحوراني" الذي يذكر عنه ان له ضلعا في جميع الانقلابات التي عرفتها سوريا في الخمسينيات وانه اثر في الحياة السياسية السورية ،واكرم الحوراني مؤسس حركة الاشتراكيين العرب والذي كان في زمن الوحدة نائبا للرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

تعرضت حركة الاشتراكيين العرب لهزات قوية في النصف الثاني من القرن العشرين من ابرزها توقيع زعيمها اكرم الحوراني على وثيقة الانفصال مخاصماً عبد الناصر ، مما جعل الحركة تفقد كثيرا من بريقها ويتقلص بذلك انصارها في الشارع السوري ، ثم ان حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم ناصبها العداء ونتيجة لذلك ابعد زعيمها عن سوريا الى ان توفي في اواسط التسعينيات ونتيجة لهذه المواقف توجهت زعامات الاشتراكيين العرب الى الاخوان المسلمين ومجموعات الى رابطة العمل الشيوعي واعتزال الكثير منهم العمل السياسي،وتشتتت المجموعات الرئيسية الباقية بخلافاتها الى مجموعة "عبد الغني قنوت"التي حالفت السلطة ودخلت في الجبهة التقدمية الوطنية، وبقيت مجموعة "عبد الغني عياش" خارج السلطة وانضمت الى التحالف اليساري المعارض "التجمع الوطني الديمقراطي" ،وهناك مجموعة د.عبد العزيز عثمان التي تأسست بعد وفاته مع ابنه المهندس عسان عثمان والمنشقة عن مجموعة "قنوت".

٥.**حزب العمال الثوري:** وهو تشكيله سياسية ذات توجه ماركسي بزعامة "طارق ابو الحسن"وقد اصبح "حزب العمال الثوري"عضوا في التجمع الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه عام ١٩٨٠

جمال الخطيب و خالـــد وليـــد
باحثان ،مركز القدس للدراسات السياسية

ثانيا"جماعة الاخوان المسلمين:

هو حزب محظور في ســـوريا؛اسســـها الاســـتاذ مصطفى السبـــاعي عام ١٩٤٢ ويرأسها الان "علي صدر الدين البيانوني".ويذكر ان الجماعة اصطدمت مع النظام حـــين قامت في بداية الثمانينيات بنشاطات هجومية وبـــاغتيال شـــخصيات في النظام وغير ذلك، فقامت السلطات في بداية شباط/١٩٨٢ بحظر هذه الحركة .

غابت "حركة الاخوان المسلمين السورية " عن الحياة السياسية داخل سوريا نظرا لاصدار السلطات –عند احتدام المواجهة– القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذي يعاقـــب كل من تثبت عضويته للاخوان بعقوبة الاعدام ،وقد دعت جماعة الاخوان المسلمين في مؤتمر المعارضة الســـورية من ٢٣–٢٥ آب ٢٠٠٢ بـــلندن الى ميثاق شـــرف لفصائل المعارضة السورية.

ثالثا: احزب معارضة أخرى:

توجد تشكيلات سياسية سورية معارضة من بينها حزب الوحـــدة الديمقـــراطي الكردي"يكتي" وحزب الحداثة والديمقراطية لسوريا وكلاهما حـــزب كردي معارض غير معترف به ،اضف الى ذلك حزب البعث الموالي الى العراق وحزب العمل الشـــيوعي والتنظيم الشعبي الناصري.

الاردن:

سمح الاردن للاحزاب السياسية بالعمل العلني بعد الانفتاح الديمقـــراطي عام ١٩٨٩ ولم يمنع اي حـــزب سياســـي من الترخيص ،وتشـــمل الخريطة الحزبـــية قـــوى اسلامية ويسارية وقومية. غير انها لم تســـتطع توظيف الحياة السياســـية المتاحـــة في تحقيق مكاسب سياسية وبرلمانية.

وتبرز الحاجة الى ضرورة قـــيام تيارات سياســـية حزبـــية كبرى لتمهيد الطرق لتطوير النظام السياسي للوصول الى تداول السلطة بين حكومات حزبية وبرلمانية ،كما ان الظرف الاقليمي والدولي مناسب للمضي قدما في مسيرة الاصلاح السياسي والتحـــديث الديمقراطي، لاســـيما وان احـــداث ١١ سبـــتمبر والحرب الاخيرة في العراق تؤكد اهمية تطوير الخطاب المستقبلي للدولة الاردنية وتجديد الخطاب السياسي للكثير من الاحـــزاب والنخب بـــعد ان وجدوا اصحابـــها انفســـهم في مأزق .لذلك فان دعوة الاحـــزاب لتطوير وتجديد خطابها وصياغة برامجها وتطوير ادائها مســـألة في غاية الاهمية، كما ان الدولة

معنية بخلق فرص للاحزاب ومنحها المنابر الاعلامية والسماح لها بخوض الانتخابات وتطوير قانون الاحزاب والانتخابات ودعمها ماليا وتشجيع المجتمع للانخراط في الحياة الحزبية ومسح الثقافة العرفية من الاذهان التي استمرت لسنوات.وفيما يلي المشهد الحزبي:

التيار الإسلامي:

يشكل حزب جبهة العمل الإسلامي العمود الفقري للتيار الإسلامي، وفي الوقت نفسه تشكل جماعة الإخوان المسلمين المرجعية الرئيسة للحزب، في حين يضم التيار الإسلامي في إطاره الحركة العربية الإسلامية دعاء، وحزب الوسط الإسلامي وشخصيات إسلامية أخرى.

١- **حزب جبهة العمل الإسلامي:** تأسس حزب جبهة العمل الإسلامي في ٨/١٠/١٩٩٢نتيجة حوار بين جماعة الإخوان المسلمين وعدد من الشخصيات الإسلامية،عدد الأعضاء المؤسسين ٣٥٣، عدد أعضاء المكتب التنفيذي ١٣،وسيلة اعلام الحزب : مجلة العمل الإسلامي، شهرية، توقفت عن الصدور .حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على الترخيص في ٨/١٢/١٩٩٢، دخل الإسلاميون الى انتخابات ١٩٨٩ بقوة وحصلوا على ٢٣ مقعدا،بعد حصول حزب جبهة العمل الإسلامي على الترخيص ٨/١٢/٩٢، اعلن الحزب نفسه بانه "محاولة سياسية معاصرة لايجاد قالب عمل اسلامي مرن شامل لجميع المواطنين ويؤمن بالفكر والثقافة الإسلامية"،بعد اعتماد قانون الصوت الواحد في انتخابات ١٩٩٣، تقلص عدد المقاعد الى ١٦ مقعدا،قاطعت جبهة العمل الإسلامي الانتخابات للبرلمان الثالث عشر.

٢- **حركة دعاء:** تأسست حركة دعاء عام ١٩٩٣ لتقديم نفسها كنموذج عصري لحزب اسلامي منفتح من خلال المزاوجة بين فكرة العروبة والاسلام،بلغ عدد أعضائها المؤسسين (٧٢) عضوا،تم ترخيص الحركة في نيسان ١٩٩٣،عدد أعضاء مجلس الامناء ١٢،اصدرت حركة دعاء صحيفة عام ١٩٩٣ خاصة بها هي "العصر الجديد" ولم تستمر.ولم يستطع الحزب ان يصل بأي من مرشحيه الاثنين في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣ إلى البرلمان، وضمت الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء" بين صفوفها مسيحيين وقد رفعت شعار "تعالوا نتعلم كيف نختلف" .

٣ – حزب الوســط الإســلامي: حـصل الحزب على الترخيص في تشـــرين اول ٢٠٠١،عدد مؤسسي الحزب ١٢٤عضوا و تزعم الحزب معالي الاستاذ عاطف البـطوش ثم تزعمه لاحقا المهندس مروان الفاعوري،ينطلق الحزب من مبدأ ان الاسلام عقيدة الامة والمنهاج الذي ينظم حياتها،يرى الحزب ان الديمقــراطية يجب أن تكون شــاملة لمناحــي الحياة وليست مقتصرة على النواحي السياســية وأن شــرائح المجتمع يجب ان يكون لها دور في القيادة والتخطيط والتنفيذ.

ويرى الحزب ان المشــاركة لا المقــاطعة هي الاســاس في العمل السياســي الا اذا استحالت المشاركة على اساس من النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص.

ويذكر ان بعض المؤسسين في الحزب شــغلوا مواقــع نيابـية في المجالس البرلمانية السابقة ومواقع حكومية.

التيار اليساري: ينضوي تحت لواء هذا التيار الأحزاب التالية:

١ – الحزب الشيوعي الأردني: حصل الحزب على الترخيص في ١٧/١/١٩٩٣، بيد أنه يعود في تأسيسه إلى الأربعينيات وقد بلغ عدد الاعضاء المؤسســين سبـعة اعضاء ويتزعمه د.منير حمارنة وعدداعضاء المكتب السياسي تســعة. هذا وقـد اخفق الحزب في ايصال أي من مرشحيه في انتخابــات١٩٩٣ كما شــارك في الانتخابــات البرلمانية في عدة دورات واستطاع ان يحصل على مقعدين عن دائرتي القدس ورام الله في انتخابات ١٩٥٦.

اصدر الحزب جريدة "الجماهير" وواظبت على الصدور الى حد كبــير لعقــود، وما زالت.

وتعرض الحزب في مطلع السبعينيات لانقســام علني بخروج ما اطلق عليه "الكادر اللينيني" منه، كما تاثر الحزب باستقلال الشيوعيين الفلسطينيين في الضفة الغربـية عام ١٩٨١.

وفي مطلع الثمانينيات وبعد انتخاب د.يعقــوب زيادين أمينا عاما للحــزب شـــهد انقساما ثانيا قاده السيد عيسى مدانات.وقبيل انتخابــات ١٩٨٩ نجح الحزب في توحـيد تياراته الثلاثة وخاض الانتخابات بعدة مرشحــين فاز واحــد منهم عن دائرة الكرك.أدت الخلافات التي عصفت بــالحزب بسبــب تعدد المواقــف حـيال حــرب الخليج الثانية الى انقسامات وانشقاقــات خرج على اثرها نائب الحزب عيســى مدانات على راس تشــكيل سياسي اطلق عليه "الحزب الديمقراطي الاشتراكي".

٢– الحزب التقدمي : تأسس الحزب التقدمي في شباط ١٩٩٣وحمل الحزب سابقا اسم "حزب الحرية" هذا وقد بلغ عدد مؤسسيه (٦١) عضوا، وعدد أعضاء المكتب السياسي ثمانية.

ويشار الى انه جاء نتيجة انشقاق بعض العناصر القيادية من الحزب الشيوعي، وقد انتهج الحزب خطا يساريا ليبراليا لتمييز نفسه عن اليسار الاصولي،لم يصدر الحزب صحيفة وليس له تمثيل في البرلمان وقد ضم الحزب بين صفوفه نقابيين وناشطات من الحركة النسائية.

٣– الحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني: يعتبر الحزب نفسه حزبا ديمقراطيا ويساريا تجديديا.

أصبح اسم الحزب منذ عام ١٩٩٨ حزب اليسار الديمقراطي برئاسة المهندس موسى المعايطة. وقد نشأ عام ١٩٩٤ نتيجة لاندماج ثلاثة أحزاب سياسية وجناح منشق عن حزب يساري، واعلن عن نفسه عام ١٩٩٥، وضم الحزب كلاً من:

أ– الحزب الديمقراطي الاشتراكي، ويتزعمه عيسى مدانات وكان قد انشق عن الحزب الشيوعي الأردني ، ومثله نائب واحد في البرلمان.

ب– الحزب العربي الديمقراطي الأردني، تزعمه مازن الساكت، وتأسس نتيجة لحوار سياسيين من اتجاهات مختلفة. تميز الحزب بأنه مزج ما بين الفكر القومي والوطني الأردني والافكار الاشتراكية والليبرالية .

ج– الحزب التقدمي الديمقراطي الأردني، وهو وليد انشقاق عن حزب الشعب (حشد)، ويرتبط بعلاقة وثيقة بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومقرب من جناح ياسر عبد ربه الذي انشق عن ذات الجبهة عام ١٩٩١ . وتم الاعلان عن تأسيس الحزب في بداية عام ١٩٩٣.

٤– حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني: تأسس عام ١٩٩٠ ويرتبط بعلاقة وثيقة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، تأسس بعد اقرار قانون الأحزاب السياسية والذي يمنع الارتباط بالخارج وتزعمه حينذاك عزمي الخواجا ثم الدكتور سعيد ذياب،شارك في اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني عام ١٩٩٠ ،تمثل الحزب في

البرلمان في الفترة ما بــين ٨٩-٩٣ من خلال نائب واحــد،ولم يحالفه الحظ في انتخابــات ١٩٩٣، وعدد مؤسسي الحزب ٩٢ (ذكور ٧٨، اناث ١٤)، اما وســيلة اعلام الحزب فهي "نداء الوطن" التي توقفت عن الصدور لاسباب ازمة مالية.وعدد أعضاء المكتب السياســي سبعة اعضاء، وعدد أعضاء اللجنة المركزية ٣١.

٥- **حزب الشعب الديمقــراطي الأردني (حشــد):** تأســس عام ١٩٨٩ نتيجة لتوجه قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلســطين بتحــويل منظمتها في الاردن"مجد" الى حزب سياسي اردني له استقلالية،عدد الأعضاء المؤسســين ١٠١ (ذكور ٨٠، اناث ٢١) وعدد أعضاء المكتب السياسي ثمانية اعضاء،أما عدد أعضاء اللجنة المركزية فيبلغ واحــداً وثلاثين عضوا ،ويشار الى ان الحزب حصل على الترخيص عام ١٩٩٣

أما وسيلة اعلام الحزب فهي جريدته الاسبوعية الاهالي وهي منتظمة الصدور منذ عــام ٨٩.

-لم يتمثل في البرلمان بعد انشقاق نائبه بسام حدادين عام ١٩٩٤.

٦- **حزب الشغيلة الأردني:** يعتبر حزباً منشقــاً عن الحزب الشــيوعي الأردني، يتزعم الحزب د.يعقوب زيادين،عقد مؤتمره العام في أوائل حــزيران ٢٠٠٢ وعدد أعضاء اللجنة المركزية يبلغ سبعة عشر عضوا أما عدد اعضاء لجنة الرقابة الحزبية فيبلغ خمسة اعضاء وعدد اعضاء المكتب السياسي تسعة اعضاء ولا يوجد صحيفة ناطقة باسم الحزب كما انه لم يتمثل في البرلمان.

التيار القومي :

ينضوي في اطار هذا التيار عدة أحزاب منها:

١- **حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني :** تأسس الحزب بداية الخمسينيات وحــصل على الترخيص عام ١٩٥٤، اعيد ترخيص الحزب عام ١٩٩٢، بــعد اضافة كلمة "الأردني" الى اسم الحزب،وعدد الأعضاء المؤســسين ٧٥ عضوا،أما عدد أعضاء القــيادة العليا فهو ١١، أعضاء اللجنة المركزية ٤٠ عضوا ونشرة البعث الثقافي هي وســيلة اعلام الحزب. ويذكر ان الحزب شارك في الانتخابات منذ الخمسينيات وفاز بمقعدين عن القدس ورام الله في عام ١٩٥٦، وشــغل الامين العام للحــزب عبــد الله الريماوي منصب وزير

الشؤون الخارجية في حكومة سليمان النابلسي. وقد انقسم البعثيون في الاردن على ضوء انقسام الحزب في سوريا عام ١٩٦٣، وانقسم احد اجنحة الحزب في سوريا مرة اخرى الى تيارين هما: لجان اذار المؤيدة لصلاح جديد، والحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الاسد، ومثل الحزب خليل حدادين في المجلس النيابي الثالث عشر، وقد تم تجميده من الحزب في بدايات عام ٢٠٠٢ على ضوء خلافات تنظيمية مع اخرين.

٢– **حزب البعث العربي التقدمي:** تم ترخيص الحزب عام ١٩٩٣،وبلغ عدد الأعضاء المؤسسين ٧٦ عضوا،وعدد أعضاء القيادة المركزية ٦ أعضاء و يتزعم هذا الحزب المرحوم "محمود المعايطة" وهو عضو بارز في تنظيم الضباط الاحرار وشغل سابقا عضوية القيادة القومية للحزب في دمشق لفترة طويلة، ثم فؤاد دبور.وقد ميز الحزب نفسه بعبارة "التقدمي" عند الترخيص، تماشيا مع قانون الأحزاب السياسية في الاردن، وخاض الانتخابات عام ٩٣ بمرشح واحد لم يحالفه الحظ.لا يملك الحزب صحيفة ناطقة.

٣– **حزب جبهة العمل القومي "حق" :** تأسس الحزب عام ١٩٩٤ نتيجة لاندماج حركات صغيرة ذات اتجاهات قومية، من بينها احد التيارات البعثية بزعامة محمد الزعبي، وحزب الشعب الثوري بزعامة بريك الحديد،وحركة التحرير الشعبية العربية بزعامة ناجي علوش واخرين،وعدد الأعضاء المؤسسين يبلغ (٦٧) عضوا، أما عدد أعضاء اللجنة التنفيذية فيبلغ تسعة أعضاء هذا ورفع الحزب شعار "وحدة، تحرير، ديمقراطية، اشتراكية".

ويذكر انه ليس للحزب صحيفة ناطقة، كما انه لم يتمثل في البرلمان وتعرض لاحقا للانشقاق، حيث خرجت عنه مجموعة حزب الشعب الثوري الأردني.

٤– **حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية:** تأسس الحزب عام ١٩٩٢ وعدد الأعضاء المؤسسين ٦٩(ذكور ٦٦،اناث ٣)، أعضاء الهيئة القيادية (٩)،ويتزعم الحزب المحامي "ملحم التل" ويبلغ عدد أعضاء الحزب ٥٩٠ (ذكور ٥٦٧، اناث ٢٣)،كان للحزب حضور منذ بداية الثمانينيات وقد ضم في صفوفه عدداً من الشخصيات السياسية والعشائرية، وبقي رغم حضوره المبكر قبل التحول الديمقراطي حزبا صغيرا، ليس له تمثيل في البرلمان، وليس له صحيفة ناطقة باسمه.

٥– **حزب الأرض العربية:** تأسس الحزب عام ١٩٩٦ بمبادرة من الدكتور محمد

العوران الذي انسحب من حزب "الوعد" الوسطي الليبرالي، وقد بلغ عدد مؤسسي الحزب ٧٦ عضوا (٦٦ ذكور، ١٠ اناث) أما أعضاء المكتب السياسي فيبـلغ عددهم (٥)و أعضاء اللجنة المركزية (٣٥)، أما اعضاء المكتب السياسي فعددهم (١٢)و ليس للحزب صحــيفة ناطقة باسمه.

أما عن عدد أعضاء الحزب فيبلغون ٢٤٠ عضوا ، (ذكور ٢٢٠، اناث ٢٠)، وقد فاز امينه العام عام ١٩٩٧ في الانتخابات عن دائرة الطفيلة.

٦- **حزب الانصار العربي:** تأســس الحزب عام ١٩٩٥، ويتزعمه "محمد فيصل المجالي" وقد بلغ عدد مؤسسي الحزب ٨٥ عضوا، وعن عدد اعضاء المكتب السياسي منهم "ثلاثة" اعضاء وليس للحزب صحيفة ناطقة ،كما ليس له تمثيل نيابي، حيث أيد مقــاطعة الانتخابات عام ١٩٩٧ .ويعتبر الحزب الإسلام عقــيدة الأمة ومنهاج حــياة أبــنائها، وان التجاوز على مبادئ وحدود هذه العقيدة يعد طعنا بها.

٧- **حزب الحركة القومية الديمقــراطية الشعبــية :** تأســس الحزب عام ٩٧، وتزعمه حــينذاك "محمد العامر" وقــد بــلغ عدد مؤسســيه ٨٣ عضوا (ذكور٥٣، اناث ٣٠)،وبلغ عدد أعضاء المكتب السياسي تســعة اعضاء ،وعدد أعضاء اللجنة التنفيذية ٢٣ عضواً وعن عدد أعضاء الحزب فبلغوا ٥٦٦ ذكور ٤١٦، اناث ١٥٠.

وقد تعرض الحزب لانشقاق عام ٢٠٠٠ قاده عبد الله الدويري، ثم تعرض الحزب للانشقاق مرة أخرى، مما ادى الى خلافات عميقــة بــين تيارات الحزب ، يرتبــط الحزب بعلاقات وثيقة بــالجماهيرية الليبــية و يتزعم الحزب المهندس عبــد الله النويهي، يصدر الحزب صحيفة البديل متقطعة احيانا، ليس له تمثيل نيابي.

٨- **الحزب العربي الأردني :** تم ترخيص الحزب في ٢٨ أيلول ٢٠٠٢ و قــد عقــد مؤتمره التأسيســي في ١٤ تشــرين الأول ٢٠٠٢ ويتزعم الحزب المهندس "مازن ريال" ويصنف الحزب نفسه في إطار المعارضة ،يتوجه الحزب بــالدرجة الأولى لحماية حقــوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية ويعمل لتعزيز حــضوره في أوســاط الطبقــة الفقــيرة والنقابية.

وشعار الحزب "الأردن قــلب الأمة العربــية النابــض، وشــعلة الحرية، ومركز الديمقراطية الحقيقية".ولا يوجد للحزب صحيفة ناطقة باسمه.

التيار الوسطي:

ينضوي في اطار هذا التيار عدة أحـزاب سياسـية، ذات حـجوم مختلفة وتاثير مختلف، وتتسم بتباين مواقفها السياسـية ، فيما يشـارك بـعض أحـزاب الوسـط في الحكومة. وقد شكل الحزب الوطني الدستوري العمود الفقري لأحـزاب الوسـط اذ جاء كنتيجة لوحدة عدة أحزاب سياسية.

١- الحزب الوطني الدستوري:

أسس الحزب المهندس عبد الهادي المجالي، وأمينه العام د. أحمد الشناق وتأسس الحزب وحصل على الترخيص عام ١٩٩٧ نتيجة وحـدة ٩ أحـزاب وسـطية ومحافظة يتزعم بعضها عدد من الشخصيات السياسية الأردنية ،اما عدد الأعضاء المؤسسين فهو ٧٨٠ والمكتب التنفيذي ثلاثة عشر عضوا والقـيادة التنفيذية خمسـة أما اللجنة المركزية فعدد أعضائها ٥٠ وعدد أعضاء الحزب ٤٢٥٠ ذكور ٤٠٠٠، اناث ٢٥٠.

– وسيلة اعلام الحزب: صحيفة النهضة الاسبوعية التي توقفت عن الصدور، وقد ضم الحزب الأحزاب التالية:

١ -"العهد"، والذي يتزعمه م.عبد الهادي المجالي، وحصل على الترخيص عام ١٩٩٢

٢-"وعد"، والذي تزعمه المرحوم انيس المعشر ، وحصل على الترخيص عام ١٩٩٣

٣-"اليقظة"، الذي تزعمه عبد الرؤوف الروابدة، وحصل على الترخيص عام ١٩٩٣

٤- التقدم والعدالة، والذي تزعمه علي فريد السعد، وحصل على الترخيص عام ١٩٩٣

٥-"الوطن"، والذي تزعمه حكم خير ، وحصل على الترخيص عام ١٩٩٣

٦- التجمع الوطني الأردني، والذي تزعمه م.مجحـم الخريشـا ، وتم ترخيصه في عام ١٩٩٢

٧- الوحدويون، والذي تزعمه طلال الرمحي،وتم ترخيصه عام ١٩٩٢.

٨- الجماهير والذي تزعمه عبد الخالق شتات وتم ترخيصه عام ١٩٩٣

٩- حزب الحركة الشعبية الأردنية والذي تزعمه د.جمال الخطيب

هذا وانسحب عدد من الأحزاب من اطار الحزب الوطني الدستوري نتيجة خلافات بين زعاماتها وما زال الحزب يحمل الاسم نفسه.

٢ – **حزب الاحرار** : تأسس الحزب وتم ترخيصه عام ١٩٩٤ بـعد ان انفصل عن حزب الوحدة الشعبية "الوحـدويون"، وتزعمه احمد الزعبي، وقـد بـلغ عدد مؤسسـي

الحزب ١٠٥ أعضاء، ويعرف الحزب نفسه على انه: تنظيم سياســي اردني يعمل لتعزيز النهج الديمقراطي ومشاركة المواطنين في شؤونهم العامة، واستكمال بناء دولة القــانون والمؤسســات وتحســين ادائها داخليا وخارجيا، وصيانة القــوانين الاكثر عدلا وملاءمه لاحتياجات الناس.

ولا يوجد للحزب تمثيل في البرلمان، ولا يملك صحيفة ناطقة باسمه.

٣- **حزب المستقبــل:** تأسس الحزب وتم ترخيصه عام ١٩٩٢، وتزعمه حــينذاك المرحوم سليمان عرار الذي شغل مناصب وزارية لعدة مرات، منها منصب وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء، كما ترأس مجلس النواب الحــادي عشــر، وعـــن عدد الأعضاء المؤسسين فهو ١٥٠ (ذكور ١٣٠،اناث ٢٠) وعدد أعضاء المكتب السياســي "خمســة"، وأعضاء اللجنة المركزية ٢٥ أما أعضاء الحزب فهم ٣٤٧ (ذكــور ٣١٥، انــاث ٣٠) أمــا وسيلة اعلام الحزب فهي صحيفة "المستقبل" الاسبوعية، توقفت عن الصدور.

كان من هيئة مؤسسي الحزب ثلاثة أعضاء في مجلس النواب الحادي عشر، وتمثل بنائب واحد في المجلس الثاني عشر.ومن اهداف الحزب المحافظة على الدســتور والالتزام بقواعده والتاكيد على ســيادة القــانون والتمســك بالشــرعية وضمان الحريات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والتمسك بمبدأ استقلال السلطات.

٤- **حــزب النهضة :** يتزعم الحزب المهندس مجحــم الخريشــا أما عدد أعضائه المؤسسين ١٢٦ والمكتب التنفيذي يبلغ سبعة عشر،انسحــب من عضوية الحزب الوطني الدستوري في أيار ٢٠٠٢ ،وقدعقد مؤتمره الثاني في ٢٠٠٢/٧/٢١بحضور ٩٣ عضوا، هذا ولا يمتلك الحزب صحيفة ناطقة باسمه ولا يوجد له تمثيل برلماني،ويسعى الحزب إلى تعزيز الديمقراطية وتفعيل مؤسساتها الدستورية والقــوانين الضامنة للحــريات ودعم إعلام الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتركيز على القطاع الزراعي والاستثمار الأمثل للموارد البشرية وتطوير التشريعات الاقتصادية.

٥- **حزب الرفاه الأردني:** تم ترخيص الحزب في تشــرين الثاني ٢٠٠١ ،ويتزعم الحزب "محمد رجا الشوملي"، ويبلغ عدد اعضاء الهيئة القيادية ١٣ عضوا ،وقــد شــهد الحزب خلافات داخلية في أيلول ٢٠٠٢ على خلفية انعقاد المؤتمر الاستثنائي الذي عقــده بحضور ٣٢ عضوا مؤسسا وجدد ثقــته بقــيادة الحزب وانتخاب قــيادة عليا.ولا يوجد للحزب صحيفة ناطقة باسمه أو تمثيل برلماني.

هذا وتركز بـرامج الحزب على العمل الاجتماعي بما يضمن تحســـين الخدمات المقدمة للمواطن،ي وتقوم فلسفة الحزب على الإيمان بالديمقراطية كهدف ووســيلة وبما يؤكد ترسيخ مفهوم العمل السياســي الوطني وتجذير المفهوم الديمقــراطي عبر تعددية سياسية تستند إلى الأحزاب الوطنية الإصلاحية.

٦- **حزب الرسالة** : تأسس في ٢٠٠٢/١٢/٣١، وقـد حـصل على الترخيص في أوائل كانون الثاذ ٢٠٠٣ ،و يتزعم الحزب د.حازم قشوع ،أما عدد أعضائه المؤسســين فهو ١٥٠ عضوا.

اعضاء الهيئة العليا للحزب ١١ عضوا .لا يوجد للحزب صحيفة ناطقــة، وليس له تمثيل برلماني.

٧- **حزب اليقــظة** : تم ترخيص الحزب في شبــاط ١٩٩٣ ، أما الأعضاء فعددهم ١٧٠ عضوا وبلغ عدد اعضاء الهيئة العليا ٢١ عضوا ويتزعم الحزب :دولة الســيد عبــد الرؤوف الروابدة وقد انسحب من عضوية الحزب الوطني الدستوري عام ٢٠٠٢.

أما عن فلسفة الحزب فتقوم على تعميق النهج الديمقراطي على قاعدة التعددية في إطار من الحوار ، واحترام حقوق الإنسان، وتأكيد حرية الرأي والتعبير وترســيخ مفهوم العلاقة المتميزة بين الأردن وفلسطين.لا يوجد صحيفة ناطقة بــاسمه، تمثل في البرلمان في عدة مجالس.

فلســـطين :

في فلسطين كان احد بنود اتفاق اعلان المبادئ الموقــع بــين الســلطة الفلســطينية واسرائيل سنة ١٩٩٣ اجراء انتخابات تشــريعية ورئاســية في البــلاد وبــالفعل جرت انتخابات عام ١٩٩٦ وقد فاز الرئيس ياسر عرفات بنسبة عالية، كما تم تشــكيل مجلس تشريعي مكون من ٨٨ نائبا موزعين بين العديد من الاحزاب ومستقلين وحصلت حــركة فتح على حصة الاسد باعتبارها حزبا مسيطرا على العديد من مؤسسات السلطة كما هو الحال في الاحــزاب الحاكمة في الانظمة العربــية ، وذلم مع معارضة العديد من التنظيمات والاحــزاب المشــاركة بــفعل سياســات الســلطة والمعاهدات والاتفاقــيات المبرمة مع الاسرائيلين .وفي فلسطين يوجد ٢٣ حزبا وتنظيما يمكن ان نذكر منها :

جمال الخطيب و خالــد وليــد
باحثان ،مركز القدس للدراسات السياسية

١. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتـــــح": والتي تأسست عام ١٩٥٨ واعلن عن تأسيسها في الاول من كانون الثاني ١٩٦٥ ويتزعمها ياسر عرفات ،أمين السر :فاروق القدومي،تعقــد الحركة مؤتمرها العام كل "٥"ســـنوات ،من اهدافها العمل على تحرير فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القــدس. وتعتبر من اكبر الفصائل الفلسطينية وهي تشكل العامود الفقري للســلطة الوطنية الفلســطينة ومنظمة التحرير.

٢. الاتحــاد الديمقــراطي الفلسطيني–فـــدا : تأسس في ١٢ ايلول ١٩٩١ ، يتزعمه : صالح رأفت ،يعقد مؤتمره العام كل سنتين ،من اهدافه الخلاص من الاســتيطان وانهاء الاحتلال الاسرائيلي والعمل على تحقيق حقــوق الشــعب الفلســطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينة المستقلة وعاصمتها القدس ،العمل على بناء نظام ديمقراطي برلماني فلسطيني يصون الحريات العامة ويكرس التعددية ويحقق المســاواة والعدالة الاجتماعية وتعزيز النضال المشترك مع الاحزاب والقوى الديمقــراطية العربــية من اجل ارساء الديمقراطية والخلاص من التبعية وانهاء السيطرة الاجنبية على المنطقــة واقامة نظام عربي جديد على اسس التكامل الاقتصادي وتوفير مقــومات الامن العربــي والتنمية الشاملة.

٣. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين : تأســـت عام ١٩٦٩ ،يتزعمها نايف حــواتمة ،يعقــد مؤتمرها العام كل "٤" ســنوات،من أهدافها: العمل على تحرير الارض الفلسطينية المحتلة وتأمين حقوق الشعب الفلســطيني في تقــرير المصير والعودة والدولة المستقلة وعاصمتها القدس ،والدفاع عن مصالح العمال والفئات الشعبية.

٤. الجبهة الشعبية لتحرير فلسـطين: تأســـت عام ١٩٦٧ ،تزعمها د.جورج حبـش ،ثم تزعمها ابــو علي مصطفى الذي تم اغتياله ثم احمد ســـعدات الذي مازال في الاعتقال.

تعقد مؤتمرها الوطني كل ٤ سنوات ،من اهدافها استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

٥. حركة المقاومة الاسلامية – حماس : تأسست حــركة المقــاومة الاســلامية المعروفة بـــ"حماس" خلال المراحل الاولى من الانتفاضة الفلسطينة الاولى ١٩٨٧–١٩٩٣

وتطورت بسرعة لتصبح اكثر المنظمات الاسلامية الفلسطينية نفوذا والمنافس الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ،رئيس المكتب السياسي لها هو خالد مشعل، والهيئتان القياديتان في الحزب هما :المكتب السياسي ومجلس الشورى ،هدف الحركة العمل على تحرير فلسطين من النهر الى البحر.

٦. **حزب الشعب الفلسطيني:** تأسس في ١٠ شباط عام ١٩٨٢ ،أمينه العام بشير البرغوثي ،يعقد مؤتمره العام كل "٥" سنوات ،هذا الحزب هو امتداد للحزب الشيوعي الفلسطين الذي تأسس عام ١٩١٩ ثم عصبة التحرير الوطني في فلسطين عام ١٩٤٣ ،والحزب الشيوعي الاردني الفلسطيني الذي تأسس عام ١٩٨٢. يهدف حزب الشعب الفلسطيني الى تحرير الاراضي الفلسطينية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ،وبناء دولة ومجتمع تسود فيه التعددية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية امام جميع المواطنين والعمل على فصل السلطات الثلاث.

وهناك احزاب اخرى مثل:

الحزب	المؤسسون	التأسيس	الإصدارات
الجبهة العربية الفلسطينية	محمود الشامي وآخرون	١٩٦٩	مجلتا الجماهير والمشرق
الجبهة الإسلامية الفلسطينية	جهاد أبو الكاس وآخرون	١٩٩٥	نشرة البلاغ
الحركة الوطنية للتغيير	خضر المغربي وآخرون	١٩٩٤	بيانات
جبهة التحرير الفلسطينية	عبد الفتاح غانم	١٩٦٥	كتيبات
جبهة التحرير الفلسطينية	علي بشناق وآخرون	١٩٦٤	مجلة الغد
جبهة النضال الشعبي	سمير غوشة	١٩٦٧	نشرة
حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين	محمد أبو سمرة وآخرون	١٩٧٨	مجلتا المجاهد والأمة
حركة الجهاد الإسلامي– كتائب الأقصى	فايز الأسود وآخرون	١٩٨٠	صحيفة الراية ونشرات
حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين	رمضان شلح وآخرون	١٩٨٠	جريدة الاستقلال
حركة الخضر الفلسطينية	إبراهيم النمر وجرير القدوة	١٩٩٥	نشرات
حركة المسار الإسلامي	زهير الكحلوت وآخرون	١٩٩٥	مجلة الولاء
حركة النضال الإسلامي	فؤاد شنيورة	١٩٨٨	نشرة
حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني– فدا	ياسر عبد ربه وآخرون	١٩٩٠	نشرة
حزب البعث العربي الاشتراكي	صلاح الدين مصطفى وآخرون	١٩٩٥	نشرات وكتيبات
حزب الخلاص الإسلامي	اسماعيل أبو شنب وآخرون	١٩٩٦	صحيفة الرسالة
حزب النهضة الإسلامي	عبد الحكيم السوطري وآخرون	١٩٩٥	نشرة

اليمـــــن:

في اليمن تعمل الاحزاب السياسية علانية وبحرية نسبية، وسيطر حـزب "المؤتمر الحاكم" على الحياة السياسية وقد شاركه في الحكم فترة من الوقـت الحزب الاشـتراكي وهو الحزب الحاكم سابقا في اليمن الجنوبي قبل الوحدة،وبعد الحرب الاهلية عام ١٩٩٤ خرج الحزب الاشـتراكي من الحياة الساسـية تقريبـا واشـترك حـزب التجمع اليمني للاصلاح "الحركة الاسلامية" في الحكومة لفترة من الوقت ،ثم انفرد حزب المؤتمر الحاكم بالسلطة ،ويوجد احزاب اخرى كثيرة تصدر صحفها الخاصة بها وتشارك في الانتخابات النيابية والحياة السياسية رغم ان هناك ازمة تواجه العمل الحزبـي بـفعل انفراد الحاكم وهيمنته اضافة الى الثقافة الشعبية والموروث الثقافي وطبيعة المجتمع العشائرية والقبـيلة التي تفعل فعلها في خلق ازمات وعراقيل حزبية تقتضي تطوير مؤسسـات المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية ورفع سقف الحريات وتطوير التشريعات للنهوض بالتجربة اليمنية وتطويرها.

يتوزع المشهد السياسي الحزبـي اليمني الى تيارات سياسـية منها "الاسـلامي والقومي و اليساري"،ومنها أحزاب ظلت محافظة على وجودها بعد أن كانت قـائمة ابـن الحزب الواحد فضلا عن احزاب صغيرة هنا وهناك تنحصر قاعدتها الشعبية في اعضائها المؤسسين.

ويمكن تصنيف الاحزاب اليمنية الى مجموعتين منذ الوحدة وهما :

* **الاحزاب السياسية ذات الخلفية الشمولية** والتي كانت قائمة قبـل الوحـدة مثل الحزب الاشتراكي اليمني "يساري" والتنظيمات الناصرية والبعثية "قومية" وحـزب التجمع اليمني للاصلاح "اسلامي".

* **احزاب الادارة وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام:** حزب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ،وقد ارتبطت به من حيث التمويل ومن حيث النشأة،

بعض التشكيلات الحزبية درج على تسميتها بالاحزاب المفرخة وقد ادى ظهورها الى تضخم في المشهد الحزبي كما اثرت في جدية العمل السياسي العلني بعد الوحدة، وهناك الاحزاب الجديدة التي ظهرت مع اعلان الوحـدة كتلك التي عبرت عن شـكل من اشـكال التجديد والتجاوز في الممارسة السياسية مثل التجمع الوحدوي اليمني الذي ضم مثقـفين وسياسيين من ايديولوجيات مختلفة.

اولا: الاحزاب الشمولية:

١. الاحزاب الاسلامية :

أ. التجمع اليمني للاصلاح :

حركة الاخوان المسلمين في اليمن هي نواة هذا الحزب وما انضم اليها من فعاليات سياسية اسلامية وشيوخ قبائل وضباط عسكريين. يرأس التجمع اليمني للاصلاح عبد الله بن حسين الاحمر الذي انتخب مرارا رئيسا للبرلمان اليمني ،تأسس التجمع في ١٣/سبتمبر ١٩٩٠ وشارك في الانتخابات النيابية الاولى عام ١٩٩٣ وقد حصل على ٦٣ مقعدا ،وشارك في الانتخابات النيابية الثانية لعام ١٩٩٧ وحصل فيها على ٥٤ مقعدا من بين مجموع مقاعد ٣٠١ وهي مجموع نواب البرلمان اليمني.

ويشار الى ان التجمع ظل حليفا للحزب الحاكم قبيل الوحدة واثناء الحرب، هذا وقد دخل التجمع الان في التحالف المعارض المعروف باللقاء المشترك في شباط/٢٠٠٣.

ويذكر ان الحركة الاسلامية في اليمن تتوزع الى تشكيلات سياسية عديدة، فاضافة الى التجمع اليمني للاصلاح وهو اهمها تنظيما وحضورا، هناك ستة احزاب ذات توجه اسلامي هي "اتحاد القوى الشعبية والمنبر اليمني الحر والحزب الاسلامي الديمقراطي وحزب الحق وحركة التوحيد والعمل الاسلامي وحركة النهضة اليمنية التي ادمجت مع التجمع".

ثانيا:الاحزاب القومية:

١. التوجه الناصري: من ابرز الاحزاب الناصرية اليمنية :التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وهو من بين بضعة احزاب ناصرية صغيرة في اليمن بعضها يدعم الحزب الحاكم والبعض الاخر يدعم الحزب الاشتراكي لعلاقات جبهوية تعود الى عهد التشطير ،ويعتبر حليف الحزب الاشتراكي منذ القدم ،هذا وقد حصل "الوحدوي الناصري" في انتخابات ١٩٩٣ البرلمانية على مقعد واحد وحصل في انتخابات ١٩٩٧ البرلمانية على ثلاثة مقاعد نيابية ،اضافة الى الحزب الوحدوي الناصري هناك الحزب الناصري الديمقراطي الذي حصل على مقعد في انتخابات ١٩٩٣ وتنظيم التصحيح الناصري.

٢. التوجـــــــه البعثـــــــي: نشأ "حزب البعث العربي الاشتراكي" في اليمن في منتصف الخمسينيات وله فرعان فرع في صنعاء وآخر في عدن وذلك بعد عقد من تأسيسه في الشام،وفي عام ١٩٧٢ انقسم فرع حزب البعث الى قسمين رئيسيين :الاول ظل محتفظا باسمه"البــعث" وحـــافظ على ارتبـــاطه القـــومي "مجموعة بـــعثية في العراق واخرى في سوريا"،اما القسم الثاني فقد سمى نفسه حزب الطليعة الشعبية ،وقام كحزب موحـــد في اليمن واندمج في الماركسية اللينينية ثم ما لبث ان انقســـم بـــالتفاهم الى حزبـــين احـــدهما جنوبي واندمج في التنظيم السياسي الموحد "الجبهة القومية الحاكمة في الجنوب"والاخر في الشمال اصبح فيما بعد احد فصائل "حزب الوحدة الشعبية" في الشـــمال واحـــد الفصائل المكونة للحزب الاشتراكي اليمني. حصل حزب البـــعث في انتخابـــات ١٩٩٣ على سبـــعة مقاعد وفي انتخابات ١٩٩٧ حصل على مقعدين.

ثالثا: الاحـــــزاب اليسارية:

* الحزب الاشتراكي اليمني :تأسس في تشرين الاول ١٩٧٨ ويجمع اهم الفصائل اليسارية في اليمن الجنوبي .

الحزب الاشتراكي اليمني ذو توجه "ماركسي"ويتضح ذلك في الاهداف المحددة في مؤتمره التأسيسي وهي : تعزيز سلطة الدولة ،تطوير التركيبة الطبقـــية للمجتمع ،تأميم النشاط الاستثماري.

أما رؤساء الحزب الاشتراكي اليمني فهم: عبد الفتاح اسماعيل محمد من ١٩٧٨-١٩٨٠ وعلي ماصر محمد من ١٩٨٠-١٩٨٦ وعلي ســـالم البـــيض من ١٩٨٦-١٩٩٤ وعلي صالح سنان من ١٩٩٤- للآن.

في انتخابات ١٩٩٣ حصل الحزب الاشتراكي على ٥٦ مقـــعدا من اصل ٣٠١ أما في انتخابات ١٩٩٧ فقد قاطع الحزب الاشتراكي الانتخابات.

أحـــزاب السلطـــة:

* المؤتمر الشـــعب تاســـس عام ١٩٨٢ ،يترأســـه "علي عبـــد الله صالح " رئيس الجمهورية، وأمينه العام "عبد الكريم الارياني"،في انتخابـــات عام ١٩٩٣ حـــصل المؤتمر على ١٢٢ مقعدا من اصل المقاعد ٣٠١ كما حصل في انتخابات ١٩٩٧ على ١٨٧ مقعدا.

الخليج العربي:

أما في الخليج العربي فقد ظل الحظر على العمل الحزبي حتى يومنا هذا رغم تشكيل بعض المجالس مثل الانتخابات البرلمانية ومجالس الشورى وغيرها ،ورفع سقف الحريات بشكل محدود جدا في ضوء احداث ١١ سبتمبر ونزع الفكر المتطرف والاصولي من تلك المجتمعات التي كانت مناخا مواتيا لصعود الاصولية ،ومن الملاحظ ان هناك خطوات في هذا الاتجاه – في البحرين حيث الانتخابات البلدية . كما ان الكويت تمنع الاحزاب السياسية رسميا ولكن هناك مجموعات سياسية غير رسمية ومعارضة تعمل دون تدخل في الحكومة وأهم هذه التيارات الحركة الدستورية الاسلامية ، الحركة الاسلامية الشيعية ،الحركة السلفية ،والحركات القومية والليبرالية .كما تقتصر المعارضة البرلمانية على الاصلاح في المسار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

الكويت:

تاليا ابرز قسمات الخريطة السياسية في دولة الكويت اذ انها ليست منسجمة تماما، حيث يقف الاسلاميون والعلمانيون فيها على طرفي نقيض.

اولا: الاسلاميون

١. الاسلاميون السنة ويندرج تحتهم :

***التيار السلفي** : كان التيار السلفي يتبع "جمعية احياء التراث" وهي احدى جمعيات النفع العام الاسلامية، وبسبب الخلافات الفكرية والسياسية قسم التيار الى مجموعتين:

– **التجمع السلفي** : وهو يضم التيار الاكبر من السلفيين ويتبع جمعية احياء التراث التي ترفض ربط نفسها به اعلاميا حيث يمنع القانون الكويتي جمعيات النفع العام من التدخل في السياسة او المشاركة في الانتخابات، وللتجمع السلفي رسميا نائبان في البرلمان هما "احمد باقر "وزير الاوقاف المستقيل ،واحمد الدعيج وهما مرشحان في الانتخابات الحالية التي يدعم التجمع السلفي فيها ٢٢ مرشحا.

– **الحركة السلفية**: وهي حركة انشقت عن التيار السلفي الرئيسي اثر خلاف فكري، ومن مؤسسيها د.عبد الرازق الشايجي" وكيل كلية الشريعة ،امينها العام الحالي د.حاكم الميطري ،وامينها العام السابق د.حامد العلي ،ويذكر ان الحركة السلفية ظهرت بداية باسم "السلفية العلمية " ثم غيرت اسمها الى الحركة السلفية.

٢. الحركة الدســتورية: وتضم التيار المحســوب على الاخوان المســلمين وهي حركة منبثقة عن جمعية الاصلاح الاجتماعي اوسع الجمعيات في الكويت ويرأسها الشيخ "عبد الله المطوع".

٣. الائتلاف الاســـلامي الوطني: يمثل التيار الشـــيعي الحركي ،ويتكون من مجاميع اسلامية ووطنية شيعية بعضها محسوب على الفكر المرجعي الشيعي وتطبيقاته الحزبية المختلفة وواجه معادلات صعبة في اطار الطائفة ما بين من هم على اقصى درجات التشدد والليبراليين والحكوميين وهو ما اعطى المنافسة في حينه شكلا جديدا.

٤. قوى اسلامية ظهرت فجأة ثم اختفت بسرعة. تشـــهد الساحـــة الكويتية بـــين الحين والاخر بروز تكتلات وتجمعات جديدة بقيادة بـــعض الافراد وهي تمثل مجموعات صغيرة لها اجتهاداتها الخاصة ،فهي سرعان ما تتوارى وتظهر فقط في المناسبات ومن هذا النوع:

أ. تجمع انصار الشـــورى: والذي اعلنه د.عبـــد العزيز المزيني وهو اســـتاذ اكاديمي في ايار ١٩٩٧ ،وفي بيان تأسيس التجمع دعا المزيني الى احـــلال نظام الشـــورى مكان النظام الديمقراطي .

ب. تجمع العدالة: اعلن عن هذا التجمع في ايار ١٩٩٧ ومؤسسوه مجموعة من الشخصيات المستقلة والاكاديمية، ويقوم هذا التجمع على قاعدة فكرية اساســـها النظرة المستنيرة للاسلام والابتعاد عن الجمود والسير مع حركة التجديد الاسلامية.

ثانيا:الليبراليون:

يمثل خليطا من اليساريين والقوميين، ويضم هذا التيار :

١. المنبر الديمقـــراطي: ويعد هذا المنبر اكبر تجمع لهذا التيار ،ويعتبره بـــعض المراقبين السياسيين الوجه الاخر لليسار ويسميه البعض بمجموعة "الطليعة" ؛نسبـــة الى "جريدة الطليعة الاسبوعية "الناطقة بـــاسمه.وللمنبر الديمقـــراطي ممثلان في البرلمان هما "عبد الله النيباري " وامينه العام الراحل "سامي المنيس".

٢. التجمع الشعبي الليبرالي: وهو تجمع ظهر داخل البرلمان الحالي ،برلمان ١٩٩٩ حيث اعلن عنه ستة نواب وصفوا انفسهم بأنهم شعبيون ينحـــازون لمصلحـــة الجماهير وليبراليون في الوقت نفسه، ومن ابرز قادته رئيس مجلس الامة السابق "احمد السعدون" ومسلم البراك .

٣. التجمع الوطني الديمقراطي: ظهر هذا التجمع على نفس الطريقة التي نشأ عليها تجمع انصار الشورى والعدالة بشكل مفاجيء واعلن مؤسسوه في ايار ١٩٩٧ موعدا لاعلان البيان التأسيسي للتجمع ،وضمت لائحة المؤسسين ٧٥ من الشخصيات الاكاديمية والاعلامية ورجال الاعمال.

ثالثا:الناصريون:

كانت انتخابات عام ١٩٩٢ هي مناسبة يعلن فيها للمرة الاولى عن تكتل للناصريين في الكويت ،لكنه مني بخسارة فادحة في الانتخابات والتي طارت فيها رموزه مثل "جاسم القطامي" وبعد ذلك لم يسمع احد بهذا التكتل فقد اصيب بما يشبه الذوبان بعد اختفاء رموزه من الساحة.

رابعا: التجمع الدستوري:

هذا التجمع يمثل التيار السياسي التاريخي لغرفة تجارة وصناعة الكويت وقد شارك هذا التجمع في انتخابات ١٩٩٢ وقد مثله في المجلس "محمد جاسم الصقر" وعزف عن انتخابات عام ١٩٩٦ بطريق مباشر مفضلاً العمل من وراء الستار بدعم عدد من المرشحين، وقد افلح بالفعل في انجاح اثنين ممن دعمهم وهم "عبد الله النيباري" القيادي في المنبر الديمقراطي وعبد الوهاب الهارون "مستقل".

خامسا: التجمعات الانتخابية :

بالاضافة للتكتلات القائمة على الساحة تفرز المعركة الانتخابية البرلمانية بالذات تكتلات عديدة قبل الانتخابات وتستمر بعضها تحت قبة البرلمان بعد اعلان النتائج، ففي انتخابات عام ١٩٨٥ برز ما يسمى بـ "تكتل نواب ١٩٨٥" برئاسة "احمد السعدون" لكن هذا التكتل انتهى وجوده على الساحة بمجرد وصول اعضائه الى مقاعد البرلمان.

سادسا: تكتلات المصلحة الواحدة وتضم:

أ. تكتل المديونيات: وقد ضم عددا كبيرا من التجار الذين اصيبوا بخسارة مالية في البورصة عام ١٩٨٢ في مضاربات سوق المناخ للاوراق المالية،وبلغت الخسائر يومها ٢٢ مليار دولار وهو ما أضر بـ "٩٠٠٠"شخص واضطرهم للاستدانة بقروض متفاوتة كل حسب خسارته وقدرته على السداد، وشعر اصحاب المديونيات وهم شخصيات اقتصادية كبيرة بأن حل مشاكلهم يكمن في مجلس الامة.

ب. تيار المتجنسين: المتجنسون في الكويت هم الذين يطلق عليهم حملة الجنسـية الثانية،وقـد قـدموا الى الكويت عام ١٩٢٠ ،وعند اصدار قـانون الجنسـية في اواخر الخمسينيات لم يعط لهم حق الانتخاب او الترشيح، الأمر الذي شـكل تمييزا سياسـيا في الشعب الكويتي ،هذا وقد شكل المتجنسون تيارا التف حول دعم حقوقهم السياسية.

ج. الحكومة: يشار الى انه ليس هناك شكل واضح لتكتل سياسي حكومي واضح بالاسـم والكيان والفعالية على الساحـة ولم يحدث ان اعلنت الحكومة في اي انتخابـات وقوفها صراحة الى جانب مرشحين بعينهم.

البحريـــن:

الاتجاهات السياسية الاساسية في البحـرين تنتمي في جذورها الى عدد من التيارات الراسخة في العالم العربي مثل الاحـزاب الناصرية والبـعثية من حـيث الاتجاه القومي وحركة الاخوان وحزب الدعوة في الاتجاه الاسلامي.

بيد ان التركيبة السياسية البحرينية نالها الكثير من التغيرات شـأنها شـأن العالم العربي ،فقد تولدت بعد سقوط الاتحاد السـوفياتي وبـعد حـرب الخليج الثانية تيارات يسارية جديدة تتبنى النهج الديمقراطي وبعضها العلمانية الى جانب يمين ليبرالي تقـليدي وحديث،وهناك الاتجاهات السنية التقـليدية مثل حـركة الاخوان، وظهرت ايضا فصائل شيعية جديدة بعد الثورة في ايران، وتأتي الاتجاهات الاسلامية في قمة الحركات الناشطة حتى انها طبعت المعارضة بطابعها.

المعارضة الشيعية :

يشار الى ان الاغلبية من سكان البحـرين شـيعة فيما الحكم والسـيطرة في معظم شؤون البلاد للسـنة مما تسبـب في اعتراضات كثيرة من الشـيعة على هذا الوضع كان بعضها يؤدي الى اثارة القلاقل والاضطرابات من حين لاخر وقد زادت بشكل ملحـوظ في عام ١٩٩٤ فيما عرف في ذلك الوقت "بالانتفاضة الدستورية" والتي طالبت فيها المعارضة الشيعية باصلاحات دستورية تعيد التوازن السياسـي بما يتلاءم مع الوضع الديمغرافي القائم.

وكانت المعارضة الشيعية قد بدأت بتنظيم صفوفها في وقت مبكر خاصة عقب قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ ونشرها لفكرة تصدير الثورة ،حيث تشـكلت اولى حركات المعارضة الشيعية في البحرين "الجبهة الاسلامية لتحرير البحـرين" في ايلول من

العام نفسه،ثم تشكلت بعدها كل من "حركة احرار البحـرين الاسـلامية" التي تتخذ من لندن مقرا لها ،و"حزب الله –البحرين" الذي كانت السلطات البحـرينية تنظر اليه بـوصفه تنظيما سياسيا شـيعيا تابـعا لسلسـلة تنظيمات انصار الثورة الاسـلامية الايرانية في الخارج "منظمات حزب الله".

ويذكر انه وبعد تجاوبها مع سياسة الاصلاحـات التي خطها الملك حمد ال خليفة بجمعياتها ورموزها ،اظهرت المعارضة الشيعية في البحرين مرونة في التعاطي مع السلطة وانحسرت لديها لغة الاتهام والتشكيك في النظام وابدت حرصا على تكوين خطاب وطني واسلامي عام يرتكز على القضايا التي تهم المسلمين والعرب عامة مثل قضية فلسطين....

الجمعيات السياسية :

بـعد التعديلات الدسـتورية الاخيرة في البحـرين وبـعد الغاء محاكم امن الدولة واعلان العفو العام واطلاق السجناء السياسيين ؛بدأ عهد سياسي جديد في البحرين واخذ المشهد السياسي والاجتماعي الجديد يتشكل تدريجيا واخذت بـعض الوجوه بـالعودة للوطن امثال عبد الرحمن النعيمي "الجبهة الشعبية لتحرير البحـرين" ومنصور الجمري "الناطق باسم حركة احرار البحرين" و هو ابـن الشـيخ عبـد الامير الجمري اهم الرموز الدينية للمعارضة الشيعية في البحرين، وسعيد الشهابية "حركة احرار البحرين" ومحمد علي المحفوظ" الجبهة الاسلامية للبحرين"...واخرين.

وبدأت بعض اسماء احزاب المعارضة في الخارج بالضمور والاختفاء لتحتل مكانها اسماء جديدة للعمل السياسـي داخل البحـرين ونشـأت حـوالي ٢٠٨ جمعيات مختلفة المشارب ومتعددة الاهداف من بينها حوالي ١٥ جمعية ذات توجه سياسي ابـرزها اربـع جمعيات اعلنت مقاطعتها للانتخابـات النيابـية ببـيان مشـترك اكدت فيه التزامها بخط الاصلاحات واشترطت عددا من المطالب اهمها رجوع السـلطة عن التعديل الدسـتوري الذي يساوي بين السلطة التشـريعية الممنوحـة لمجلس النواب المنتخب وتلك الممنوحـة لمجلس الشورى المعي،ن ومن هذه الجمعيات:

١. **جمعية الوفاق الوطني الاسلامية** التي يترأسها الشيخ علي سـليمان وتمثل تيار "وسط الشيعة"وتساهم بفاعلية في الشأن السياسـي البحـريني وتصنف على انها جمعية شيعية معتدلة سواء في مطالبها او اساليب عملها.

٢. **جمعية التجمع القومي الديمقراطي** ،بـعثية ،يرأسـها رسـول عبـد العلي الجشي.

٣. **جمعية العمل الوطني الديمقراطي** ويرأســـها "عبـــد الرحمن النعيمي" وهو معارض يســـاري قـــضى ما يزيد عن ٣٠ عاما في منفاه بدمشـــــق "ائتلاف يســـــاريين ومستقلين".

٤. **جمعية العمل الاســـلامي** ويرأســـها الشـــــيخ "محمد علي المحفوظ""قـــــيد التأسيس".

ما تشهده الساحة البحرينية من نشاط ينبيء ايضا بان الخريطة السياســـية البحرينية ما زالت قيد التشكل وان حصول تبدلات في احـــجام القـــوى ما زال امرا ممكنا خاصة اذا ما اخذ بـــعين الاعتبـــار التخوفات التي يبـــديها بـــعض اركان المعارضة من ان سياسة التجنيس قد تؤثر على البنية الديمغرافية للبحرين ولاسيما المذهبية منها وبهذا قد يكون هناك افق سياسي جديد قيد التشكل .وفي هذا الشأن تخوف البعض من ان سياسة التجنيس ستؤدي الى "شعب جديد اعيدت تركيبته السكانية بالشكل الذي يضمن للحكم ما يريد،وان القليل الذي أعطاه الحكم بالاصلاحات سيأخذ اضعافه بالتجنيس.

خلاصـــــــة:

بالرغم من الحريات المتاحة للعمل الحزبي في عدة دول عربـــية مثل الاردن واليمن والمغرب والجزائر والســـودان وموريتانيا ولبـــنان ومصر ؛ فان هذه الاحـــزاب لا تملك فرصة حقيقية في المشاركة في السلطة على اساس التنافس والتداول الســـلمي بـــينها ؛لان مداخل الحكم ابتداء غير قائمة على التنافس الانتخابـــي ،ولكنها قـــائمة على حـــكم الفرد والجيش واجهزة الامن والسيطرة على الموارد والاعلام.

كما تواجه الاحزاب السياسية العربـــية حـــالة تشـــريعية "قـــوانين الانتخابـــات البرلمانية" تبدو وكأنها معدة لمنع وصول الاحزاب السياسية البرلمانية او امكانية التحالف والائتلاف فيما بينها لتنسيق الانتخابات.

نقد أهلية "الحزب السياسي"

لماذا فشلت الأحزاب كشكل للتنظيم السياسي في المجتمعات العربية المعاصرة؟

سامر خير أحمد

باحث وكاتب

تقديـــم

هذه دراسة نظرية لا تطبيقـــية، همها كشـــف جذور الفشـــل الذي ما فتئت تعانيه الاحزاب السياسية العربية منذ نشأتها الاولى، سواء تمثل هذا الفشل في انحراف الأحزاب عن أهدافها الطبيعية، أم عن وظيفتها حين وصولها السلطة حـــيث تتحـــول الى " عشـــيرة سياســـــية" أو الى واجهة عائلية، أو تمثل الفشـــــل في عزوف الناس عنها و عدم اعتمادها وسيلة للتعبير السياسي كما يحدث في غير بلد عربي.

من الطبـــيعي أن صيغة "الحزب السياســـي" هي جزء من مجموعة صيغ التنظيم التي تشكل الدولة الحديثة، والتي منها أيضا: المجلس النيابـــي، الحكومة، الجيش الحديث، المجتمع المدني،...الخ، ففي الحزب السياسي يجتمع المواطنون بشـــكل فردي و بـــناء على الاختيار الحر القائم على الاشتراك فيما بينهم في مجموعة اهداف عامة، من أجل التعبـــير عن مطالبـــهم و محاولة تحقيقـــها عبر الوصول الى الســـــلطة. وهكذا فان وجود الحزب السياسي يستلزم وجود دولة حـــديثة اساســـها المواطنة و اطارها القـــانون، وضمنهما (المواطنة و القـــــانون) ينشـــــــط الحزب و يتفاعل مع مجموعة المواطنين من جهة، ومع المؤسسات الأخرى في الدولة من جهة ثانية.

ويمكن اعادة تاريخ نشأة الأحزاب السياسية في العالم العربي الى ما قبل قـــرن من الزمان، حيث تأسست أولها في مصر و تونس حـــوالي عام ١٩٠٧(١)، غير أن الأحـــزاب السياسية الأســاســـية التي عرفها العالم العربـــي انما كانت تلك الأيديولوجية التي ظهرت بين العقدين الثالث و الرابع من القرن العشـــرين، وأهمها أحـــزاب: البـــعث الاشـــتراكي، الأحزاب الشيوعية العربـــية، جماعة الإخوان المســـلمين (التي كانت عمليا بمثابـــة الحزب السياسي).

غير أن البحث عن جذور أزمة الحزبية في المجتمعات العربية يستلزم أولا البحث في كيفية تشكل المجتمعات العربية الحديثة، ومدى تجاوب هذا الشكل مع متطلبـــات التوافق مع صيغ التنظيم الحديثة في الدولة، والتي منها صيغة " الحزب السياسي" بحيث لا يكون وجود هذه مجرد تشكل مظهري مقطوع الجذور عن البيئة التي يتواجد فيها.

وبصورة اكثر تحديداً، فان الاساسـي في هذا الجانب هو دراسـة تشـكل المدينة العربية المعاصرة باعتبارها حاضنة هذه الصيغ الحديثة والمكان الذي تنطلق ادارتها منها من جهة، وباعتبار تلك الصيغ كلها، بما فيها الحزب السياسي، مدنية بالدرجة الأولى، اي انها صيغ تتجاوز الصيغ الاجتماعية التقـليدية ما قبـل المدنية التي وجدت في المجتمعات العربية سابقاً.

ولعل من المهم، لذلك، اجراء مقارنة سريعة بين هذه الصيغ الحديثة/ المدنية و تلك ما قبل المدنية حتى يكون ممكنا فهم ازمة العلاقة بين المجتمعات العربية و الصيغ الحديثة التي يفترض انها ادوات تعبير تلك المجتمعات عن نفسها.

الحديث و القديم، مقارنة سريعة

تتمحور الصيغ المدنية الحديثة في المجتمعات حـول صعود قـيمة الفرد بـصفته المجردة، اي دون النظر الى الجماعة العرقية و الدينية التي ينتمي لها، ففي الصيغ ما قبـل المدنية ظلت قيمة الفرد تتحدد في ضوء قيمة الجماعة التي هو جزء منها بحكم روابط الدم، كالقبيلة او العشيرة او الطائفة. وهكذا، فان مدى تحول المجتمعات العربـية الى المدنية من عدمه انما يقاس بمدى تقـدم مفاهيم الفردية فيه وتراجع مفاهيم جماعة العرق والدم أو الدين.

من هذا المفهوم الاساسي في المدنية يمكن اشتقاق معايير قـياس اخرى، مثل معنى مفهوم المواطنة في الدولة، ففي الصيغ ما قبـل المدنية تحددت المواطنة في ضوء الانتماء الديني فيما كان الذين لا يدينون بدين الاغلبية "ذميين" لا مواطنين كاملي الحقـوق، اما في المدنية فالمواطنة تتحـدد في ضوء انتماء الفرد للوطن وحمله جنسـيته بـغض النظر عن الاعتبارات الدينية، ناهيك عن العرقية.

كذلك فان مفهوم الاسرة له اهميته في هذا السـياق، فالمفهوم ما قبـل المدني يعني ،لقبيلة والعشيرة او الأسرة الممتدة التي تعيش في دار كبـيرة مشـتركة، اما المفهوم المدني فيعني الاسـرة النووية المكونة من الاب والام والابـناء. ولعل من الواضح ان الاسـرة النووية تكرس الشعور بالفردية، وهي التي تبدؤه في نفوس الابناء، فيما المفهوم القـديم يعمل بالاتجاه المعاكس. وعليه، فان المجتمعات تقـترب من المدنية كلما ابـتعدت عن صيغ التنظيم الاجتماعية القبلية والممتدة وتحولت الى استقلال الاسر النووية.

ولعل من معايير المدنية الهامة ايضاً، مكانة المرأة وقـيمتها في المجتمع، فالمجتمعات ذات البنية المدنية التي يكون الاعتبار فيها لقـيمة الفرد واهليته وكفاءته، تكون للمرأة فيها فرصة للعب دور مساو لدور الرجل باعتبـار ان مقـدار الدور انما يتحـدد وفق الكفاءة الشخصية لا وفق الجنس او العرق او الدين. وفي هذه المجتمعات يتاح للمرأة التعبـير عن رأيها والمطالبة بحقوقها وأداء الدور الاجتماعي الذي تجده مناسباً، فيما ان الصيغ ما قبل المدنية تحول بـين المراة وتلك الفرص باعتبـار ان القـيمة هي للجماعة وللرجال الذين يقودون الجماعة لا للافراد بصفاتهم المستقلة.

تنعكس الفردية بالضرورة في مسالة الحزبية، فالفرد المستقـل يحدد علاقـاته و ارتباطاته في المجتمع المحيط وفق ما يقتنع به و يؤمن به و يجده متوافقا مع رؤيته للدنيا و الكون و مصالح الناس، وهكذا يكون الطريق مفتوحـا امامه للاتصال بـالمجموعة التي تتبـنى رؤاه ذاتها ومن ثم الانخراط في الحزب السياسـي الذي يعبر عن طموحـاته، او تشكيل حزب سياسي يعبر عن تلك الطموحات بالاتفاق مع نظائره، دون اعتبـار لمسـألة الانتماء العرقي او الديني او القبلي او الطائفي، وبهذا فان المدنية المتمحورة حول الفردية هي شرط ضروري لقيام الحزبية الصحيحة، فيما أن استمرار الصيغ الاجتماعية ما قبل المدنية تعتبر عائقا امام ذلك لأنها لا تقيم وزنا لخيارات الانسان و تقـيده في روابـط الدم التي ولد ضمنها دون اختيار منه. و اذا كان لنا ان نذهب خطوة اخرى الى الامام، فان صيغ روابط الدم تلك، كالقبلية مثلا، انما تطرح نفسها نقيضا للحزبية و بديلا لها، فاما ان توجد هي و اما ان تكون حزبـية، وليس ممكنا للاثنتين ان تجتمعا بـصيغهما و مفاهيمهما الحقيقيتين.

تشكل المدنية العربية المعاصرة

السؤال المطروح هنا يتعلق بمدى قيام مدن عربية كاملة المدنية، اي التساؤل حول ما اذا كانت مجتمعات هذه المدن تتصرف وفق مفاهيم المدنية الحديثة سابقـة الذكر، والمتمحورة حول الفردية وقيمة الفرد بذاته، ام العكس.

منذ أواسط القرن التاسع عشر(٢)، شهدت البلاد العربية حـراكا اجتماعيا هائلا أساسه الانتقـال من الريف الى المدينة، وهمه الانتقـال من العمل في الحقـول الى العمل في الخدمات وبعض الصناعات في المدن. ولما كانت البلاد العربية غير صناعية كما هو الحال في اوروبا، فان هذا التكدس البشري الهائل في المدن الذي بدا واضحا منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين، لم يؤد دورا انتاجياً محموداً، فقد عمل المهاجرون في مجال التجارة و

الخدمات و المشاريع الصغيرة و الجيش و الأمن و الوظائف الحكومية، مما لم يساعد على قيام تنظيمات اجتماعية جديدة بشكل حقيقي وعملي، ذلك ان تلك التنظيمات انما تبرز الحاجة لها في وجود انتاج صناعي لما له من تأثير على بنية المجتمع الطبقية.

هذا الانتقال لم يكن عديم الأثر بالطبع، فقد ظهرت كل أشكال التنظيم و العلاقات المدنية تقريبا، بما في ذلك الأحزاب السياسية، لكن القضية الأساسية هي في مقدار تحول هذه التنظيمات الى أدوات حقيقية لتمثيل الناس مقابل ذوبان صيغ التنظيم ما قبل المدنية، ففي هذه الجزئية يكمن قياس مشكلة الحزبية في المجتمعات العربية المعاصرة.

لقد أدى هذا الانتقال الكبير الى قيام نوع جديد من السلطة السياسية في معظم الدول العربية، والى مشاركة فئات جديدة في السلطة في جميع البلدان العربية، وهي أساسا تلك الفئات التي وفدت حديثا الى المدينة و باتت تشكل اكثر سكانها. وهذه الفئات نفسها هي التي سيطرت على أشكال التنظيم في المدن، وأهمها الأحزاب السياسية، وخاصة الأحزاب العقائدية التي صنعت تاريخ العالم العربي طيلة السنوات الستين الأخيرة، وهذا الأمر طبيعي لأنه يندرج في عملية تحول تاريخي كبرى، وليس صحيحا فهمه بأنه انتقال الريف- كما هو- الى المدينة، فهو في حقيقته جزء من مرحلة تاريخية عاشها العالم العربي ظل خلالها يبحث عن النهضة نتيجة تأثره بأوروبا التي تحولت الى مستعمر في بلاد العرب، وشعوره بالتخلف تجاه هذا المستعمر المتحضر وسعيه الدؤوب للحاق به.

وقاد هذا الانتقال الكبير، في أبرز واهم نتائجه، الى إحداث تغيير ثقافي كبير في المجتمعات العربية، التي باتت تتركز أعدادها في المدن الكبرى، خاصة العواصم، أساسه خلخلة قيم و أفكار المجتمعات الريفية بما يتناسب و الحياة المدنية الجديدة. إن فهم الحالة الثقافية الجديدة للمجتمعات العربية، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، هو أساس فهم أزمة الصيغ المدنية في المدن العربية، و على رأسها صيغة" الحزب السياسي" ذلك أنها هي التي توجه سلوك الأفراد و الجماعات في هذه المجتمعات.

ثقافة مجتمعات المدن العربية المعاصرة

أهم ما يمكن قوله عن ثقافة هذه المجتمعات أنها غادرت ابويتها القديمة التقليدية، ولم تنجح في الوصول الى ثقافة مدنية كاملة تقوم على الفردية، فهي تجمع بين الاثنتين فيما يمكن اعتباره حالة مرضية بينة لان سلوكه هذه المجتمعات يأخذ بمفاهيم الثقافة التقليدية في بعض جوانبه وبمفاهيم المدنية الحديثة في بعضها الآخر، وقد يأخذ بمفاهيم إحداهما في مظهر سلوكه وبمفاهيم الثانية في جوهره ومغزاه.

صيغ التنظيم الظاهرية التي تملكها مجتمعات المدن كلها صيغ حــــديثة، كأجهزة الدولة و السياسة و الاقتصاد، غير أن عملية الانتقال التاريخي الكبرى المشار اليها، والتي لم تستطع إنجاز انتقال كامل الى الثقافة المدنية، لم تكن قادرة على خلق الوعي الاجتماعي اللازم لانخراط الناس الكامل في أطر هذه الصيغ، بما في ذلك الأحزاب السياســية، لأنها لم تنتج مصلحه حقيقية لهذه المجتمعات بالتخلي عن المفاهيم القديمة القــائمة على الجماعية بشكل تام، لصالح الأخذ بالمفاهيم المدنية الجديدة بشكل كامل، فوسائل العمل و"الإنتاج" في هذه المدن لم تخلق هذه المصلحــة(٣)، فظل الفرد قــادرا على الجمع بــين فرديته في الحصول على العمل-مثلا- وجماعيته في المطالبة بحقوقه السياســية لأن روابــط العمل الجديدة لم تنتج أدوات قادرة حقا على إنجاز مطالبه السياسية، والشيء نفسه يقــال عن مطالبه الأخرى أيضا بما في ذلك الحصول على العمل نفسه في أحيان كثيرة.

واذا كانت وســائل العمل لم تخدم الانتقــال تماما للمدينة الحديثة، فان الســلطة السياسية أيضا كانت مستفيدة من عرقلة هذا الانتقال و الإبقــاء على المفاهيم التقــليدية الجماعية في المجتمعات العربية(٤) لأنها ظلت توظفها للحيلولة دون انفلات المجتمعات من قبضتها فكانت وســيلة ســيطرة و أداة لضمان ولاء الأفراد الذين ينتظمون في الجماعات التقليدية التي استطاع النظام السياســي ضمها الى صفه، وكانت أيضا وســيلة لتطبــيق قاعدة " فرق تسد" فالسلطة الحاكمة تعزز الانقســامات على أســاس الأصل العرقــي أو الديني أو الطائفي بين أفراد المجتمع حتى تضمن تسابــق هذه الجماعات المنقســمة فيما بينها، على تقديم الولاء للسلطة و إثبات أنها الأكثر اخلاصها لها.هذا في مقابل ان السلطة لا تســتطيع تماما الســيطرة على تجمعات مدنية كالأحــزاب السياســية، فهذه أولا تطمح بالحلول محل السلطة، ثم أنها قــائمة على حــرية الفرد للانضمام لها او تركها على عكس التجمعات التقليدية التي يولد الفرد واحــدا منها دون اختياره، وعليه فان الســيطرة على المؤسسة المدنية التي يمكن ان تتراخى بترك أعضائها لها. ولعله واضحا ان من السهل على الســلطات النفخ في الغرائز و العواطف و تعظيمها، وهي الموجودة في القبــلية و الطائفية، فيما ان تنشيط العقول و توجيهها للانخراط في المؤسسات المدنية يأتي لها "بوجع الرأس" وليس مضمون النتائج اذا ما قصدت تنظيمه و ضبــطه في صفها، وبــالعكس فان قــمع الأفكار وتعطيل التفكير بالإرهاب ســهل وممكن في حــين ان تجفيف العواطف و الغرائز مستحيل تماما.

كما أن التجمعات العربية لم تنجح- بـدعوى الحفاظ على " الأصالة" - في حسم اختياراتها بين الجماعية / التقليدية / الأبوية و الفردية / الحداثة / حرية الاختيار، وظلت تراوح بين واقع يدفعها مظهره للأخذ بالحديث، وذاكرة محلها اللاوعي تربطها بالقديم الذي لم يعد ضروريا، حتى اذا اضطرتها بعض الظروف لاستجماع عزمها، اجتمعت على ما هو كامن في لا وعيها، واختارت أن تتوزع على أسس قبلية او طائفية لا حزبية / مدنية، فهذه المدنية الموجودة في مظاهر حياة مجتمعات المدن العربية حديثة التشكل و التضخم لم تنتقل بعد الى اللاوعي، سواء للسببين الذين تم ذكرهما (ظروف الانتاج و الأنظمة السياسية) او لأن هذه المجتمعات المهزومة في حاضرها لا زالت مشدودة للتراث / الماضي لأنه كان منتصرا و بهيا، ولا زالت ترى الحل في تمثل الأجداد و العيش كما عاشوا حتى و ان كان أسلوب التفكير هذا غير منطقي ولا واقعي. وهذا كله يحول دون التحلل من القديم البالي و الأخذ بالجديد العصري حتى وان كان هذا الأخير هو المفيد عمليا.

ولعل البحث في أسباب هذه الحالة الثقافية المشوهة التي تعيشها مجتمعات المدن العربية المعاصرة يحتاج التعرض لجزيئات كثيرة، غير ان أهم ما يمكن استخلاصه منها هو أن عملية الانتقال التاريخي الكبرى التي حلم فيها العرب بالحداثة و النهضة انما قادت الى اعادة انتاج التخلف القديم ذاته، لكن هذه المرة في صورة بنى حديثة ليس منها الا المظهر، فظل التخلف هو التخلف، ما ابقى المجتمعات العربية مرتبكة و حائرة و مأزومة(٥).

نتيجة الثقافة المدنية المشوهة في الحزبية السياسية

النتيجة البديهية لهذه الثقافة المدنية المشوهة هي أن تكون الحزبية السياسية مظهرا لا جوهرا، أي ان يأخذ الحزب السياسي شكل الجماعة المنضوية وفق اختيار أفرادها في إطار فكر واحد او برنامج مشترك، فيما الحقيقة ان الحزب يتصرف كعشيرة أو طائفة او جماعة دينية. ولا يعني ذلك بالضرورة ان كل واحد من اعضاء الحزب يقصد اتباع افراد عشيرته او طائفته المنضوين في ذلك الحزب، وانما ان الجهة المسيطرة على قيادة الحزب و الموجهة لأدائه توظفه لخدمة أهداف عشائرية او طائفية (وهي كما يتضح اهداف قبل مدنية و غرائزية و لا علاقة للنهضة و المدنية بها) أو ان تلك القيادة - وباسم فكر الحزب و برنامجه - تنفخ في القبلية او الطائفية لأنها القادرة على جمع الناس و حولها، وبالتالي تعظيم نفوذها.

هذا ما كان طيلة النصف الثاني من القرن العشرين في الأحزاب العربية الرئيسية، خاصة تلك التي وصلت السلطة، دون ان يعني ذلك ان الحال كان واحدا في الأحـــزاب كلها، فالأحزاب التي ظلت في المعارضة و ظلت تعاني الملاحقــة و القـــمع و المنع، وظل قـــادتها وأعضاؤها يعيشون تهديد الســـجن و النفي و التعذيب، مثل أكثر الأحـــزاب الشـــيوعية العربية، ما كان لها ان تتحول الى اداة قبلية أو طائفية لانعدام المكاسب من وراء اكثرها، ولا يعود ذلك بـــالتأكيد لنبـــل في أفكارها و مطالبـــها وزهد في قـــياداتها و مناضليها، فلو أنها وصلت السلطة لتحولت الى ما تحول اليه غيرها، ولحكم باسمها لحشد القبلية او الطائفية.

والطريف ان الأمر لم يقتصر على الأحزاب التي حازت السلطة، بل امتد لكل حزب كان من ورائه منفعة او فائدة او غنيمة مهما صغرت، حـــتى وان اقـــتصرت على مســـمى "الأمين العام" الذي يتلقى الدعوات الرسمية و يحضر المناسبات الكبرى، فتلك هي الوسيلة الوحيدة لحشد الأعضاء في الحزب: الغرائزية التي تأخذ شكل القبلية او الطائفية.

وهكذا فان البنى الاجتماعية القديمة ظلت على حالها و قاومت التحـــلل الطبـــيعي الناتج عن زوال الحاجة لها و أعادت إنتاج نفســـها تحت مســـميات جديدة، اهمها " الحزب السياسي"، فذلك حزب لقبيلة كذا، وهذا حزب لطائفة كذا، تسيطر عليه و تحركه حتى وان لم يكن أعضاؤه كلهم من أبنائها و بناتها.

ذلك يعني ان الحزبية السياسية لم تقم في حقيقة الأمر في العالم العربـــي، بشـــكل عام، مع استثناءات قليلة لأحزاب معدودة و لأفراد قـــادتهم نواياهم الطيبـــة او أجبرتهم ظروفهم للانضمام لأحزاب العشائر و الطوائف.

والأمر لا يستوجب كثير استغراب، فالمؤسسات المدنية و على رأســـها الأحـــزاب السياسية تحتاج بيئة مدنية لتنمو فيها، فقـــد يكون ممكنا لأفراد مدنيين في ســـلوكهم ان يشكلوا حزبا سياسيا، غير أن تجربتهم سيكون محكوماً عليها بالفشـــل جماهيريا لو ظل حزبهم مدنيا خالصا.

فبيئة المجتمعات العربية ليست مدنية أبدا، بل قديمة و متخلفة، حـــتى و ان سميت تجمعاتها السكانية الكبرى "مدناً"!

المدنية أولى من الحزبية

الحزبية السياسية – في أصلها – وسيلة لا هدف، همها تحويل مطالب الأكثرية في المجتمع الى واقع عبر الوصول الى الســـلطة، فمطالب الأكثرية في هذه الحالة بـــرنامجية او ايديولوجية، لا غرائزية او عنصرية، فالمجتمعات المدنية المتحضرة لا وجود فيها للغرائزية

و العنصرية و العرقـية، وان وجدت فهي منبـوذة و مدانة (و الحديث عن الغرائزية و العنصرية بين ابناء المجتمع نفسـه) . ولأنها مطالب و أحـداث ذات طابـع بـرنامجي او ايديولوجي، فهي لا يمكن التعبـير عنها الا بوسـائل مدنية، بمعنى ان المجتمعات المدنية تستخدم بالضرورة أدوات مدنية.

هكذا فان البنية المدنية للمجتمع شـرط لازم لوجود وفاعلية المؤسسـات المدنية الحقيقية، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، فإذا وجدت البنية المدنية نجحت المؤسسـات المدنية، واذا لم توجد تحولت تلك المؤسسات الى هياكل تسكنها الأرواح الشـريرة المتمثلة بالقبـلية والطائفية والعنصرية، الى آخر ذلك من سـلوكيات تعبر عن عدم تقـدير كفاءة الإنسان وأهليته كفرد بغض النظر عما ولد ضمنه من عرق او دين او طائفة.

التساؤل عن أسباب ضعف الأحزاب السياسية او فشلها لا معنى له، فالأحـزاب ليست غاية أبداً الا عند من يريدون اتخاذها "ديكوراً" لحياتهم السياسـية المريضة، والتي يعشـش فيها التخلف والرجعية، والأولى التسـاؤل عن غياب "المدنية" عن مدن العرب، فالمدنية هي الغاية، وهذه الغاية لا تتحقق بطريقة عكسية، اي بإيجاد الأحزاب السياسـية والمؤسسات المدنية الأخرى، وانما تتحقق بالقضاء على نقيضها المتمثل بالقبلية والطائفية والتخلف عبر تجفيف منابـعه في عواطف وغرائز الناس، وابـدال مفاهيم المدنية محله، وعندما يقتنع الفرد العربي بأن قيمته كفرد تتحدد في ضوء كفاءته وإمكانياته الشخصية لا في ضوء "عزوته" يصير انساناً مدنياً متحـضراً، ويصير المجتمع كله كذلك، وهكذا يتجه المجتمع لاستحـداث أو تفعيل المؤسسـات المدنية المختلفة، ولدفن التجمعات التقـليدية القديمة التي تستخدم لأهداف تحقيق النفوذ، ويتخذ الأحـزاب السياسـية بما هي أدوات لجمع المتفقين في أفكارهم وبرامجهم، للتعبير عن ارادة الناس السياسية، فتنجح الأحزاب باعتبارها وسيلة، والتي هي محلها الطبيعي في الحياة السياسية السليمة.

الأولى بالمثقـفين العرب ان يتحـاوروا ويتباحـثوا في أسبـاب غياب المدنية عن المجتمعات العربية التي تعيش تخلفها، وفي كيفية الانتهاء من هذا الغياب، لا أن يتباحثوا في أسبـاب غياب او ضعف او فشـل الأحـزاب السياسـية التي انفض عنها الناس، فهذا الانفضاض ليس الا مظهراً من مظاهر غياب المدنية، وليس هو الأزمة بذاتها.

وليس يغني المجتمعات العربـية وجود أحـزاب سياسـية او الدفع الإعلامي لإنجاحها (رغم انه دفع محكوم عليه بالفشل اذا قصد فعلاً إنتاج أحزاب حقيقية) ما دامت هذه المجتمعات تائهة في التاريخ بين ما قبل الحداثة والحداثة.

هوامـــــــش

(١) محمد كامل الخطيب، تكوين النهضة العربـية، ط١، وزارة الاعلام الســورية، دمشق، ٢٠٠١، ص٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٨.

(٣) يعزو هشام شرابي هذه الحالة في كتابه النظام الأبوي وإشـكالية تخلف المجتمع العربي (مركز دراسات الوحـدة العربـية، بـيروت، ط٢، ١٩٩٣، ص٢٣) الى أن الرأسمالية العربية لم تكن مستقلة وانما كانت تبعية ومزيفة وهامشية.

(٤) يؤكد بـرهان غليون في كتابـه العرب وتحولات العالم (المركز الثقـافي العربـي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٠٧) أن النظم الاستبـدادية بقـدر ما تخفق في تحويل الأفراد الى مواطنين تعيد إنتاج الأقليات على نطاق شامل وتجدد في مفهوم الأقـلية نفسه حتى يصبـح المجتمع كله مجموعة من الأقـليات. ويضيف ان التوترات في العالم العربي (القائمة على أسس طائفية او عشائرية او قبـلية...) تعكس سـعي بعض النخب ضعيفة الموقع المادي والمعنوي الى تعبئة العصبية الدينية او الطائفية او العشائرية لخدمة اهداف سياسية. ويوضح ان الجماعات المتعصبة موجودة في العالم كله ولكنها لا تثير مشـاكل كبرى ما دامت النخب تمارس السياســة على حقيقتها ولا تلعب اللعبة الطائفية، اي لعبـة تعبـئة الناس على أســس طائفية او عشائرية او مذهبية لخدمة أغراض تلك النخب.

(٥) يقول شرابي في كتابه سابـق الذكر(ص٢٤) إن الخاصية المميزة لهذه المجتمعات تكمن في ضرب من العجز السائد، أي أن أهم ما يميز المجتمعات العربية هو عجزها عن الفعل.

الاحزاب السياسية العربية وحقوق الانسان
مع تركيز خاص على الاحزاب الاردنية

د. سليمان صويص
رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان

قبـل عقـدين من الزمن تقريبـا" اجتمع نحو مئة من المفكرين العرب من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسـية في مدينة ليماسـول القـبرصية، وذلك لبحـث " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" (أ). وبعد تحليل عميق لهذه الازمة،توصل المجتمعون في تلك الندوة الهامة الى خلاصة جوهرية مفادها ان تفاقم الازمات الوطنية والقومية والاجتماعية للبلدان وللشعوب العربية، وصلبها المتمثل بغياب الديمقـراطية في هذه البـلدان، سببـه الاساس هو عدم ممارسة المواطن العربي لحقوقه كإنسـان. وعليه، اتفق المجتمعون على تأسيس "المنظمة العربية لحقوق الانسان" التي انتشرت فروع لها في اقطار عربـية عديدة بعد العام ١٩٨٣.

واليوم، بعد اشـتداد المأزق العربـية على مختلف الصعد، وتحديدا" الانكشـاف المدوي لعجز الدول العربية عن حل اي من التحـديات الداخلية او الخارجية التي يواجهها المواطن العربي، ناهيك عن تقاعسها المخزي عن حماية الحد الادنى من كرامة هذا المواطن، يتأكد من جديد ــ وبقوة أكبر ــ ان استمرار حرمان المواطن العربي من ممارسة حقوقه، بالاضافة الى تفاقم التبعية والتجزئة، هو من بين الاسباب الرئيسة، المسلم بصحتها، التي تحول بين المواطن العربي وبين تحقيق الاستقلال الحقيقي والديمقراطية والتقدم.

لكن الفارق بين تاكيد هذه الحقيقة اليوم، وما كان عليه الوضع بالامس ــ في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي لبيروت ــ هو ان الدعوة للديمقراطية ولاحترام حقـوق الانسان جاءت آنذاك على يد مفكرين عرب وبإرادة عربية ذاتية، في حـين ان الدعوة للاصلاح الديمقراطي تاتي اليوم ــ بعد احتلال العراق ــ من خارج المنطقة والارادة العربية الحرة!

وسواء استجابت الحكومات العربـية لنداءات الداخل او لضغوطات الخارج، فإن الحقيقة المؤكدة هي ان دور مؤسسات المجتمع المدني ــ وبخاصة الاحزاب السياسـية ــ سيظل اساسيا" في عملية نشر وإرساء قواعد الديمقراطية وحقوق الانسـان في المجتمعات

العربية. ومن هنا، تأتي دراسة العلاقة بين الاحزاب السياسية العربية وحقوق الانسان، في الظروف الراهنة، لتعيد تسليط الضوء على اهمية ذلك الدور، وللتذكير بان مؤسسات المجتمع المدني كانت وستظل الرافعة التاريخية لتحقيق التغيير، وللتقدم على طريق الديمقراطية وحقوق الانسان. ولن يغير من هذه الحقيقة ما سنلمسه بعد قليل من مسحات التشاؤم او الاحباط.

الوضع الحزبي في الدول العربية

قبل ان نتناول مواقف الاحزاب العربية تجاه قضايا حقوق الانسان وموقعها في برامج ونشاطات هذه الاحزاب، يجدر بنا ان نتوقف اولا" عند الإطار الدستوري والقانوني للاحزاب العربية وتبيان واقعها العملي. فكيف يمكن ان نحلل مواقف وبرامج تجاه حقوق الانسان في بلدان عربية ما زال الحق في التجمع السلمي وتشكيل الاحزاب محظورا"، كما في السعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا والامارات والبحرين (ب)، اي ثلث الدول العربية ؟!

تنص دساتير ١١ دولة عربية، بالاضافة الى الدستور الفلسطيني المؤقت على الحق في التجمع السلمي وفي تشكيل الاحزاب السياسية. وقد استثنينا العراق الذي يعاني من احتلال اجنبي منذ اكثر من سنة ؛ واستثنينا ايضا" الصومال الذي يعيش وضعا" استثنائيا" منذ سنوات عديدة. وعليه فإن دساتير الدول التالية تسمح بقيام الاحزاب فيها السياسية وهي : الاردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن. لكن هذا الحق الدستوري يتم تحجيمه عندما يتحول الى قانون بحيث تتضمن قوانين الاحزاب السياسية في العديد من الدول العربية قيودا" متنوعة بحجة حماية "الوحدة الوطنية" او "النظام السياسي" او غيرها.

ولا يعني الاقرار بوجود الاحزاب، من خلال القانون الخاص بذلك، ان الترخيص لحزب ما اصبح مضمونا"، او أنه "تحصيل حاصل" كما يقال ؛ فإن بعض القرارات والاجراءات الادارية والتنظيمية يمكن ان تشكل "مصفاة" للحيلولة دون منح الترخيص، او على الاقل عرقلته. ففي الجزائر، على سبيل المثال، ما زالت السلطات تلتزم بموقف رفض الترخيص لبعض الاحزاب، مثل " حزب حركة الوفاء والعدل " بزعامة أحمد طالب الابراهيمي، و"حزب الجبهة الديمقراطية" بزعامة سيد غزالي. وفي السودان، يستمر تقييد الحق في التنظيم بقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية الذي يشترط تسجيل الاحزاب قبل ممارسة نشاطها الكامل، مما ادى الى إبعاد الاحزاب الكبيرة الرافضة له عن المشاركة

بفعالية في الحياة السياسية، واقتصر النشاط السياسي على الحزب الحاكم والاحزاب الصغيرة غير المؤثرة والمسجلة. وفي المغرب، استمر الحظر المفروض على "جماعة العدل والاحسان" والملاحقة لبعض رموزها. أما في جيبوتي، فإن الدستور لا يحدد عدد الاحزاب، لكن الاستفتاء الذي اجري عام ١٩٩٢ قضى بتقييد الاحزاب المسموح بها بأربعة احزاب ؛ وقد وجد هذا الامر تفسيره في التشكيل العرقي للمجتمع في هذه الدولة والمكون من ٤ عناصر هي العفر والعيسى والصوماليون والعرب. ومع ذلك فإن الحكم قائم عمليا" على نظام الحزب الواحد (ج).

مرة اخرى، لا يعني الحصول على الترخيص الرسمي للحزب أن الطريق اصبحت أمامه "مفروشة بالورود" ! ففي العديد من الدول تنتصب عقبات وقيود، مباشرة وغير مباشرة، تؤثر على حرية عمل الاحزاب وفعاليتها وقدرتها على ممارسة دورها. على سبيل المثال، فرض الاحكام العرفية وقانون الطوارئ لعقود طويلة، بدون مسوغات موضوعية او منطقية، كما في مصر (منذ عام ١٩٨١ وحتى اليوم)، او سوريا (منذ عام ١٩٦٣وحتى اليوم)، او كما حصل في الاردن خلال الفترة من ١٩٦٧ ولغاية ١٩٩٢ او الضغط على الاحزاب من خلال اعتقال اعضاء لها بين الحين والآخر، او تعطيل صحفها او فرض تقييدات على اجتماعاتها العامة (تونس، اليمن، الاردن، موريتانيا..)، او فرض صيغة معينة من "الجبهة الوطنية" يكون فيها الحزب الحاكم هو "القائد" الفعلي الوحيد لـ"الجبهة"، ويكاد يمحو، بهيمنته، أدوار الاحزاب الاخرى "الحليفة" له. وعلى اي حال، علينا ان نلاحظ أن ممارسة العديد من الاحزاب السياسية العربية لنشاطها في إطار شرعي وعلني، تعددي وديمقراطي نسبيا"، لم يمضِ عليه وقت طويل ؛ فقد انطلقت التعددية الحزبية والسياسية في كل من الاردن واليمن منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي. أما في مصر، فقد بدأت عام ١٩٧٦، عندما سمح الرئيس الاسبق أنور السادات بإنشاء "منابر" سياسية ثلاثة (اليمين، الوسط، اليسار) ــ ما لبثت ان افضت، بعد وقت قصير، الى تعددية حزبية كاملة.

اما سوريا والعراق (قبل الاحتلال الامريكي / نيسان ٢٠٠٣) وتونس، فبالرغم من وجود الاحزاب قبل العام ١٩٧٦ بوقت اطول، إلا انها خاضعة عمليا" لنظام الحزب الواحد، وكانت تعاني وما زالت من قيود عديدة مفروضة على حرية عملها. ومثل هذه القيود كانت مفروضة على الاحزاب في المغرب، وما زالت العديد من الاحزاب يعاني من تلك القيود في اقطار عربية اخرى.

وإذا ما انتقلنا الى ركن اساس آخر من أركان الديمقراطية، ألا وهو "تداول

السلطة"، اي إنتقالها بين الحين والآخر من يد حزب حاكم الى يد حزب آخر معارض او غير معارض عبر صناديق الاقتراع، فإننا سنلاحظ أن هذا الركن يكاد يكون معدوما" في الدول العربية التي رضيت او أعلنت رسميا" إلتزامها بالديمقراطية وبمبادئ حقوق الانسان.

لا يمكننا الاستشهاد بالحالة اللبنانية، بالرغم من ان هامش الديمقراطية قد يكون اكثر اتساعا" عن غيره من الحالات، وذلك لان النظام السياسي اللبناني — وإلى حد كبير أحزابه السياسية — قائم على الطائفية الدينية. كما لا يمكننا الاستشهاد بحكومة المرحوم سليمان النابلسي (١٩٥٦)، لأن هذا المثال كان يتيما" في التاريخ السياسي الاردني ؛ وأثبتت تطورات العقود التالية انه كان "الاستثناء الذي يؤكد القاعدة" ! وأكثر من ذلك أن حرص قانون الاحزاب السياسية لعام ١٩٩٢ على عدم النص على "تداول السلطة" واوضح بأن الهدف هو "المشاركة السياسية" (...). ويبقي مثال حكومة الاستاذ عبد الرحمن اليوسفي، رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب قبل ثماني سنوات كتطبيق لمبدأ "تداول السلطة"، لكن هذا المثال ايضا" تقف في طريقه تحفظات عديدة تثير الجدل داخل وخارج المغرب، حيث يرى البعض ان شروط التداول الفعلي للسلطة لا تنطبق تماما" على هذا المثال الذي ما زال، على اي حال، في طور "التجربة".

حقوق الانسان في برامج الاحزاب العربية

إذن، لا يمكن ان تحسد الاحزاب العربية على الوضع القانوني والواقعي الذي تعمل في ظله ؛ وكما رأينا، فإن العمل الحزبي محظور في ثلث الدول العربية، وفي الدول الأخرى، خاصة تلك التي ترفع لواء الديمقراطية وحقوق الانسان، يعاني ذلك العمل من قيود عديدة ومن تسلط الانظمة السياسية وسياسات الحزب الواحد، او الحزب القائد الشمولي، ناهيك عن وجود واقع سياسي معقد كما في فلسطين والعراق (الاحتلال) ولبنان والصومال والسودان والجزائر، والصعوبات المادية والذاتية ومثبطات البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعيش فيها، مثل الفقر والأمية وسيطرة المفاهيم العشائرية والجهوية والطائفية والعصبوية، والضعف الشديد للمساواة وللعدالة، وضعف إن لم نقل غياب – الاستقرار السياسي، كما هو الحال في السودان والجزائر، دون ان نتطرق الى محاولات الانقلاب وتوريث السلطة في أنظمة جمهورية. ولا يتردد بعض الباحثين في تسمية "الديمقراطية" السائدة بـ "الديمقراطية الشكلية" او "المقيدة"، او في احسن الاحوال، "ديمقراطية بدون ديمقراطيين"!

في ظل أوضاع كهذه، ترى ما هي مكانة حقوق الانسان في برامج وممارسات الاحزاب العربية ؟

أولا"، علينا ان نلاحظ أن وجود العديد من الاحزاب العربية كان يسبق ارتفاع نبرة شعارات حقوق الانسان الذي اعقب انهيار ســـور بـــرلين والاحـــداث التاريخية الأخرى أواخر العام ١٩٨٩. وهذه الملاحظة مهمة، لأن العديد من الاحزاب العربية التي ولدت بعد ذلك التاريخ تأثرت بشـــكل او بـــآخر بــــ "الموجة الجديدة" وانعكس ذلك في بــــرامجها وتفكيرها، كما هو الحال في الاردن مثلا". إلا ان ذلك لا يمنع من القول بأن أحزابـــا" أخرى "قديمة" أخذت تبدي "انفتاحا" أكثر تجاه شعارات ومبـــادئ حقـــوق الانســـان بأشـــكال مختلفة، كما في مصر واليمن والمغرب والجزائر، وذلك منذ منتصف التســـعينيات. أما في السابق، فقد كانت ألاحزاب القديمة تركز على "الديمقـــراطية" او على "حقـــوق العمال" او "الحقوق القومية" دون ان يكون لشعارات حقـــوق الانســـان تأثير واضح على بـــرامجها وسياساتها.

أما الملاحظة الثانية، فهي ان قضايا حقوق الانســـان تشـــمل طيفا" واســـعا" من المبادئ والمثل والمفردات التي تســـتوعب هذه الحقـــوق، كليا" او جزئيا"، ومن منطلقـــات مختلفة، وأحيانا" بصورة مباشرة وأحيانا" أخرى بـــصورة غير مباشـــرة. فالحزب الذي يدعو الى "الديمقراطية"، او الى "ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية" يصب برنامجه في خدمة قضايا حقوق الانسان، والحزب الذي يؤكد على " إحـــترام حـــق الفرد في التملك والعمل وحرية التعبـــير" ــ مثلا" ــ هو حـــزب لا يمكن وصمه بـــعدم الاهتمام بحقـــوق الانسان. وعموما" فإنه نادرا" ما نجد حزبا" في العالم العربي ــ وبغض النظر عن منطلقاته الايديولوجية ــ لا يتطرق في بـــرنامجه او في خطابـــه الرسمي إلى أحـــد مفاهيم او روافد حقوق الانسان، كالحرية والعدالة والمساواة او تكافؤ الفرص.

بالرغم من صعوبة العثور على البرامج التفصيلية لجميع الاحزاب العربية، فإن ما تم رصده من مصادر مختلفة، يشمل عددا" هاما" من الاحزاب الرئيسة، بما يسمح بتكوين صورة واضحة نسبيا" عن المكانة التي تحتلها مسائل حقوق الانسان لدى تلك الاحزاب.

يلعب الجذر الايديولوجي للحزب دورا" في تكييف حقوق الانســـان في بـــرنامجه. وإجمالا" تتناول برامج الاحـــزاب حقـــوق الانســـان من مداخل مختلفة، تعكس الخلفيات الايديولوجية والاجتماعية لكل حـــزب او لكل مجموعة من الاحـــزاب. ويمكن تقســـيم

الاحزاب الى المجموعات التالية :

١) الاحزاب القومية (بعثية، ناصرية ..).
٢) الاحزاب الاسلامية (إخوان مسلمون، أحزاب شيعية، مستقلون..).
٣) الاحزاب اليسارية (شيوعية، اشتراكية، اشتراكية – اجتماعية..).
٤) الاحزاب الليبرالية (وأحيانا" تطلق على نفسها اسم "الوطنية" او "الوسطية").

عموما"، تؤكد الاحزاب العربية – بمختلف اتجاهاتها – على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والفكرية، وعلى الحريات العامة (حرية الاجتماع، حرية التظاهر، حرية العمل الحزبي والسياسي، إحترام كرامة الانسان وحريته الشخصية، عدم جواز التعذيب). وتؤكد الاحزاب ايضا" على المساواة امام القانون وتكافؤ الفرص وحرية الرأي والتعبير، وحرية المعتقد وممارسة الحرية الدينية. ويذهب بعض الاحزاب الى أبعد من ذلك في التأكيد على عدم التمييز، وعلى ضرورة وجود النظام النيابي والانتخاب واستقلال القضاء "تدعيم السلطة القضائية"، والفصل بين السلطات، وحتى "تداول السلطة" ؛ لكن معظمها يؤكد على الحقوق والحريات كما هي واردة في دساتير دولها. وعندما تتحدث بعض الاحزاب عن "حقوق الانسان" بصورة عامة، نلاحظ أن بعضها يحرص على "تمييز" لهذه الحقوق. فالحزب الليبرالي (كحزب الوفد مثلا") يؤكد على "الحرية الفردية" كما لو انها مرادفة لحقوق الانسان.

ويحرص العديد من الاحزاب الاسلامية على النص على "حماية حقوق الانسان كما يؤكدها الاسلام". أما الاحزاب القومية، فإنها تشدد على "الحقوق الجماعية للامة". وبعض الاحزاب تذكر حقوق الانسان بدون إتباعها بتشديد من اي نوع، الامر الذي يفسح في المجال للاعتقاد بانها تقصد حقوق الانسان كما تبلورت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان (بعض الاحزاب المغربية والتونسية والجزائرية والاردنية).

على صعيد آخر، يحرص معظم الاحزاب على تغليب بعض الحقوق على بعضها الآخر ؛ فأحزاب اليسار، وبعض أحزاب الوسط، تشدد مثلا" على الحق في العمل والتنظيم النقابي وعلى الحق في حرية الرأي والفكر والتعبير (حزب التجمع المصري، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب، الحزب الشيوعي اللبناني..). وهناك العديد من الاحزاب يحرص ايضا" على تمييز حقوق بعض الفئات، كحقوق المرأة مثلا" وضرورة مساواتها بالرجل (وهذا يتكرر في برامج أحزاب اليسار وبعض الاحزاب القومية

والليبرالية). أما حزب جبهة العمل الاسلامي في الاردن، فهو يتحـدث عن "إحـترام كيان المرأة والتأكيد على أهمية الاسرة.. "، وهو ما يمكن ان يعني ضمنيا" رفض مسـاواة المرأة بالرجل إنطلاقا" من رؤية الحزب الفكرية والعقائدية. والامر نفسه ينطبـق على أحـزاب اخرى.

من بين الفئات الاخرى التي تحظى حقوقها بإهتمام خاص في بـرامج الاحـزاب : حقوق العمال والشباب، وأحـيانا" حقـوق الطفل والاسـرة وحقـوق العمال المهاجرين (الاحزاب المغاربـية). وهناك أحـزاب تركز على التأمين الصحـي والضمان الاجتماعي وحرية العمل النقابي وعلى حقوق المزارعين والموظفين والمتقـاعدين والطلبـة والمعلمين، وعلى الحق في الحرية الاكاديمية وعلى الحق في التعليم والحق في العمـل وعلـى العدالـة والمسـاواة وعدم التمييز وعلى الحق في التنمية (أحـزاب مصرية، لبـنانية، اردنية وسودانية). كما تؤكد احـزاب أخرىعلى السـلام والامن والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وعلى حقوق اللاجئين وعلى ضرورة حماية الآثار والتراث وتطوير الحقـوق الثقافية وضرورة الاهتمام بالتعاون الدولي. وبعضها يفصل في بعض أهدافه ذات المساس بحقوق الانسان، كالنص مثلا" على "محاربة الظلم والفقر والبـطالة والجوع والتخلف". والبعض الآخر يذكر "ضرورة محاربـة التعصب والطائفية". وبـعض الاحـزاب يضع عبارات عامة، لكنها وثيقـة الصلة بحقـوق الانسـان، كالنص مثلا" على "ضرورة توفير الحياة الحرة الكريمة للمواطن".

إن احتواء برامج الاحزاب العربية على بنود تتعلق بحقوق الانسان، سواء بصيغة صريحة، واضحة ومباشرة او بصيغة ضمنية عامة وغير مباشـرة، على أهميته إلا انه لا يعطي المرء صورة شاملة وحقيقـية عن مواقـف وممارسـات الحزب في مجال حقـوق الانسان، وهو مجال اساسـي وحـيوي وتزداد اهميته في الحياة العربـية وعلى الصعيد العالمي. إن التعرف على جوانب عديدة هامة تتعلق بحياة كل حزب وبممارسـاته يمكن ان يكشف لنا عن جوهر موقف الحزب إزاء حقوق الانسان أكثر بكثير مما تعبر عنه نصوص واردة في برنامج من خلال بضعة اسطر او حتى فقرات.

من هذه الجوانب، على سبيل المثال، ما هو الحيز الذي يعطيه كل حـزب لمسـائل حقوق الانسان في صحافته ودعايته الحزبية ونشاطه البرلماني (إن وجد) ؟ ما هو موقـفه تجاه منظمات حقـوق الانسـان في بـلده وكيف يتعامل معها ؟ هل تمارس الديمقـراطية وعملية الانتخاب بصـورة دورية داخـل صفـوف الحزب، خاصة على صعيد الهيئات

القيادية ؟ ما هي نسبة وجود المرأة في هذه الهيئات ؟ إلى اي مدى يعطي هذا الحزب او ذاك اهتماما" بملاحقة وقائع انتهاكات حقوق الانسان والكشف عنها وإثارتها ؟ ما مدى اهتمامه بالجوانب التشريعية ذات العلاقة بحقوق الانسان ؟ ما هي طبيعة العلاقات بين الاحزاب ككل، وبين الاحزاب التي تنتمي الى "عائلة ايديولوجية واحدة" ؟ ما هي نسبة تمثيل الحزب في البرلمان ؟

لم يسمح لنا ضيق الوقت المتاح لإعداد هذه الدراسة بالبحث والتفتيش عن إجابات لهذه الاسئلة فيما يتعلق بجميع او معظم الاحزاب العربية، وذلك ايضا" بسبب صعوبات عملية لا تخفى على احد. إن باحثين عربا" من كل دولة عربية قد يحتاجون لبضعة اشهر من المتابعة الحثيثة للوقوف على حقيقة تطابق واقع الاحزاب مع شعاراتها واطروحاتها في مجال حقوق الانسان.

وحتى تتاح الفرصة وتتوفر الامكانية من اجل إعداد بحث شامل عن الجوانب المذكورة اعلاه على صعيد الاحزاب العربية كافة، يمكن للباحث ان يركز على حالة دولة واحدة من اجل استكمال الصورة ؛ وقد اخترنا الاردن، وذلك لاسباب واضحة، خاصة امكانية التعرف على الاحزاب ومتابعتها عن كثب .

الاردن : الاحزاب السياسية وحقوق الانسان

عرف الاردنيون الاحزاب منذ تأسيس إمارة شرق الاردن عام ١٩٢١، وكان العديد من الاحزاب يعيش لفترات قصيرة، وهي تعبر عن زعامات او نخب سياسية أكثر منها تنظيمات ذات امتدادات شعبية. هناك عدد محدود من الاحزاب استطاع الانغراس في القطاعات الشعبية واستمر يمارس نشاطاته لفترات طويلة، بصعوبة للغاية، مثل الحزب الشيوعي الاردني. أما جماعة الاخوان المسلمين، فقد كانت تحظى بدعم الجهات الحكومية في بعض الفترات (الستينيات والسبعينيات). ويلاحظ احد الباحثين الاردنيين أن "الثقافة السائدة في الاردن ما زالت مشبعة بروح العداء للاحزاب السياسية والميل لاعتبارهامصدرا" للخطر على الاستقرار والامن في البلاد" (د). وبالرغم من حظر الاحزاب قانونيا" خلال فترة امتدت لأكثر من ثلاثة عقود (١٩٥٧ ـــ ١٩٩٢)، إلا ان العديد من الاحزاب القومية واليسارية استمرت في ممارسة نشاطاتها بصورة سرية في البلاد، وكان لها تأثيرها الفعال على الحياة السياسية في بعض الفترات.

منذ عودة الحياة الدستورية الكاملة وسن قانون الاحزاب الجديد عام ١٩٩٢، ظهر على مسرح الحياة العامة الكثير من الاحزاب، بعضها اختفى بعد فترة وجيزة وبعضها الآخر توحد في إطار حزب واحد، ثم ما لبثت ان تشرذمت في حين وقعت ايضا" انشقاقات في عدد من الاحزاب في فترات مختلفة. وفي منتصف عام ٢٠٠٤ بلغ عدد الاحزاب اربعة وثلاثين حزبا" مرخصا" بموجب قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، وتتوزع هذه على اربعة اتجاهات ايديولوجية ــ سياسية رئيسة هي على النحو التالي :

أ) **الاتجاه الاسلامي ويضم:** ١) حزب جبهة العمل الاسلامي (١٩٩٢) ؛ ٢) الحركة الاسلامية الديمقراطية ــ دعاء (١٩٩٣) ؛ ٣) حزب الوسط الاسلامي (٢٠٠١).

ب) **الاتجاه اليساري ويضم :** ١) الحزب الشيوعي الاردني (١٩٩٣) ؛ ٢) حزب الشعب الديمقراطي الاردني "حشد" (١٩٩٣) ؛ ٣) حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني (١٩٩٣) ؛ ٤) الحزب التقدمي (١٩٩٣) ؛ ٥) حزب اليسار الديمقراطي (١٩٩٥) ؛ ٦) حزب الشغيلة الاردني (٢٠٠١).

ج) **الاتجاه القومي ويضم :** ١) حزب البعث العربي التقدمي (١٩٩٣) ؛ ٢) حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني (١٩٩٣) ؛ ٣) حزب الجبهة الاردنية العربية الدستورية (١٩٩٤) ؛ ٤) حزب جبهة العمل القومي "حق" (١٩٩٤) ؛ ٥) حزب الارض العربية (١٩٩٦) ؛ ٦) حزب الانصار العربي (١٩٩٧) ؛ ٧) حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية (١٩٩٧) ؛ ٨) الحزب العربي الاردني (٢٠٠٢).

د) **الاتجاه الوسطي او المحافظ (ويسمى ايضا" "الوطني") ويضم :** ١- حزب المستقبل (١٩٩٢) ٢- حزب الاحرار (١٩٩٤) ؛ ٣- حزب السلام الاردني (١٩٩٦) ؛ ٤- حزب الامة (١٩٩٦) ؛٥- الحزب الوطني الدستوري (١٩٩٧)؛ ٦- حزب العمل الاردني (١٩٩٨) ؛ ٧- حزب الاجيال الاردني (١٩٩٩) ؛ ٨- حزب الفجر الجديد العربي الاردني (١٩٩٩) ؛ ٩- حزب النهضة الاردني (١٩٩٩) ؛ ١٠- حزب اليقظة ؛ ١١- حزب الخضر الاردني (٢٠٠٠) ؛ ١٢- حزب حركة حقوق المواطن "حماة" (٢٠٠١) ؛ ١٣- حزب حركة لجان الشعب الاردني (٢٠٠١) ؛ ١٤- حزب الرفاه الاردني (٢٠٠١) ؛ ١٥- حزب الرسالة (٢٠٠٢) ؛ ١٦- حزب العهد (٢٠٠٣) ؛ ١٧- حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣).

إن عددا" كبيرا" من هذه الاحزاب ذو تأثير جماهيري محدود، إن لم نقل معدوم ؛

- د. سليمان صويص
رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان

فالعديد من الاحزاب لا تملك مقرات خاصة بها، ولا تصدر صحفا" ناطقة باسمها، وفي كثير من الاحيان يعرف الحزب مقرونا" باسم امينه العام او رئيسه فقط. هناك قلة من الاحزاب لها تمثيل في مجلس النواب الحالي اهمها : حزب جبهة العمل الاسلامي وحزب اليسار الديمقراطي وبعض الاحزاب الوسطية والقومية (نائب او نائبان بالحد الاقصى).

حقوق الانسان في برامج الاحزاب الاردنية

تتضمن برامج الاحزاب الاردنية معظم حقوق الانسان، سواء المدنية أوالسياسية او الاقتصادية أوالاجتماعية، بدرجات متفاوتة من الوضوح والتركيز والشمولية. إن كل من يقرأ برامج هذه الاحزاب (الملحق رقم ١) سيلاحظ أن العديد منها يتحدث عن الحرية والعدالة والمساواة والكرامة والديمقراطية والتعددية ودولة القانون والمؤسسات والحقوق الدستورية. ويبين الجدول الوارد في الملحق رقم ٢ عدد التكرارات الواردة حول حقوق الانسان في برامج مختلف التيارات. ويستنتج من الجدول الملاحظات التالية :

١) ان الاحزاب الوسطية تأتي في مقدمة التيارات التي تتحدث برامجها عن حقوق الانسان (٣٧ تكرارا") ؛ لكن مرد ذلك ان هذه الاحزاب عددها كبير، فهي تكاد تحتكر نصف عدد الاحزاب الاردنية ! ولا نعتقد أن سبب هذا الاهتمام هو كونها تصف نفسها بأنها "وطنية"، او ان ساحة اهتمامها الرئيسة هي الاردن ؛ فالملاحظ ان برامج الاحزاب القومية تهتم ايضا" بحقوق الانسان بصورة ملحوظة (٣٣ تكرارا"). بل ان الاحزاب الاسلامية واليسارية – والتي تشكل عدديا" ثلث مجموع الاحزاب حاليا" – تهتم هي ايضا" بجميع الحقوق بصورة تكاد تكون متساوية (١٨ تكرارا" لدى أحزاب الاتجاه اليساري و ١٦ تكرارا" لدى احزاب الاتجاه الاسلامي)، ولكن بالطبع بعدد تكرارات اقل من الاتجاهين الاولين.

٢) ان الاحزاب جميعا"، بمختلف تياراتها، لا تولي العدالة والمساواة اهتماما" كبيرا"، على الرغم من ان دراسات واستطلاعات رأي عديدة أظهرت أن هاتين المجموعتين من حقوق الانسان هما الاضعف في الدولة والمجتمع الاردنيين. وربما يعكس ذلك ضعف شعور الاحزاب بهذه المشكلة. والامر نفسه ينطبق على مبدأي التسامح والتضامن الانساني والسلام، حيث نجد القليل جدا" من النصوص حولهما في برامج الاحزاب.

٣) بالرغم من هذه الثغرات، يمكن القول إن حضور حقوق الانسان في برامج الاحزاب

بهذه النسبة الكبيرة هو ترجمة لحاجات يشعر بها قطاع واسع من المواطنين والنخب السياسية والاوساط الاجتماعية. هذا الحضور كان قائما" في برامج الاحزاب القومية واليسارية "المخضرمة"، وازداد حضورا" في برامج الاحزاب الوسطية والاسلامية، وهو على اي حال يعكس تيارا" واسعا" منذ انتهاء الاحكام العرفية. على سبيل المثال، كان في مقدمة الخطوات التي قام بها مجلس النواب العاشر (انتخب في تشرين الثاني ١٩٨٩) تشكيل لجنة نيابية باسم "لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين"، وهو امر كان له مغزاه العميق.

وقد توقفت بعض الدراسات عند "حدود النص" و"الهدف من حقوق الانسان" في برامج الاحزاب، وكذلك تحديد اصحاب الحق. وبالرغم من انقضاء بضع سنوات على تلك الدراسات، إلا ان بعض استنتاجاتها ما زال صالحاً ؛ لا تحدد أغلبية الاحزاب مرجعيتها لحقوق الانسان، في حين ان احزاب الاتجاه الاسلامي تؤكد أن مفهومها للحقوق منبثق من احكام الدين الاسلامي، والاحزاب الوسطية تشدد على مرجعية الدستور عند الحديث عن الحقوق(ه).

إذا كانت حقوق الانسان تحتل مثل هذا الحيز الهام في برامج الاحزاب، فكيف انعكس وينعكس هذا الاهتمام على الصعيد العملي وفي الممارسة العملية ؟

أولا"، تقوم بعض أحزاب المعارضة بتقديم عرائض او مذكرات الى السلطة التنفيذية بين الحين والآخر والتي تتضمن مطالب خاصة بالحريات العامة، او تستنكر تجاوزات تقع على حقوق المواطنين. وهناك البيانات التي تصدرها أحزاب بين الحين والآخر لتدين اعتقالات او مضايقات تقوم بها السلطة التنفيذية واجهزتها ضد تلك الاحزاب او ضد طلبة او مواطنين بشكل عام، عند منع او قمع مظاهرة او اعتصام او اجتماع عام. ويستغل مسؤولو بعض الاحزاب فرصة الاجتماع بالمسؤولين من اجل طرح انتقاداتهم تجاه السياسة الحكومية في مجال الحقوق والحريات. ولا يفوت قادة بعض الاحزاب فرصة، سواء في اجتماع عام او ندوة او خطاب، في مناسبة او من خلال مقابلة صحفية إلا ويثيرون فيها مطالبهم بضرورة احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية، ووقف القيود والتضييقات عليها. كما يلجأ بعض قادة الاحزاب الى الكتابة في الصحف للتعبير عن آرائهم تجاه هذا الموضوع، بحدود الهامش المتاح من حرية التعبير. وتنتهز الاحزاب فرصة مناقشة مشروع قانون يتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان في

مجلس النواب فتصدر البيانات مطالبة برد مشروع القانون او بـإدخال تعديلات عليه او تنتقده بدون تقديم بدائل. أما الاحزاب التي لها ممثلون في مجلس النواب (كحزب جبهة العمل الاسلامي) فإنها تستغل منبر المجلس لإثارة قضايا الحريات بين الحين والآخر، كما يطرح أولئك الممثلون أسئلة على الحكومة تدور حول الموضوع.

وتلجأ صحف بعض الاحزاب الى تخصيص زاوية ثابتة لحقوق الانسان في كل عدد من اعدادها (كصحيفة "الجماهير" الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الاردني مثلا"). وهناك صحف حزبية تهتم جدا" بنشر أخبار انتهاكات حقوق الانسان، كجزء من سياسة المعارضة للحكومة، وذلك في كل عدد من أعدادها تقريبا" دون ان تخصص بابا" لحقوق الانسان فيها (ومنها "السبيل" الناطقة غير الرسمية باسم حزب جبهة العمل الاسلامي، و"الاهالي" الناطقة بلسان حزب الشعب الديمقراطي الاردني "حشد"). وتحتل أخبار الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الانسان الفلسطيني – ومؤخرا" ضد الانسان العراقي – حيزا" في صحافة الاحزاب بمختلف اتجاهاتها .

على الصعيد السياسي العملي، يلاحظ ايضا" اهتمام الاحزاب بالمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية، كإنعكاس لاهتمامها بالحق في المشاركة العامة ولتعزيز نفوذها في المؤسسات التمثيلية الرسمية.

فيما عدا ذلك، لا يلاحظ اهتمام جاد لدى الاحزاب في تثقيف اعضائها وجمهورها ـــ مثلا" ـــ بمبادئ حقوق الانسان ودفعهم للاهتمام بصورة مكثفة بالمسائل المرتبطة به. ويلاحظ ايضا" عدم تشكيل هيئات داخل الاطر القيادية للاحزاب، متخصصة بمسائل حقوق الانسان، وقليلا" ما تهتم الاحزاب بعقد ندوات او دورات تدريبية حول حقوق الانسان، او بإقامة علاقات منتظمة او غير منتظمة مع منظمات حقوق الانسان الوطنية او الاقليمية او العالمية.

وإذا ما انتقلنا الى التدقيق في مدى تطبيق المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان داخل صفوف الاحزاب نفسها، فان القليل من المعلومات متوفر عن هذا الجانب. وباستثناء بضعة احزاب (حزب جبهة العمل الاسلامي، "حشد"، الحزب الشيوعي، حزب البعث..) فإن بقية الاحزاب لا يعرف عنها فيما إذا عقدت مؤتمرات دورية لها او فيما إذا كان هناك تداول" في السلطة داخل هيئاتها القيادية. وحتى الاحزاب التي تلتزم بالحد الادنى من المتطلبات الديمقراطية التي تنص عليها انظمتها الاساسية، فإنه من غير المعروف جيدا" انماط علاقاتها باعضائها القاعديين وبالجمهور العريض المؤيد لها. وفيما

يتعلق بوجود المرأة في قيادات الاحـزاب فإنه ضعيف جدا" ؛ نصف الاحـزاب لا يوجد في قياداتها اي امرأة، اما بقية الاحـزاب فيكاد وجودها فيها يكون رمزيا"، ولا يتعدى نسبـة الـ ١٠ ٪ في افضل الاحوال (و).

أما على صعيد الاحزاب الاخرى، خاصة الوسطية والقومية الاتجاه، فإنه يلاحظ حدوث "تمردات" على القيادات تؤدي في احيان عديدة الى "انشقاقات" او الى "انقسامات" لا يعرف مصيرها تماما"، كما انه ليس من السهولة دائما" معرفة بـواعثها : هل هي خلافات سياسية ام مجرد نزاعات شخصية. وفي السنوات الاخيرة برز حزبان من رحـم حزبـين قائمين هما حزب الوسط الاسلامي وحزب الشغيلة الشيوعي الاردني. وعموما" فإن أداء الاحزاب ضعيف.

ليس من المبالغة في شيئ القول إن قسما" هاما" من الاحـزاب الاردنية، وعلى غرار اغلبية الاحزاب العربـية، يشـكل "الجزء الداخلي" من "الازمة الديمقـراطية" العامة التي تعيشها الاقطار العربية، وهي الازمة التي تتمثل احـدى تجلياتها الاساسـية في غياب او ضعف ممارسة الحريات العامة وحقوق الانسان.

ان الحديث عن "الحل" او "الحلول" لهذه الازمة طويل، وقد سبـق وان خاضت فيه النخب الفكرية والسياسـية العربـية على مدى سـنوات طويلة. لذلك فإننا نكتفي هنا بالاشارة الى مداخل اساسية لا غنى عنها لمباشرة الخروج من هذه الازمة :

١) العمل على تعديل العديد من الدساتير العربية بحيث تنص صراحـة على التزام الدول بالديمقراطية وبحقوق الانسان وبالتعددية السياسية والحزبـية. وفي هذا المجال، لم يعد من المقبول ابدا" التذرع بأحكام قـانون الطوارئ او الاحـكام العرفية المفروضة بدون مسوغ منطقي منذ عقود طويلة، من اجل الاسـتمرار في فرض الدكتاتورية على بعض الشعوب العربية.

٢) العمل على تعديل القوانين بحيث تقلل الحكومات العربية من سيطرتها على النشاطات الاهلية العامة الى الحد الادنى الضروري المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان وهو إباحة فرض القيود على الامور ذات المساس بالامن الوطني، بـالمفهوم الحصري للكلمة وليس بـالمعنى المطاط، حمّال الاوجه.. وبـالامور ذات المسـاس بالأخلاق العامة. وفيما عدا هذين الشـرطين فإن اي قـيود تفرض على العمل الاهلي العام تكون باطلة وغير شرعية ويجب مقاومتها.

٣) العمل على اشاعة ثقافة حقوق الانسان والديمقراطية داخل الاحزاب السياسـية، من

د. سليمان صويص
رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان

قممها الى قواعدها، والتأكد من تطبيق مبادئ الديمقـراطية في صفوف الاحـزاب من جانب لجنة وطنية موثوقة مشهود لها بـالحيادية والنزاهة.واخيرا" السـعي الحثيث لزيادة مشاركة النساء في الاحزاب.

إن الخلاصة المرة التي لا نسـتطيع غض النظر عنها هي ان قـواعد اللعبـة الديمقراطية، المتعارف عليها، تكاد تكون غير مطبقة في معظم الاقطار العربية ؛ وان الحرية والديمقراطية ما زالتا بعيدتي المنال بالنسبة لقطاع واسع من الشـعوب العربـية. ويلعب هذا العامل، بالاضافة الى الثقافة السائدة، دورهما في جعل الاحزاب العربـية في الوضعية التي قـدمنا وصفا" لملامحها العامة، وفي ضعف دور هذه الاحـزاب في النضال من اجل حقوق الانسان. ان الاستمرار في هذه الحال يوفر افضل الشروط من اجل تعاظم وانتشار الاتجاهات المتطرفة وفي زرع بـذور الثورة على التفرد والطغيان واسـتمرار تجاهل آمال وطموحات مئات ملايين البشر، خاصة الشباب منهم.

الهوامـش :

(أ) صدرت بحوث ومناقشـات هذه الندوة الفكرية في كتاب ضخم بـعنوان " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ــ لبـنان ؛ ١٩٨٤.

(ب) أما في مملكة البحرين، فقد صدرت أوامر ملكية في أيلول (سبـتمبر) ٢٠٠٣ بـإجراء تعديل على قانون مجلس الشورى والنواب رقـم ١٥ لسـنة ٢٠٠٢، وذلك للسـماح للجمعيات السياسية بممارسة نشـاط سياسـي، وهو ما يشـكل نواة لنظام شبـيه بالنظام الحزبي. ويبلغ عدد الجمعيات السياسية القائمة هناك حوالي ١٥ جمعية.

(ج) تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن " حالة حقوق الانسان في الوطن العربـي" الصفحات ١٢٩، ١٥١، ٢٧٥ ؛ القاهرة ــ مصر ؛ ٢٠٠٣.

(د) دراسة "الاحزاب السياسية في الاردن" ؛د. موسى شتيوي ص ١٧ ؛ مقـدمة الى ندوة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ؛ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٣.

(ه) "الاحزاب السياسية الاردنية وحقـوق الانسـان" ؛ د. نظام بـركات في كتاب "الندوة الوطنية لحقوق الانسان" الصفحتان ١٤٦ و ١٤٧ ؛ عمان – الاردن ؛ ١٩٩٨.

(و) "مشاركة المرأة في الحياة السياسية" ص ١٧ ؛ دراسة غير منشورة للدكتورة إبتسـام عطيات ؛ عمان ــ الاردن ؛ ٢٠٠٣.

المراجـــع :

١) "الاحزاب السياسية الاردنية" ؛ إعداد فريق باحثي مركز الاردن الجديد للدراســات ؛ دار سندباد ؛ عمان ـــ الاردن ؛ ١٩٩٧.
٢) "الاحــزاب السياســية الاردنية : الواقــع والطموح" ؛ عمل مشـــترك ؛ مركز القــدس للدراسات السياسية ؛ عمان ـــ الاردن ؛ ٢٠٠٣.
٣) "الندوة الوطنية لحقوق الانسـان " كتاب يضم اعمال ندوة، صادر عن مركز الدراسات الاردنية / جامعة اليرموك ومركز الريادة للدراســات والمعلومات ؛ عمان ـــ الاردن ؛ ١٩٩٨.
٤) "ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني" ، د. فؤاد الصلاحي ؛ مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان ؛ تعز ـــ اليمن ؛ ٢٠٠٢.
٥) " حقوق الانسان في الوطن العربي " : تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حـــالة حقوق الانسان في الوطن العربي للاعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ ؛ القاهرة ـــ مصر.
٦) دراسات قدمت لندوة "الديمقراطية والانتخابات في مصر والاردن واليمن" ؛ بـــيروت؛ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٣ ؛ نظمت الندوة شبكة المنظمات العربـــية غير الحكومية للتنمية والمؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية.
٧) "الاحزاب السياسية العربية ١ـــ المشرق " في مجلة "العالمان الاسلامي والمتوســـطي" (باللغة الفرنسية) آذار (مارس) ١٩٩٨

Les partis politiques arabes 1- Le Machrek ; Revue des Mondes Musulman et de la Mediterrannée n° 81-82 mars 1998 Paris - France

الملحق ١ حقوق الانسان في برامج الاحزاب السياسية الاردنية

أ) الاحزاب ذات الاتجاه الاسلامي :

حزب جبهة العمل الاسلامي : ١) تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة للجميع، وضمان التعددية السياسية وحماية حقوق الانسان كما يؤكدها الاسلام. ٢) تشـــجيع الحوار مع جميع الفئات السياسية بهدف حماية الديمقراطية وضمان حـــرية الرأي والتعبـــير لكافة المواطنين. ٣) إقامة اقتصاد اردني وطني على اساس اسلامي من العدالة الاجتماعية. ٤) احترام كيان المرأة والتأكيد على اهمية الاسرة وتوفير العناية الخاصة بالشبـــاب. ٥) دعم المؤسسات الدينية وتوفير الحرية الدينية للجميع.

حزب الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء" : ١) الحرية والمساواة والعدالة هي قيم مقدسة تستحق الدفاع عنها والكفاح في سبيلها لكي تترسخ. ٢) العمل على انتشار الديمقراطية في اقطار الوطن العربي. ٣) ضرورة سيادة روح التآخي الديني (ضم هذا الحزب مسيحيين في صفوفه وكان يرفع شعار "تعالوا نتعلم كيف نختلف").

حزب الوسط الاسلامي : ١) الديمقراطية هي آلية العمل السياسي وتداول السلطة في إطار الدستور والقانون. ٢) يؤمن الحزب بتضييق مساحات الخلاف وتوسيع مساحة الاتفاق والتفاهم والتسامح، وهو لا يدعي امتلاك الحقيقة. ٣) أبناء الوطن لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وان من حق الجميع تولي المواقع المختلفة حسب الكفاءة. ٤) يؤمن الحزب بأهمية الحرية وكرامة الانسان وحقوقه الاساسية الثابتة، وتعزيز الحرية الفكرية وتقبل آراء الغير وكافة الحقوق التي نادت بها الشريعة الاسلامية وتلك التي نص عليها الدستور. ٥) المرأة لبنة اساسية في بناء المجتمع، يجب تعميق دورها السياسي. ٦) تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي. ٧) تفعيل شبكة الامان الاجتماعي وبخاصة توفير الغذاء والمسكن والعلاج والتأمينات الاجتماعية. ٨) الاهتمام بحقوق الطفل. ٩) دعم استقلال القضاء وسيادته ونزاهته. ١٠) الحفاظ على الحرية الصحفية.

ب) الاحزاب ذات الاتجاه القومي :

حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني : ١) الالتزام بالديمقراطية. ٢) الشعب مصدر السلطات.٣) يؤمن الحزب بالمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في العرق او اللون او الجنس. ٤) تحريم التدخل في الحريات الاساسية. ٥) التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات ٦) رعاية الاسرة واتاحة الفرصة للعمال وللفلاحين بالعيش الكريم.٧) المرأة نصف المجتمع ويجب ان تتمتع بالحقوق الكاملة والمساواة مع الرجل. ٨) حرية التعبير والنشر والاجتماع والاحتجاج وحرية الصحافة ينبغي ان تكون مكفولة في حدود المصلحة القومية. ٩) الحق في التعليم، التأمين الصحي، الحق في العمل، الحق في التنمية.

حزب البعث العربي التقدمي : ١) يؤمن بالديمقراطية، السيادة ملك للشعب وهو مصدر السلطة. ٢) الحرية حق مقدس. ٣) للمرأة حق التمتع بحقوق المواطن كلها، يجب رفع مستوى معيشتها. ٤) العدالة الاجتماعية، المساواة وتكافؤ الفرص. ٥) يؤمن

بالنظام النيابي الدستوري/ المواطنون متساوون امام القانون / حرية الرأي حق كفله الدستور. ٦) منع الاعتقال والتعذيب بسبب الانتماء السياسي او الرأي. ٧) حرية العمل السياسي. ٨) تكافؤ الفرص في التعليم.

حزب العمل القومي "حق" : ١) الحريات الديمقراطية. ٢) تحرير المواطنين من الفقر والعوز. ٣) تحقيق العدالة الاجتماعية. ٤) التعددية السياسية والفكرية. ٥) احترام الحرية الشخصية والفكرية والسياسية.

حزب الجبهة الاردنية العربية الدستورية : ١) الديمقراطية اسلوب حكم. ٢) ضمانات حرية التعبير والنشر والفكر.

حزب الارض العربية : ١) الاردنيون متساوون في الحقوق والواجبات. ٢) يؤمن بالحريات العامة وبالتعددية السياسية والفكرية والثقافية. ٣) ضرورة احترام رأي الاقلية. ٤) تطوير مناهج التربية والتعليم. ٥) محاربة الظلم والفقر والبطالة والجوع والتخلف.

حزب الانصار العربي الاردني : ١) الدفاع عن حقوق الانسان. ٢) استثمار طاقات الشباب. ٣) العدل، المساواة، تطوير وضع المرأة. ٤) الديمقراطية والتعددية.

حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية : ١) الديمقراطية. ٢) تفعيل الدستور. ٣) استقلال السلطة القضائية. ٤) تمثيل نيابي صحيح وعادل. ٥) تكافؤ الفرص. ٦) ضمان حريات الرأي والتعبير والصحافة . ٧) حقوق المرأة. ٨) ضمان ديمقراطية التعليم.

ج) الاحزاب ذات التوجه اليساري:

الحزب الشيوعي الاردني :١) اشاعة الديمقراطية في الحياة العامة. ٢) العدالة الاجتماعية. ٣) التعددية السياسية. ٤) الدفاع عن القضايا المعيشية. ٥) الدفاع عن قضايا المرأة والشباب. ٦) محاربة التعصب والطائفية.

حزب الشعب الديمقراطي الاردني "حشد" : ١) الدفاع عن الديمقراطية والتعددية. ٢) الحق في التعليم. ٣) النضال من اجل المساواة للمرأة وصيانة حقوقها. ٤) الحفاظ على البيئة.٥) الدفاع عن حقوق الشبيبة والطلبة والمهنيين.

حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني : ١) الشعب مصدر السلطات. ٢)

النضال من اجل حكم ديمقراطي. ٣) يناضل الحزب ضد التمييز والتفرقة في المجتمع. ٤) المساواة بين المرأة والرجل. ٥) ضرورة رفع الظلم عن المواطنين. ٦)ضرورة تعزيز الديمقراطية في البلاد.

حزب الشغيلة الشيوعي الاردني : ١) ترسيخ دعائم المجتمع المدني وبناء دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان وحرياته التي كفلها الدستور ونصت عليها المواثيق الدولية.٢) التمسك بالديمقراطية كأسلوب عمل.٣) النضال من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ٤) ضمان حرية التنظيم النقابي لمختلف قطاعات الشعب. ٥) الالتزام بالمساواة بين المواطنين ومحاربة التمييز. ٦) الاهتمام بحقوق المرأة والدفاع عنها وإلغاء كافة مظاهر التمييز بحقها في مجال الاجور والعمل والامتيازات المختلفة ؛ الاهتمام برعاية اطفال المرأة العاملة. ٧) الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي، دعم كبار السن، ديمقراطية التعليم الجامعي. ٨) التمسك بالحقوق الدستورية للمواطنين والاحزاب ومقاومة كافة مظاهر التعدي عليها .

د) الاحزاب ذات التوجه الوسطي (او المحافظ او "الوطني") :

الحزب الوطني الدستوري : ١) الديمقراطية، التعددية، إحترام الرأي الآخر. ٢) حق كل إنسان في الحياة الحرة الكريمة (التامين الصحي، حماية الاسرة والام والطفل، الحق في العمل، ضمانات ضد الشيخوخة والبطالة، حماية العمل النقابي، تأمين السكن المناسب). ٣) المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. ٤) حماية حقوق المرأة والشباب ٥) العدالة الاجتماعية. ٦) الاهتمام بالثقافة والتربية.٧) سيادة القانون. ٨) التنمية الاقتصادية.

حزب المستقبل : ١) احترام الانسان وصيانة ممتلكاته وحريته في التعبير، مهما كان جنسه او لونه. ٢) الديمقراطية اسلوب عمل. ٣) الاهتمام بالتربية والتعليم والاسرة (المرأة شريك مناصف للرجل). ٤) حماية الملكية الفكرية. ٥) رعاية حقوق العمال. ٦) حماية البيئة. ٧) العدالة الاجتماعية. ٨) استقلال السلطات. ٩) العدل والمساواة. ١٠) دعم التنمية.

حزب الاحرار : ١) جميع الناس يولدون أحرارا" متساوين في الحرية. ٢)

الديمقراطية، السلطة للشعب. ٣) العدالة. ٤) الدفاع عن الحقوق المعيشية والديمقـراطية للمواطنين. ٤) التنمية. ٥) التأكيد على جميع حقـوق الانســان الفردية والجماعية التي اقرتها المواثيق الدولية وسبق ان نادى بها الانبياء والمصلحون. ٦) الســلام. ٧) الضمان الاجتماعي. ٨) البيئة النظيفة.

حــزب الســلام الاردني : ١) أفراد الشــعب الاردني متســاوون في الحقـــوق والواجبــات الوطنية.٢) الســلام. ٣) المســاواة امام القــانون. ٣) حــرية العمل والفكر والعقــيدة والملكية. ٤) تعميق النهج الديمقــراطي. ٥) حـــق المواطن في العمل، الضمان الاجتماعي، التأمين الصحــي (حــتى لاعضاء الحزب). ٦) الحق في التنظيم النقابــي. ٧) الحقوق الدستورية للمرأة. ٨) حقوق الطفل.٩) البيئة.

حزب الامة : ١) الديمقــراطية. ٢) العدالة الاجتماعية.٣) المســاواة بــين الرجل والمرأة. ٤) احترام الرأي والرأي الآخر. ٥) الحق في العمل والاهتمام بحقــوق العمال. ٦) المرجعية هي الميثاق الوطني. ٧) تكافؤ الفرص. ٨) التنمية. ٩) اعتماد الديمقـــــــراطية كأساس للتنظيم الداخلي للحزب.

الحزب العربــي الاردني : يعتبر الحزب أن من مبــادئه بــالدرجة الاولى حماية حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية.

حزب اليقظة : ١) تعميق النهج الديمقراطي على قاعدة التعددية، وفي اطار الحوار الحر والتسامح والنزاهة واحترام حقوق الانسان وحرياته وكفالة المســاواة ومحاربــة التمييز. ٢) احــترام الملكية الخاصة.٣) تأكيد حــرية الرأي والتعبــير والتماس الحقيقــة والمعرفة والمعلومات، وحــق الافراد والجماعات بــامتلاك الصحــف. ٤) نشــر الثقــافة والحفاظ على التراث. ٥) تأكيد حق المرأة الدستوري والقــانوني بالمســاواة مع الرجل في كافة المجالات. ٦) التأكيد على حقــوق العمال. ٧) تحقــيق العدالة الاجتماعية. ٨) التنمية الاجتماعية. ٩) الحفاظ على توازن البـــــيئة وحمايتها من التلوث. ١٠) رعاية خاصة للمعوقين.

د. سليمان صويص
رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان

ملحق في ورقة الدكتور سليمان صويص

الملحق رقم ٢ / عدد التكرارات للنصوص الواردة حول حقــوق الانســـان في برامج الاحزاب الاردنية

مجموعة الاحزاب الحقوق	الاتجاه الاسلامي	الاتجاه اليساري	الاتجاه القومي	الاتجاه الوسطي "الوطني"
الحرية	٦	٣	٩	٦
الكرامة	٢	٤	٧	١٠
العدالة	٢	٢	٤	٤
المساواة	١	٣	٦	٤
الديمقراطية وحقوق الانسان بشكل عام	٤	٤	٦	٨
حقوق اخرى:التنمية، التسامح، التضامن الانساني، السلام	٢	٢	١	٥
المجموع	١٧	١٨	٣٣	٣٧

قراءة شبابية للتنمية السياسية والواقع الحزبي الأردني

ألين يوسف، أمنية أسعد، ثقيف الخصاونة،
حمزة العمري، "محمد خير" الرواشدة

ملتقى الشباب الديمقراطي الأردني

تمهيـد

الأردن منظومة متعددة الامكانيات وهو دونما أي شك القادر بمنظومته وتكاملها أن يضع نفسه في مصافٍ تحسده عليها جميع القاصيات والدانيات. ولا غرو أن هذه المنظومة قد تعدلت أستارها وتجملت باستمرارية انتماء أبناء هذا الوطن إليه، إلا أن الحاجة إلى أن يكون هذا الستر أروع حلة وأنظم اتساقا دعت جميع ركائز هذه المنظومة دونما استثناء إلى البحث عما يثريها.

وإن أهم ركائز هذه المنظومة دونما إرخاء بحق الأخريات من الركائز، هي ركيزة الشباب الذين هم العماد الأساسي للإنتماء وحب الوطن، ولتكون نظرتنا أكثر عمقا وأكبر معنًى، حتى لا يكون هناك أي حديث غير مسنود بوقائع أو دراسات.

ولقد اهتممنا اليوم أن نبين العلاقة بين ركيزتين من ركائز المنظومة وهما العمل السياسي المناط بالأحزاب، والدور الشبابي الذي يلعبه الشباب في المجتمع وفي الأحزاب، ودونما انحياز ما أو نوع من تحميل المسؤوليات فإن إسهامات الشباب كانت غنية جدا في بداية عصر المملكة وحتى عهدٍ ليس بالبعيد؛ إلا أن الجيل الشبابي السالف ما زال يسيطر على الدورين معا آخذا على عاتقه الكثير الكثير.

لقد بدأت هذه الدراسة بالنظر الجاد إلى دور الشباب الفعلي في الأحزاب والمجتمع ككل ودورهم المفترض و"من و ما" اللاتي يضعف هذا الدور.

ولقد ارتأينا أن من العدل أن نتناول الأحزاب وبرامجها من جهة والشباب واحتياجاتهم من جهة أخرى مرورا بما يصدر من برامج حكومية وخطط مستقبلية لتنمية هذا القطاع.

وقد نجد في هذه الدراسة ما يشعل لنا مشكاة ليست عظيمة النور وإنما بدرية بشكل ما علها تساعد في التحري على طريق الفهم قاصدةٍ منهجية التجريب لاستخلاص النتائج لتمنح النور لتغدو المشكاة منيرة وساعية على درب العمل.

ولعل ما يواجه الكثيرين الطارقين للباب ذاته هي الأسباب ذاتها مما واجهناه من ضعف تعاون أولي الأمر في هذا الموضوع من أحزاب ومؤسسات حكومية والشباب أنفسهم، دون أن ننسى انعدام الاهتمام باحتياجات الشباب أو الوطن أو الأحزاب نفسها، الأمر الذي يعزى إلى عدم وضوح الرؤى والأهداف الحزبية على الساحة الشعبية أو الرسمية وضعف قدرتها على التواصل مع اللبنات المجتمعية الاساسية وعلى رأسها الشباب مما يوحي أن الأحزاب ذاتها إما غير قادرة على العمل الحزبي أو متخوفة من ممارسته كما يفترض بها.

وسائل البحث:

استبانة:

لقد ارتأت مجموعة البحث كتابة استبانة لتحديد أهم مسببات عزوف الشباب عن الأحزاب إضافة إلى ما يتردد عن التفكير الشبابي وميله نحو العزلة عن العمل السياسي بشكل عام، ومن جانب أكبر وضعت الاستبانة الخطوط العريضة لصدى العمل الحزبي بين القطاع الشبابي.

ولقد انتجت هذه الاستبانة تصورا رئيسا في ما يخص المنهجية الحكومية وخطة التنمية السياسية، إضافة إلى سياسة الحكومة السابقة والحالية وما ولدته من أطر للخوف بين الشباب أو أسرهم التي عاصرت الاحكام العرفية فيما يخص الانتماءات السياسية الحزبية.

وقد توجهت الاستبانة إلى فئات الشباب من سن ١٨– ٣٨ كعينة تمثل الشباب بالمفهوم الواسع وتوجهت اليهم في محافظات العاصمة، والزرقاء، واربد على جميع تراكيبهم الاجتماعية من حيث العمل والمستوى الدراسي والجنس.

وقد تكونت من إثني عشر سؤالا مغلقا لتحديد دور الحكومة والأحزاب والاهل والشباب، وسؤالين مفتوحين كانت الغاية منهما تحديد المعوقات وأسباب عزوف الشباب عن العمل الحزبي.

وقـد تمت عملية تعديل الاستبـيان لأكثر من مرة لتناسـب جميع احـتياجات الدراسة، وتمت عملية التعديل بأخذ شريحة مغلقة من عشرة أشخاص ودراسة التغيرات على فهم الأسئلة وطريقة الاجابـة، وكانت هذه العينة متنوعة من حـيث التركيب العمري والنوعي والمستوى الأكاديمي والمهني.

تتبع وتحليل البرامج الحزبية على الساحة الأردنية:

لقد تم تفريغ مجموعة بحثية للعمل على دراسة البرامج الحزبية والنظام الداخلي لهذه الأحزاب وتتبع القـيادات الحزبـية وعدد الشبـاب فيها ناهيك عن عددهم في الهيئات العمومية، ولقد نظرت المجموعة إلى الأفكار الحزبية الموجهة للعمل السياسي في الأردن من حيث مناسبتها للواقع الأردني أو كونها أفكاراً مسـتوردة أو مستوحـاة من واقـع آخر والنظر العميق لتأثير هذا الواقع على انتساب الشباب للأحزاب، إضافة إلى متابـعة وجود هذه الأحزاب على مستوى الجامعات أولا والمؤسسـات العملية ثانياً، إضافة إلى مميزات الأحزاب مما يدعم موقفها أمام الشباب والمجتمع ككل من حيث الطرح المتجدد مع الواقـع الاحتياجي والحكومي بدلا من المقارعة العشوائية في سبيل واحد رتيب.

تتبع وتحليل البرامج الحكومية:

وقد تم تفريغ مجموعة بحثية أخرى لدراسة (خطة التنمية السياسية) التي أعلنت عنها الحكومة الأردنية مؤخرا، من حيث الجاهزية والاستعداد الحكومي لتطوير الأحزاب والجدول الزمني المحدد والرؤى والتطلعات المناطة بالشبـاب إضافة إلى الاسـناد المعرفي لفئة الشباب بمحاور التنمية السياسية والتنمية المدنية وانخراطهم ضمن فعاليات المجتمع المدني وما تحققه الخطة من تطور وشعور بالمسؤولية والانتماء لدى الشباب والمجتمع.

وقد أنيط بالمجموعة مهمة متابـعة البرامج الحكومية الأخرى في هذا المجال حـيث توجهت للمؤسسات التي تعنى بالشبـاب مثل المجلس الأعلى للشبـاب، وما وضعته من خطط إسراتيجية لتطوير الشباب وقد تمت دراسة هذه المشاريع من حـيث وقـعها على الشـارع الأردني واسـهاماتها على الشبـاب والمجتمع، وما اضافته من تغييرات نحو التطوير الوطني الاستراتيجي وانعكاسات هذا على احـتياجات الساحـة من تنفيذ بـنية صلبة لمواجهة التحديات بواسطة الآلية الشبابية الواعية.

دراسة البيئة الشبابية وواقعها في المستويات التعليمية المختلفة:

وقد قام فريق البحث العام بتحديد الأعداد الموجودة على مقاعد الدراسة في الجامعات والمعاهد وكليات المجتمع وطلبة الدراسات العليا من الفئة العمرية موضع البحث للنظر في شكلية البيئة المستهدفة من قبل البرامج سالفة الذكر.

* المعطيات :
* الاستبانة :

وقد كانت العينة التي أجريت عليها الاستبانة :

- نسبة الذكور : ٤٨٪
- نسبة الإناث : ٥٢٪
- الفئة العمرية من (١٨– ٢٥) : ٥٨٪
- الفئة العمرية من (٢٦– ٣٨) : ٤٢٪
- نسبة العاملين : ٤٨٪
- نسبة العاطلين عن العمل : ٢١٪
- نسبة الطلبة : ٣١٪
- مستوى التعليم (دراسات عليا) : ٨٪
- مستوى التعليم (بكالوريوس) : ٥٠٪
- مستوى التعليم (ثانوية عامة فما دون) : ٣١٪
- مستوى التعليم (دبلوم) :١١٪

وقد كانت الأسئلة المغلقة محدودة بثلاث اجابات هي (نعم ، لا، لا أدري)

العلم بواقع "خطة التنمية السياسية" التي أعلنتها الحكومة الأردنية

- نعم : ٥٨٪
- لا: ٢٨٪
- لا أدري : ١٤٪

تطبيق "خطة التنمية السياسية" وتاثيره على تطوير الحياة السياسية في الأردن

- نعم : ٥١٪
- لا: ٢١٪
- لا أدري : ٢٧٪

- الامتناع عن الاجابة ١٪

جدية الحكومة في تطبيق "خطة التنمية السياسية"

- نعم : ٢١٪
- لا : ٤٠٪
- لا أدري : ٣٩٪

قدرة الحكومة على تطبيق "خطة التنمية السياسية"

- نعم : ٢٩٪
- لا : ٣٠٪
- لا أدري : ٤٠٪
- الامتناع عن الاجابة : ١٪

وجود أحزاب سياسية قوية ضروري لتطوير الحياة السياسية في الأردن

- نعم : ٦٧٪
- لا : ١٨٪
- لا أدري : ١٤٪
- الامتناع عن الاجابة : ١٪

وضوح برامج الأحزاب السياسية الأردنية لمستقبل الأردن

- نعم : ١٤٪
- لا : ٤٥٪
- لا أدري : ٣٢٪
- الامتناع عن الاجابة ٩٪

تشجيع الحكومة على الانضمام إلى الأحزاب السياسية الأردنية

- نعم : ١٤٪
- لا : ٦٣٪
- لا أدري : ١٢٪
- الامتناع عن الاجابة ١١٪

الرغبة في الانضمام إلى حزب سياسي يتوافق مع قناعاتك.

- نعم : ٤٠٪

- لا : ٥٧٪
- لا أدري : ٣٪

قدرة الأحزاب السياسية الأردنية على تطوير الحياة السياسية.

- نعم : ٣٠٪
- لا : ٣٦٪
- لا أدري : ٢٤٪
- الامتناع عن الاجابة : ١٠٪

قدرة المؤسسات التعليمية الأردنية (المدارس، المعاهد، الجامعات) على تشجيع الطلبة للعمل في الأحزاب السياسية.

- نعم : ٥٧٪
- لا : ٣٤٪
- لا أدري : ٩٪

تشجيع الأسرة لأبنائها للعمل في الأحزاب السياسية

- نعم : ٦٪
- لا : ٨٨٪
- لا أدري : ٦٪

انخراط الشباب في الأحزاب السياسية ضرورة لتفعيل دور هذه الأحزاب في المجتمع

- نعم : ٧٥٪
- لا : ١٧٪
- لا أدري : ٨٪

من الواضح ان الدراسة التي اجريت على عينة من المجتمع والفئة الشبابية قد خلصت إلى نسب وارقام من شأنها أن تضعنا على بداية الطريق الذي من شانه أن يمثل لسان حال الكثرين من هذه الفئة، الأمر الذي يبين أن ليس هناك مجال لشك بان هذه الفئة يجب النظر اليها بعين العناية واسنادها بالدعم المادي والمعنوي على كافة المحاور والتركيز على هذه الفئة الكبيرة من ابناء هذا الشعب، بما تحتله من مساحة واسعة حيث تقدر نسبة الشباب في الأردن حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة من سن ١٨-٢٥ مايقارب

٢٣٪ من نسبة اجمالي السكان في الوقت الذي تحتل نسبة الشباب من سن ٢٦-٣٨ مايقارب ٢١٪ من اجمالي السكان وهذا لنكون جمعنا بين المفهوم الضيق والواسع لسن الشباب.

ويندرج تحت ما أنتجته الاستبانه من أرقام رؤى شبابية وطموحات ومشاكل يمكن الايجاز في شرحها على النحو التالي :

ان مدى الاطلاع على البرامج الحكومية وفي الاخص "خطة التنمية السياسية" وصل إلى نسبة ٥٨٪ من العينة المأخوذه" وان درجة الاقتناع بهذا البرنامج ومدى تاثيره على تطوير الحياة السياسية وصلت إلى مانسبته ٥١٪، كما ان هناك ٤٠٪ لايجدون الحكومة جادة في تطبيق الخطة أو الاستراتيجية وتبين بان ٢٩٪ يرون ان الحكومة قادرة على تطبيقها، وكان واضحا وجود ٦٧٪يجدون أن هناك ضرورة وجود أحزاب قوية من شأنها تطوير الحياة السياسية ولكن درجة عدم الاقتناع بوضوح البرامج الحزبية في الاردن سجلت نسبة عالية تمثلت في مانسبتة ٤٥٪ من العينة، ومن الواضح ان هناك نسبة لابأس بها تمثلت في نسبة ٦٣٪ ممن يجدون عدم تشجيع من الحكومة على الانضمام إلى الأحزاب كما انعكست الرغبة عند الشباب في الانضمام إلى الأحزاب إلى نسب متدنية لاتتوافق ورؤى التنمية السياسة المرتجاة حيث وصلت إلى ٤٠٪ إذا توفرت احزاب تتوافق مع القناعات. وفيما يبدو ان هناك ٣٦٪ لايجدون القدرة في التغيير عند الأحزاب وتطوير البيئة السياسية، ومن الملاحظ ان المشاركة التعليمية المثلة بالمدارس والمعاهد والجامعات في التنمية السياسية والتي من شأنها التشجيع وإيجاد حافز لدى الشاب في الاندماج والانخراط بمسيرة التنمية قد سجلت نسبة متدنية لاتلبي الطموح المتأمل منها لدى الشباب حيث عبر ٨٤٪ عن غياب دور المؤسسات التعليمية في التنمية السياسية ، كما ان هناك ٨٨٪ يؤكدون ان الأسر لاتشجع أبناءها للانضمام إلى الأحزاب، الأمر الذي قد يشكل عائقاً في طريق التنمية، ويؤكد ٧٥٪ ضرورة انخراط الشباب في الأحزاب لتفعيل دور العمل الحزبي في المجتمع .

البرامج الحكومية

تضمنت خطة التنمية السياسية رؤى لإرساء قواعد مجتمع معاصر متطور ومنفتح يعزز مفهوم التنمية على الصعيد السياسي مصاحبة بذلك التنمية على الصعد

المختلفة لتمكن الشباب من التقدم والنجاح وجعله أنموذجا في التسامح والوسطية وحرية الفكر، ومن الجدير بـالذكر أن الاهدأف الواردة في هذه الخطة قـد شملت أبـعاد التنمية السياسية ولا بد من فهم دقيق وشامل لهذه الابعاد.

فبنود الاصلاح السياسي شملت تهيئة فرصة التطوير والتأهيل للشبـاب، الأمر الذي قد يسـاعد على رفد التنمية بـكوادر مدربـة وفاعلة، فنصت بـنود الاصلاح السياسي على إعداد كوادر سياسية شبابية مدربة على الثقافة السياسية والمدنية ونشر الثقـافة الديمقـراطية والتربـية المدنية والإنتماء الوطني في المدارس والجامعات، وذلك بتخصيص مناهج مدرسية ومسابقـات جامعية مما يدعم ويؤكد البـند أعلاه في قـضية شمولية محاور التنمية السياسية لفئات المجتمع كافة .

وفيما يتعلق بوسـائل الاصلاح والتنمية نرى ضرورة إيلاء العنصر الشبابـي أهمية مركزية فيما يخص التوجه نحوه كفئة داعمة في بناء أدوات الحياة السياسية الفاعلة جماهيرياً استناداً على نسبة الشباب في المجتمع والتي هي الأكثر والأكبر ، وضمن ما سبق وتقـدم نجد أن الشبـاب يعدون الجهة المسـتهدفة بـالحوار والعمل ضمن الخطة والاستراتيجية وهذا يعد نقلة نوعية بالفكر السياسي، كما ان جعل القـطاعات الشبابـية ومنظماتهم مؤسسات لتنفيذ بـرامج التنمية السياسـية يعد كفيلا بـإيلاء التخصصية لأبعاد الخطة وتفعيل دور الشباب بما يكفل تلبية حاجاتهم ومتطلباتهم بأيديهم، وقد بـدا ذلك واضحاً من خلال آليات التنفيذ والمتابعة حـيث تم تشـكيل لجان فرعية متخصصة وإشراك مجلس الأمة في هذه اللجان وفعاليات إعلامية وثقافية ونقابية ومنظمات نسائية وشبابية لإنجاز قانون الأحزاب وقانون الإنتخاب ومشروع برلمان الشباب .

وقد رصدت الخطة جدولاً زمنياً يؤدي الإلتزام بـه إلى تعزيز وضمان نجاح هذه التجربة السياسية التي من شأنها رفد المجتمع بـالتطور والتقـدم والنماء راجية بـذلك إرساء قواعد الإصلاح البنيوي من القاعدة والتخطيط ورسم السياسات من الأعلى.

من الواضح ان الخطة لم تعد وتعلن بعد كاستراتيجية من شأنها الارتقاء بالحياة السياسية والانتقال بالواقع الحالي إلى واقع قد يكون شكل الحياة السياسـية فيه مختلفاً عما هو عليه، ومن ناحـية أخرى فإننا نجد أن الخطة – ضمن مفهوم التخطيط– إن اتصفت بالمرونة من وجهة نظر معديها لكنها افتقـرت إلى التكامل من حـيث الترابـط في الأنشطة والمتغيرات سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى المجموعات المسـتهدفة

أو مستوى الإعداد والتنفيذ، كما انها لم تتجاوب مع الامثلة من حيث الوصول إلى اقــصى الغايات باســتخدام ما هو متاح من الموارد، كما أن الوضوح من حــيث الرؤى والتطلعات كان يقتصر على الأطراف المعنية في الاستهداف دون الخوض بشكل واســع ودقــيق مع الجهات المنفذة. وبطبــيعة الحال فإن قــضية الإلزام بــهذه الخطة ليس فعالا خاصة وأن الخطة لم تقر بعد كبرنامج مؤسسي واجب الالتزام به حــتى ولو كان هناك جدول زمني فانه ايضا غير مفعل، ومن المتأمل كذلك أن تحافظ الخطة على الاســــتمرارية وليس أن تكون برنامجاً حكومياً مؤقتاً يمكن التجاوز عنه مع أول تعديل حكومي، أو تغيير حكومي ولا علم لنا بمقدار الدقة الكافية من حيث استغلال المعلومات والبيانات البشرية.

فهذه الخطة أو الاســتراتيجية لا تعد صفرا قــاصدا لا تحتاج إلى التراكم العلمي والمعرفي والاستقصاء عن حجم المشكلة علميا، فاستنباط حلها يستند إلى العلم بشــيء من الدراية لا الرواية بقصد التنظير والتسابق في مصلحة الوطن بوجهات نظر شخصية فقط.

وفيما يتعلق بالآليات نجد أنه مع صلاحــية الخطة للحــوار الجاد إلا أنها ليســت إقرارا نهائيا بل من المحتمل أن يظل بابها مفتوحــاً بــالإضافة والحذف والذي قــد يكون مستنداً إلى الآراء الشخصية في حــين أن ما يجب هو انبــثاق لجنة ذات علم ودراية وخبرة تتناول أطراف الخطة من حيث الفهم والاستيعاب تمهيدا لإقرارها وإعلانها، كما أن الخطة هدفت إلى إقرار قانون جديد للأحزاب أو قانون انتخاب إلا أنها قــصرت في تعريف التنمية السياسية على انها تنمية شاملة ومشــروع تطوري كامل يســتند ويرتكز ويتعاضد مع باقي قطاعات التنمية المتكاملة.

ومن لازمات القول أن ثمة فارقاً حقيقياً بين النمو والتنمية حيث أن الأول قطاعي والثاني شامل، لكن مايجب أن يوضع على طاولة أصحاب القرار بالفعل ان تضمين جدول زمني غير كافٍ لمجرد الحديث عن تغطية محور واحد على أساس بــرامجي ومنهجي مما يضعف رقــي الفكرة أو الحديث عن الخطة والتنمية. كما أن المحاور التي إشــتملت عليها خطة التنمية لا تغطي الآمال والطموحات المرجوة والمعقودة منها، مما لم يفرز العمل الجاد بهذه الخطة، على الرغم من أن ثمار الجدول الزمني قد آن أوانها لتظهر حيز الوجود.

والمنظمات الشبابية المنوطة بــتنفيذ آليات الخطة والاصلاح السياســي مهمشــة أصلا عن المجتمع المدني بغياب الدعم لها، فكيف يطلب الدعم ممن لا دعم له، إن توجه خطة التنمية السياسية متجه إلى الفئة المصنفة اجتماعيا بــفئات عمرية ملتزمة دراســيا ضمن إطار مدرسي أو جامعي لا تغطي سوى ثلاث وعشرين بــالمئة (كما ســيأتي لاحقــا من

تحليل هذه الفئة) من مجتمع الشباب، وتترك واحـداً وعشـرين بـالمئة دون أن يدرج لها برنامج عملي ضمن إطار برامج الخطة ويكتفى بالحديث عن آليات تطوير المجتمع المدني، وهذه النسبة مدمجة مع باقي نسب المجتمع كأنها تحصيل حاصل بالرؤى والتلطعات.

وعند الحديث عن بـرلمان شبابـي ليعد من الأيدي الفاعلة لهذه الخطة فإن هناك تساؤلا في أذهان من وجهت لهم الرسالة ، على أي أسـاس يقـوم ذلك البرلمان، ومن يمثله ومن أين اكتسب صفته الشرعية بعيدا عن كونه مكرمة ليمثل شبابا ما انتخبوه مساقا إلى أن يكون مجلس أعيان شبابي أفراده من مجالس الطلبـة غير الفاعلة أساسـا في بـيئاتها والمندرجة في بعض أماكنها تحت شعار التعيين أو التفضيل الانتخابي، والناتجة أصلا عن دويلات مصغرة عصاها السحرية هي القمعية وسلبـيات البيروقـراطية تتوجها مفاهيم دكتاتورية منمقة.

وقـد يرى الباحـث و الدارس في تلك الاسـتراتيجية انها إن أعطت محاور مهمة وبدرجة لا بأس بها من التغطية الشاملة إلا أنها أوعزت للشباب بأهمية كونها فئة قليلة في المجتمع وهي على عكس ذلك تماما، والمأمول في هذه الاستراتيجية لا يتأكد بعد في الوقوف للعمل الجاد لاستغلال البيئة الخصبة للشباب المتوفرة في هذا البـلد والتي ما زال منتظرا منها الكثير من الامل والجدية في العمل ، لا باس إن كانت هذه الاسـتراتيجية والخطة هي بمثابة الخطوة الأولى والتي ينتنظر بعدها الإحساس بتلك النقلة النوعية في النظر إلى المورد الشبابي واستغلاله الاستغلال الذي يليق بحجم الطاقة الكامنة فيه القابـعة على أسـوار الامل والطموح .

فالشباب لا يزالون يأملون باكتشاف النمو في محورهم الذي ينسـجم مع باقـي المحاور مشكلين تعاضدا وانسجاما في باقي محاور التنمية، لنجد أن المرجو منها إرسـاء قواعد مجتمع مدني نشط ينبثق عنه أحزاب وتيارات ذات تمثيل واسع وبـعد وطني، كما هدفت الخطة إلى مشـاركة شبابـية فاعلة في عملية الاصلاح واذكاء الاعتزاز والانتماء الوطني لديهم.

وقد ركزنا هنا على الأبـعاد الشبابـية في هذه الخطة ، الأمر الذي يوليه الشبـاب أهمية وينظرون إليه بجدية إنطلاقاً من رؤى عملية.

تتميز البرامج الحكومية الأخرى وعلى الأخص بـرامج المجلس الأعلى للشبـاب بكونها الأكثر إقبـالا من قبـل الشبـاب الأردني وذلك لحسـن التخطيط فيها من خلال

انتشارها وتنظيمها في مديريات التربية والتعليم في كافة المحافظات في المملكة، إلا أنه ليس هناك استغلال لهذه الميزة من قبل البرامج الحكومية المختلفة.

إن الإمكانية التي نتحدث عنها ليست مادية فحسب، فمن البرامج العديدة التي يقيمها المجلس برنامج تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب إضافة إلى مراكز تدريب تكنولوجيا المعلومات والمعسكرات الشبابية ومركز القيادات الشبابية، إلا أن هذا كله يأتي في إطار التطوير الرياضي والعمل التطوعي والتاهيل التثقيفي، في حين يمنحك برنامج تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب نظرة ذات أفق أوسع واطلاع أكبر على الواقع الشبابي الأردني واحتياجاته.

إن هذا البرنامج قد جاء بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث سيتم تطوير هذه الاستراتيجية في العام ٢٠٠٤ و لتبدأ بعدها عملية المصادقة عليها، و بدء التنفيذ وتطبيق الإستراتيجية وذلك اعتمادا على المسوحات الوطنية للشباب وإطلاق حملة "الاستماع للشباب" حيث ستتم استشارة ١٥٠٠٠ شابة وشاب في المدارس، و ٧٥٠٠٠ من أفراد المجتمع الأردني، و ٧٢٥٠ من طلبة الجامعات وأعداد أخرى من الشباب في كليات المجتمع، وأماكن عملهم، وفي مؤسسات الرعاية بالاضافة إلى تشكيل ٣ لجان فنية من الشباب والشابات في الجنوب والوسط والشمال للمشاركة في إدارة الإستراتيجية الوطنية للشباب و قيام مجموعة من الشباب والشابات بإجراء مقابلات و لقاءات مع زملائهم الشباب والشابات في شتى أماكن تواجدهم.

إن هذا الجهد الكبير الذي لم تعلن ثماره على العامة والكبير في مضامينه ليس قادراً على التاثير فحسب ولكنه أيضا قادر على التغيير، إلا أن اندغام المهام الأخرى مثل خطة التنمية السياسية أو بعضا من أفكارها سيؤتي أكله بشكل أكبر وأيسر من حيث الوصول للشباب والقدرة على تفعيل البرنامجين معا.

تتبع وتحليل البرامج الحزبية على الساحة الأردنية

الكاريزما والبرامج الحزبية:

يكتنف العلاقة السائدة بين الأحزاب والشباب حالة تستدعي الوقوف والتأمل

والدراسة والربط بمنظومة علمية جادة تقر ولا تستمري وتؤكد ولا تستثني مؤصلات وبواكير وطبيعة المرحلة وأهميتها، وذهنية ترى في الشباب عمادا ترتكز عليه الأحزاب وهم الملاذ الآمن الذي يؤطر الخطاب السياسي الحزبي وصمام الأمان الذي يخلخل ركاكة تنظيمية أو جمودا حركيا.

وحيثما وجدت المعللات وجدت النتائج (نسبا وأرقاما وحقائق) تمحص كلها في كنه هذه العلاقة ومسوغاتها، بين إقبال وأفول ورغبة ونفور وتساؤلات تدور في أخلدة الشباب عن الدور والمتطلبات والمراحل والاستحقاقات.

فحين تضافرت الجهود لإعداد هذه الدراسة كان الهاجس الأول هو التصدي لمضمون العلاقة الشبابية الحزبية بدراسة علمية بحتة تنظر إلى هذا المضمون بعمق وترصد العلاقة بفكر وعنفوان الشباب مما أضفى حالة وجدناها مجسدة لطبيعة هذه العلاقة بكل ما فيها من إشكاليات وأزمات وأسباب عزوف ومسوغات.

من تجاهل من؟ ومن يفترض به أن يغدق ما بجعبت .. أهي الأحزاب أم الشباب؟ هل هو عصي على الأحزاب مد جسور التلاقي مع الشباب؟ هل فعلاً بقي الخطاب الحزبي تجاه الشباب في إطار التنظير؟ ثم هل تمحورت العلاقة لتختزل في تبعية صلوية أو تحصيل علمي؟ وهل توجت العلاقة بين الحكومات والأحزاب بإحجام شبابي؟ وهل لاعتبارات كانت نتاج هذه الدراسة دور ومرتكز لأسباب العزوف الشبابي عن الأحزاب.

يتناول هذا الحيز من الورقة المقدمة لهذا المؤتمر الأسباب والمعوقات ومن خلال النسب والأرقام وتوخي الحرص بالاتصال مع الأحزاب التي لم نحظ بتعاون الكثير منها، ومن أراء الشباب ضمن سياق ونسق علمي موضوعي نرجو أنه أحاط بجوانب الدراسة بشكل متكامل.

كان عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية بأداة الدراسة الموضوعة متعلقاً بالأسباب والنسب التالية:

- ضيق الوقت : ٢٤ ٪
- عدم القناعة بدور الأحزاب السياسية في الأردن : ٣٠ ٪
- عدم القناعة بالأحزاب السياسية الأردنية الموجودة: ٤١ ٪

- الهاجس الأمني: ٢٨٪
- عدم وجود دافع ذاتي للعمل في الأحزاب السياسية: ٣٤ ٪
- عدم جدوى العمل في الأحزاب السياسية: ٢٩٪
- أسباب أخرى: ١٦ ٪

من ضمن الأدوات التي استخدمت في هذه الدراسة كانت لغة الأرقام أكثر ما يعبر عن واقع يتطلب وقفة من كل الجهات والمؤسسات حكومية كانت أم حزبية أم شبابية للبحث في أرضية متماسكة تلتقي عليها هذه الأطراف ضمن بوتقة تنموية تعزز إنجازات هذا الوطن وتدفع بمسيرته إلى الأمام أكثر.

ولعل أبرز ما نتج عن تفاعلات هذه الدراسة ما يمكن إجماله بثلاثة محاور رئيسة:

١- النضج والعاطفة

٢- الدافع الذاتي واللامبالاة

٣- القناعة والجدوى من الأحزاب

وارتبط كل عنصر من هذه العناصر بما يمهد الطريق أمام فهم أشمل وأعمق لإحداثيات كل عنصر منها .

١-النضج والعاطفة

إذا كانت تراتبية الأمور تتطلب وتحتم إيجاد الرابط بين مؤشرات النضج والعاطفة فإنه من بديهيات العمل التجمعي أو الحزبي حل إشكالية العلاقة بين النضج والعاطفة وتوزيع أدوار المتراتبين بحيث تجعل من سمة النضج نمطا أبرز يعبر عن طبيعة الخطاب الموجه من الأحزاب.

ولما كانت التجربة الحزبية الأردنية فتية فإنه من ضيم القول أن تبقى الأمور تقاس بعدد السنوات وطولها، فالأصل أن حدود النضج حاصلة بما يؤهل هذه الأحزاب إلى لعب دور يعي المرحلة ويدرك المتباينات.

ونخالنا هنا نرى هذه الفجوة العميقة في طبيعة هذه المعادلة، أي النضج والعاطفة، فلا نرى فصلا متوافقا يؤطر هذه العلاقة بحيث تصبح إمكانية الارتقاء بالخطاب الحزبي أكثر نضوجا في المراد والغاية وتصبح إمكانية تنمط الشباب بالأنماط الحزبية متوافرة، فطالما بقيت هذه المعادلة على هذا الشكل فإن الخطابات العاطفية والشعارات الحزبية تجاه الشباب ستظل تدور في فلك التنظيرات ويظل الجزء المطلوب من قبل قطاعات الشباب تجاه الأحزاب يدور في حلقة مفرغة.

لقـــد ســـئمت القــطاعات الشبابــية العزف على أوتارها، فلا هي آخذة بـــناصية الحضور الفاعل في الحياة الحزبية ولا هي قانعة بهذا الواقـــع وتمارس فن التمرد عليه، إن فقدان أبجديات المساءلة للأحزاب لاسيما تلك التي تزعم احتكار الحياة السياسية الحزبية الأردنية وتدعي إمتطاء صهوتها كأكبر أحزابنا جمهورا على سبيل المثال "حـــزب جبـــهة العمل الإســـلامي" مع دوران كل الاحـــزاب في فلك هذا الحزب ليعد خطأ تاريخيا تتحـــمل وزره كل الأطراف المعنية.

ثم إلى متى سيبقى الشباب يدور في حلقات (انتبهِ واحـــذرِ وإياك) ؟ فهذا الحزب أو ذاك يمثل الحقيقة والبقية الباقية هم من يتمترسون خلف النقائض، فتصير تلك الحقـــائق لتتـــــــــفيه الوقائع ونبقى بثقافة "زاود وجامل" وابتعد عن الحقيقة والشفافية بحجه استقرار الحياة الحزبية. فماذا قدمت قيادات الفيالق الحزبية للشباب؟

٢-الدافع الذاتي واللامبالاة

إن من حصافة التحليل النظر إلى الأبعاد والاعتبارات الشخصية في تحليل عناصر الدراســـة، وبما أن هذا العنصر لا يقـــل اهمية عماً سبـــق فإن وجود هذا الدافع الذاتي إلى العمل تحت مظلة الأحزاب من قبـــل الشبـــاب يكاد ينخرط ضمن خانة الإحـــجام وبقـــاء معدلات الشبـــاب المنضوين تحت لواء هذه الأحـــزاب يكتنفه الغموض وخاصة تلك التي تعمل ضمن الكوادر التنظيمية الحزبية حـــيث حـــاولنا مرارا وتكرارا الحصول على تلك النسب المخصصة لهذه الكوادر الشبابية وللأسف ظل التجاوب ضعيفا ضمن هذا النطاق.

وأينما وجد الافتقار إلى الدافع الذاتي واللامبالاة بالعمل الحزبي وأهميته من حيث إرساء قواعد التنمية والديمقراطية فإن الأحزاب تقف اليوم أمام استحقـــاق مهم بشـــان القطاعات الشبابية من حيث تحسين الواقع الحزبـــي المأزوم وإيجاد صيغة استقطابـــية للشباب على أساس من الفكر والوعي وليس على أسس علاقة تبـــعية أو آنية وهذا يتأتى من خلال اللهجة والإنجاز الحزبي تطبيقا عمليا وخلقا لممارسات على أرض الواقع.

كارزمية البرامج الحزبية:

تعبر المنهجية عن طبيعة ترادف جزئيات العمل المؤســـــي وترتبـــط هذه المنهجية بما يتأطر داخل التجمعات من حيث مدى تنمقها بالقدرة على إحداث التغيير وفي المحصلة الوصول إلى نتائج مرجوة، ولعل أبرز ما في هذه المنهجية هو نسق البرامج الموضوعة لدى الأحزاب ومدى قابليتها للمرونة والاستحـــداث والتغيير، وعلى أي حـــال شـــكل العنصر

المنهجي البرامجي الحزبي حيزا واسعا من الأهمية واستحوذ على عقول الشباب بمدى تلبية واقتراب هذه البرامج من الطموحات، ثم جاءت الكارزمية والجدوى الحزبية واصطدمت على أرض الواقع بطبيعة المنهجية البرامجية الحزبية وذلك للمعطيات التالية :

١ - **الانشغال** : ما فتئت الأحزاب يوما ومنذ بداية إنشائها على مراعاة الشاغل الخارجي وإيلائه الأهمية القصوى مع الميل إلى الأبقاء على كينونة المناكفة الداخلية والجدل المفتوح في بعض الصغائر مع إضفاء لبعض المعنويات للقطاع الشبابي، واستمر هذا المنوال مع تتابع ظهور الأحزاب وتعددها.

٢- **الاستدراك** : على الرغم من ضمور العلاقة الحزبية الشبابية فان الأحزاب لم تحسن استخدام الايقاع الشبابي وصداه الاستراتيجي بما يعود عليها بالنفع الكثير ولم تعمل على استدراك مدى الخطأ الذي وقعت به بل استمرت المزاولة بنفس الذهنية وانتقلت الممارسة الفعلية للاستد راك.

٣ - **الدراما الحزبية :**

ان الدراما الحزبية اشبه ما بقيت تدور بالوتيرة نفسها واقتصرت العملية على احتفاظ بعض الأحزاب بمواقعها وعملت البقية الباقية من الأحزاب على تبادل الأدوار بنمط محدد غيب فيه العمل الحزبي المنظم وأضحت أرضية الحوار تصاغ بصيغة مدلول يسمى "معارضة".

البيئة الشبابية وواقعها في المستويات التعليمية المختلفة:

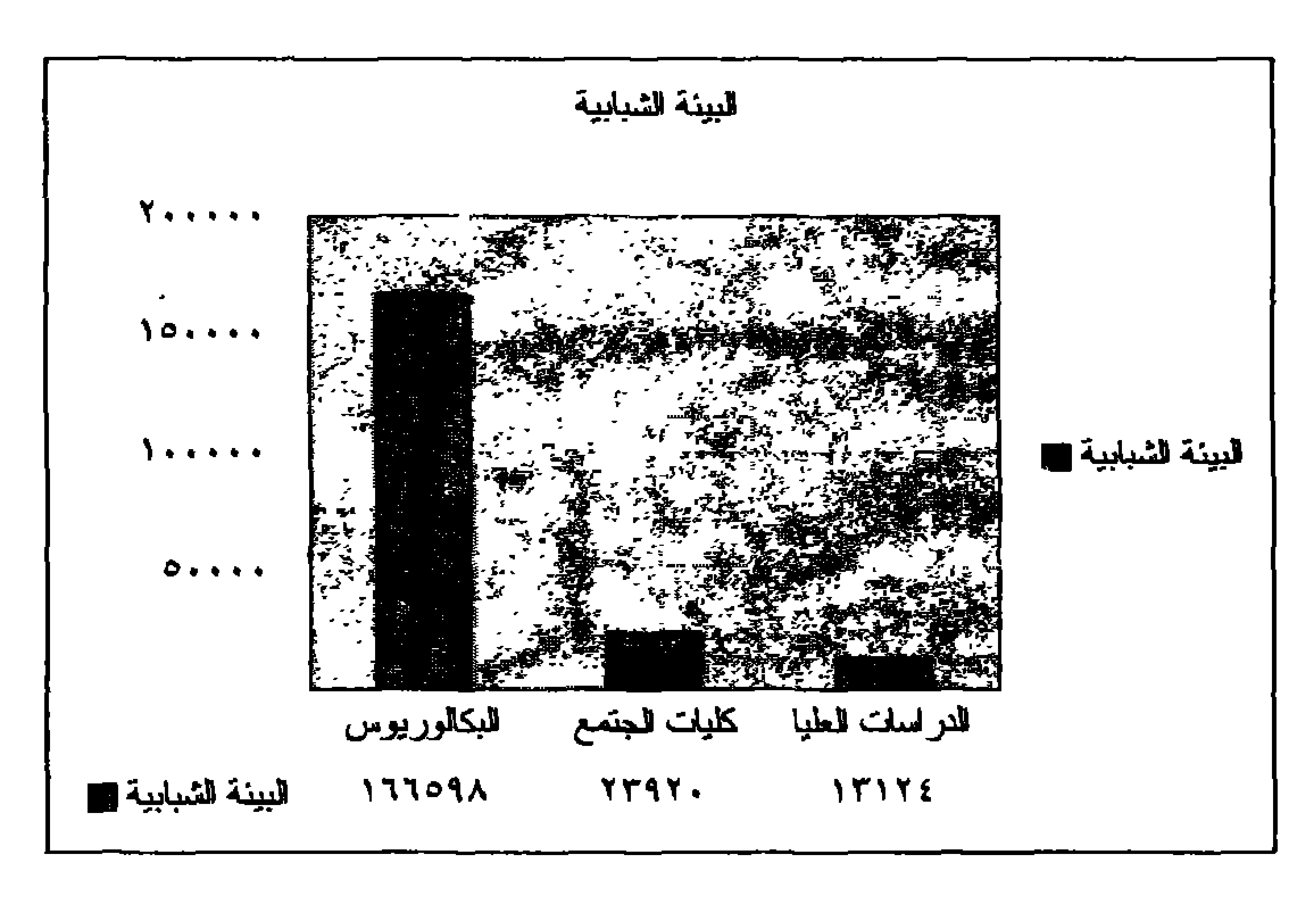
إن ما نواجهه دوما من تصغير لوعي الشباب وقدرته ألزمنا أن نعرض ما يعلمه الجميع ويسعى له، وارتأت المجموعة أن تتمحص بامتداد القطاع التعليمي بمختلف مستوياته لتثبت كينونة الحلم في هذا القطاع بل كينونة الواقع القابعة بين أركانه.

ولقد حاولت الأحزاب دوما أن تجعل مرتعها في هذه البيئة الشبابية الخصبة إلا ان ذلك - دون النظر إلى التوارث الحزبي العائلي أو البعد المصلحي او النظرة الحزبية المرحلية للشباب المنتهية بانتهاء دراستهم وبالتالي استفادة الأحزاب منهم- كان بعيدا عن متناول أيديها، بل وتفاوتت قدرة الأحزاب على التأثير تبعا للمعطيات الداخلية والإقليمية والدولية وتبعا لرسملة التعليم وتمكن أحزاب ما في هذه الرسملة.

إن احتواء الأردن على مايبينه الرسم البياني من طلبة في الجامعات والكليات والدراسات العليا، يعني أن شباب هذا الوطن يسيرون راغبين بالتطور والتحديث، إلا ان

هذه المؤسسات التعليمة لم تفسح لهم المجال في عمل التطوير الذي يرغبون به.

ولسنا إذ ذاك نطالب بالحرية الحزبية داخل الجامعات ولكننا نقول إن منهاجا ما يعرض النهج الحزبي وتأريخه وامتداداته سيفتح عينا ذات أفق للشباب إذ هم على مقاعد الدراسة تؤهلهم لاختيار النمط الذي يتوافقون وإياه أو يفتقدون وجوده، وبالتالي وضعهم في بيانات الوطن واحتياجاته من فكر سياسي أو حزبي أو تتبع ذلك دون انسياق للعاطفة.



النتائج والتوصيات:

مما تقدم فإن واقع الحياة السياسية لايعبر بعد عن عما يرجوه الشباب ويطمحون إليه من الانتقال إلى الفكر السياسي الذي يمكن معه الارتقاء إلى العمل ضمن المنظومة الاجتماعية المشتركة، فالفهم التنموي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي واضح لدى الجميع ومدرك بينهم، لكن، ما زال هناك حاجز من الخوف يشكل عائقاً أمام التنمية وهناك حاجز من حيث ضعف البرامج من ناحية الرؤى في تغيير هذا الواقع الى الافضل.

التنسيق والمبادرات والصيغ

مع بدء الدخول بالمبادرات والصيغ الرسمية وغير الرسمية تجاه القطاعات الشبابية حيز التنفيذ فإنه لمن الأحرى أن تلتفت الأحزاب إلى هذا الأمر بعين المسؤولية وتفصح عن ممارساتها العملية التطبيقية تجاه هذا القطاع، وإن كان التنسيق الرسمي ما

زال عاملا على إيجاد الأرضيات والأساسات للنهوض بالواقع الشبابي إلا أن من المأمول أن يعمم التنسيق الرسمي ليأخذ صفة المشاركة بين المجلس الأعلى للإعلام ووزارة التنمية السياسية والمجلس الأعلى للشباب للوصول إلى نخب سياسية اجتماعية وثقافية شبابية من رحم هذا المجتمع ومن منطلق منظور استراتيجي، مؤسسا على غرار الدول السبّاقة في تقديم باكورة عمل شبابي مؤسسي يجذر المرتكزات وينهض بالواقع.

وبين الفينة والفينة يطالب هذا التنسيق بكل قوة في دثر ما استفحل في عقول جزء ليس بالبسيط من قطاعات الشباب وصيانة ما نخر في أوصاله من أفكار وممارسات وتخبط بحكم الشخصنة الحزبية وتشتتها بين أفكار الاحتكار والسيطرة والتحجيم وتداعيات ذلك كله على الشباب.

انه من غير الملموس كون إعلان خطة التنمة السياسية كخطة تطبيقية ذات نوايا حقيقية من خلال التطبيق والعمل والإلزام، ولعل ما يجب أن تشمله غير ما أسست عليه من المحاور هو إعادة النظر في البرامج الحزبية لتكون مقنعة وجاذبة للشارع والانخراط ضمن تيارات فكرية ترفد التنمية السياسية وذلك من خلال شراكة حكومية حزبية أساسها المصلحة الوطنية ودرء الخلافات والزعامات جملة وتفصيلا.

ولا بد لأولي الأمر ضمان الحماية والتشجيع للشباب في ممارسة العمل الحزبي والإيقاع الفكري وتسيير ذلك بحس عميق من المسؤولية من خلال المؤسسات المختلفة ولا سيما التعليمية منها.، حيث يتم استثمار هذه المؤسسات كبيئة كافية لانطلاقة التفعيل المرجو لدور الشباب من خلال تنفس الاستراتيجيات والخطط بملء رئاتها، واستثمار الشهيق المتمثل بالمجموعة على مقاعد الدراسة في مواقعهم والزفير المتمثل بالفئة ذاتها بعد خروجها من تلك المنظومة. إننا اليوم ساخطون كشباب على هذا الواقع وساخطون على ذهنية النكاية والتربص التي ما كان لها أن تجد ثغرة تمر من خلالها لولا هذا الجو الذي ساد وجانب روح الصراحة والمسؤولية ، إننا نؤمن بالاوطان، لكن، تأكدوا تماما أننا نكفر بمؤسساتكم إذا ما آثرت روح التهميش والتغييب أو اقتصرت على دوكرة وتصاميم .

إننا ننظر إليكم اليوم في مؤتمركم هذا كقيادات مجتمعية بعيون الأبناء القابعين في ثكناتهم كجنود لهذا الوطن المرابطين على أرض الحقيقية، أرضنا جميعا، راجين منكم أن تتصدوا إلى الأمور بمنظور الفكر والشفافية وأن لا تؤطروا هذا المجتمع بثقافات المزاودة والمشاحنة والمجاملة ونمد أيدينا القابضة على جمر التهميش والتغييب للعمل معا

بإذكاء روح من الصدق والوطنية دونما إجحاف بحق أحد.

إلا أن وجهة النظر التي قد نستطيع بثها اليوم كشباب قاموا بهذه الدراســة تتمثل في الحاجة الماسة إلى مد جسور التعاون مع الأحزاب كي تكون جزءا اجتماعيا يحقق للناس اشتراكهم فيها بالقرب من احتياجاتهم اليومية والوطنية والعقائدية سامحة بذلك للرسم الجديد أن يتكون متناسقا بألوان الطيف المتعدد.

فمن النقص الحقيقي بالدراسات والاحصائيات الحزبية في موضوعاتها المتعددة وعلى الأخص تلك المتعلقة بالشبــاب ومن عدم تكافؤ التوجه نحو المجالات المختلفة والتي هي بحاجة ماسة للتنمية نرى أن هذا الموضوع بالذات سيظل متعلقــا حــتى تتم مثل هذه الوسائل فيكون النمط القــادم هو نمط تأهيل الشبــاب في كافة المجالات الحياتية وصولا للتنمية السياسية التي يتحدث عنها الشــارع الأردني ولا يراها، فنحــن لا نرى في التنمية السياسية إلا تتويجا للتنمية في صعدها المختلفة اجتماعية كانت أم رياضة أم ثقافية.

إنه ولمن الحق قــــولا أن نذكر أن المزاودة على الوطنية أو مفاهيمها ليس يعطي سوى سوءا لحال الأمر، فمتى ستطلق الحكومة متبوعة بالمؤسسات الأهلية للشباب عنان تفكيرهم ورؤاهم آخذة بعد هذا باحتياجاتهم سبيلا – على محمل الجد لا الدبلوماســية– يرعى هذا الوطن من أجلهم في الغد القريب.

المعرفيــــات:

يثني ملتقى الشباب الديمقراطي بالشكر على مركز القدس للدراسات السياســية التي أتاح لهم بــيتا من بــيوت الأهل يصنعون بــه أنفســهم بأنفســهم، ويشــكر دائرة الإحصاءات العامة والمجلس الأعلى للشباب على تعاونهم بالمعلومات لاتمام هذه الورقــة والجامعات الرسمية والخاصة التي سمحت بتوجيه لاستبيان إلى طلبــتها والعاملين فيها، وكل من تعاون في هذا المضمار. دون ان ننسى توجيه رســالة للأحــزاب الخمســة التي تعاونت وتلك التي بخلت بالتعاون لأسباب غير معلومة او تلك التي تركت مقراتها للسكن او الإتجار دون عنوان جديد واضح أو ممكن الوصول إليه، راجين منهــا أن تكــون كمــا تشيع عن نفسها مريدة للتعاون مع ابناء المجتمع لتحسينه معا وليس بشكل فردي منطلقة من أقوالها أنها منارات الفكر السياسي والنضالي والانفتاح على كافة فئات المجتمع.

المشاركـــــون

سعادة الدكتور ابراهيم عز الدين، وزير الاعلام سابقا

سعادة الاستاذ ابراهيم غرايبة، باحث في القضايا الاسلامية، كاتب وصحفي

سعادة الاستاذ أحمد يوسف"، امين عام حزب الشعب الديمقراطي الاردني""حشد"" بالوكالة"

سعادة الدكتورة أديبة مانغو، المجموعة الدولية لمعالجة الازمات

سعادة الاستاذة أسمى خضر، وزيرة دولة، الناطق الرشمي باسم الحكومة، محامية، ناشطة في قضايا حقوق الانسان

سعادة الأستاذ أمنية أسعد، ملتقى الشباب الديمقراطي

سعادة الاستاذ أنس العبادي، مؤسسة كونراد اديناور

سعادة الآنسة إيلين يوسف، ملتقى الشباب الديمقراطي

سعادة الدكتور ابراهيم الجازي، محامي واستاذ جامعي

سعادة الدكتور ابراهيم سيف، باحث، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية

سعادة الاستاذ ابراهيم عثمان، استاذ علم الاجتماع في الجامعة الاردنية

سعادة الاستاذ احمد جرار، قناة أبو ظبي

سعادة الأستاذ احمد عوض ، مدير مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية

سعادة الدكتور احمد نوفل، استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية

سعادة الاستاذة اردا فريج، مدير تنفيذي-المركز الاردني للبحوث الاجتماعية.

سعادة الاستاذ اسامة محمود، مركز دراسات المستقبل سعادة الاستاذ اسامة ملكاوي ، عين ، ونائب سابق، محامي، عضو هيئة الاردن اولا

سعادة الدكتور اسامة نصير، مدير مركز تنمية المجتمع المدني، جامعة العلوم والتكنولوجيا

سعادة الاستاذة اسمهان السرجان، عضو هيئة ادارة فرع عمان،اتحاد المرأة سعادة الدكتور امجد حداد ، رئيس منتدى الشرق الاوسط للامن الانساني

سعادة الاستاذة اميلي نفاع، ناشطة في قضايا المرأة، عضو قيادي في الحزب الشيوعي الاردني

سعادة النائب انصاف الخوالدة، نائب في البرلمان الاردني

سعادة الدكتورة بارعة النقشبندي، استاذة علوم سياسية في الجامعة الاردنية

سعادة الاستاذ بسام بدارين، صحفي، صحيفة القدس العربي

سعادة النائب بسام حدادين، نائب رئيس مجلس النواب، وناشط حزبي

سعادة الأستاذ تمام بن فهمي، مؤسسة كونراد اديناور

سعادة الأستاذ ثقيف خصاونةملتقى الشباب الديمقراطي

سعادة الاستاذ جمال الرفاعي، مجامي، امين عام اتحاد الكتاب والادباء الاردنيين

سعادة الاستاذ جمال الزبن، مهتم بالشأن العام

سعادة النائب جمال الضمور، نائب، ومحامي

سعادة الاستاذ جمال الطاهات، باحث، وكاتب صحفي

سعادة الأستاذ جمال قشوع، مخرج تلفزيوني

سعادة الاستاذ جميل النمري، كاتب واعلامي

سعادة الدكتورة جنان أتلفان، مديرة مؤسسة كونراد أديناور

سعادة الأستاذة جوست هيلترمان، مدير المجموعة الدولية لمعالجة الازمات

سعادة الاستاذ حاتم رشيد، باحث ونقابي

سعادة الاستاذ حسام عطية، صحفي

سعادة الدكتور حسن البراري، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية

سعادة السيد حسن الشوابكة، مراسل الجزيرة

سعادة الاستاذحسين دريوز، السفير التركي

سعادة الاستاذ حمادة فراعنة، نائب سابق

سعادة الاستاذ حمدان الحاج، صحفي، جريدة الدستور الاردنية

سعادة الأستاذ حمزة العمري، ملتقى الشباب الديمقراطي

سعادة الاستاذة حنان الشيخ، تلفزيون دبي

سعادة النائب حياة المسيمي، نائب في البرلمان الاردني،حزب جبهة العمل الاسلامي

سعادة الدكتور خالد الزعبي، محامي، متخصص في الشأن البرلماني والحزبي

سعادة الأستاذ خالد نسيبة، كاتب ومحامي

سعادة الأستاذ خالد وليد، باحث، مركز القدس للدراسات السياسية

سعادة الدكتور خلدون الناصر، الامين العام لحزب العهد

سعادة الدكتور ذياب مخادمه، استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية

سعادة النائب رائد حجازين، نائب في البرلمان الاردني، قيادي في حزب اليسار الديمقراطي

سعادة النائب راجي حداد، نائب في البرلمان الاردني

سعادة الاستاذ رحمة الزعابي، سفير دولة الامارات العربية المتحدة في الاردن

سعادة الدكتور رحيل غرايبة، النائب الثاني لحزب جبهة العمل الاسلامي، استاذ جامعي

سعادة الأستاذ رشيد شقير، عضو قيادي في الحزب الثوري الاردني

سعادة الدكتور رضا يوسفيان، نائب اصلاحي في ايران

سعادة الدكتورة رناد الخطيب ، رئيسة اتحاد الكتاب والادباء الاردنيين سابقا، كاتبة في الشان الحزبي

سعادة الاستاذ رياض الصبح ، نقابي بارز

سعادة الاستاذ سامر خرينو، باحث وكاتب

سعادة الأستاذ سامي المحاسنة، صحفي

سعادة الاستاذة سامية الفرا، صحفية، اذاعة عمان نت

سعادة السيدة سامية كردية، صحفية
سعادة الدكتور سعد ابو دية، استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية
سعادة الدكتور سعيد ذياب، امين عام حزب الوحدة الشعبية
سعادة النائب سليمان أبو غيث، نائب في البرلمان الاردني
معـــالي الدكتور سليمان عربيات، وزير سابق، استاذ في الجامعة الاردنية
سعادة الاستاذ سميح المعايطة، كاتب وصحفي، صحيفة الغد
سعادة الاستاذ سمير الحياري، كاتب وصحفي، مدير قسم في صحيفة الراي الاردنية
سعادة الدكتور سمير مطاوع، وزير الاعلام سابقا، استاذ الاعلام
سعادة الاستاذةسناء المفلح،مخرجة، كاتبة برامج اطفال
سعادة الاستاذ سهيل صباح، باحث، وخبير في نظم المعلومات
سعادة الدكتورة سوما قطب، عضو نقابة الصيادلة سعادة الدكتورصالح الزعبي،رئيس جمعية الشؤون الدولية سابقا
سعادة الاستاذ صالح الغزاوي، عضو مجلس شورى جبهة العمل الاسلامي
سعادة الأستاذة صوفيا بوريل، المفوضية الاوروبية
سعادة الدكتور طارق الكيالي، طبيب، وناشط حزبي في الحركة القومية
سعادة الأستاذ طلال نشوان، ملتقى الشباب الديمقراطي
سعادة الاستاذ عاطف البطوش ، وزير سابق، امين عام حزب الوسط الاسلامي سابقا
معـــالي الاستاذ عبد الاله الخطيب، وزير الخارجية السابق
سعادة الاستاذ عبد الرؤوف الباسطي، سفير تونس لدى الاردن
معـــالي الدكتور عبد الرحيم العكور، عين، وزير سابق، قيادي في جبهة العمل الاسلامي سابقا
سعادة السفير عبد القادر زاوي، سفير المملكة المغربية في الاردن
عطوفة الاستاذ عبد الكريم الملاحمة، محافظ العاصمة
سعادة الدكتور عبد الله نقرش، استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية
سعادة الاستاذ عبد المولي سعيد، وزير مفوض ، السفارة اليمنية
سعادة الاستاذ عبد الوهاب زغيلات ، رئيس تحرير جريدة الرأي
سعادة الدكتور عبدالله النسور، نائب رئيس الوزراء سابقا، رئيس مجلس امناء جامعة الزيتونة
سعادة الاستاذة عبلة ابو علبة ، عضو قيادي في حزب الوحدة الشعبية، ناشطة في قضايا المرأة
سعادة الدكتور عدنان هياجنه، استاذ العلوم السياسية في الجامعة الهاشمية
سعادة الأستاذ عريب القبج، ناشطة في المجال العام
سعادة النائب عزام الهنيدي، نائب في البرلمان الاردني، حزب جبهة العمل الاسلامي، نقابي بارز
سعادة الدكتور عصام ملكاوي، رئيس جمعية الشؤون الدولية سابقا
سعادة الاستاذة عطاف الروضان، صحفية، وباحثة
سعادة المهندس علاء عبيدات، سلطة منطقة العقبة

سعادة الاستاذ علي ابراهيم علي، باحث
سعادة الأستاذ علي الخوالدة، صحفي .
سعادة الاستاذ علي القضاة، اعلام الرئاسة
سعادة الدكتور علي محافظة ، استاذ التاريخ، رئيس جامعة اليرموك سابقا
سعادة الدكتورة عليا حرز الله، دكتورة في القياس والتقويم
سعادة الدكتور عمر مشهور، محامي، واستاذ جامعي
سعادة الاستاذ عمران الخطيب، الجبهة العربية الفلسطينية
سعادة السيد عوض ذيابات، عضو في البرلمان الأردني، حزب اليسار الديمقراطي
معـــالي الدكتور عيد الدحيات ، وزير سابق، رئيس جامعة مؤتة
سعادة الأستاذ غازي السعدي، مدير دار الجليل للدراسات
سعادة الدكتور غسان الجندي، استاذ الفلسفة في الجامعة الاردنية
سعادة الاستاذ فؤاد ابو حجله، كاتب وصحفي، صحيفة الغد
سعادة الأستاذ فؤاد حسين،قناة المنار
سعادة الاستاذ فؤاد دبور ، الامين العام لحزب البعث العربي التقدمي
سعادة الأستاذ فالح الطويل ، عين، كاتب وصحفي، سفير سابق
سعادة الدكتور فايز الربيع ، سفير سابق، قيادي في حزب الوسط الاسلامي
سعادة النائب فلك الجمعاني، نائب في البرلمان الاردني
سعادة الدكتور فوزي السمهوري، طبيب، رئيس الجمعية الاردنية لحقوق المواطن
سعادة الدكتور فيصل الرفوع، رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة الاردنية
سعادة السيدة كلثم بريج، ملتقى سيدات الاعمال والمهن
سعادة الاستاذ كمال زكارنة، صحفي، جريدة الدستور الاردنية
معـــالي الدكتور كمال ناصر، وزير سابق، محامي
سعادة الاستاذ لؤي نجيب، قناة الحرة
سعادة الاستاذة لبنى غنام، مدرسة
معـــالي السيدة ليلى شرف، وزير سابق، عين
سعادة الاستاذة لينا مشربش، قناة الحرة
سعادة الاستاذ لينورماند المي، السفارة الفرنسية
سعادة الأستاذ ماجد الخواجا، موجه مهني
سعادة السيد ماجد توبة، جريدة الغد
سعادة الاستاذة مارثا سارة، مديرة المشاريع، مؤسسة كونراد اديناور
سعادة الدكتور مازن العقيلي، استاذ جامعي
سعادة الاستاذ مازن المجالي، محامي وناشط في المجال العام
سعادة الدكتور مازن بريزات، باحث

سعادة الاستاذ مالك عثامنة، صحفي
سعادة الاستاذ محمد ارام، السفارة الايرانية
سعادة الاستاذ محمد الحاج، نائب سابق ، استاذ جامعي
سعادة الدكتور محمد الحموري، استاذ قانون ومحامي
سعادة الاستاذ محمد الروسان، محامي، المستشار القانوني في المركز الملكي
سعادة الدكتور محمد الشوملي ، عضو قيادي في حزب الرفاه
سعادة الدكتور محمد العوران ، نقيب الاطباء ، وزير سابق، امين عام حزب الارض
سعادة الاستاذمحمد الناصر، محامي، المركز الوطني لحقوق الانسان
سعادة الأستاذمحمد خير رواشدة، ملتقى الشباب الديمقراطي
سعادة الاستاذ محمد سلامة، مدير تحرير صحيفة الديار الاردنية
سعادة الاستاذ محمد سهيل، قناة الحرة
سعادة الاستاذ محمد شومان، قناة الحرة
سعادة الدكتور محمد صفائي، القائم باعمال السفارة الايرانية في الاردن
سعادة الدكتور محمد عويضة ، نائب، حزب جبهة العمل الاسلامي
سعادة الاستاذ محمد فرحان ، صحفي وكاتب في صحيفة العرب اليوم
سعادة الدكتور محمد مصالحة، رئيس الجمعية الاردنية للعلوم السياسية، استاذ جامعي
سعادة النائب محمود الخرابشة، نائب ومحامي
سعادة الدكتور محمود عليمات ، أستاذ العلوم السياسية، الجمعية الاردنية للعلوم السياسية
سعادة الدكتور مراد مرجان، نائب ، حزب العدالة والتنمية في تركيا
سعادة المهندس مروان الفاعوري ، امين عام حزب الوسط الاسلامي
سعادة الاستاذ مروان دودين، عين، وزير سابق
سعادة الاستاذ مروان صبحا، مؤسسة صبحا
سعادة النائب مصطفى العماوي، نائب في البرلمان الاردني
سعادة النائب مصطفى شنيكات، وزير ونائب سابق، وناشط في المجال العام
سعادة الاستاذ معن الشرايدة، مندوب التلفزيون لدولة رئيس الوزراء
سعادة الانسة منى نوفل، مؤسسة كونراد اديناور
سعادة الدكتور منير حمارنه، الامين العام للحزب الشيوعي
سعادة الدكتور مهند مبيضين، باحث، واستاذ في جامعة فيلادلفيا
سعادة الدكتور موسى بريزات، ممثل الاردن في مقر الامم المتحدة في جنيف
سعادة المهندس موسى معايطة، امين عام حزب اليسار
سعادة الدكتور موسى يلدز، دكتور جامعي
سعادة الاستاذة مي العيسوي، محامية
سعادة الأستاذ ناصر شديد، باحث، ونقابي

سعادة الأستاذ نايف الفايز، رئيس مجلس النواب بالانابة
سعادة الأستاذ نايف المشاقبة، قناة الجزيرة
سعادة الدكتور نبيل العتوم، باحث
سعادة الاستاذة ندى حياري، مؤسسة فريدتش ناومن/مساعد المدير
سعادة الأستاذ نضال منصور ،مدير مركز حماية وحرية الصحفيين
سعادة الدكتور نظام بركات، استاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك
سعادة الاستاذ نمر الزناتي، ناشط في المجال العام
سعادة الدكتور نمر حدادين، اعلامي، نادي خريجي الجامعات
سعادة الاستاذة نوال الخروف،اتحاد الكتاب
سعادة الاستاذة نوال الفاعوري ، ناشطة في قضايا المرأة، عضو قيادي في حزب الوسط الاسلامي
سعادة الأستاذ هاشم حجازي، باحث، حزبي سابق
سعادة الاستاذ هاني البدري ، اعلامي
سعادة الاستاذة هزار خصاونة، محامية، المركز الوطني لحقوق الانسان
سعادة الاستاذ وجيه العتوم، اتحاد الكتاب والادباء الاردنيين
سعادة الاستاذ وحيد قرمش، حزب اليسار الديمقراطي
سعادة الاستاذ وسام نصر الله، صحفي، جريدة الديار
سعادة الدكتور وليد عبد الحي، استاذ علم الاجتماع في جامعة اليرموك
سعادة الاستاذ يحيى قنديل، ناشط في المجال العام
سعادة الاستاذ يوسف أبو الشيخ، باحث، اعلامي
سعادة النائب يونس الجمرة، نائب في البرلمان الاردني


مركز
الطيف السحري
تصميم
voodoo-vision@maktoob.com
Tel. : 06 4 385 231

